مجلس الرياض البلدي من الداخل

(١٤٢٦- ١٤٣٢ هـ)





المبنى الأول للمجلس البلدي بالرياض

أ.د. عبد العزيز بن إبراهيم العُمري
عضوا لمجلس البلدي لمدينة الرياض

مجلس الرياض البلدي من الداخل

(١٤٢٦-١٤٣٢هـ)

أ.د. عبد العزيز بن إبراهيم العُمري

مجلس الرياض البلدي من الداخل

(١٤٢٦- ١٤٣٢هـ)

أ. د. عبد العزيز بن إبراهيم العُمري

عضو المجلس البلدي لمدينة الرياض

ⓒ عبد العزيز بن إبراهيم سليمان العُمري، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العُمري، عبدالعزيز بن إبراهيم سليمان

مجلس الرياض البلدي من الداخل (١٤٢٦-١٤٣٢هـ) / عبدالعزيز بن إبراهيم سليمان العُمري. - الرياض ١٤٣٣هـ.

٤٨٨ص، ١٤×٢١سم

ردمك: ٣- ٩٦٤٧ - ٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- البلديات - الرياض أ. العنوان

ديوي: ٣٢٤, ٥٣١ ١٤٣٣/٣٠٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٣٠٤٠

ردمك: ٣- ٩٦٤٧ - ٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمؤلف

ص.ب: ١٠٠٤٣٧ الرياض: ١١٦٣٥

هاتف: ٢٧٤٦٦٨٨ - ٢٧٤٦٦٧٧، فاكس: ٢٧٥٩٠٢٠

البريد الالكتروني: ***Azizomary@hotmail.com***

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل خادم لدينه ووطنه بنزاهه

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	١١
تمهيد	١٥
رياضنا أم الجميع	١٥
اليوم الأول في المجلس	١٩
زملاء المجلس	٢٥
جلسات المجلس	٣٣
الموضوعات التي قدمتها للمجلس	٣٩
اللجان وعضويتها وأعمالها	٤٣
الزيارات الميدانية	٥١
ورش العمل	٧٣
اللقاءات والمؤتمرات	٧٩
المرحلة الثانية من المجلس	٨٣
المرأة والمجلس	٨٩
الدار سات والأبحاث عن المجالس	٩٣
المجالس البلدية والدور الرقابي	٩٥

الموضـــــــوع **الصفحة**

المجالس البلدية وثقافة المشاركة الشعبية.....١٠٥

العلاقات الخارجية.....١٠٩

العلاقات الداخلية.....١٢٣

الصلة بالمواطنين.....١٢٣

الاتصال عبر الانترنت.....١٢٧

التواصل مع أمانة المجلس.....١٢٨

التواصل مع أمانة منطقة الرياض.....١٢٩

العلاقات بين الأعضاء.....١٣٢

العلاقات الرسمية.....١٣٥

العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني.....١٤٢

العلاقة مع الإعلام.....١٤٥

الدورة الثانية.....١٤٩

تجديد العضوية في المجلس.....١٦١

الخاتمة.....١٦٣

الملاحق.....١٦٩

الأبحاث ١٧١

الموضـــــــوع **الصفحة**

المجالس البلدية في عامان ونصف من التجربة..... ١٧١

المجالس البلدية والبعد الاجتماعي..... ٢٣٧

المجالس البلدية والدور المأمول في الحد من التدخين..... ٢٥٧

التقارير ٢٨٣

أسبانيا..... ٢٨٣

الزيارة الميدانية للوقوف على التجربة الاسبانية..... ٢٩١

تقرير عن الملتقى العربي الثاني للمنظمة العربية للتنمية الإدراية، جامعة الدول العربية، البلديات والإدرات المحلية في الوطن العربي (واقع وطموح)..... ٣٢٧

تقرير عن تجربة بلدية اسطنبول في قطاع المواصلات..... ٣٣٥

تقرير عـن دورة تدريبية للمعهـد الأمريكي، ملتقى تقديم المشـورة والمعلومات لأعضاء المجالس البلدية المحلية عن كيفية نجاح تمثيل الناخبين..... ٣٥٩

المقالات الصحفية..... ٣٧٥

تجربة عام في المجالس البلدية (وش زينتوا هالسنة)..... ٣٧٥

المجالس البلدية..... ٣٩١

اللقاءات والحورات الصحفية..... ٣٩٧

في المملكة كلنا إسلاميون..... ٣٩٧

الموضـــــــوع **الصفحة**

وعودنا الانتخابية كانت واقعية وسننفذها.....٤٠٥

جرد حساب لتجربة المجالس البلدية السعودية.....٤١٩

الوقت مازال مبكراً للحكم على المجالس البلدية.....٤٢٥

التجربة الأولى واستمراريتها بالتجديد تقتلان نجاحها المنتظر.....٤٣٣

نظام البلديات والقرى.....٤٦٣

المقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد: -

فقُدّر لي خوض الانتخابات البلدية التي جرت في المملكة العربية السعودية، في شهر محرم ١٤٢٦هـ وفزت فيها بمقعد المجلس البلدي عن المنطقة الرابعة شمال مدينة الرياض[١]، وذلك -بفضل الله أولاً- ثم بفضل من ساعدني على تنظيم حملتي الانتخابية من الزملاء والأصدقاء والأقارب والعاملين في مكتبي.

وقد رصدت تجربة الانتخابات وحملاتها في حينه في كتاب خاص سميته (انتخابات المجالس البلدية ـ تجربة ذاتية ـ) صدر في عام ١٤٢٦هـ في مدينة الرياض[٢]، وأعتز بهذا الكتاب لكونه مما ألف من الميدان عن الانتخابات من أشخاص شاركوا فيها، والمؤلفون منهم عن هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية قلة ، وقد بذلت جهداً في رصد هذه التجربة الوطنية وما صحبها من فعاليات خاصة.

---

(١) انظر: الموسوعة الشاملة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة الرياض، الرياض، لجنة الإشراف المحلية بمنطقة الرياض، ١٤٢٦هـ ، ص٣٧٠ .

(٢) انظر: عبد العزيز إبراهيم العُمري، انتخابات المجالس البلدية(تجربة ذاتية-مدينة الرياض ١٤٢٦هـ) ط١، الرياض ١٤٢٧هـ.

وبعد تشكيل المجالس وممارسة أعمالها ابتداءً من شهر ذي القعدة ١٤٢٦هـ تشرفت بتمثل من رشحني في مجلس الرياض البلدي وجهدت في القيام بواجباتي على تقصير منّي، وقد ألزمت نفسي من بداية العمل في المجلس أن أجتهد في الرصد والكتابة عن هذه التجربة، عسى أن أُفيد من يطلع على هذه التجربة، أو على الأقل أسطر شيء من تاريخها، للحاضر والمستقبل.

ولا شك أن أي راصد لمجريات شيئاً ما يتعرض لمنازعات نفسية فيما يكتب وما يدع، لدوافع مختلفة منها حظوظ النفس، ومنها الظروف والدوافع المختلفة، ومنها الأدب مع الآخرين، ومنها عدم القدرة على قول الحقيقة كاملة والخشية من ذلك، والتي قد تكون في بعض الأحيان غير واقعية وفي غير محلها.

وفي هذا فإني اجتهد في الكتابة عن المواقف وعن الأشخاص محاولاً الكتابة بأسلوب لا أُحرج فيه أحداً مع وضوح الصورة أحياناً من خلال الممارسة والتعامل.

ولا شك أن العمل في المجلس البلدي لمدينة بحجم الرياض العاصمة ومكانتها أوجد الإنسان في بيئة عملية تتطلب الإطلاع على الأعمال الرسمية من الداخل، والاتصال بالمسئولين على مختلف المستويات، والاتصال برجال يأتون بالأخبار من عمق الواقع ومن أوساط القرار.

والاحتكاك بعدد من الدبلوماسيين والبعثات الرسمية والسماع منهم، والالتقاء بالمؤسسات الديمقراطية والبحثية العالمية والاستماع لوجهات نظرهم، وخوض غمار الاتصال بالإعلام والاحتكاك بوسائله ورجالاته. وكذلك زيارة عدد من المجالس المماثلة في العالم، والاستفادة من تجاربهم، ودخول دورات متخصصة في مجال الديمقراطية والشورى والمشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، مع بيوت خبرة عالمية في هذا المجال.

وأثناء العمل كانت اللقاءات مع المواطنين مستمرة في شتى المجالات، سواء في المجلس أو مناسباته أو اللقاءات الخاصة، والمناسبات الرسمية والاجتماعية، التي يجري خلالها النقاش عن الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المجالات وخصوصاً المجال البلدي ودور المجلس فيه، كما يتم خلالها التطرق إلى الشأن العام مما يقال في المجالس العامة للناس، مما ينشر منه ومما لا ينشر.

وهذا الاحتكاك يعطي الإنسان انطباعاً عن مدى وعي الناس وعما يشغلهم من قضايا كثيرة، منها خدمية بسيطة وتلقائية في معظم دول العالم لأنها مدفوعة الثمن من المستهلك، ومع ذلك فكثيراً ما كانت تشغل المواطن مع أنها على حسابه، كما أن هذه اللقاءات تكشف للإنسان عما يهم الناس ومستويات تفكيرهم والتفاوت فيها.

باتت كثرة الاتصالات والعمل وممارسته حملاً ثقيلاً عليّ -وعلى غيري- وخصوصاً في ضوء ضيق الوقت وكثرة المشاغل وما يتطلبه عمل المجلس من تحضير وأعمال وتقارير ومتابعة وإن لم تكن بحجم كبير لكن القيام بها يتطلب مزيداً من العمل وترتيب الوقت على حساب الأسفار والمشاغل خارج الرياض أحياناً.

حاولت في هذا الكتاب رصد شيء من هذا الأمر من خلا عملي في المجلس من زاوية شخصية، أو وجهة نظر خاصة آملاً أن أكون مصيباً فيها نافعاً لنفسي وللآخرين.

كما أنني ألحقت بالكتاب بعض التقارير التي كتبتها عن زيارات أو دورات ذات علاقة بالمجلس، غطت جوانب من تاريخ العمل في المجلس، وما يرتبط به من مقابلات إعلامية، أرى أن من يطلع عليها من أعضاء المجالس مستقبلاً يمكن أن يستفيد منها، ومما طرح فيها، كما أنني أظن أن فيها شيئاً من الكتابة التاريخية التي يمكن الرجوع إليها مستقبلاً بإذن الله، من شاهد عيان كان في الميدان، على تقصير مني أعتذر عنه سلفاً،وبهذه المناسبة أشكر كل من شجعني على الكتابة وأبدى لي ملاحظة وأخص بالشكر أخي الدكتور علي بن إبراهيم النملة الذي راجع الكتاب وأخذت ببعض آرائه والله المستعان وعليه وحده التكلان.

تمهيد:

رياضنا أم الجميع

الرياض حبيبة الجميع، أم رؤوم، لولا حبها لما حرص الإنسان على عضوية مجلسها البلدي الذي يمثل مواطنيها وأهلها، فهي عاصمة الوطن الغالي المملكة العربية السعودية، أسمها مربوط بالرياض بمعانيها الكبيرة لمن يعرف الصحراء وعبقها ومعنى الحديقة والبستان، فهي مربوطة في أذهاننا وذاكرة آبائنا بما نعرف من ماضيها وحاضرها المربوط بنا وبآبائنا وأجدادنا وستستمر-بإذن الله-لأبنائنا وأحفادنا، ولا أجدني بحاجة إلى التأكيد على هذا الشعور.

كما أنها قلب العروبة النابض، عاصمة المملكة العربية السعودية بلد الحرمين الشريفين، وعاصمة البترول العالمية. صاحبة فضل علينا في التعليم والعمل.

نّمت وكبرنا معها، شببنا فيها وأدركنا توسعها التدريجي خلال الأربعين سنة الماضية، كان خلالها بدايات أحياء العليا وما جاورها التي أصبحت قلب الرياض، بعد أن كانت خارجه، وكنا بالكاد نعرف

طريقها والوصول إليها. كانت الربوة شرق الرياض في بداياتها حينما كنا طلاباً في الجامعة وكنا لا نكاد نصلها إلا عن طريق الملز.

كانت الروضة وبجوارها طريق خريص طريق الدمام في حينه متنفساً برماله للشباب، حيث لا بناء ولا عمار في المنطقة، أما غرب الرياض فكنا لا نعرف في حينه بعد سلطانة أحياء جديدة، ولا جنوب حي الفواز في طريق ديراب شيئاً وكنا نعرف الطرق القديمة من ناحية ديراب إلى الحجاز والقصيم مروراً بالوشم.

ولم نعرف طريق سدير الموصل إلى القصيم طريق الزلفي ما قبل السريع إلا في وقت متأخر إلى حد ما.

كانت الرياض كما عرفناها لا تصل نصف مليون نسمة، وحين تشكل المجلس كان سكانها قرابة الخمسة ملايين نسمة، يعني عشرة أضعاف ما كنا نعرفه من السكان، وأما الامتداد فلا يمكن حسابه بسهولة، وهذا يعني معرفة جيلنا التدريجية بنموها سكانياً، وامتدادها عمرانياً فيما لا يعرفه أبناؤنا منها، وربما كان آباؤنا يعرفون من أحيائها الداخلية القديمة ما لا نعرفه نحن.

وأذكر أنني تجولت مع بعض الأبناء في البطحاء والغرابي وما جاورها –وهم خريجو جامعات الرياض– فتساءل بعضهم أنحن

في الرياض أم في خارجها وخصوصاً حينما شاهدوا كثافة البشر واختلاف ألسنتهم وألوانهم في تلك الأماكن.

هذه الرياض -أم الجميع- التي نمت وما زالت تنمو، كبرنا معها وشهدنا مراحلها وتطورها، فكنّا نأكل ونشرب وننام مع الرياض، فالرياض تسكن في قلوبنا كما نسكنها.

حفظها الله وأهلها، وأدام عزها وعز أهلها، فهي قلب الوطن النابض.



اليوم الأول في المجلس

طال الانتظار بعد الانتخابات لتشكيل المجلس ومرّ قرابة العام ما بين الانتخاب وعقد أول اجتماع، كان لذلك دوره في فتور البعض وعدم اقتناعهم بقتل الوقت بهذا الشكل.

كنّا في هذه الفترة منقطعين تماماً عن أي اتصال بالجهات ذات العلاقة لتشكيل المجالس ولا ندري ما الذي يجري، وأدركنا أن السنة في حساب البعض لا تعني شيئاً، وحين فكرنا أن نظام المجالس مرّ عليه تسع وعشرون سنة ما بين الصدور والتطبيق وكأن هناك من لا يريد التطبيق، وأن البعض غير حريصين على التشكيل وسرعة العمل للمجالس وأن الزمن والساعة عند بعضهم لا قيمة لها، فالسنة ساعة عندهم، أدركن السبب في التأخير، وأننا في واقع مختلف، وأن البعض ربما لا يحمل ساعة في يده ولا يعرف معنى للتاريخ.

اليوم الأول من أيامنا في المجلس كان يوماً خاصاً مهيباً تم اللقاء فيه لأول مرة والتعرف على غالبية الأعضاء، كان في ذلك صباح يوم الاثنين ١٤٢٦/١١/٢٤هـ في مقر المجلس البلدي الذي كنّا نظنّه مؤقتاً،

لكننا أمضينا فيه ست سنوات وبدأنا الدورة الثانية فيه، مبنى مجاور للنادي الأدبي في حي الملز، كان جزءاً من حديقة الملز على شارع الستين تفوح منه رائحة التاريخ الخاص لمدينة الرياض الحديثة، حيث كان المبنى مكتباً لأمين مدينة الرياض في عهد الملك سعود (رحمه الله) الأمير فهد الفيصل الفرحان الذي قاد مع الملك سعود انطلاقة الرياض الحديثة، حيث عايش هذا المبنى ظهور حي الملز وشارع الستين والوزارات في شارع المطار القديم، ويقابل المبنى من الجنوب قبة مشهورة هي مقر لمكتبة طالبات جامعة الملك سعود حين كتابة هذه الأسطر، لكنه في أصله أول مقر لأول مجلس بلدي لمدينة الرياض في عهد الملك سعود آنذاك وكأنه يراقبنا في مجلسنا الجديد، عُرف بين الناس ببهو الأمانة، كأنما يرفع هامته بقامة عالية يرقب ماذا نصنع.

حضر اللقاء الأعضاء الأربعة عشر دون غياب مع أمين المجلس كان الأعضاء الأربعة عشر يمثلون أطياف الرياض المختلفة منهم من هو من عائلات الرياض المشهورة، منهم من هو من أهل الحجاز، ومن هو من أهل القصيم، ومنهم من ضواحي الرياض وأطرافها، الجميع مواطنون حرصوا على خدمة الرياض أم الجميع، بغض النظر عن قبائلهم وأصولهم ومواطنهم الأولى فأم الوطن هي رياض الجميع.

كان الكل يلبسون البشت – المشلح- لأول مرة وآخر مرة داخل المجلس حيث كانت جموع الصحفيين تلتقط الصور الجماعية للأعضاء في أول تشكيل حديث للمجلس، حرص الجميع دون استثناء على الظهور بصورة طيبة على مستوى الرياض ومن يمثلونه من أهلها الطيبين ذوي المستوى الخاص من الوعي والمكانة.

وبعد تعارف وتبادل للأحاديث الودية، والمداعبات العفوية والتقاط للصور الجماعية التاريخية لهذا اليوم توجه الجميع لقاعة الاجتماعات. حيث افتتح سمو الأمين الأمير الدكتور عبدالعزيز بن عياف الجلسة الأولى للمجلس.

بدأ الحديث العام عن المجلس ونظامه وصلاحياته

وتم الاقتراع على اختيار رئيس المجلس ونائبه حيث كانت نتيجة التصويت ١٠٠٪ لها جميعاً . كان الاقتراع على الرئيس ونائبه عن طريق الصناديق التي أعدت لذلك وهي تذكرنا بيوم الانتخابات للمجالس، وكان واضحاً حرية العضو في الاختيار، وسرية الاقتراع وجديته.

فالنظام يتيح للأعضاء اختيار من يرونه من بينهم رئيساً للمجلس وليسوا ملزمين بشخص بعينه، ومع هذا فقد كانت قناعة الجميع برئيس المجلس ونائبه من خلال الاقتناع بشخصياتهم وجديتهم

والتزامهم بالوقت، والنظر لمصلحة المجلس، بعيداً عن أي ضغوط أخرى، وإدراكاً من الجميع كبر حجم الرياض وسعة أعمالها البلدية، وإحاطة سمو الأمين بها، وأنه الأقدر على خدمة المجلس من خلال رئاسته للمجلس، وأنه الرجل المناسب في المكان المناسب. وتم خلال الجلسة الاتفاق على أن تكون اجتماعات المجلس صباح الأحد من كل أسبوعين عند الساعة الثامنة والنصف، ومن الواضح أن هذه الجلسة وإن كانت الأولى إلا أن جدول أعمالها اقتصر على ما ذكر سابقاً ولم يدخل في أي موضوعات أخرى.



تحديد يوم الأحد الأول من كل شهر لعقد الاجتماع

الأمير ابن عياف متحدثاً رسمياً للمجلس البلدي لمدينة الرياض.. والبابطين أميناً

العمري لـ«الرياض»: سيتم تحديد آلية للاتصال بالمواطنين وعليهم إحسان الظن بنا

جريدة الجزيرة، الإثنين ٢ من ذي الحجة ١٤٢٦هـ الموافق ٢ يناير ٢٠٠٦م، العدد: ١٣٧٠٦، السنة الثانية والأربعون.



سـمو الأمير الدكتور عبد العزيز بن عياف آل مقرن رئيس المجلس البلدي يترأس أول جلسة للمجلس البلدي.



م. السويلم، د. العُمري، أ. المعمر. في أول جلسة للمجلس البلدي

زملاء المجلس

كان الزملاء الأربعة عشر في مجلس الرياض ذوي خبرات مختلفة، ومكانة علمية وعملية وتجارب فريدة يصعب أن يجتمع أمثالهم في مثل هذا المجلس وهم:

سمو الأمير الدكتور/ عبد العزيز بن عيّاف آل مقرن.



أمين مدينة الرياض، أستاذ هندسة التخطيط العمراني بجامعة الملك سعود سابقاً، أصبح أميناً للرياض ومن ثم لمنطقتها منذ سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، مارس عمله بكل كفاءة وقدرة شهدت الرياض في أيامه قفزة كبيرة وتطوراً نوعياً مميزاً في مجال الخدمات البلدية وإدارة الأمانة وتنظيمها وتوزيع أعمالها وتكثيف بلدياتها الفرعية وتوزيع صلاحياتها.

جاد في عمله من أدق من رأيت في الالتزام بالمواعيد والاستفادة من الوقت وحسن إدارته. تربطه علاقة حميمة وخاصة لا تخفى على أحد بمهندس الرياض الكبير أمير منطقة الرياض -في حينه- ووزير الدفاع حالياً صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز -وفقه الله-، مما ساعده في أداء مهامه، والتغلب على الصعوبات التي تواجهه في عمله.



المهندس / طارق بن عثمان القصبي.

الزميل المهندس والاقتصادي طارق القصبي نائب رئيس المجلس لم أتعرف عليه إلا بعد الانتخابات البلدية، فعرفت فيه إنساناً عملياً، مشغولاً بأعباء كثيرة في مجالات اقتصادية بنكية وصحية وتعليمية،وخيرية، واجتماعية عامة، لم يأت للمجلس إلا حرصاً منه على خدمة الوطن وإظهار وجه المواطن السعودي أمام الكثيرين في الداخل والخارج، وقد احتككت به كثيراً في المجلس ولجانه المختلفة وربطتني به نتيجة لذلك علاقات عمل نوعية وسفريات متعددة، عرفت من خلالها مصداق قول الرسول ﷺ ((**الأرواح جنود مجنّدة ما تعارف منها ائتلف**)).

رواه البخاري في صحيحة : كتاب أحاديث الأنبياء: باب الأرواح جنود مجندة.



الدكتور/ إبراهيم بن حمد القعيد.

وهو أكاديمي متميز عمل في جامعة الملك سعود، مدرب عالمي قدير،معروف بنشاطه الإسلامي، كان ولا يزال من المؤسسين الداعمين للشباب وأنشطتهم وتدريبهم، ومن أعضاء مجلس أمنائها، صاحب خبرات إدارية وتدريبية، ذو علاقة جيدة بالرسميين يدرك كيفية التعامل معهم معروف لديهم جاد وعملي.



الدكتور/ سليمان بن صالح الرشودي.

أكاديمي متخصص في الفيزياء النووية، عمل فترة من الزمن في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. ثم انتقل بعد ذلك للعمل في القطاع الخاص، حيث يدير شركة للصناعات الغذائية من أكبر الشركات في المنطقة، ناجح في عمله وإدارته، عقلاني في طرحه ناقد شديد وصريح لا يجامل، يهتم اهتماماً كبيراً بالشأن العام وتسيطر عليه هواجسه، مر بظروف جعلته على اطلاع أكثر من غيره بقضايا الإدارة الداخلية، وما يتعرض له المواطنون من احتكاك صعب من الأجهزة محددة في البلد.



الأستاذ الدكتور/ عمر بن محمد باسودان.

زميل عزيز، بدأت معرفتي به أثناء دراسته للدكتوراه في بريطانيا، عمل مسئولاً عن البحوث في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني-في حينها-، ثم تفرغ لأعماله الخاصة، حيث يملك معهداً ناجحاً للتدريب.

تطورت العلاقة بيننا مع المجلس ومن خلال ترؤسه للجنة الخدمات البلدية في المجلس أدركت أنه حمل عبئاً ثقيلاً يتطلب عملاً جاداً ومستمراً.

كان في رئاسته للجنة الخدمات البلدية يبذل الكثير من الجهد والعمل لصالح المجلس وأعماله.

كان الدكتور على علاقة خاصة ببعض كبار التجار ورجال الأعمال الذين شاركوا في النهضة الاقتصادية في البلد فاستفادوا وأفادوا وتميزوا بعقليات تجارية فريدة وناجحة وأمينة.



الدكتور/ مسفر بن عبد الله البواردي.

لم أعرفه على الإطلاق قبل المجلس، كان أول تعريف عليه في ديوانية الدكتور محمد بن عبدالله المشوح بعد الانتخابات.

شخص جاد وملتزم ومتحمس، له الكثير من الداعمين، يركز كثيراً على العلاقة بالجمهور وعامة المواطنين، واسترضائهم وقام بدور هام في هذا الجانب، خدم المجلس من خلاله، كان من أ:كثر الزملاء اتصالاً بالمواطنين، يتحمل طلباتهم ويعمل على استقبالهم وزيارتهم في أحيائهم، وتحمل تطلعاتهم ومحاولة حل مشاكلهم.



الشيخ/ عبدالله بن أحمد السويلم.

داعية معروف وخطيب وإمام في حي العريجاء، مصلح اجتماعي مشهور محبوب في منطقته، و نال

أعلى الأصوات على مستوى مدينة الرياض متحمس للخير، حكيم في كثير من الأحيان، تصدر منه تعليقات في الصميم بعد طول صمت، كثيراً ما كان يلجأ إلى الأدلة الشرعية في صميم ما يناقش ويطرح، عفوي غير متكلف طيب القلب تحس البراءة والبساطة فيه.

الدكتور/ عبد العزيز بن إبراهيم العُمري:



أترك الحديث عني للآخرين، لكني أحس أن المجلس أولى أولوياتي أثناء فترته خصوصاً أنني متقاعد عن العمل الحكومي، لكني شريك وعضو مجلس إدارة في ما يزيد على ست شركات وعضو مجلس إدارة فيما يزيد على عشر جمعيات خيرية واجتماعية، لكن عضويتي في المجلس كانت لها الأولوية وأحسست أني استفدت من المجلس خبرة كبيرة، ومعارف متعددة، وأشعر أني بذلت ما أستطيع، وفي عملي تقصير والله غفور نسأله العفو.

الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميِّد:



أكاديمي واقتصادي نظامي بمعنى الكلمة، تحس منه الحرص التام على أداء أمانة المجلس واستحقاقات العضوية، وجهة نظره دائماً نظامية محل احترام الجميع.

كنت أتطلع باستمرار لتعليقه، لإدراكي أنه سيتحدث في صميم الموضوع المطروح وفي جوانب قانونية ونظامية، قد لا يدركها البعض لكنها من الضرورة بمكان، من أكثر الأعضاء المعينين احتراماً للجداول والزيارات وحرصاً على تلمس الجوانب الخفية في البلديات الفرعية، احترم رأيه بشدة.

الأستاذ / مشاري بن فيصل معمر (أبو فيصل):



رجل ممتلئ خبرة في الشأن الداخلي والعام، مع خبرة رجال الأعمال في التجارة والإدارة، لديه حماس ووطنية يبين عنها أثناء نقاشه الشأن العام أو الخاص، ينبض بحب الإصلاح والتقويم والعمل الجاد لخدمة البلاد، مهتم لما يسند له من عمل، جاورته طيلة سنوات المجلس في المقعد فكنا نتناجى في بعض الأحيان مما يزعج رئاسة المجلس ويتطلب تنبيهنا ، شاركته في لجنة القضايا الملحة فوجدت فيه السرعة في الإنجاز والحسم، له علاقات قوية ومميزة مع أصحاب القرار، كما أن أرائه الجادة من ميدان العمل والاحتكاك تخدم ما يطرح من قضايا.



الأستاذ الدكتور / سعود بن محمد النمر.

أكاديمي جامعي متخصص في الإدارة، ورجل أعمال كبير، لديه حماسة للمجلس ومكانته ونظرة

الناس له، كان كثيراً ما يتساءل ماذا نقول للناس عن عملنا، كيف ينظر الناس للمجلس، ماذا سيلمسون، مناقشاته في كثير من الأحيان تحمل عتباً ولوماً قد لا يرضي البعض في الظاهر، لكنه ينطلق من استشعار أهمية المجلس ويشعر ويُشعر بشيء من الإحباط، أحياناً.



المهندس / عبدالله بن عبد الرحمن العبيكان.

رجل أعمال محمل بالمشاغل ، له خبرة وباع طويل في إدارة الشركات وقطاع الأعمال الخاصة، يحمل هماً وطنياً عالياً كثير الأسفار والارتباطات، متفهماً للواجبات والأدوار المناطة بالأعضاء،طروحاته مميزة وعميقة، وتنم عن خبرة،رأس لجنة أعمال المجلس وشاركته فيها، وكان له دور مميز في إنجاح إعداد اللوائح الداخلية لعمل المجلس.



الدكتور/ فرحات بن خورشيد طاشكندي.

أستاذ الهندسة في جامعة الملك سعود، زميل مهنة لسمو رئيس المجلس، مشغول بأعباء كثيرة وسفريات متعددة، لديه خبرة عملية في مجال التخطيط والهندسة والإشراف على المشاريع، شاركته في بعض اللجان، كان دقيقاً في عمله غير مستعجل بطبعه، استفادت من خبرته كثيراً لجنة تحسين

الأداء البلدي، شاركته في فريق المخططات وفي لقاءات المواطنين.

المهندس / عبدالله بن فهد السويلم (أبو فهد).



مهندس قدير، وكيل سابق لوزارة البلديات، متقاعد حالياً يحب السفر، ويقدر النظام،رجل عطاء وخبرة وحرص على الشأن العام، مدرك لتطورات الدول الأخرى وتقدمها متحمس لنقلها محلياً.

تستشعر منه الأدب الجمّ والحياء الكبير، تستحي من لباقته ولطفه، يبين عن عطاء وحماس، شاركته في الزيارات الميدانية وفي لجنة القضايا الملحة، له لمساته الخاصة في مناقشة الموضوعات.

المهندس / عبدالله بن عبدالرحمن البابطين (أمين المجلس).



مهندس قدير ذو خبرة واسعة بالأمانة وأروقتها وأنظمة البلديات، منظم ومؤدب، متحمس لعمله، يرى نجاح المجلس خدمة للوطن، أسس أمانة المجلس وجذب لها المساعدين، وتمكن من ترتيبها، وإعداد موقعها الإلكتروني، وترتيب علاقات المجلس بالجهات المختلفة،شارك في عدد من اللجان، يعد للجلسات إعدادا جيداً، ويرتب المحاضر والقرارات، حريص على صورة المجلس الخارجية، وتنظيم سائر أعماله وعلاقاته.

جلسات المجلس

يُعد حضور جلسات المجلس أهم المتطلبات لعضو المجلس البلدي، فمن خلالها يتم استعراض الموضوعات وما يرتبط بها من معلومات وتعريف ومقابلات وعروض. كما يتم من خلال الجلسات اتخاذ قرارات المجلس وتوصياته.

وبالتالي فإن عدم التخلف عن الجلسات من أهم هواجس عضو المجلس، وقد كانت جلسات المجلس من بداياته أيام الأحد عند الساعة الثامنة والنصف عدا استثناءات بسيطة خارجة عن هذه القاعدة .

وهذا التحديد الدقيق يتطلب دقة في المواعيد منها ما يرتبط ببقاء العضو في يوم محدد في مدينة الرياض، مما يتطلب ترتيب السفريات والحرص على الوجود في الرياض أيام الجلسات، وقد عانيت كثيراً من هذا الأمر، وكثيراً ما كنت داخل المملكة في المدينة أو القصيم، أو غيرها واضطررت للعودة للرياض لحضور الجلسة ثم العودة مرة أخرى لاستكمال عملي، وكم كنا نحرج من الحجوزات على الخطوط السعودية التي ليس لنا خيار غيرها، سوى ناس وسماء التي سقطت إحداها في فضاء الإفلاس، وكم كنت أعاني أحياناً للعودة قبل موعد

الجلسة حينما أكون في سفر خارجي يصعب فيه جدولة الرحلة أو يبعد المكان، بحيث يصعب قطع الرحلة أحياناً. وأذكر أنني لم أتغيب عن أي من جلسات المجلس إلا ثلاث مرات إحداها كنت في سفر للصين والثانية في رحلة خاصة لإثيوبيا مع مجموعة من رجال الأعمال صعب تركها أو قطعها. وجلسة ثالثة طارئة بلا ترتيب مسبق في إجازة العيد بخصوص الاحتفالات، وكنت خارج الرياض، إضافة إلى عدم الرغبة في حضور مناقشتها لموضوع كانت لي فيه وجهة نظر خاصة، خشيت خلالها أن أكون وحيداً في رأيي في خضم مناقشات حادة في حينها.

كان حضور الجلسات يترتب عليه التفرغ صباح ذلك اليوم والخروج من المنزل قبل الجلسة بساعة كاملة على الأقل، وهذا يعني الخروج الساعة السابعة والنصف صباحاً للوصول في الموعد المحدد، وهذا بالنسبة لمتقاعد، اعتاد على الراحة يعد صعباً إلى حد ما . وكان الحضور في الموعد قبل الجلسة والالتزام به يعني الشيء الكثير لكل من يحترم المواعيد ويحترم الآخرين والتزاماتهم، والحق يقال فقد كان سمو رئيس المجلس في حال وجوده أكثر الزملاء التزاماً بالوقت والحضور قبل بدء الجلسة بوقت مناسب، كما أن آخرين ربما لم يحضروا قبل بدء الجلسة مرة واحدة، كثرت الجلسات بشكل دوري

مرتين في الشهر على الأقل وكنا في المجلس نحاول تعويض فترة الإجازة بجلسات مسبقة وساعة كتابة هذه الأسطر سجلنا ثلاث جلسات متعاقبة خلال ثلاثة أسابيع تعويضاً لفترة الصيف ١٤٣٢هـ، وهي آخر صيف وإجازة لنا خلال هذه الدورة، وقد بلغت جلسات المجلس لهذه الولاية مائة جلسة.

كانت بعض الجلسات مميزة بموضوعاتها أو بحضورها من مسئولين آخرين، كما حصل حين شرّف إحدى الجلسات سمو وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب، كما حضر بعض الجلسات وفود كبرى ومسئولون آخرون من قطاعات عامة وخاصة في مدينة الرياض، وتبدأ الجلسات عادة من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى العاشرة والنصف، وتزيد على ذلك في بعض الأحيان.

ومن أشهر جلسات المجلس وأميزها أولى الجلسات حيث تم التعارف بين الأعضاء والذين التقينا بعضهم لأول مرة، كما تم التعرف على المهندس عبدالله البابطين أمين المجلس ومساعديه.

كانت الجلسة بتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ وهو يوم شهد كثافة إعلامية وشهد ترشيح رئيس المجلس بالإجماع من الأعضاء معينين ومنتخبين، وكانت هناك مناقشات خاصة مع بعض الزملاء المنتخبين قبل الجلسة

أوجدت اقتناعاً تاماً لديهم بترشيح سمو الأمين لرئاسة المجلس دون تردد، وأن ذلك سيساعد المجلس في القيام بأعماله المنوطة به.

وجاء اختيار الزميل المهندس طارق القصبي نائباً لرئيس المجلس بإجماع الزملاء، من المنتخبين والمعنيين ولم يبد أي من الأعضاء شيئاً من المنافسة في أي من المنصبين .

وأعلنت النتيجة على الجميع فكانت مريحة وسلسة، كانت الجلسة الأولى خاصة بالتعارف واختيار الرئيس ونائبه وترتيب مواعيد الجلسات، وأهم المعلومات والعروض التي ينبغي للأعضاء الاطلاع عليها عن الأمانة وبلدياتها الفرعية والجهات ذات العلاقة بخدماتها .

وتعد الجلسة الثانية المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق ١٤٢٧/١٢/١هـ أولى الجلسات ذات جدول أعمال مماثل لما تلاه من جلسات، وكان جدول الأعمال يحوي:

أولاً: عرض موجز عن أمانة منطقة الرياض.

ثانياً: عرض عن المراكز البلدية في مدينة الرياض.

ثالثاً: عرض عن الإدارة العامة للنظافة.

توالت الجلسات لستة أعوام متتالية، وكثيراً ما كان عضو المجلس ملتزماً بالتحضير لموضوع معين طلب منه الإعداد له، أو أعده بمبادرة

شخصية منه. وكانت موضوعات الجلسات تأتي عن طريق المواطنين أو عن طريق الأعضاء، وما يقدمونه من اقتراحات، وقد تكون الموضوعات المطروحة في جدول الأعمال تزيد على الوقت المتاح في الجلسة، خصوصاً حينما تكون هناك عروض معلوماتية للمجلس عن طريق الأمانة أو جهات أخرى.

كانت المناقشات من قبل الأعضاء تكشف عن شخصياتهم واهتماماتهم، فكان المهندسون منهم لديهم آراؤهم الخاصة، والاقتصاديون ينظرون من زاوية مالية، والعقاريون من زاوية استثمارية، والإداريون من جوانب إدارية، ورجال الأعمال من نظرة شمولية.

كانت المناقشات تنم عن مقدرة للجميع ووضوح لدورهم في نهضة المدينة، وقد لا يخلو التنفيذيون من نظرة سلبية للمستثمرين ورجال الأعمال وما يطرح من قبلهم محل شك أحياناً، مع أنهم في الغالب يتحدثون عن ضرورة المرونة والسرعة في الإنجاز دون الإخلال بالنظام فالوقت عند رجل الأعمال له أهميته وقيمته وعند البيروقراطيين لا قيمة له أحياناً فلا فرق عند البيروقراطيين بين اليوم والشهر في إنجاز المعاملات وتسريعها.





الموضوعات التي قدمتها للمجلس

كل أعضاء المجلس يحسون بواجبهم ويحرصون على تقديم مبادرات من قبلهم تعرض على المجلس، وكل من جانبه يتحدث عن ما قدمه للمجلس . وقد قدمت من جانبي عدداً من الموضوعات منذ الأيام الأولى لانعقاد المجلس، ويصعب على الإنسان الحديث عن ما قدمه، لكنني هنا استعرضها، بعض منها لازال معلقاً لم يصدر فيه قرار واضح، واحتاج إلى المزيد من الدراسة لدى جهات في المجلس أو الأمانة أو خارجها ومن هذه الموضوعات، وبعضها مجرد طلب معلومات.

(أ) موضوعات مقدمة من جانبي:

م	الموضوع
١	تطوير الأحياء القديمة
٢	إدراج مناقشة النظام والصلاحيات بشكل موسع
٣	الاطلاع على الأنظمة القائمة حول المخطط التنظيمي واستخدامات الأراضي في المدينة وسماع رأي الأمانة والأعضاء حولها
٤	توجيه دعوة لشركة أرامكو لتساهم في إيجاد معالم حضارية في مدينة الرياض
٥	تبني قرار من المجلس بتخصيص أراض في المخططات الجديدة لمراكز الأحياء الاجتماعية
٦	طلب تقرير شامل عن برامج الاحتفالات المقدمة من أمانة الرياض لعام ١٤٢٧هـ

م	الموضـــــــــــــــــوع
٧	عمل دوار بتقاطع طريق عثمان بن عفان مع طريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن
٨	تشكيل فريق عمل لإعادة النظر في استخدامات الأراضي على الشوارع التجارية
٩	توجيه أمانة الرياض بإعداد خطة لنزع ملكية المواقع القديمة وتحويلها لميادين عامة
١٠	إصدار نشرة دورية (كل شهرين) تنشر أعمال المجلس وبرامجه وإنجازاته
١١	توجيه أمانة منطقة الرياض بالسماح بمنح فسح بناء لثلاثة أدوار سكنية في جميع الفلل وما شابهها
١٢	توجيه خطاب إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية بدعم توجه الأمانة في إيجاد مقرات مناسبة للبلديات الفرعية في مدينة الرياض
١٣	دراسة إصدار رخص لسكن العزاب
١٤	دراسة وضع بيع (الايسكريم) والأطعمة في السيارات المتجولة
١٥	التخطيط لإيجاد فندق فخم ومميز في أطراف حديقة سلام
١٦	إصدار تقرير مطبوع لأعمال المجلس، للثلاث سنوات الماضية ونشره
١٧	تجهيز مناطق خاصة بمصانع الحجر خارج مدينة الرياض
١٨	دراسة إنشاء شركة نقل عام خاصة بمدينة الرياض
١٩	دراسة إبعاد المخططات المستقبلية عن الطرق الرئيسية التي تربط الرياض بالمدن الأخرى، لإيجاد متنزهات على جوانبها
٢٠	توجيه أمانة الرياض بتزويد المجلس ببيان الحالات التي تمت معالجتها في قضايا الأراضي الحكومية
٢١	النظر في اتخاذ قرار من المجلس بإزالة الأسواق المهجورة في الأحياء وتحويلها إلى ساحات عامة

م	الموضـــــــــــــــوع
٢٢	النظر في أن يكون تخصيص المنح عن طريق قرعة علنية أمام أنظار الجميع
٢٣	النظر في دراسة جادة لمعالجة رمي المخلفات
٢٤	مجاري الصرف الصحي (حي الفلاح)
٢٥	مخطط منح شرق الرياض وإعطاء ملاكه فسوحاً (طريق رماح)
٢٦	تظلم وطلب إعادة تثمين قيمة العقارات والتعويض بشكل عادل (حلة الأحرار) قرب مقبرة العود
٢٧	مقترحات للعرض على المجلس البلدي للمساهمة في الحد من التدخين في مدينة الرياض
٢٨	إنتاج فيلم استعراضي خاص ومختصر للتعريف بمدينة الرياض

(ب) موضوعات مقدمة من خارج المجلس بواسطتي:

م	الموضـــــــــــــــوع
١	شكوى بشان إزالة المستودعات من حي حطين السكني.
٢	شكوى بشأن بناء شقق سكنية على شارع عشرين (شارع برقا) بحي الازدهار (أربعة أدوار) تطل وتكشف أحواش وأسطح المنازل الواقعة أمام تلك العمارة.
٣	تقرير عن احتياجات حي الوادي البلدية
٤	ملاحظات تهم المصلحة العامة وخدمة أفراد المجتمع بحي اليرموك.
٥	بخصوص بيع مرافق حكومية من قبل عقاريين
٦	بشأن الاستراحات الواقعة في حي الوادي وما تسببه من مشاكل أخلاقية وبيئية واجتماعية لسكان الحي
٧	مناقشة مقترحات بشأن مقبرة النسيم

م	الموضـــــــــــــــوع
٨	توجيه إدارة النظافة برفع المخلفات العمرانية عن أرض مخصصة حديقة بحي الفلاح مخطط رقم:٢٩٩٩، وتوجيه إدارة الحدائق وعمارة البيئة بزراعتها وإصلاحها لتكون حديقة لسكان الحي



اللجان وعضويتها وأعمالها

منذ الأيام الأولى للمجلس تم تحديد اللجان الضرورية للقيام بأعماله، وأذكر أنني قبل بداية عمل المجلس بحثت مع بعض الزملاء عن اللجان العاملة في عدد من المجالس العالمية في أمريكا وبعض الدول الآسيوية والعربية وما يمكن أن يخدم المجلس من لجان، مع اختلاف الصلاحيات، فوجدنا في النماذج العالمية عدداً كبيراً من اللجان يصعب تحقيقة، أو حتى التفكير فيه . وكان أمام أنظار الجميع محدودية عدد الأعضاء لمجلسنا، وعدم تفرغهم وتخصصاتهم المختلفة، إضافة لمحدودية صلاحياتهم في الخدمات البلدية، وقد تشكلت خمس لجان في المجلس هي:

١. **لجنة أعمال المجلس:** الهدف العام: تطوير نظام وأعمال المجلس البلدي، لرفع مستوى أدائه وتحقيق أهدافه.وكنت عضواً فيها.

٢. **اللجنة المالية:** الهدف العام : تحقيق الاستقلال المالي للأمانة.

٣. **لجنة تطوير الأداء البلدي:** الهدف العام: تطوير أداء أجهزة أمانة منطقة الرياض.

٤. **لجنة القضايا الملحة لمدينة الرياض:** الهدف العام: التوثيق

العلمي والعملي للقضـايا المُلحّة لمدينة الرياض، والعمل بكافة الوسائل على إقناع الجهات الحكوميـة المعينة، بدعم توجيهات المجلس البلدي وأمانة مدينة الرياض لحلها، وكنت عضواً فيها.

٥. **لجنـة التواصـل مـع المواطنين**: الهـدف العام: إيجـاد قنوات للتواصـل مع المواطنين، والوقوف على حاجتهـم واهتمامهم وآرائهم، وتعزيز المشـاركة بينهم وبـين المجلس البلدي لخدمة الصـالح العام، وكنت عضواً فيها.

وقد كان تشـكيل اللجان للسـنتين الأوليين من عمل المجلس، وكنت حريصاً على عدم رئاسة أي من اللجان وقد سلمت بفضل الله ، وكنت في عضـوية لجنتين من تلك اللجان في البداية، إضـافة إلى فرق عمل متعددة، ثم انضممت إلى لجنة ثالثة بعد ذلك، أما اللجنة الأولى التي شـاركت فيها، فهي لجنة القضايا الملحة التي ترأسها الزميل مشاري المعمر، وكانت مهمتها وضـع تصـور عـن أهم القضـايا التي تواجهها مدينة الرياض ووضع توصـيات للمجلس حيالها، والاتصال بالجهات ذات العلاقـة فيما يخص تلك القضـايا، وكانت لديها بعض المبادرات الخاصة إضافة إلى بعض القضـايا التي وصلت المجلس وأحيلت إليها واتخذت بعض التوصيات ورفعتها للمجلس.

أمـا اللجنة الأخرى التي شـاركت فيها فهي لجنـة أعمال المجلس وترأسـها المهندس عبدالله العبيكان وكانت مهمتها التأسـيس لأعمال المجلـس ومتابعة أعمالـه وإعداد الأدلة التنظيمية لذلك . وشـارك في عضويتها عدد من الزملاء ذوو التخصصات و الميول الإدارية، إضافة إلى الاسـتعانة بمستشـارين وخـبراء من شـركات التطويـر الإداري، وعملت اللجنة بشكل مؤسسـاتي متطور على إعداد دراسة وافية لعمل المجلس، ووضـع أدلة إجرائيـة محددة كان شـعارها منطلقاً من رؤية المجلـس التـي تم تحديدهـا (أن تكـون الرياض عاصـمة جميلة توفر لقاطنيها بيئة صـحية وآمنة للعيش والتعلم والترفيه) وحددت اللجنة رسالة المجلس : (أنه يسعى لتميز الخدمات بمدينة الرياض من خلال الاسـتخدام الأمثل للموارد والتشـريعات بعدالة وشفافية) ومن خلال قيم العمل كفريق والنزاهة والاحترام والمسئولية والشراكة.

وقد خرج من اللجنة بمعونة المستشارين دليل للإجراءات والمهام والاختصاصات في (١٦٧) صفحة، يعد دليلاً تنظيمياً مميزاً من وجهة نظري، يمكن أن يستفاد منه في الدورات القادمة للمجلس، كما يمكن أن تسـتفيد منه المجالس المماثلة لمجلس الرياض . وكان ضـمن أعمال هـذه اللجنة السـعي لإيجاد مقـر للمجلس، وكانت المحـاولات الأولى

موجهة لطلب مقر الأمانة القديم في شارع الملك فيصل (الوزير) وإعادة بنائه أسوة بالعواصم العالمية، إضافة إلى خيارات أخرى، منها الاستئجار أو نادي الفروسية بالملز أو غيره، إلا أن كل هذه الخيارات لم يتحقق منها شيء، وبقي المجلس في مقره بشارع الستين مكان المكتب الخاص لأمين مدينة الرياض في عهد الملك سعود المطور الحقيقي للرياض الأمير فهد الفيصل الذي عرفت الرياض في أيامه حي الملز والوزارات وغيرها.

وكانت لسمو الأمين محاولات جادة لاستعادة قبة الملز المعروفة حالياً بمكتبة للطالبات بشارع الستين والتي احتضنت المجلس البلدي الأول للرياض، وأتمنى من كل قلبي نجاح مساعيه في هذا الجانب، فالمبنى رمز للرياض وتاريخها وبلديتها.

ومجلسها القديم الذي يعود لما يقارب النصف قرن. وفي مرحلة ثانية من عمل المجلس انضممت للزملاء في لجنة التواصل في المجلس برئاسة الزميل الدكتور إبراهيم القعيد. وهذه اللجنة مسئولة عن العلاقة بالمواطنين واستقبال شكاويهم واقتراحاتهم وإحالتها إلى اللجان المختصة ومتابعتها، كما أنها مسئولة عن ترتيب اللقاءات العامة بالمواطنين في أحياء الرياض المختلفة، ومع مراكز الأحياء،

والمناسبات الأخرى ذات الصلة بالمواطنين . وهذا جعلني اطلع أكثر على قضايا المواطنين في المجلس وأباشر مع الزملاء عملية تنظيم اللقاءات وتحديد مواعيدها وإعداد ما يلزمها من عروض وموضوعات وترتيبات مع الزملاء في المجلس وأمانته.

وكنت من خلالها أحس أكثر من ذي قبل بقضايا معينة تهم بعض المواطنين وظلم يقع عليهم في بعض الأحيان من مواطنين آخرين تقف الأمانة عاجزة فيه، مثل بعض حالات البائعين المتجولين وبائعي الأغنام أمام بعض المنازل والتعديات التي تقف الأمانة وموظفوها والجهات الأمنية معهم أحياناً عاجزة عن حلها، وهي ظلم من مواطن على آخر.

كانت جلسات اللجان تتطلب مزيداً من الوقت والعمل والجهد يختلف عن جلسات المجلس نفسه، وكثيراً ما كانت الاجتماعات في مكاتب الأعضاء أنفسهم لمناسبة الوقت والمواقف وتوفر الإمكانات .

ولعل اجتماعات اللجان كانت في فترة من الفترات تفوق اجتماعات المجلس الرئيسية في بدايات دورة المجلس. وقد كلفت من قبل المجلس ببعض فرق العمل المؤقتة التي تشبه اللجان، وأدت أعمالاً محددة، واستمرت كذلك حتى نهاية الدورة .

من ذلك عملي في فريق النظر في المخططات على مستوى المدينة، حيث صدرت تعليمات سمو وزير الشؤون البلدية بأن تعتمد المخططات من قبل المجالس قبل توجيهها لكتابة العدل واعتمادها، وكان في عضوية الفريق الزميل المهندس د. فرحات طاشكندي إضافة إلى الزميل المهندس عبدالله البابطين ووكيل الأمين لشؤون التخطيط. حيث أوجدنا آلية لتنفيذ الأمر بالتركيز على قضايا التحقق من الملكية والنسب المقتطعة، محاولين عدم التدخل وتيسير الأمور على جهات التخطيط في الأمانة وعلى الملاك، لدرجة أن المخطط المطلوب النظر فيه ينتقل لأعضاء اللجنة الواحد تلو الأخر للنظر فيه حسب بنود محددة والانتهاء منه خلال يوم أو يومين إذا تعذّر الاجتماع . وذلك اقتناع من المجلس إن أصحاب المخططات يتعطلون كثيراً في روتين ولجان ومكاتبات تأخذ سنوات طويلة أحياناً وليسوا بحاجة إلى مزيد من التعطيل.

ومن الفرق التي كلفت بها كان فريق للنظر في منح الأراضي في مدينة الرياض، حيث أطلعت على إحصائيات دقيقة عن المنح السكنية المخصصة للمواطنين والتي زادت في حينها على سبعمائة وستين ألف منحة وزعت عن طريق الأمانة عبر السنوات المختلفة، إلا أن معظمها

غير مخدوم ويصعب الاستفادة منه وخصوصاً المنح المتأخرة، وكان لدى الأمانة مقترحات سابقة. رفعتها للوزارة حول إعادة النظر في توزيع الأراضي دون خدمات والسعي لتوفير الخدمات في المناطق الموزعة سابقاً وقد صدرت بعض التوصيات من هذا الفريق تبناها المجلس في حينها. وقد تبنى عدد من الزملاء في المجلس مطالبة الأمانة بأن تخصص ضمن بنودها للميزانية التي ترفع للوزارة وللمالية بنوداً خاصة لتقديم الخدمات لأراضي المنح. وزاد تأكيد هذا المطلب من الأمانة بعد صدور قرارات من مجلس الوزراء تؤكد على البلديات العمل على تقديم الخدمات للأراضي الممنوحة لفرض السكن للمواطنين.

وضمن الفرق التي كلفت بها رئاسة فريق عمل لدراسة المقترح المقدم من الإدارة العامة للتخطيط العمراني بالأمانة لدراسة الضوابط والشروط المنظمة لأعمال الرقابة على المباني والمنشئات في مدينة الرياض، وقد حرصنا في فريق العمل على مشاركة اللجنة العقارية بالغرفة التجارية وكذلك هيئة المهندسين السعوديين في لقاءات متعددة مع الفريق إضافة إلى معدي اللوائح من الإدارة المركزية لرقابة المباني والمنشئات، وقد قام الفريق بدراسة متأنية

للشروط في ضوء المصالح المشتركة بين الأمانة والمستثمرين ومصالح المدينة ومحيط المباني وآلية الرقابة والمسئوليات المحددة على المالك والمشرف وغيرهم وشروط السلامة، وتم إقرار البرنامج من الفريق وعرضه على المجلس بعد ذلك.

كما كلفت من المجلس قبل انتهاء دورته بقرابة ستة أشهر بحضور مناقصات قسم الاستثمار بالأمانة ممثلاً للمجلس، إلا أن الدورة انتهت ولم أستدع لحضور أي منها.

كما كلفت مع بعض الزملاء بالإعداد لورشة عمل حول الإسكان في مدينة الرياض، وكنت حريصاً على تنظيم العمل للورشة بما يضمن لها النجاح، وأعددت مسودات خاصة للورشة مع بعض الزملاء، ورفضت حينها ترؤس فريق العمل المنظم لها، وقد حال انشغال رئيس الفريق وكثرة سفرياته دون تحديد موعد دقيق للورشة، وانتهت فترة المجلس النظامية قبل انعقادها.



الزيارات الميدانية

العمل في المجلس البلدي يتطلب دراية وخبرة وإطلاعاً ومعرفة بالأمانة وأقسامها والبلديات الفرعية ونطاق أعمالها وإمكاناتها. وقد تطلب هذا الأمر تقديم عروض من الأمانة لأعضاء المجلس منذ أيامه الأولى، وكانت خطوة ممتازة تم ترتيبها عن طريق سمو الأمين حققت أهدافها، ومن ذلك معرفة الأعضاء بالأمانة وأقسامها والقائمين عليها، ومنها أن استعداد الأقسام لتقديم عروض للمجلس دفعهم للاجتهاد والإعداد وعمل حساب للمجلس وأعضائه واستماع لمناقشاتهم وملاحظاتهم .

وقد تلا ذلك زيارة للأمانة نفسها تم خلالها الإطلاع المباشر على أقسام الأمانة ومعرفة ما تقوم به وأهم القائمين على تلك الأقسام والمشاكل التي تواجهها، وطريقة تعاملهم مع المواطنين. وكان لتلك الزيارة دور مهماً في معرفتنا للأقسام القوية والضعيفة من الأمانة ومناقشة السلبيات الموجودة لدى بعضها، ومحاولة تعزيز الإيجابيات. ومعرفة التناغم أو التنافر بين هذه الأقسام والإدارات العليا في الأمانة.

وقد قدر لي مع الزملاء الأعضاء زيارة أربع عشرة بلدية فرعية، وتغيبت عن زيارة بلدية العليا والسليمانية لوجودي في رحلة خارجية

إلى الصين أثناء الزيارة منعتني من المشاركة فيها، وقد تألمت كثيراً لذلك رغم عذري، وتعد الزيارات الميدانية لأعضاء المجلس البلدي للبلديات الفرعية الخمس عشرة في أنحاء مدينة الرياض من أهم الأمور ومصدراً مباشراً للإطلاع على الخدمات التي تؤديها للمواطنين ونطاقها وواقعها، وقد تطلب ذلك جدولاً طويلاً من الزيارات امتد ما يقارب العام الكامل في ضوء الجدولة وعدم تفرغ الأعضاء مع الأعباء المختلفة عليهم. وكان البرنامج يبدأ من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة ظهراً لمعظم البلديات. ويتم خلال تلك الزيارة مقابلة مراجعي البلدية والتعرف من خلالهم على مستوى الخدمة المقدمة لهم، والإشكالات التي تواجههم أثناء مراجعة البلدية.

كما يتم خلال ذلك زيارة الأقسام الداخلية للبلدية ومعرفة كوادرها وحجم سكان نطاقها، وحجم العمل في كل قسم على حدة والإمكانات المتاحة لها، وكانت مفاجأة كبرى لبعضنا حين لاحظنا أن بعض البلديات الفرعية في الرياض العاصمة تخدم ما يزيد على ثمانمائة ألف مواطن، وتشرف على ما يقارب الثلاثين ألف محل مرخص ما بين مطعم وحلاق وورشة ومحل تجاري وغيره، ولا يتوفر لها ثلاثون مراقباً بمعدل مراقب لكل ألف محل، وهذا أمر محزن جداً

وهذا النقص في الكوادر مدعاة للتقصير في هذا الجانب.

كانت تلك الزيارة تجعلنا نحتك عن قرب بالمسئولين في البلديات الفرعية وطريقتهم في التعامل والإدارة، كان التفاوت في شخصياتهم الإدارية والقيادية ملفتاً للنظر في كثير من الأحيان، ففيهم العملي المتواضع وفيهم المقصر المتكبر، وفيهم المعتدل، وفيهم من يظن نفسه مالكاً للبلدية الفرعية آمراً ناهياً بمزاجه في أعماله بل ومواطنيها، وفيهم من هو قمة في التعامل مع المراجعين وفيهم من لا يراهم شيئاً ويظن أنهم متسولون على بابه، مع أن فيهم من هو أعلى منه منزلة وقدراً، وقد عجبت لهذا الأمر الذي مرجعه للفروق الشخصية، مع أن النظام واحد.

ولاحظت أن انطباع الأعضاء عن رئيس البلدية الفرعية بعد كل زيارة يكاد يكون واحداً، ووجهة نظرهم مشتركة لا تفاوت فيها مع أنه يصعب في مثل هذا اتفاق وجهات النظر، مما يدل على الواقعية في هذه الأحكام، بل الأغرب من ذلك أننا وجدنا نفس الحكم على رؤساء البلديات الفرعية لدى الإدارة العليا في الأمانة.

أثناء الزيارات كانت تطرح عروض دقيقة عن البلدية الفرعية وأعمالها وكوادرها وإحصاءاتها وإنجازاتها، وأهم العوائق لديها

ونطـاق أعمالهـا، وغير ذلك من المعلومات التي تهم أعضـاء المجلس. وكانـت تلـك العروض في الغالـب معـدة بطريقة احترافية واضـحة، وكنـت حريصـاً على أخذ نسـخ منها عنـد نهاية العرض للاسـتفادة منها في قضايا البلديات الفرعية. وقد تسبب لي ذلك في وصول بعض الفيروسات إلى جهاز الحاسب لدي.

كانـت المناقشـات الدقيقـة تتبع العروض وزيارة الأقسـام. ويلي الزيارة جولة بسـيارة (حافلة) كبيرة تتسـع لجميع الأعضاء مع أمانة المجلس وموظفيها وكبار الإداريين للبلديات الفرعية يتم خلال الجولة زيارة نطاق البلدية الفرعية، والاطلاع على أهم مشـاكلها ومشاريعها على الطبيعة. مع الوقوف على مواقع بعض شـكاوى المواطنين في نطاق البلدية أو مقترحات، وكثيراً ما كان أصـحاب الشـكاوى أو المقترحات من المواطنين يقفون معنا على موقع الشكوى أو الاقتراح على الطبيعة، وكان لهذا أثر طيب لدى المواطنين.

كان وجود أكثر من نصـف البلديات الفرعية في مباني مسـتأجرة مثار اسـتغرابنا أين الأراضـي العامة، لقد ذهبت لمن هم أكثر الناس غنى، كنت من أعماق قلبي أحس بمأساة أخرى في هذا الجانب، فالمنح الكبرى أقوى من المصـلحة العامة، ومـن وزارة البلديات واحتياجاتها

ومن جميع الاحتياجات الحكومية والعامة.

كانت المباني المعدة من الأمانة للبلديات الفرعية أكثر من رائعة مثل بلدية الروضة والملز، أما المستأجرة فلا تسأل عنها في غالب الأحيان نقطة تشويه للبلد والبلدية، هذه الزيارات للبلديات الفرعية ولدت زيارات أخرى لمواقع مؤسفة في كثير من الأحيان ومن ذلك مع مخلفات المجاري في حي الغنّامية نطاق بلدية الحاير حيث شكاوى المواطنين من حماة بني آدم التي جمعت وشابهت الحرات في مناطق البراكين، لكن السواد في ناحية الحاير كان من مخلفات بني أدم التي تأذى منها أصحاب الأحياء المجاورة ومن مرت بهم، واستدعت منا الوقوف متلثمين أكثر من مرة في الموقع ومقابلة أصحاب مصانع الأسمدة في المنطقة والتي زعم أصحابها أنها يساهمون في التخلص من المخلفات وليسوا سبباً فيها، وقد طالب المجلس بعد تلك الزيارات بشدة ولأكثر من مرة بمنع شركة المياه والمجاري من رمي المخلفات من المجاري أو حتى المرور بها في المنطقة وأحيائها، وكانت لنا مواقف مؤلمة ومبكية مع سكان المنطقة المتضررين منها، وكذلك مع رجال الأمن ونقاط التفتيش والورش المجاورة لها. وقد تسببت تلك الزيارة ببحث موضوع الحماة بجوار الغنّامية مرات متعددة في المجلس، وأذكر أنني

قلت في أحدى تلك الجلسات أنني لو سمعت بمثل هذا الأمر في دولة أفريقية لحزنت له وسعيت مع الآخرين لإزالة الضرر، فكيف بهذا الأمر في بلدي عاصمة البترول، الرياض الجميلة التي أبدعت كثيراً ولا ينبغي أن تخفق في مثل هذا الأمر.

كما كشف زيارتنا لنطاق بلدية العزيزية وجود عدد من مصانع الحجارة في المنطقة غير مرخصة تسبب تلوثاً وغباراً لسكان المنطقة، وجل ما يمكن معاقبتها فيه من المخالفات هو غرامة عشرة آلاف ريال، يدفعها صاحب المصنع للبلدية مقابل المخالفة بسهولة، وكانت تلك الغرامة مفرحة لأصحاب المحلات وملاك أراضي المصانع يدفعونها بأريحية،ولعل بعض المسئولين في موارد الأمانة يسرون بذلك، أما الثمن الحقيقي فيدفعه المواطن على حساب صحته وصدور أهله المعرضة للربو نتيجة الغبار والأتربة المتصاعدة من تلك المصانع.

أما أبو التلوث في جنوب شرق الرياض فهو مصنع الأسمنت التابع لشركة اليمامة، الذي طرح الحديث عنه في المجلس أكثر من مرة وتبين ضرره على منطقة العزيزية وحي المصانع جنوب الرياض وما يجاور طريق الخرج . وقد طرق موضوعه في مناسبات مختلفة ووصلتنا أخبار متعددة أنه قد أقام فلاتر لمنع الغبار عن الهواء حتى لا ينفث سمومه في

أجواء الرياض وخصوصاً الأحياء المجاورة له، إلا أنني وأثناء مروري بمنطقة المصنع في أحدى المرات وعند العاشرة صباح أحد الأيام رأيت تلك الفلاتر المزعومة تطلق غبارها وما اكتنزته من غبار لساعات في الهواء فتعكره –كأنها مدخن عملاق شره–وقد قمت بالتقاط صور مباشرة لذلك في كاميرا خاصة، كنت كثيراً ما أحملها معي في السيارة لمثل هذا الموقف وإن لم تكن معي فأستعين بكاميرا الجوال التي تؤدي الغرض في معظم الأحيان فتساءلت أين المسئولون في المصنع عن هذه المخالفات، وهل البيئة وحمايتها رخيصة لهذا الحد عند العاملين الذين جلّهم وافدون في مثل هذا المصنع وخصوصاً أن هذا المنظر ليس سراً ويشاهده مئات الآلاف بل ربما الملايين في أنحاء الرياض ولكن ضعف المحاسبة على مثل هذا العمل هو السبب، وصحة الناس أمر ما يحسب له حساب من قبل هذا المصنع وأمثاله ومن يراقبها.

وكما ذكرت سابقاً كان لزيارتنا لبلدية الحاير وقع مؤلم على النفس والتنفس، حيث اكتشفنا تلاعباً خطيراً من مصلحة المجاري في رمي الحمأة الآدمية في مكبات مخزية قريبة لحي الغنامية، حيث اشتكوا منها لسنين متعددة، كما اشتكت نقاط التفتيش على طريق الحاير حيث تمر عشرات القلابيات المحملة بالحمأة يومياً مما يُخيس المكان

ويلـوث الهواء، وكان المواطنون في المنطقة يشـتكون بمرارة وحرارة ما يصـيبه من أذى، وكان الدكتور مسـفر البواردي حفظه الله واقفاً مع مواطني الحي بقوة ورفع مطالبهم بإزالة الضرر ومنع تجميع مخلفات الحمأة في مناطقهم، وقد قمت معه ومع بعض الزملاء بزيارة ميدانية أكثر من مرة للمكب ولمصـنع الأسـمدة العضـوية المرخص مع الأسف والذي لديه سـند قانوني في هذا الجانب، وتعرضنا خلال ذلك لمناظر وروائـح ومواقف كريهة لو سـمعنا بها في أي بلـد في العالم لحزنا على وضـعها، فما بالكم بعاصـمتنا الحبيبة الرياض، وقـد رفعنا للمجلس مطالبة بترحيل مصانع الأسمدة من المنطقة، ومن رمي الحمأة فيها، ومراعاة شـعور بنـي آدم من سـكان المنطقة بعيداً عـن أي اعتبارات أخرى. وقد طرح الموضوع في المجلس أكثر من مرة وتبلورت حوله بعض الآراء التي منها ترحيل المكب عن مدينة الرياض بما يزيد عن خمسين كيلـو مـتراً، حتى لو تطلب الأمـر تعويض أصـحابه، إن ثبت أن لديهم رخصة نظامية.

وكان مـن أقبح ما رأيت أثناء الزيـارات الميدانية مكب المجاري في حي النظيم وشـرق حي النسـيم بالرياض، حيث جدت بحيرة شبيهة ببحيرة المسـك في مدينة جدة التي سـميت بهذا الاسـم ظلماً وبهتاناً

وكان حقها أن تسمى بحيرة الز... أو الخر.... نسبة لما تسبب في وجودها، ومسكين المسك المظلوم بالنسبة له ظلماً وبهتاناً، كما أن الموطن مسكين كذلك، حيث لا يستطيع محاسبة المتسببين بمثل هذا العار. ذلك الموقع المخزي والذي كان حلاً لوضع مخز حيث، إن تخلف وتأخر مشاريع المجاري في العاصمة تسبب في طفح البيّارات وكان الحل السحب عن طريق الصهاريج التي كانت مع الأسف تفرغ في كل مكان بل وأحياناً أثناء مرورها في الشوارع فأوجد لها هذا الموقع بحيرة الصرف في النظيم لتكون مكباً مؤقتاً استمر قرابة العشر سنوات، وبصفتة مؤقتاً، يستقبل يومياً قرابة الخمسة آلاف صهريج وتصل أحياناً إلى قرابة العشرة الآف والله أعلم بالعدد الحقيقي.

ومن المعلوم أن كل صهريج يسلم خمسة ريالات عند حارس المدخل باسم الشركة المشغلة (المحصلة) والتي لم أر لها أي دور، مع أنها تجمع مبالغ كبيرة بشكل يومي . واللافت للنظر أنه تكونت نتيجة لذلك بحيرة خطيرة قذرة منتنة مقرفة، في أطرافها رعاة أغنام يرعون بهائمهم في الأعشاب النابتة على أطراف البحيرة الموبوءة.



مكب الصرف الصحي في حي النظيم (شرق الرياض)

كان الوضع مؤلماً مما استدعى بحث الموضوع في المجلس، حيث اكتشفنا أن مقام إمارة الرياض وكذلك الأمانة سعت جاهدة ولعدة سنوات لإقفال البحيرة، إلا أن البديل الأسوأ والتهديد الأخطر حال دون ذلك، وقد جاءت كارثة سيول جدة -رحم الله شهداءها- وعامل المتسببين فيها بما يستحقون، فلفتت النظر إلى خطر بحيرة النظيم، مما جعل شركة المياه تعمل على إيقافها ومن ثم تجفيفها ومعالجتها. إلا أن هذا الأمر في حله السريع أوجد مشكلة أخرى في الوقت نفسه في أحياء ومواقع جديدة. حيث استعملت شركة المياه مواقع مربوطة بالصرف الصحي مخصصة لصهاريج تفرغ فيها مياه الأمطار استخدمتها لتفريغ الصرف الصحي في حي الفلاح شمال الدائري

وفي حي إشبيليا، وقد عانيت شخصياً من موضوع حي الفلاح حيث كان يعبر الحي يومياً ما يقارب الخمسة آلاف صهريج مجاري لتفريغ حمولتها في موقع شارع الأمير سعود بن محمد بن مقرن (الأبراج) جنوب جامعة الإمام، حيث منظر مستمر لما يقارب المائتي صهريج في الانتظار في الموقع، إضافة لمرور هذا العدد الضخم من الصهاريج القذرة التي سميت صحية زوراً وبهتاناً، وكان بعض السائقين مع كل أسف يوقف صهريجه أمام المنازل والعمائر والمحلات لساعات عديدة بكل وقاحة واستهتار، متناسياً ما فيه من رائحة وإيذاء للآخرين.

وقد اضطررت في أحد المرات إلى الشجار مع أصحاب الصهاريج الواقفة أسفل منزلي بعد أن تركها صاحبها ليوم كامل إلا أنه أخذ السيارة وعرف خطأه ولم يبحث عن المتسبب.

كان هذا الوضع داعياً لعدد من سكان الحي للاجتماع وتقديم شكوى لديوان المظالم ولوزير المياه والكهرباء ولشركة المياه، مع تكليف بعض المحامين بمتابعتها.

وقد كان لتدخل سمو الأمين ووكيل الأمانة بناءاً على شكوى مواطني الحي مع مدير شركة المياه، دور في القضاء على المشكلة، بوضع جدول زمني لإيقاف هذا الضرر على سكان الحي الذي استمر قرابة ستة

أشهر، ولا يزال السكان يحتفظون بصور متعددة لتلك الصهاريج أمام الجامعة في ذلك الشارع للشهادة والتاريخ.



صورة من عمليات تفريغ مياه الصرف الصحي في حي الفلاح



صور الزيارات الميدانية للمجلس البلدي للبلديات الفرعية:



زيارة بلدية الملز الفرعية، الأحد الموافق ١٠ / ٥ / ١٤٢٨هـ.



زيارة بلدية النسيم الفرعية، الأحد الموافق ٢٤ / ٥ / ١٤٢٨هـ.



زيارة بلدية العريجاء الفرعية، الأحد الموافق ٩ / ٦ / ١٤٢٨هـ.



زيارة بلدية الشفاء الفرعية الأحد الموافق ١ / ١١ / ١٤٢٨هـ.



زيارة بلدية العليا الفرعية،الأحد الموافق ٢٢ / ١١ / ١٤٢٨هـ.



زيارة بلدية العزيزية الفرعية الأحد الموافق ١١ / ١ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية البطحاء الفرعية، الإثنين الموافق ١١ / ٢ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية الروضة الفرعية، الإثنين الموافق ١٨ / ٢ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية نمار الفرعية، الإثنين الموافق ٢٥ / ٢ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية الشميسي الفرعية الإثنين الموافق ٢ / ٣ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية السلي الفرعية، الإثنين الموافق ٩/٣/١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية عرقة الفرعية، الإثنين الموافق ١٦/٣/١٤٢٩هـ.



زيارة بلدة الحاير (القديمة)، الإثنين الموافق ٢٣ / ٣ / ١٤٢٩هـ.



زيارة (مكب الحاير للحمأة)، الإثنين الموافق ٢٣ / ٣ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية المعذر الفرعية، الإثنين الموافق ١ / ٤ / ١٤٢٩هـ.



زيارة بلدية الشمال الفرعية، الإثنين الموافق ٢٢ / ٤ / ١٤٢٩هـ.

بعد أن أطلع المجلس البلدي على تقارير الزيارات الميدانية للبلديات وتقرير المشاكل ومعوقات العمل في البلديات الفرعية أوصى المجلس من خلال لجنة الخدمات البلدية بما يلي:

١. توحيد الإجراءات.

٢. استكمال بناء مقرات البلديات الفرعية.

٣. تأهيل الكوادر البشرية.

٤. توفير الأجهزة والمعدات والسيارات.

٥. تطوير البنية الإلكترونية.

٦. التنسيق للمشاريع بين الإدارات المختلفة في الأمانة والبلدية الفرعية.

٧. تحفيز أداء البلديات.

٨. تطوير هيكل الأمانة.

٩. إيجاد تنظيمات خاصة ببعض المشاكل الموجودة في بعض البلديات.



ورش العمل

منذ بداية عمل المجلس وهناك عدد من القضايا تشغل بال أعضائه، كما شغلت بال المهتمين بشأن الرياض وقضاياها. وقد عزم المجلس على عقد عدد من ورش العمل تتناول تلك القضايا، هدف فيها إلى إبراز تلك القضايا على الساحة وتناولها إعلامياً، ومشاركة الجهات ذات العلاقة فيها بما يخدم الرياض وقاطنيها وكان من أوائل قرارات المجلس تنظيم ورشة عمل للنقل العام في مدينة الرياض في شهر جمادى الأولى ١٤٢٨هـ بمشاركة وزارة النقل وإدارة المرور بالرياض والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إضافة إلى عدد من المتخصصين الأكاديميين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

كان العمل والترتيب جاداً من قبل الفريق المكلف من الزملاء وأمانة المجلس والجهات ذات العلاقة. وقد نجحت الورشة في تسليط الأضواء على مشكلة النقل العام في مدينة الرياض عن طريق أوراق عمل مختلفة. وكان حضور أعضاء المجلس مميزاً إضافة إلى الحشد الإعلامي الذي نجح في طرح هذه القضية بصوت عال في حينه، وأذكر أنني طرحت قضية سكة حديد الرياض الحجاز التي تم إعدادها في

عهد الملك عبد العزيز –رحمه الله–منذ سنة ١٣٦٨هـ لربط مكة بالرياض، ولم تر السكة النور حتى الآن–ساعة كتابة هذه الأسطر– مع مضي أكثر من ستين سنة على الخطة مرت البلاد خلالها بظروف اقتصادية ممتازة، وتساءلت أثناء المناقشة. من المسئول عن هذا التعطيل الذي يمكن وصفه –بالإهمال–؟ فكان رد أحد المسؤلين هروباً (الجدوى الاقتصادية) فرددت عليه، بأمثلة متعددة من مشاريع لم تراع فيها الجدوى، وأن مثل هذا المشروع الحيوي لا يمكن ربطه بالجدوى مع أن الجدوى الاقتصادية منه واضحة، لكنه الاعتذار وإيجاد المبررات للتقصير ، وهذا ديدن البعض.

خرجت ورشة النقل العام بعدد من التوصيات من أهمها دعم الدراسة المعدة من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حول النقل العام وخصوصاً قطار المدينة، والعمل على تنفيذه بأسرع ما يمكن وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

كانت الأمانة تقيم ورش عمل خاصة ببعض الأقسام لديها وخصوصاً وكالة الأمانة للتخطيط العمراني، وكان أعضاء المجلس ضمن المشاركين في هذه الورش في كثير من الأحيان ولو بالحضور والمناقشة.

وعـزم المجلـس على عقـد خمـس ورش عمـل للقضـايا الملحة في الرياض، قمنا مع الزملاء في لجنة القضـايا الملحة بدراستها وإعداد ورقة خاصـة بها، عرضـت أمام المجلـس وتم إقرارها وهي على النحو التالي:

-ورشـة عمل خاصة لتصـريف مياه السيول، وقد تأجلت أكثر من مرة مراعاة لظروف المناقشات الجارية بين الأمانة ووزارة المالية حول المبالغ المطلوبة لمشاريع تعريف السيول.

-ورشـة عمل خاصـة بالإسـكان في مدينة الرياض لا يزال العمل جارياً على إعدادها حتى كتابة هذه الأسطر .

-ورشة عمل خاصة بحماية البيئة، ويجري الإعداد لها .

-ورشة عمل خاصة بالصرف الصحي والمياه في مدينة الرياض تم عقدها بالتعاون مع شركة المياه ووزارة المياه والكهرباء، وحضرها عدد من أعضـاء المجلس إضـافة إلى الجهات ذات العلاقة وأمانة المجلس التي شـاركت في الإعداد لهذه الورشة، وقد كشفت الورشة عن مشاكل المدينة في جانب المياه والصرف الصحي وأهم الحلول المطلوبة ونقاط التقاطـع في العمل بـين الأمانة وشـركة المياه والجهـات الأخرى ذات العلاقة وكانت ورشة عمل مميزة في أطروحاتها وتوصياتها.

كما أن من ورش العمل المميزة ورشة عمل تعريفية عن المرصد الحضري لمدينة الرياض، عقدت في الهيئة العليا لتطوير الرياض في جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ وكان فيها عروض عن المرصد الحضري في المدينة المنورة إضافة إلى جهات أخرى وقد استفدت كثيراً من المعلومات التي طرحت ي الورشة، وشاركت في مناقشاتها، وأعجبني أسلوبها العلمي في مناقشة قضايا المدن.

-ورشة عمل المرأة في الأسواق في مدينة الرياض، وهي من ورش العمل المقترحة التي لم تتم حتى الآن لظروف لا أعرفها، لعل منها عدم المتابعة. وقد استهدف منها المساعدة على إيجاد فرص عمل للمرأة منضبطة شرعاً ونظاماً، تتيح للمرأة المساهمة الاقتصادية والإفادة والاستفادة بعيداً عن الفتنة والخطر، وحددت لها جهات للمشاركة مع الأمانة، بما فيها القسم النسائي في الأمانة، ومنها أعضاء في هيئة كبار العلماء وبعض القضاة والغرفة التجارية، وبعض رجال الأعمال، ووزارة العمل والجامعات والكليات النسائية .

وقد وضعت محاور محددة لهذه الورشة وأهداف معينة إلا أنها لم تر النور حتى كتابة هذه الأسطر، وكان من المتحمسين لها الزميلان الدكتور مسفر البواردي والشيخ عبدالله السويلم. وكان الشك يراود

المجلس وأعضاءه بأن بعض المتحمسين قد يتهمون المجلس وأعضائه بما ليس فيهم بمجرد طرح موضوع الورشة والإعلان عنه في خضم حديث قوي في حينه من قبل وزارة العمل عن توظيف المرأة في محلات البيع النسائية وغيرها، ووجهت بحملة انتقادات قوية، وكانت نية المجلس من الورشة البحث عن حلول واقعية منضبطة بالفتاوى الشرعية.

كانت هناك ورش عمل عقدت من قبل مركز الأمير سلمان للإدارة المحلية، في جامعة الأمير سلطان،وقد شاركت في بعض منها واعتذرت عن بعضها في بعض الأحيان لوجود ارتباطات أخرى.

كما دعيت لورش عمل أخرى في مجالس بلدية سعودية مختلفة، منها ورشة عمل تابعة للمجلس البلدي في مكة المكرمة حضرتها واستفدت منها ومن مناقشاتها وطروحاتها. وقد اعتذرت عن ورش أخرى مختلفة لضيق الوقت،منها في المدينة المنورة وعسير والإحساء وغيرها. وكان لحضور هذه الورش في مجالس أخرى دور في التعرف على عدد كبير من أعضاء المجالس في مناطق المملكة المختلفة وتبادل المعرفة والخبرات والقضايا التي تهم المجالس البلدية وأعضاءها . كما كانت فرصة لإقامة علاقات شخصية مع عدد من أعضاء المجالس البلدية في مناطق مختلفة من المملكة، توطدت وقويت واستمرت،

وقد جعلت هذه اللقاءات الإنسان يدرك محيط العمل في المناطق المختلفة من المملكة، وتركيبتها السكانية وأهم قضاياها وهمومها التي يستشعرها ممثلوها في المجلس البلدي، والتي كثيراً ما تبرز أثناء المناقشات في ورش العمل المختلفة.



اللقاءات والمؤتمرات

أثناء فترة عمل المجلس تم اقتراح عدد من اللقاءات والمؤتمرات التي انطلقت من المجلس لخدمة مسيرته الخاصة ومسيرة المجالس البلدية عامة، في منطقة الرياض وخارجها.

وقدر لي مع الزملاء في المجلس وأمانته المشاركة في طرح الآراء وإعداد بعض أوراق العمل والأبحاث الخاصة بهذه الملتقيات. وقد قدر لي المشاركة بأوراق عمل محددة في بعض منها، وهي: -

■ ملتقى المجالس البلدية الأول في منطقة الرياض، وعقد بتاريخ ١٤ من جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ١٨ من يونيو ٢٠٠٨م.

وقد طرحت فيه بحثاً بعنوان: « **المجالس البلدية: عامان ونصف من التجربة**» (البحث مرفق في الملاحق).

■ الملتقي الأول للمجالس البلدية في منطقة القصيم وعقد في مدينة عنيزة في ١٤٣١هـ.

وقد شاركت فيه بورقه عمل بعنوان: «**المجالس البلدية والبعد الاجتماعي**»، (مرفق في الملاحق ورقة العمل).

■ كما شاركت في منتدى «**نقاء لمكافحة التبغ - تجارب عالمية -**» الذي عقدته جمعية مكافحة التدخين الخيرية بالرياض (نقاء) في ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ.

وكانت ورقة عملي بعنوان: «**المجالس البلدية والدور المأمول في الحد من التدخين**» (مرفق في الملاحق ورقة العمل).

وشاركت في لقاء خاص مع مجموعة من المجالس البلدية السعودية للإطلاع على تجربة المجالس البلدية في إسبانيا، يوليو ٢٠٠٧م نظمها معهد (NDI) بواشنطن مع معهد مدريد والمجالس البلدية الإسبانية لنقل التجربة (مرفق تقرير عن البرنامج).

وشاركت في الملتقى العربي الثاني للبلديات والإدارة المحلية في الوطن العربي (واقع وطموح)، الذي نظمه معهد التنمية الإدارية التابع لجامعة الدول العربية في أغسطس ٢٠٠٨م، بمدينة الإسكندرية، وقد أعددت تقريراً عن ورش العمل المصاحبة للملتقى (مرفق التقرير).

كما شاركت في ملتقى قدرات الذي عقد في اسطنبول خلال شهر مارس ٢٠١٠م. وهدف إلى الإطلاع على تجربة بلدية اسطنبول والمجلس البلدي، وصحبه عدد من ورش العمل المتخصصة والزيارات الميدانية الموسعة تم من خلالها الاطلاع على التجربة البلدية لمدينة اسطنبول ومحيطها في منطقة مرمرة، وشركات البلدية ومشاريعها، ومجلس اسطنبول البلدي وإنجازاته (مرفق تقرير عن الملتقى).

صور من اللقاء الأول للمجالس البلدية في منطقة الرياض





المرحلة الثانية من المجلس

حسب النظام فإن المجلس بدورته لأربع سنوات يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فيما يتعلق باللجان ورئاسة المجلس، حيث يتم بعد مرور سنتين إعادة انتخاب رئيس المجلس ونائبه وإعادة تشكيل اللجان من جديد.

وهذا ما حصل، فبعد انقضاء السنتين الأوليين عقد اجتماع للمجلس بعد ممارسة سنتين عمليتين، وتم اعتماد اللجان السابقة إلا أنني انضممت إلى لجنة ثالثة إضافية بالنسبة لي، وهي لجنة التواصل مع المواطنين.

وخلال هذه المرحلة تم إعادة انتخاب سمو الأمين رئيساً للمجلس للمرحلة الثانية من الدورة عن اقتناع من الأعضاء وكذلك نائب الرئيس. وكانت هذه المرحلة مليئة بالأعمال خصوصاً بعد اتضاح الصورة ومرور سنتين تم خلالها التأسيس والممارسة العملية لأعمال المجلس، والاحتكاك المباشر بالأمانة وأقسامها والبلديات الفرعية. وقبل نهاية المرحلة الثانية، كان المواطنون وأعضاء المجلس بانتظار تحديد الموعد الجديد للانتخابات المتوقعة لأعضاء المجالس البلدية

في دورة جديدة، وسرت شائعات كثيرة عن تأجيل الانتخابات لمدة مجهولة وغير محددة، وسربت تلك الأخبار لوسائل الإعلام المختلفة باحتمال تأجيل الانتخابات، فأصبح لدينا ما نستند إليه في مخاطبة الجهات العليا المسئولة، وقد تم التشاور بين عدد من الزملاء الأعضاء مرشحين ومعينين حول هذا الأمر فاستقر رأيهم على مكاتبة سمو وزير الشؤون البلدية والقروية وإبداء الرأي حول عدم الرغبة في التمديد .

وكان رأي الزملاء مجتمعين عدم تأجيل الانتخابات والسعي لقيام الانتخابات في وقتها، خصوصاً أن ما بين العمليتين كان أكثر من أربع سنوات وهو كاف لتعديل النظام إن كان هو الحجة، ولا خوف من الانتخابات حسب التجربة، وقد قمت بتسطير برقية لسمو وزير الشؤون البلدية والقروية حول الموضوع صغتها بأسلوب أرى أنه مؤدب غير مستفز فيما أظن ومما جاء فيها:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تحية طيبة وبعد؛

فقد رعيتم حفظكم الله وتابعتم بأنفسكم الانتخابات البلدية الناجحة، التي جرت في محرّم من عام ١٤٢٦هـ، بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة، والتي كانت جزءً من منظومة الإصلاح ومشاركة المواطنين في اختيار من يمثلهم في القطاع البلدي في

تطبيق مبارك للشورى سجله التاريخ والإعلام العالمي والمحلي لكل من ساهم في نجاحه وأنت على رأسهم يا صاحب السمو.

صاحب السمو: ظهرت في الآونة الأخيرة الكثير من التعليقات والأخبار الإعلامية تشير إلى إمكانية التمديد لأعضاء المجالس وعدم إجراء الانتخابات المتوقعة للدورة القادمة للمجالس وإمكانية التمديد للأعضاء الحاليين.

ونحن ندرك يا صاحب السمو المصاعب المختلفة الموجودة، النظامية وغيرها التي ربما تكون عائقاً في إجراء الانتخابات للدورة القادمة، وأنتم أهل للتغلب عليها بمعاونيكم المميزين وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب، الذي قاد العملية بكل كفاءة واقتدار، وبقية العاملين معكم.

ونود الإشارة لسموكم بأهمية استمرار عملية الانتخابات للدورة القادمة وتشكيل المجالس من جديد سواء جُدد النظام أم بقي على حالة وبرغبتنا في ذلك، لما فيه من استمرار لمسيرة الخير والإصلاح ولما في التراجع أو التأخير فيها من سوء نظرة داخلية وإمكانية استغلال الإعلام الخارجي لذلك، وسيكتب التاريخ لكم دعم هذه المسيرة المباركة التي رسمها خادم الحرمين الشريفين واستمراريتها.

وفقكم الله لكل خير وحفظ أوطاننا وأهلها من كل سوء ومكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وقد قام بالتوقيع على البرقية تسعة من الزملاء ورفعت لسمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ولم نتلق رداً عليها.

وبعد فترة من الوقت وتزايد الطرح الإعلامي عن تأجيل الانتخابات أو إلغائها قمت بإعداد برقية موجهة لمقام خادم الحرمين الشريفين بما يليق به من أدب، أبدينا فيها الرغبة في إجراء الانتخابات البلدية في موعدها.

ومما جاء فيها:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

فقد وجهتم ورعيتم حفظكم الله إجراء الانتخابات البلدية في أنحاء المملكة كافة، التي تمت في محرم من عام ١٤٢٦هـ، وكانت جزءً من منظومة الإصلاح التي أطلقتموها، حيث شارك المواطنون في اختيار من يمثلهم في المجالس البلدية، في تطبيق مبارك للشورى سجله التاريخ والإعلام العالمي والمحلي لكم ولمعاونيكم.

خادم الحرمين الشريفين:

ونحن ندرك المصاعب التي ربما تكون عائقاً في إجراء الانتخابات للدورة القادمة، وأنتم وحكومتكم الرشيدة أهل للتغلب عليها بمعاونيكم المميزين وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز، وزير الشؤون البلدية والقروية، وبقية العاملين.

نود أن نرفع لكم رغبتنا ورغبة كثير من المواطنين بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد

للدورة القادمة للمجالس البلدية لما في ذلك من استمرار لمسيرة الخير والإصلاح التي ترعونها، ولما في التراجع أو التأخير من سوء نظر داخلية وإمكانية استغلال الإعلام الخارجي لذلك، وسيكتب التاريخ لكم دعم هذه المسيرة المباركة التي انتهجتموها يا خادم الحرمين الشريفين واستمراريتها.

وفقكم الله لكل خير وحفظ أوطاننا وأهلها وقيادتها من كل سوء ومكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وقد تم إرسال البرقية بتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٧، بعد أن وقع عليها عدد من الزملاء أعضاء المجلس.

وهاتان البرقيتان تؤكدان الرغبة لدى الأعضاء في المجلس عموماً ولدى المنتخبين خصوصاً بأن يتركوا المجال لغيرهم، وكان اقتناع الزملاء أنه في حال التمديد فإن المنتخبين فقدوا ميزة الانتخابات وتحولوا إلى معينين خلال هذه الفترة الإضافية، ويمكن أن يقوموا بالواجب ولو من باب المجاملة وتنفيذ الأوامر لكن ليس عن اقتناع كما هم في المرحلة السابقة.

وكان التمديد عند بعض المراقبين مؤشراً قوياً على وجود تيارات في الطبقات العليا من القرار مقاومة للانتخابات والمشاركة الشعبية، وأنها نجحت في التأثير خصوصاً أن التمديد انتهى ولم يجدد النظام

البلـدي ولا غـيره، وهذا ما كان يشـعر بـه عدد من المثقفين وأعضـاء المجالس.



المرأة و المجلس

تعد قضية المرأة أحدى القضايا الساخنة في المجتمع السعودي وتثير الجدل في كل حين، ويصورها البعض بأنها مكبلة مظلومة، وفئة أخرى تصورها بأنها هدف للتغير السلبي، وبالتالي فإن أي إثارة لموضوع ذي صلة بها وبعملها يعد أمراً شائكاً وموضوع اتهام -من أطراف مختلفة-لمن يثير أي موضوع يتعلق به، وقد كان المجلس وأعضاؤه متنفساً للبعض أو موضع هجوم لآخر في حال الحديث عن شأن المرأة، ولعل من الموضوعات التي أثير حولها لغط كثير من البعض افتتاح الأمانة لأقسام نسائية في البلديات الفرعية.

ووصلتنا كأعضاء مجموعات كثيرة من الرسائل والخطابات والاتصالات المختلفة، أغلبها سلبي حول الموضوع. وكان لدى معظم الأعضاء في المجلس، وأنا واحد منهم اقتناع بضرورة وجود هذه الأقسام وقيامها بمهامها المرتبطة بالخدمات النسائية، كالمشاغل والمقاهي النسائية والرقابة عليها ومتابعة معاملاتها، حيث إنها أمر واقع لابد من التعامل معه. بعيداً عن أقسام الرجال. وضرورة القسم ووجوده لا يعني تزكية للعاملات فيه، فهم كأي جهاز قابل للتقويم، إلا أن مبدأ وجود المكتب في ظل العمل المتوقع ضروري.

وقد راعت الأمانة الظروف العملية والشرعية في عمل هذه المكاتب واستقلاليتها وبعدها عن الاختلاط. وقد واجهتنا مشكلة المرأة في تقييم العمل البلدي للبلديات الفرعية وأقسامها، حيث كانت مطالبة الأقسام النسائية بدخول المنافسة في جائزة التميز التي أقامها المجلس، وكانت الأسئلة مركزة على المرأة. وكان قرار الزملاء في لجنة الجائزة، أن أقسام المرأة والعاملات فيه جزء من العاملين في البلديات الفرعية، ويمكن أن تفوز إحداهن أو بعضهن ببعض الجوائز المقدمة من المجلس، وأنه لا تمييز في هذا الجانب حالهن كحال موظفي البلديات الفرعية لا تفضيل ولا إقصاء، وإنما مساواة في هذا الجانب، وإن كان لم يحالف أحد منهن الحظ في هذه المرة فكذلك الحال مع كثير من الرجال.

كما أن قضية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية كناخبة أو مرشحة من القضايا التي كانت تطرح على أعضاء المجلس، وأنا واحد منهم، قبل تشكيل المجلس، وأثناء عمله، وكأن الأعضاء هم من وضع النظام أو يملك القرار في هذا الموضوع!!

وكثيراً ما كان يطرح الإعلاميون علي شخصياً قضية المرأة ومشاركتها في كل مناسبة، وخصوصاً في بعض المقابلات التلفزيونية

علـى الهـواء، وكنت أحس ولعلـي مخطئ كأن المطلوب هو حشـري في زاوية أو تصـنيف معين وليس الجواب على السؤال في حد ذاته. وكنت أحاول إيضـاح أن المرأة جزء من المجتمع لا يمكن تجاهله وأنني لا أرى ما يمنع مشـاركتها في التصـويت والاقتراع من وجهة نظري وأننا كنا ننتظر أن يتاح لها ذلك خلال النظام الذي لم ير النور بعد.

أمـا العضـوية فكنت أرى أنه متروك لتقدير الخبراء والشـرعيين وأهل النظام . وإن كنت أبدي توقعي لصـعوبة وصـولها إلى العضـوية فيما لو أتيح لها المنافسة مقارنة بما هو حاصل في دول الخليج والدول العربية الأخرى الأقل محافظة من مجتمعنا السعودي.

وكثيراً ما كانت تطرح هذه التساؤلات ضمن مقابلات مع صحفيات سعوديات ممثلات لأجهزة إعلامية وصحفية سعودية أو أجنبية .

كما كان موضوع الأسواق النسـائية في الرياض ضمن الموضوعات المطروحـة، وقـد تحدثـت عن ورشـة عمل خاصـة بعمـل المـرأة وبدأ التخطيط لها ولم تقم (انظر: ورش العمل). وقد قام أعضـاء المجلس بزيارة للسـوق أو –القيصـرية– النسـائية في النسـيم، والتي تشرف عليها الأمانة، وقمنا بجولة خاصة تم خلالها الاطلاع على وضع السوق وتبين لي شخصياً وجود شخصـيات نسائية قوية، يسيطرن على عدد

مـن المحلات، ويخدمهن مجموعـة من الشـغالات والخادمات اللاتي تحولـن إلى بائعات وخادمات لسـيدة المحل أو المحـلات، وأدركت كم تغير مجتمع الرياض.

وقد طرحت قضـايا وموضـوعات تتعلق بالبسـطات النسائية كما في المقيـبرة، وما يمكن أن يقدم المجلس لهن من خدمة تسـاعدهن في ظروفهـن المعاشـية، وكان للزميل الدكتور فرحات طاشـكندي دور في طرح بعض الدراسـات والأمثلة في عدد من الـدول المهتمة بمثل هؤلاء النسـوة مـن ذوي الاحتياجات في العمل المحـدود، واللاتي تمت رعاية أعمالهن من قبل بلديات متعددة عبر العالم.



الدراسات والأبحاث عن المجالس

اعتقد أن المجالس البلدية السعودية شكلت نوعية خاصة من الأجهزة المنتخبة من الجمهور -لأول مرة-، بآلية حديثة ومنظمة وعادلة وبالتالي فإنها تستحق عناية خاصة من الباحثين، وخصوصاً في ما بعد الممارسات العملية للمجالس.

وكنت أتوقع أن تقوم الجامعات السعودية ومراكز الأبحاث بدراسات متعددة حول المجالس البلدية، خصوصاً إذا علمنا اتساعها وانتشارها في مختلف المدن والبلدان السعودية التي لا تخلو من جامعات ومراكز أبحاث يمكن أن تهتم بهذا الشأن، وما يزال النقص في هذا الجانب مثار تساؤل لدى المهتمين.

وقد قابلت عدداً من الباحثين الأجانب والسعوديين الدارسين في الخارج، الذين وجههم مشرفوهم في الدراسات العلياء لدراسة المجالس البلدية السعودية، منهم بعض الباحثين من كندا وألمانيا والولايات المتحدة ومن جامعة كاردف في بريطانيا.

وقد وصلت من كل هؤلاء استمارات خاصة للبحث وتقييم عمل المجلس ومعرفة آراء وانطباعات أعضائه. وقد صدرت عدد من الأبحاث

والكتب عن المرحلة الأولى للمجالس وخصوصاً مرحلة الانتخابات وما يرتبط بها. ولعل من أفضل ما كتب عن هذه المرحلة الموسوعة الشاملة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة الرياض التي أصدرتها أمانة مدينة الرياض تحت إشراف سمو أمين منطقة الرياض الأمير عبد العزيز بن محمد بن عيّاف آل مقرن.



المجالس البلدية والدور الرقابي

تُعد المجالس البلدية على مستوى العالم المرتكز الأول في الأعمال النظامية والرقابية على مستوى المدن، وتشكل مؤسسات وطنية ممثلة للمواطن في رعاية مصالحه والمراقبة نيابة عنه للخدمات البلدية وغيرها من الصلاحيات المعطاة لهذه المجالس، والتي تتفاوت من بلد لآخر.

ويتفاعل المواطنون والسكان مع هذه المجالس ويتصلون بممثليهم للمطالبة والرقابة، ليكون المواطن وممثله في المجلس عيون رقابة دائمة على الجهات المنفذة والمخططة للخدمات، بتفاعل دائم على كافة الأصعدة تجعل الجميع في موقع المسئولية المشتركة، وكان ظهور المجالس البلدية خطوة إلى الأمام في عملية المراقبة، وقد أوضح نظام البلديات أن هذا من أهم أدوار المجالس البلدية حيث جاء في المادة (٦) من الباب الثاني يتولى السلطات في البلدية:

١. المجلس البلدي ويمارس سلطة التقرير والمراقبة .

٢. رئيس البلدية ويمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية .

كما نصت المادة الثالثة والعشرون (٢٣) من النظام في بندها التاسع (٩) على أن يقوم المجلس بمراقبة الإيرادات والمصروفات

وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبنية في الإعانات الحكومية المخصصة لها كما نصت المادة العاشرة (١٠) على مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.

الرقابة من أهم أعمال المجالس البلدية، وهذا لا يعني تخوين البلديات وموظفيها، بل هو دعم لها في وجه من يحاول الضغط عليها وعلى المسئولين فيها، والرقابة لا تخيف النزيهين بأي حال من الأحوال.

وقد كان ضمن الدور الرقابي تقديم الأمانة لتقارير ربع سنوية للمجلس البلدي تتم مناقشتها لمعرفة إنجازات وأعمال البلدية والرقابة عليها.

كما كانت الزيارات الميدانية للأمانة وأقسامها وللبلديات الفرعية أحدى وسائل الرقابة والشفافية، وكانت وزارة البلديات ممثلة بسمو الوزير حريصة على قيام المجلس بمهامه في هذا الجانب.

وقد أصدر صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية –في حينه– قرارات تنظيمية تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي للمجالس البلدية وتأكيد مبدأ الشفافية والفاعلية، من خلال قيام المجالس البلدية بتطبيق «إجراءات رقابية

إضافية على الأنشطة الرئيسية في البلديات» وتحديد خطوات إجرائية للمراقبة اللاحقة لتلك الأنشطة بما يمكن المجالس البلدية من القيام بدورها الرقابي بدقة وفعالية، لتعزيز مسيرة العمل البلدي في المملكة مع استمرار المجالس البلدية في أداء المهام الأخرى التي تدخل في اختصاصها، وتضمنت الأنشطة التي شملتها القرارات التنظيمية الجديدة، بيع الأراضي الحكومية وطلبات حجج استحكام والمشاريع التنموية، ومشاريع التشغيل والصيانة وعمليات تحصيل الإيرادات والاستثمارات البلدية وجاء القرار رقم ٦٠٧٧٩/ص ز وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٠هـ وتضمن ما يلي:

إجراءات الرقابة على الأنشطة الرئيسية في:

أولاً : تقوم البلديات والمجالس البلدية كل فيما يخصه بالعمل على تطبيق إجراءات الرقابة على الأنشطة الرئيس في البلديات «المرفقة بهذا القرار».

ثانياً: عند وجود ملاحظات لدى المجلس البلدي على الأنشطة البلدية يتم مناقشتها مع الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي لمعالجتها، ويرفع المجلس الملاحظات التي لم تتم معالجتها للوزير لاتخاذ اللازم حيالها.

إجراءات الرقابة على الأنشطة الرئيسية في البلديات.

القسم الأول: قضايا الأراضي.

أولاً: بيع الأراضي الحكومية بموجب الأمر السامي رقم ٥٧١/م في ١٤٠٥/٣/٢٦هـ.

١. تقوم الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي بتزويد المجلس البلدي ببيان ربع سنوي يتضمن الحالات التي تمت معالجتها وفقاً للأمر السامي أعلاه والأوامر اللاحقة بهذا الخصوص.
٢. يقوم المجلس البلدي بالمراجعة اللاحقة لعينة عشوائية يختارها من البيان ويطلب من الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي تزويده بنسخة كاملة من إجراءاتها.

ثانياً: قرارات استحصال قيمة الأرض المحكوم بدفع قيمتها للبلدية.

١. تقوم الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي بتزويد المجلس البلدي ببيان ربع سنوي يتضمن الحالات التي تم فيها استيفاء قيمة الأراضي المحكوم بدفع قيمتها.
٢. يقوم المجلس البلدي بالمراجعة اللاحقة لعينة عشوائية يختارها من البيان ويطلب من الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي تزويده

بنسخة كاملة من إجراءاتها.

ثالثا: طلبات حجج استحكام.

١. تقوم الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي بتزويد المجلس ببيان ربع سنوي يتضمن قائمة بطلبات حجج الاستحكام مبوبة حسب الموقع والمساحة، ومقدم الطلب (القائم بالإحياء أو المشتري)، وإجابات البلدية للمحكمة عن طلبات حجج الاستحكام بالاعتراض أو عدم الاعتراض.

٢. يقوم المجلس البلدي بالمراجعة اللاحقة لعينة عشوائية يختارها من البيان ويطلب من الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي تزويده بنسخة كاملة من إجراءاتها .

القسم الثاني: المشاريع التنموية ومشاريع التشغيل والصيانة.

١. تقوم الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي بتزويد المجلس البلدي بتقرير ربع سنوي يتضمن الآتي:

أ- جدول بالمشاريع المعتمدة في الميزانية التي لم يتم ترسيتها يتضمن اسم المشروع، ورقمه، وتكاليفه، وتاريخ اعتماده، ومدة عقد التنفيذ، واسم المقاول، وتاريخ بدء التنفيذ، ونسبة الإنجاز، والعقبات التي تواجه تنفيذ المشروع إن وجدت والحلول المقترحة

للتغلب عليها.

ب- جدول بالمشاريع المعتمدة في الميزانية التي تمت ترسيهتا يتضمن اسم المشروع، ورقمه، وتكاليفه، وتاريخ اعتماده، ومدة عقد التنفيذ، واسم المقاول، وتاريخ بدء التنفيذ، ونسبة الإنجاز، والعقبات التي تواجه تنفيذ المشروع إن وجدت والحلول المقترحة للتغلب عليها.

٢. يقوم المجلس البلدي باستعراض المشاريع المتعثرة ومناقشة العقبات التي تواجهها والحلول المقترحة للتغلب عليها مع الأمانة/ البلدية/ المجمع القروي. ويقوم المجلس البلدي باختيار عينة عشوائية من المشاريع الجاري تنفيذها للتأكد من إجراءات الترسية والتعاقد ونسبة الإنجاز، كما يحق للمجلس البلدي طلب نسخة من أساسات عقود تلك المشاريع وتقارير المتابعة لها، والقيام بزيارة ميدانية بعد التنسيق مع الأمانة/البلدية/ المجمع القروي وبمشاركة المشرفين على المشروع لمعاينته على الطبيعة والاطلاع على سير العمل فيه.

رابعاً: الاستثمارات البلدية:

١. **المشاريع الاستثمارية:**

أ- تقوم الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي بتزويد المجلس البلدي ببيان ربع سنوي يتضمن عقود المشاريع الاستثمارية المبرمة مع المستثمرين يتضمن اسم المشروع الاستثماري، وقيمة العقد، ومدة العقد، واسم المستثمر ن وتاريخ بدء العقد، ونسبة الإنجاز، والعقبات التي تواجه تنفيذ العقد إن وجدت والحلول المقترحة للتغلب عليها.

ب- يقوم المجلس البلدي بالمراجعة اللاحقة لعينة عشوائية يختارها من البيان ويطلب من الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي تزويده بنسخة كاملة من إجراءاتها.

٢. **تحصيل الإيرادات:**

أ- تقوم البلدية بتزويد المجلس البلدي بتقارير ربع سنوية عن إيرادات البلدية المتوقع تحصيلها والإيرادات المحصلة لنفس الفترة مشتملة على مذكرة تفسيرية عن أسباب الفروقات إن وجدت، وبيان بالمبالغ التي لم يتم تحصيلها لنفس الفترة إن وجدت.

ب - يقوم المجلس البلدي بمراجعة تقارير الإيرادات الربع السنوية للبلدية، وبيان المبالغ غير المحصلة. (١)

كان معظم الزملاء حريصين على التطبيق لهذا الدور الرقابي، ومن خلال عملي في مجال العقار. كنت أرى بعيني كيف تعرض المنح والأراضي الصغيرة والكبيرة في السوق العقارية التي تمتلئ بها في وقت لا تجد فيه الأمانة مقراً لبلدياتها،وفرحت أن هذا التوجه لدى الدولة في حفظ الأراضي العامة قد وجد- إن كان بقي منها شيء في المدن-كما أحس أنه يجب الوقوف مع هذا التوجه ودعمه من المسئولين والمواطنين والمهتمين بالشأن العام، وأن قيام المجلس بدوره الرقابي وخصوصاً في مجال الأراضي ودعمه لهذه الأوامر من الوزارة والجهات العليا من الدولة سيساهم في وقوف الأمانة في وجه بعض القوى وأصحاب النفوذ الذين يحاولون الضغط عليها في مجال الأراضي لمصالحهم الذاتية، وهم -أغنى الناس- على حساب المصالح العامة .

وبالتالي فقد طلبت أكثر من مرة تفعيل هذه القرارات وأن تقوم الأمانة بتزويد المجلس بالبيانات اللازمة لممارسة دورة الرقابي،

(١) انظر: **جريدة الرياض**، العدد: ١٤٣٤٢، الأحد ١٨ رمضان ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ سبتمبر٢٠٠٧م.

وخصوصاً فيما يتعلق بالأراضي. و أهدف من ذلك مساندة الأمانة للوقوف في وجه بعض الطلبات، وإشعار طالبي الأراضي والمنح الخاصة بدور المجلس في هذا الأمر وكونه سنداً للوقوف في وجوههم وإشعارهم أنه لابد من قرار جماعي من المجلس في هذا الجانب. وحرصت على ذلك حينما نمى لعلمي محاولة البعض التقدم لبعض الجهات العليا بطلب منح لبعض المواقع الاستثمارية التابعة للأمانة.

كما كانت تصلنا بعض الأخبار الأخرى من داخل الأمانة عن أوضاع قديمة للأراضي وحديثة وعن شيء من محاولات بعض المتنفذين سابقاً بخدمة مصالحهم الخاصة أو مصالح ذوي العلاقة بهم على حساب المصالح العامة . ومع الأسف حينما تصل بعض هذه الأخبار من الموظفين أو المواطنين وتطلب منهم المستندات اللازمة لها للمتابعة والتحقق فإن المُبَلّغ يتهرب من ذلك مما يجعلك تشك في الأخبار أحياناً. وأحياناً يتبين لك صدقها من الأحداث إلا أن لا خوف المبلغ على معاملته ومصالحه وخصوصاً حينا يكون على علاقة بالأمانة أو موظفيها يجعله يتهرب، من إحضار المستندات حتى لو كانت بحوزته.



المجالس البلدية وثقافة المشاركة الشعبية

العمل البلدي خدمة للوطن ومكوناته الشعبية من مواطنين ومقيمين، والمجالس المحلية ومنها المجالس البلدية حسب حدود صلاحياتها في كل بلدان العالم هي اللبنة الأساسية للمشاركة الشعبية في الإدارة المحلية .

وفي دول العالم المختلفة يتم اختيار أعضاء المجالس البلدية عن طريق الانتخابات، ويتبارى المرشحون في عرض برامجهم الانتخابية أمام ناخبيهم وكسب رضاهم عن برامجهم الموعودة التي يلزمهم فيها حساب التوازنات وإمكانية التطبيق لما يتطلبه الأمر من تطبيق للنظام، وجمع للموارد المالية وخدمة لدافعي الضرائب.

وتتم عادة مناقشة تلك البرامج علنياً، ونقدها من قبل جمهور الناس، مما يسبب نجاح المرشح من عدمه. وهذا بحد ذاته ينمي الوعي لدى عامة الناس بمعرفة حقوقهم والقرارات والسياسات لبلدياتهم ونطاقهم، كما يجعل المرشحين يحسبون الحساب لناخبيهم الذين سيتابعون أعمالهم في هذا الجانب، ويبدون رضاهم من عدمه، مما يؤثر على مكانة المرشحين ومستقبلهم.

وقد جاءت الانتخابات البلدية الحقيقية المصحوبة ببرامج من هذا النوع من المشاركة الشعبية في الانتخابات التي جرت في المملكة العربية السعودية خلال شهر محرم ١٤٢٦هـ ليشارك المواطن بطريقة حديثة ومنظمة في اختيار نصف أعضاء المجلس البلدي، وكلهم يمثلون المواطن في المجلس.

وقد أصبحت تلك الانتخابات مظهراً من مظاهر المشاركة والشفافية وحرية التعبير وطرح البرامج ومناقشة المشروعات والتوجهات المختلفة في الخدمات البلدية، من خلال الحملات الانتخابية وبرامجها المختلفة، مما جدد الحوار وتبادل الآراء والمنافسة الشريفة البعيدة عن التجريح كما جددت النقد الهادف البنّاء في مظهر حضاري اجتماعي واع أثبت وعي المجتمع وقدرته على التكيف مع مثل هذه المعطيات والانفتاح بعيداً عن العنف والتجريح.

ونتيجة لذلك جاء الاقتراع على اختيار المرشحين» لتتحقق بذلك مشاركة شعبية في تحمل المسئولية» عن طريق تحميلها الممثلين الفاعلين بشرعية منظمة عن طريق الدولة التي هدفت أصلاً لمثل هذا من المشاركة الشعبية في الإدارة المحلية.

ومع محدوديتها في الخدمات البلدية إلا أنها بداية لهذا النوع من

المشاركات التي تزيد لحمة المواطنة وتخفف بعض الظواهر السلبية في الوطن.

كان أعضاء المجالس البلدية في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية يحسون أنهم ممثلون للمواطنين في هذه المجالس رعاة لمصالحهم مستقبلون لمطالبهم وشكاواهم متابعون لأولوياتهم. وقد عملوا على تحقيق هذا الأمر من خلال توثيق الصلة بالمواطنين. وكان مجلس الرياض بكافة أعضائه وأمانته مراعين لهذا الجانب في تحركاتهم، ومن هنا جاء التواصل مع المواطنين باستمرار لتوثيق صلتهم بأعمال المجالس.

وكان هذا دعماً لكثير من جهود التواصل مع المواطنين التي ترعاها مؤسسات الدولة المختلفة على كافة المستويات.

ولعل مشاركة المواطن في اختيار أعضاء المجالس البلدية أوجد لدى البعض توقعات عالية نتج عنها فيما بعد نظرة سلبية للمجالس، حيث ظن كثير من المواطنين أن وجود المجالس يعني حلاً لكثير من المشكلات والأزمات في المدينة، التي يصعب على المجلس وغيره حلها، كما صعب ذلك في مدن عالمية كبرى أحياناً فمشاكل المدن الكبرى يمكن المساهمة في حلها، لكن القضاء عليها والانتهاء منها مستحيل

بطبيعة المدن الكبرى ومشاكلها التي لا تنتهي.

ومن هنا فإن دور المجالس البلدية في المشاركة الشعبية كان منتظراً من المواطن، وخصوصاً مشاركته في التخطيط والتنظيم والمشاريع من خلال ممثليه في المجالس، ومن خلال تلمس حاجات المواطن والشفافية في طرح المشروعات وتعريف المواطن بالخطط والجهود المبذولة للخدمة البلدية في منطقته.[١]

وقد كانت الطلبات تنهال على أعضاء المجلس من قبل مراكز الأحياء والجمعيات الخيرية للمشاركة في أنشطتهم المختلفة، بل إن الأمر تعدى لطلب المشاركة في دوريات الجيران لبعض الأحياء والحضور معهم، ومناقشات مشاكل أحيائهم، وكنت مع الزملاء حريصين على التجاوب والتفاعل مع تلك الدعوات بما تسمح به أوقاتنا ، مما عرضنا لضغوطات كثيرة في الوقت، واحراجات مختلفة رغم المحاولات الجادة للتلبية والمشاركة والحضور.



(١) انظر: جريدة الرياض مقال بعنوان: «**المشاركة الشعبية والدور المنتظر من المجالس البلدية**»، العدد ١٣٧٠٢ الخميس ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٧هـ.

العلاقات الخارجية

منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات بدأت علاقات خاصة لأعضاء المجلس بمؤسسات عالمية مهتمة بقضايا المشاركة الشعبية، حاولت التواصل مع أعضاء المجالس البلدية السعودية. وكان أول لقاء مع هذه النوعية من المختصين تمّ من خلال المجلس مع فريق من الخبراء والباحثين الأمريكيين طُلب منا رسمياً الجلوس معهم والتباحث وتبادل الآراء ظاهرهم البحث والإعلام، والواضح أنهم خبراء تابعون لجهات أخرى، ذكية جداً ترصد وتحلل الشخصيات والتوجهات والأفكار والآراء. وأذكر أنه في الوقت الذي كانوا يحاورونا حاولنا التعرف على تخصصهم وكان يظهر أنهم من المهتمين بدراسات الشرق الأوسط بعضهم بعيد عن العصر الحاضر في تخصصهم الدقيق، وأحدهم لفت نظري وهو متخصص في شيعة في البحرين والمنطقة الشرقية، وكان أقربهم على معرفة بواقع المملكة ومجتمعها من البقية المتخصصين ربما في الصوفية أو الآثار الفارسية أو تخصصات أخرى لكن من الواضح أن الجميع من العاملين لبعض الجهات الذكية الفاعلة في اتخاذ القرارات والسياسات في أمريكا، وليسوا تابعين لجهات علمية أو إعلامية وإن كانوا يتظاهرون بذلك، مع أني على

خلفيـة بأمثالهم من الخبراء من خلال عضـويتي في جمعية دراسـات الشرق الأوسـط الأمريكية (MESA) وحضوري لمؤتمراتها وملتقياتها قبل أحداث سبتمبر

من الجهات التي حرصـت على إقامة علاقات خاصـة مع أعضاء المجالس البلدية في السـعودية المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI)، ومقـره واشـنطن، وله فـرع متخصـص لتنميـة الديمقراطية في دول الخليـج ومقـره دبـي في الإمـارات العربية المتحـدة وترأسـه مادلين أولبرايـت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة السـابقة، ولديـه فريق عمل وخـبراء متعاونـون لتحقيـق أهدافه المرتبطـة بتوطيـد الديمقراطية والمشـاركة الشـعبية عبر العالم-كما يعلنون- وقد تواصـلوا مع سـمو نائب وزير الشـؤون البلدية والقروية معبرين عن رغبتهم في التنسـيق مع الوزارة لإقامة دورات وفعاليات محددة من خلال برامج مدروسـة لتنمية مهارات أعضـاء المجالس للقيام بأعبائهم، والتمسوا المساعدة في ترشيح من تراه الوزارة للمشاركة في مثل هذه الفعاليات.

كما بادر المعهد بالاتصـال بعدد من الأعضـاء في المجالس البلدية وخصوصـاً غـير الممثلـين الحكوميين منهـم، ودعوتهم للمشـاركة في هذه الفعاليات، وكنت من ضـمن المدعوين للمشاركة، وأبلغت المجلس

برغبتي في ذلك وشاركت في عدد من تلك الدورات والفعاليات وسجلت تقارير عن أهم المحاضرات والدروس والفعاليات وسلمتها للمجلس، أملاً في الاستفادة منها.

وكانت أولى مشاركاتي مع المعهد الديمقراطي الأمريكي في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تعرض المحاضرون لموضوعات تتعلق بالإدارة المحلية من خلال التجارب العالمية، والعلاقات العامة مع الجمهور وأصحاب القرار، و أنواع الحكومات المحلية في العالم وكيفية الوصول إلى القرار الأصوب، ودور المجالس البلدية وأعضائها في الإدارة المحلية، وأسباب الضعف والقوة في القرارات، مع أمثلة للإدارات الإقليمية والمحلية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وعن حدود المسئولية لأعضاء المجالس المحلية والبلدية.

وقد حضر الدورة عدد من أعضاء المجالس البلدية في المنطقة الشرقية، ونجران ، ومنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة إضافة لبعض الزملاء من مجلس الرياض .

وكانت فرصة ثمينة للتعرف على الزملاء في المجلس والمجالس الأخرى عن قرب، إذ إن السفر يكشف الرجال ويعرفك عليهم كثيراً، كما شارك في الفعالية بعض أعضاء المجلس البلدي في البحرين وبعض

من الصحفيات السعوديات وغيرهم.

وقد اتصل بي أحد الخبراء الأمريكيين من المعهد الديمقراطي بواشنطن وأفادني بيوم وصوله إلى الرياض، فبادرت لدعوته للغداء في أحد مطاعم الرياض المشهورة ودعوت الزملاء في المجلس وأمين المجلس لحضور الغداء الذي تحول ليصبح دعوة من المجلس وليست دعوة شخصية مني وحضر اللقاء مع الخبير الأمريكي عدد من الزملاء المعينين والمنتخبين في المجلس ودار نقاش طويل، كان محوره المنافسة -في حينه- بين أوباما وزوجة الرئيس الأمريكي السابق السيدة هيلاري كلينتون، ومن سيفوز بترشيح الحزب الديمقراطي للمنافسة على رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الخبير الأمريكي قد عاد للتو من زيارة للكويت شهد خلالها انتخابات مجلس الأمة الكويتي أثناء فترة زيارته والتي لم تفز فيها أي امرأة بمقعد في المجلس رغم إتاحة الفرصة لها للمنافسة على قدم المساواة، وكان يشتاط غضباً لعدم فوز أي من النساء، فحدثته بأنه يؤمن بالديمقراطية وأنه فتحت الأبواب للمرأة فلم تنجح في تلك الدورة، فلماذا الغضب وهي لم تحصل على ما يكفي من الأصوات، وسألته عن توقعاته حول فوز السيدة كلينتون برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية

للفترة القادمة، فأظهر شكّه بل يقينه بأنها لن تفوز، وأكد أنه لم يسبق للولايات المتحدة أن ترأستها امرأة وأنه لا يتوقع ذلك في القريب العاجل رغم إتاحة الفرصة لها، وأن هذه الديمقراطية ولعبتها فقلت إذاً لماذا تصر على فوز المرأة في الكويت وغيرها من بلدان المنطقة العربية الأكثر تحفظاً في مجال المرأة من أمريكا التي لا تحفظ عندها.

كان من الأعمال التي شاركت فيها عن طريق المعهد الديمقراطي الأمريكي حضور فعاليات علمية وزيارة ميدانية لأعضاء المجالس البلدية السعودية للوقوف على التجربة الأسبانية وذلك خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٧م، وقد كانت فرصة للإطلاع المباشر على تجربة عدد من المدن الأسبانية في المجالس البلدية والخدمات المقدمة للمواطنين فيها، كما كانت فرصة للقاء عدد من المسئولين في نادي مدريد وعلى رأسهم أمين عام نادي مدريد الديمقراطي السيد (فرناندو بريينا) وعدد من مسئولي المعهد الديمقراطي الأمريكي ومحاضريه، حيث يسعى نادي مدريد بالتعاون مع المفوضة الأوربية وعدد من المنظمات العالمية ومنها المعهد الديمقراطية على تعزيز قيم الديمقراطي والمشاركة الشعبية في مناطق العالم ومنها المنطقة العربية- كما يعلنون-.

استمرت الفعاليات ما يقارب الأسبوع، وكانت فرصة للقاء عدد من عُمد المدن الإسبانية والتحاور معهم والاستفادة من خبراتهم والاطلاع على أنظمة البلديات والإدارة المحلية لديهم، ودراسة آليات التواصل مع المواطنين وتداخل السلطات الفدرالية والمحلية، وسبل المشاركة العامة في اتخاذ القرار وغير ذلك، وأثناء زيارتنا لمدينة برشلونة في أسبانيا قمنا بزيارة مجلس الحكم المحلي، وتم تبادل الكلمات الترحيبية مع أعضاء الحكم المحلي في المدينة ونائب عمدة المدينة، وقد طلب مني الزملاء إلقاء كلمة نيابة عنهم رداً على كلمة نائب العمدة فتحدثت شاكراً لهم و مشيداً بتجربة إسبانيا في الإدارة المحلية، ونجاح منطقة برشلونة في التغلب على المشكلات العرقية والأثنية والتأليف بينهما في المنطقة والتغلب على الصعوبات الناتجة عن الصراعات المحلية والحرص على التطوير .

وأثناء زيارة برشلونة قمنا بزيارة اتحاد البلديات العالمي ومقره برشلونة، واكتشفنا عضوية مدينة الرياض في هذا الاتحاد، وكون سمو أمين مدينة الرياض من أعلى قيادات هذا الاتحاد العالمي. وكم تمنينا أن يكون هذا الاتحاد جسراً لنقل تجارب البلديات العالمية وأنظمتها إلى بلادنا للاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال. (مرفق تقرير كامل عن الدورة).

وقد دُعيت بعد ذلك من قبل المعهد الديمقراطي للمشاركة في ملتقى خاص في عمان الأردنية عنون بـ: (تقديم المشورة لأعضاء المجالس المحلية عن كيفية تمثيل الناخبين وذلك خلال شهر شوال من عام ١٤٣١هـ).

وقد حضر الملتقى مجموعة من الزملاء في المجالس البلدية في المدينة المنورة والرياض ومكة والأحساء والقطيف وظهران الجنوب، وقد صاحب الملتقى عدد من المحاضرات عن التخطيط الذكي والتعامل مع صانعي القرار، ووسائل الإقناع الشعبي والرسمي ووسائل التأثير في وسائل الاتصال الحديثة والمواقع الاجتماعية الحديثة على الإنترنت.

واستمر اللقاء يومين لاحظت أنه لا يوجد فيها جديد بالنسبة لي، رغم أنها موضوعات هامة بذلت فيها جهود كثيرة، إلا أن ما ذكر سبق أن مارسته وعملت به مباشرة، وبالتالي فهو مفهوم بالنسبة لي (مرفق تقرير كامل عن الفعالية).

وقد استمرت الصلة بالمعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI) ولا تزال. حيث تلقيت دعوات للمشاركة معهم في برنامج يقام في المملكة المغربية إلا أن توقيت البرنامج لم يكن مناسباً بالنسبة لي فاعتذرت. كما تلقيت دعوات منهم للمشاركة في بعض الأنشطة في الولايات

المتحدة لم أتمكن من تلبيتها لضيق الوقت وتعدد الأعمال، آملاً إجابة شيء منها في وقت لاحق.

وقد دعينا في المجلس للمشاركة في ملتقى قدرات في مدينة اسطنبول تركيا خلال شهر مارس ٢٠١٠م وقد تم تغطية تكاليف الملتقى من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، ويهدف الملتقى إلى الإطلاع على تجربة بلدية اسطنبول وخصوصاً في قطاع المواصلات، وقد تم الافتتاح على شرف نائب رئيس بلدية اسطنبول ورئيس اتحاد بلديات مرمره السيد (مرادا يدن) الذي رحب بالحضور من بلاد الحرمين وتحدث عن التطور الذي حدث في بلدية اسطنبول رغم كبرها وانقسامها بين قارتين، وعن حركة النقل في المدينة سواء البحري منها أو البري.

كما ألقيت عدة محاضرات لمتخصصين في بلدية اسطنبول عن الخدمات المقدمة للمواطنين ونظم المعلومات في المدينة ونظام (GIS)، وخلال البرنامج تمت زيارة عدد من الشركات المملوكة لبلدية اسطنبول التي تدرّ دخلاً على البلدية يزيد على العشرة مليارات دولار سنوياً، إضافة إلى توفيرها لمبالغ أخرى على البلدية والمواطنين .

وتم خلال البرنامج زيارة المجلس البلدي لمدينة اسطنبول ومقابلة السيد أحمد سلامات نائب عمدة اسطنبول السيد قادر طوباش، وقد

تحدث عن كيفية اتخاذ القرارات في المجلس المكون من ٣٢٠ عضواً يمثلون ٣٩ بلدية فرعية منتشرة في اسطنبول. كما تحدث عن لجان المجلس وتقاسمها بين الأحزاب المختلفة في اسطنبول وأن المجلس يعد أعلى سلطة في المدينة وتحت سيطرته واردات المدينة ومصروفاتها وخدمات المرور والشرطة وغيرها، وأن المجلس يمثل المواطنين الذين يحق لهم حضور الجلسات المفتوحة والسماع لآراء الأعضاء، ومن ثم الحكم عليهم واتضح من خلال اللقاءات الجانبية أن المجلس يحظى بثقة المواطنين لأنه سعى لنزاهة البلدية ونظافتها من الفساد وتخفيف أعباء البيروقراطية والعبث بمقدرات الناس. والمجلس يحظى بدعم قوي من رجال الأعمال الذين لاحظوا تحسناً في معاملتهم وسائر المواطنين.

كما قمنا بزيارات مختلفة لاتحاد بلدية مرمره ودائرة مكافحة الكوارث والأزمات (مرفق تقرير مفصل عن الفعالية).

من المشاركات التي استفدت منها مشاركة في الملتقى العربي الثاني (البلديات والإدارات المحلية في الوطن العربي) بالإسكندرية في جمهورية مصر العربية، تم تنظيمه عن طريق المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية.

وقد تلقينا الدعوة عن طريق إدارة المجالس البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية-مشكورة- وتمت المشاركة خلال شهر أغسطس سنة ٢٠٠٨م. وقد شارك فيها عدد من الخبراء في الحكم والإدارة المحلية من مصر والأردن والعراق. وشارك فيها مجموعة من مجالس السعودية البلدية بالترتيب مع الوزارة، وكان لقاءاً مناسباً تم خلاله طرح التجارب البلدية والحكم المحلي وخدمة المواطن والاتجاهات المعاصرة للإدارة وقد استفدنا منها وخصوصاً التجربة الأردنية. (انظر: التقرير المرفق).

وفي مجال العلاقات الخارجية، كنت في زيارة لأستراليا خلال شهر أبريل من سنة ٢٠٠٩ م للمشاركة في محاضرات علمية في عدد من الجامعات الأسترالية، فطلب مني الأستاذ خضر صالح وهو أحد أعضاء المجلس البلدي في مقاطعة كانتربري أحد ضواحي سدني في ولاية نيوساوث ويلز، وبها المدينة المشهورة سدني زيارة المجلس البلدي بها، وتمت الزيارة وخلالها تم التعرف على الخدمات التي يقدمها المجلس للسكان بمن فيهم الجاليات المسلمة في المقاطعة، فلاحظت أنه يقوم بجهود طيبة في الوقوف مع المساجد والمراكز الإسلامية وتراخيصها وأنشطتها، وكذلك متابعة اللحوم الحلال واستفادة

المسلمين من مرافق البلدية في الأعياد الإسلامية، وقد أقر المجلس أياماً مخصصة للنساء في المسابح التابعة للبلدية خدمة للمرأة المسلمة، وقد ارتاحت النساء الاستراليات الأخريات من غير المسلمات لهذا الأمر، وأخذن يترددن في يوم النساء إلى هذه المسابح وطالبن بزيادة الأوقات المخصصة للنساء، وقد لقي ذلك دعماً من المجلس البلدي في كانتربري.

وقد وجدت أن المجلس البلدي يخدم الجاليات المختلفة في البلد، وكم عندنا في المملكة من جاليات أجنبية يفترض أن يراعى في الخدمات الاجتماعية والمناسبات، فهم من السكان وإن كانوا غير مواطنين.

كما تطلب العمل في المجلس لقاءات مستمرة مع الإعلاميين الأجانب منذ بداية العمل يصعب على الإنسان حصرها وهناك نماذج منها مرفقة . وتطلب الأمر لقاء في المناسبات الرسمية بعدد من الدبلوماسيين الأجانب وتطورت تلك اللقاءات إلى دعوات متبادلة ومناقشات في الشأن العام والخاص مع عدد من الخبراء والدبلوماسيين الغربيين منهم الأمريكيون والكنديون والسويسريون والألمان والنيوزيلنديون والاستراليون وغيرهم، وكثيراً ما كانت

المحـاورات تقود إلى شـيء مـن الحديث عن الشـأن العربي والشـأن الوطني، كنت استشـعر فيها ضـرورة التمثيل الحقيقـي للوطن في كل حـوار وإدراك الواقع والطرح الطبيعي والشـفاف للموضـوعات بعيداً عن المدح أو النقد وبنظرة واقعية كما أتصـور . وقد تطورت بعض تلك العلاقات لتصبح علاقات عائلية وزيارات متبادلة.

صور من زيارة أسبانيا :







صور من زيارة أستراليا :



CANTERBURY CITY COUNCIL

City of Cultural Diversity

Saudi Capital City Friendship visit to Canterbury.



On Friday 3rd April 2009, Dr. Abdulaziz bin Ibrahim al – Omari an elected Riyadh City Councillor from the Capital of the Kingdom of Saudi Arabia, met with the Deputy Mayor of City of Canterbury Council in Sydney Australia, Councillor Khodr Saleh along with the Council director to discuss local governments in Australia and compare the range of activities provided to our communities.

Dr Abdulaziz was impressed by the commitment that City of Canterbury provides to specialist services in our multicultural community, such as our language aid services and the Multicultural Advisory Committee also asking many questions about the history and community in Canterbury City.

Councillor Al – Omari was also presented with publications such as our latest Social Profile and the City of Canterbury plaque as a gesture of friendship between the two cities.

العلاقات الداخلية

الصلة بالمواطنين:

منذ قيام المجلس وأعضاؤه بلا استثناء يرون أن الصلة بالمواطنين وحسن الاستماع إليهم والنظر في قضاياهم أهم أهداف المجلس والغاية من إنشائه، وكانوا يستشعرون هذا الأمر. ويُعدون منذ البداية مع أمانة المجلس ما يحقق هذا الهدف. ومن ذلك تأسيس لجنة التواصل مع المواطنين وكنت في النصف الأول من عمر المجلس عضواً في لجان مختلفة ليس منها لجنة التواصل.

ثم انضممت للجنة التواصل بعد سنتين من تشكيل المجلس إضافة إلى عملي في اللجان الأخرى، كان العمل الرئيسي لهذه اللجنة تنظيم الصلة بالمواطنين وترتيب البرامج والجداول اللازمة لذلك وتفعيلها من خلال أمانة المجلس .

تم الترتيب من البداية لإيجاد يوم محدد في الأسبوع اتفق على أن يكون يوم الثلاثاء من كل أسبوع هو يوم استقبال المواطنين في مقر المجلس، وبالتالي عملت الأمانة على وضع جدول يشارك فيه جميع الأعضاء بمعدل عضوين أساسيين وعضو احتياط لكل ثلاثاء وكنا

نواجه إحراجاً مع الزملاء نظراً لانشغالهم وكثرت أسفارهم. وكنت شخصياً اضطر للتبديل في الجدول مع الزملاء وخصوصاً الزميل الدكتور مسفر البواردي (وفقه الله)، حيث كان كثيراً ما يتجاوب معي في التغيير، حينما اضطر لذلك لسفر أو غيره، وبالمناسبة فقد كان الدكتور مسفر من أكثر الزملاء وفاء بمواعيد لقاءات المواطنين وزياراتهم في الأوقات والأماكن الحرجة. في وقت كان عدد من الزملاء يتأخرون عن الالتزام بالجداول الموضوعة من أمانة المجلس لكثرة أسفارهم وأعمالهم خارج المملكة مما يحرج الزملاء الموجودين.

واذكر أنني كنت كثيراً ما استقبل المواطنين لوحدي لتأخر الزميل المشارك والاحتياط، مما يسبب ضغطاً نفسياً شديداً، نظراً للحرص على حسن الاستقبال للمواطنين وتفهم موضوعاتهم، وفي الوقت نفسه الرد على الاتصالات عبر الهاتف، واستقبال الفاكسات ذات العلاقة، والتسجيل والتعليق والتوجيه على أي معاملة تصل من المواطنين وتحويلها للجهات ذات العلاقة، وفي المراحل الأولى من عمل المجلس كان ضغط المواطنين شديداً، حيث يصل أحياناً ما يقارب الستين معاملة في يوم واحد، تتطلب توجيهها خلال ثلاث ساعات عمل مع ما يتبع ذلك من اتصالات واستقبال، وأذكر أنه في الأسابيع الأولى من

المجلس كان يصلنا بعض ذوي الاحتياجات المادية من الفقراء وطالبي المساعدة أو الضمان الاجتماعي، ظانين أن بيدنا حل أي مشكلة مهما كانت وكنا نعتذر لهم بأدب قدر استطاعتنا، كما لاحظت حضور بعض المرضى النفسيون، يشكون همومهم ويظن البعض منهم أنه يحمل هموم ومشاكل الكرة الأرضية، كلها.

وكنت أقول أعان الله من هو في موقع المسئولية على أمثال هؤلاء. وقد عرفناهم فيما بعد وتعاملنا معهم بالطريقة المناسبة لعقلياتهم. كانت الأعداد من الزائرين للمجلس والمتصلين به كثيفة في السنة الأولى والثانية وأخذت تتناقص تدريجياً، حتى أصبحت في الأشهر الأخيرة من السنة السادسة لا تكاد تذكر، ومعظم الزائرين يأتي لشكوى خاصة به يحاول إيجاد حل لها بطريقة معقولة، وكنا كثيراً ما نحاول التحقق المبدئي من الأمر ومعرفة النظام ورأي الأمانة أو البلدية الفرعية في الموضوع ونحرص على حله إن كان مع صاحبه حق.



صور من اللقاء المفتوح مع المواطنين في حي الفلاح:





الرياض

AL RIYADH - 14489 - 45th Year - SUNDAY-24 -2-2008

بلدي الرياض ينظم لقاء مفتوحاً مع المواطنين في حي الفلاح ويستمع لكافة ملاحظاتهم وشكاواهم

الرياض - نايف آل زاهم:

عاود المجلس البلدي لمدينة الرياض تفعيل برنامج اللقاءات الدورية مع المواطنين في المركز الثقافي في مدارس دار العلوم بحي الفلاح، بالتعاون مع لجنة التنمية الاجتماعية في حي الفلاح، وكان هذا اللقاء قد اعتمد في الجلسة السابعة والثلاثين للمجلس البلدي، كجزء من برنامج لقاءات بين المواطن وأعضاء المجلس تتم بشكل دوري وفي أحياء متفرقة يحددها المجلس في مختلف أنحاء مدينة الرياض، تهدف إلى تبادل الأفكار والرؤى بين المجلس والمواطنين، وتنقل معاناتهم وشكاواهم إلى المسؤولين.

حضر هذا اللقاء مع المواطنين في حي الفلاح أعضاء المجلس الدكتور مسفر البواردي والشيخ عبدالله السويلم والدكتور عبدالعزيز العمري والدكتور إبراهيم القعيد والدكتور عمر باسودان وأمين عام المجلس المهندس عبدالله بن عبدالرحمن البابطين.

كما حضر اللقاء رئيس بلدية الشمال المهندس محمد الضبعان ورئيس بلدية العليا المهندس فهد أبو عباة ورئيس بلدية نمار المهندس علي الغفيلي، إلى جانب عدد من المسؤولين والمختصين إلى جانب الكثير من الأهالي واستمر اللقاء لما يربو على الساعتين.

بدأ اللقاء بكلمة ترحيبية من رئيس لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في حي الفلاح الدكتور عبدالله الخلف، والذي بدوره رحب بالجميع وبأعضاء المجلس ورؤساء البلديات الفرعية والمسؤولين وللمواطنين وتمنى أن يحقق هذا اللقاء الأهداف المنشودة التي يرجوها الجميع.

جانب من اللقاء

وعقب ذلك بدأ الحوار المفتوح مع المواطنين في حي الفلاح والأحياء المجاورة له، حيث تجاوب أعضاء المجلس مع مداخلات المواطنين المكتوبة والشفهية، وأدار اللقاء الدكتور يوسف العولة نائب رئيس لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في حي الفلاح، ابتدأت المداخلات بورقة عمل قدمها الدكتور خالد الفملة اشتملت على أهم احتياجات حي الفلاح، ثم توالت مداخلات واستفسارات الحضور، وقد اشتملت مطالبات السكان على إنشاء مدارس حكومية في الحي كون المدارس الأهلية مرتفعة الأسعار، كما طالب الأهالي بإنارة بقية الشوارع وإعادة النظر في المباني المهجورة والآيلة لسقوط والمخلفات الإصطناعية العشوائية التي تنتشر في الحي وكالمعتاد فقد حصل محور الصرف الصحي وتسرب المياه على النسبة الأعلى من ملاحظات سكان حي الفلاح والأحياء المجاورة.

من جهته أكد أمين عام المجلس البلدي لمدينة الرياض المهندس عبدالله بن عبدالرحمن البابطين أن كافة الملاحظات التي رصدت تم تدوينها وسوف يتم عرضها في الجلسة المقبلة للمجلس البلدي، والعمل على دراسة كافة الملاحظات والمشاكل التي قدمها سكان الحي.

الاتصال عبر الانترنت:

حرصت أمانة المجلس على إيجاد موقع مميز للمجلس عبر الإنترنت لإعطاء معلومات وافية عن المجلس وأعضائه وأعماله وقراراته. وقد هيئ هذا الموقع لاستقبال الشكاوى والاقتراحات من المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بأعمال المجلس، وكان يتم التعامل بواقعية مع ما يصل عبر الموقع عن طريق أمانة المجلس ولجنة التواصل، التي تحيل ما يصل إلى اللجان الخاصة بالمجلس . وقد هيئ الموقع ليستفيد منه الأعضاء ويطلعوا على آخر المستجدات ويتم التواصل بينهم وبين بعضهم ومع أمانة المجلس. إلا أن البعض لا يتعاملون معه كثيراً لقصور في التعامل أصلاً لديهم مع الحاسب الآلي ومن لا يتعامل مع الحاسب في هذا الزمان فهو كالأمي- من وجهة نظري- مهما كان تعليمه، حيث لا غنى لأي مثقف أو موظف عن استخدامه والتواصل عبره لما يوفره من جهد ووقت.

صور من البوابة الالكترونية للمجلس البلدي لمدينة الرياض:





التواصل مع أمانة المجلس:

منذ الجلسة الأولى للمجلس تم تسمية المهندس عبدالله البابطين أميناً عاماً للمجلس يساعده المهندس سليمان السلوم وطاقم من الزملاء العاملين في أمانة المجلس. وكان المهندس عبدالله صاحب خبرة متميزة في الأمانة وأقسامها ومجريات العمل بها. كما كانت لديه قدرات خاصة في التأسيس للمجلس وأمانته، وبذل جهوداً مشكورة في هذا الجانب وكان سمو الأمين عوناً له ولزملائه في القيام بمهامهم، وقد حرصت أمانة المجلس على تنظيم العمل والإعداد للجلسات وضبط المحاضر والقرارات وتوجيه المعاملات للجان المختصة وتحديد آلية العمل في المجلس من الأيام الأولى و بناء المواقع الخاصة عبر الحاسب

والاتصالات وغيرها.

وإيجاد القنوات اللازمة للتواصل مع الأمانة ووكلائها ورؤساء الأقسام فيها لخدمة أعمال المجلس.

وكانت معرفة أمين المجلس المهندس عبدالله البابطين بموظفي الأمانة والمسئولين فيها وحسن علاقته بهم عوناً له وللأمانة في متابعة المجلس لأعماله ومهامه، وإن كان يلاحظ أحياناً بعض التأخر في المعاملات عند مقارنة التواريخ لمن يهتم بالزمن، وأكرر مرات ومرات، ومع الأسف فمعظم الدوائر الحكومية في البلد لا تضبط ساعاتها ولا يحسبون للزمن حساب . وعلى كل حال فأمانة المجلس قامت بأهم الأدوار في ضبط أعمال المجلس المكتبية واتصالاته وتنظيم أعماله وبرامجه، وتفوقت في ذلك على معظم المجالس في المملكة.

التواصل مع أمانة منطقة الرياض:

أمانة منطقة الرياض يقوم عليها سمو الأمير عبد العزيز بن عيّاف، وهي الجهة المنفذة لجميع الخدمات البلدية في مدينة الرياض، ويساعده في ذلك عدد من الوكلاء والمستشارين. والأقسام ورؤسائهم. وقد كان سمو الأمين حريصاً منذ البداية على تعريف أعضاء المجلس بالأمانة وأقسامها وخدماتها ومسئوليها وتم ترتيب عدة عروض منذ

الأسابيع الأولى للمجلس عن أقسام الأمانة وأعمالها. كما تمت عدة لقاءات مع وكلاء الأمانة وكبار مسئوليها إضافة إلى زيارة الأمانة أكثر من مرة، والتجول في أقسامها والتعرف عليها، والاطلاع مباشرة على أعمالها وكيفية التعامل مع مراجعيها. وكان لذلك أثر واضح في إطلاع الأعضاء على سير العمل في الأمانة وإعطائنا تصوراً صحيحاً عن حجم الأعباء التي تحملها الأمانة، وكذلك حجم العاملين والميزانيات ومجريات سير العمل.

وأدى ذلك إلى اقتناع هام لدى الأعضاء حول العمل والقائمين عليه، وأنه مهما كان عند المجلس من صلاحيات فيجب أن يكون مساعداً للأمانة وغيرها ممن يخدم المدينة، وأن لا يكون عائقاً أو معرقلاً.

وكان التعاون واضحاً من قبل معظم العاملين بالأمانة، وإن كان البعض من الطبقة الثالثة من كبار الموظفين لا ينظر للمجلس بارتياح، ويرى أنه سائر في عمله، دون أن يحتاج لسرعة الرد على طلبات المجلس واستفساراته، وأما المستوى الأعلى من الموظفين فكانوا في الغالب أكثر وعياً واهتماماً . وإن كان يصعب جمعهم أحياناً في اللجان للنظر في بعض الموضوعات التي يطلبها المجلس. كما كانت

هناك بعض الموضوعات الخاصة ببعض الأحياء أو الأشخاص التي تصل إلى المجلس ويتم عرضها على سمو الأمين فيوجه فيها بتوجيه معين تذهب مع المعاملات الأخرى لدى بعض موظفي الأمانة، الذين لا يحملون تلك التوجيهات محمل الجد وقد يقومون بعرضها بطريقة أخرى تغير توجيهها.

البلديات الفرعية هي جزء من الأمانة، وكان القائمون عليها يهتمون لزيارة الأعضاء، وتوجيهات المجلس ويهابون قراراته في الغالب واستفساراته واتصال أعضائه، إلا أن بعضاً من رؤساء البلديات الفرعية وهم قلة تحس منه شيئاً من الاستقواء ربما بأشخاص أقوى من خارج الأمانة ويخيل له أنه أكبر من المتابعة أو المساءلة، أو يشعرك أنه مسنود الظهر.

وعلى وجه العموم فإن أمانة المجلس حينما تتابع هؤلاء رسمياً لا يسعهم إلا التجاوب رغم التهرب أحياناً، الذي استدعى من المجلس استدعاء أحد رؤساء البلديات الفرعية ومساءلته حول شكاوى الموطنين في حيه، كما كان لزيارة الأعضاء للبلديات الفرعية دور مهم في تحفيزهم وإعداد التقارير عن سير أعمال البلديات الفرعية ومناقشتها مع الأعضاء إضافة إلى القيام بجولات تفقدية في حدود

نطـاق البلدية والاطـلاع على أهم المشـكلات وأبـرز الأعمال (مرفق تقرير عن زيارة البلديات الفرعية) .

العلاقات بين الأعضاء:

كان أعضاء المجلس المنتخبين محددي الأسماء قبل إعلان المعينين بقرابة السـنة، وقد بدأت الاتصـالات بين المنتخبـين في حينها –بعد إعـلان النتائج–وكما ذكرت سـابقاً رأيت بعضـهم لأول مرة في ثلوثية الدكتور محمد المشـوّح حينما جمعنا لأول مرة . وتطورت تلك العلاقة بالتدريـج، وكنـا جميعاً نتبـادل الآراء والتوقعات قبل تشـكيل المجلس رسـمياً لفـترة طويلة، حيـث انتظرنـا ما يقـرب العام قبل التشـكيل الرسمي .

وبعـد بدايـة أعمـال المجلس وتشـكيل اللجان المختلفـة له انخرط الجميـع منتخبـين ومعينـين في أعمالـه، وزادت الصـلات والروابط بـين الجميـع وخصوصـاً في اللجنـة الواحـدة، حيث احتك بعضـهم ببعضـ بكثافة، وتواصـلت اللقـاءات في اللجان وفرق العمل، إضـافة إلى اللقاءات أثناء الزيارات والبرامج الخاصـة بالمجلس إضـافة إلى جلسات المجلس، وما يسبق الاجتماعات الرسمية أو يصاحبها وكذلك اللقاءات الاجتماعية والمناسـبات الخاصـة والرسـمية التي زادت من

لحمة التعارف بين الأعضاء، وأمكن من خلالها معرفة شخصياتهم وقدراتهم واهتماماتهم وأحببنا خصالاً في كثير منهم، وعرفنا فيهم جميعا الهم العام والحرص على خدمة الوطن وأداء الواجب.

زادت العلاقة مع بعض الأعضاء وخصوصاً ذوي الاهتمام المشترك مما دفع من الاتصال وتبادل الآراء في مجال العمل في المجلس وفي مجالات أعمال أخرى خيرية وتجارية، حتى أنني أحس بصداقة حميمة وعلاقة نفسية وأخويه خاصة مع بعضهم.

كنت في أثناء جلسات المجلس محاطاً بزميلين عزيزين ممتلئين بالخبرة والهم العام هما الأستاذ مشاري المعمر (أبو فيصل) والمهندس عبد الله السويلم (أبو فهد) .وكانت تجري بيننا مناقشات جانبية في كثير من الأحيان يظهر منهما خلالها الخبرة والقياس والاهتمام بالواقع والحرص عليه ومعرفته وتحليله .

كان بعض الزملاء أكثر من غيرهم اهتماماً بتنظيم اللقاءات العامة مع المواطنين في الأحياء والمراكز الاجتماعية، وبالتالي كانت تكثر الاتصالات معهم للتنظيم المسبق لهذه اللقاءات والسعي لإنجاحها ومتابعة ما يصل المجلس من قضايا تخص بعض الأحياء . وقد تطورت العلاقة بين معظم الزملاء، فأصبحت متواترة باللقاءات

المباشرة والمستمرة وعن طريق الهاتف ورسائل الجوال والإيميل، بحيث أصبحنا نتبادل أي خبر نرى فيه أهمية أو مقال ذا شأن محلي أو عالمي أو حتى النكت أحياناً وما يعجب الشخص أو يرى فائدة من إطلاع زملائه عليه، كما كنت حريصاً على إعادة إرسال بعض الرسائل والصور التي تصلني عبر البريد الإلكتروني وأرى مناسبة إطلاع الزملاء عليها –مع تحفظي على كثير منها أحياناً، وهذا لا يعني اقتناعي بها لكنه من باب الاطلاع، وقد قدر لي السفر إلى الخارج مع بعضهم وتعرفت عليهم من قرب، إذ أن السفر يكشف لك الشخص وطبائعه أكثر من المقابلات العابرة، فعرفت معادنهم وجديتهم، وأسلوب حياتهم، ومنهم المهندس طارق القصبي، والدكتور عمر باسودان، والدكتور سليمان الرشودي.



العلاقات الرسمية:

مع بداية العمل الرسمي في المجلس انطلقت مرحلة جديدة لأعضائه في إقامة علاقات وصلات محددة مع المسئولين في الدولة، باعتبار المجلس يخص الرياض عاصمة البلاد وكون أعضائه معينين ومنتخبين يمثلون المواطن في مجلس انتخب عدد من أعضائه عن طريق المواطنين، مما جعل لأعضاء المجلس عموما مكانة معينة في نظر المسئولين ونظر من يعرف ما يعنيه الانتخاب وتمثيل المواطن، وإن كان البعض ربما شعر بشيء من الغيرة ليست في محلها.

بدأت أولى العلاقات والزيارة الرسمية مع سمو الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية حينها، الذي استقبل الأعضاء في جلسة ترحيبية خاصة، أظهر خلالها سروره الشديد بنتائج الانتخابات ورضاه وكبار المسئولين في الدولة عن ما أفرزته . واقتناعه بسلامة الإجراءات الانتخابية، ونوعية المنتخبين وخصوصاً في المدن الكبرى، وما أظهرته عملية الانتخابات من وعي اجتماعي، بعيداً عن الشحناء أو أي نوع من الاضطرابات أو الفوضى التي تصحب مثل هذه الانتخابات عادة في كثير من الدول.

تلا ذلك زيارات متعددة لسمو أمير منطقة الرياض-سابقا-

(الأمير سلمان بن عبد العزيز) وزير الدفاع حالياً التقى الأعضاء خلالها بسموه منذ الأيام الأولى لتشكيل المجلس واستمعوا لأرائه وتعليقاته على الانتخابات وعلى حجم العمل وكبره في المدينة، ونظرة سموه الخاصة لمجالس المنطقة المختلفة وإدارة الخدمات في المدينة والتوجهات المستقبلية لذلك،وأرائه الخاصة في الإدارة المحلية ومستقبلها، والتغيير الذي قد يطرأ عليها، كما حظي الجميع بتوجيهات سموه الخاصة للاهتمام بالمواطنين وحسن الصلة بهم، وتمثيلهم التمثيل اللائق بهم.

وكانت لسموه نظرته الخاصة في الانتخابات سمعها منه أعضاء المجلس وهي معروفة لهم ولغيرهم. وقد تكررت اللقاءات بسموه في مناسبات مختلفة ولم نر أدق من سموه في المواعيد والحرص عليها، وهذا يدل على جدية غير مسبوقة واهتمام خاص بالوقت واحترام جدول المواعيد.

كما تمت عدة لقاءات مع سمو نائب أمير منطقة الرياض-سابقاً- الأمير (سطام بن عبد العزيز) أمير منطقة الرياض حالياً تناولت أعمال المجلس وما يمر به من قضايا ومعاملات، وكان يظهر خلال المقابلات تسامحاً وانطلاقة عفوية عرضت أحد الزملاء لإحراج

يرتبط ببلده الأصلي . ومن المقابلات الرسمية المتكررة كانت لسمو الأمير (منصور بن متعب) نائب وزير الشؤون البلدية والقروية- سابقاً-وزير الشؤون البلدية والقروية حالياً في بداية المجلس الذي أصبح وزيراً للشؤون البلدية فيما بعد، ظهر من خلالها ثقافته وحسن تعليمه وأدبه الجم في التعامل مع الآخرين.

كانت الموضوعات المطروحة أثناء اللقاءات مرتبطة في الغالب بالأنظمة العامة للمجالس البلدية، إضافة إلى العلاقات بين المجالس وتبادل الخبرات، مع الاستفادة من الخبرات العالمية المتقدمة في هذا المجال.

وقد تعددت اللقاءات مع سمو الأمير منصور بن متعب وخصوصاً بعد توليه وزارة الشئون البلدية،ومن ذلك ترؤس سموه لإحدى جلسات المجلس و مشاركة سموه للقاء المجالس البلدية في منطقة الرياض ولقاء للمجالس البلدية بمنطقة القصيم في ضيافة المجلس البلدي بمدينة عنيزة وغير ذلك من اللقاءات المتعددة التي كانت الطروحات خلالها خاصة بهموم المجلس والمجالس الأخرى.

ولعل من أهم اللقاءات هي اللقاءات المختلفة مع الخبراء المكلفين بوضع النظام الجديد للمجالس البلدية ومنهم بعض القانونيين.

كانت الدعوات تنهال على أعضاء المجلس في المناسبات الرسمية المتعددة في مدينة الرياض. سواء المناسبات العليا على مستوى الدولة وضيوفها الرسميين الدوليين أو على مستوى المدينة، وهذا يدل على تصنيف خاص للمجلس ولأعضائه شبيه بما في الدول المختلفة في نظرتها للمجالس ومكانتها، وكان في ذلك زيادة في الأعباء والمواعيد للأعضاء، مما يتطلب من بعضهم إعادة جدولة مواعيدهم لتلبية تلك الدعوات الرسمية. وكان الزملاء يحث بعضهم بعضا على الحضور أو على الأقل جزء منهم لتلبية تلك الدعوات.

كانت تلك اللقاءات فرصة جيدة للقاء بعض الشخصيات المسئولة على مستوى الدولة والتعرف عليهم، وتبادل الآراء في الأحداث وقضايا الشأن العام، وكذلك لقاء بعض المسئولين الأجانب، كما كانت هناك لقاءات رسمية دورية ترأسها سمو أمير منطقة الرياض -في حينه- صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز وفقه الله، حضر خلالها رؤساء الدوائر الحكومية وقطاعات الخدمات المختلفة في المدينة وحضرها أعضاء المجلس.

كما كانت هناك اجتماعات رسمية مختلفة مع الهيئة العليا لتطوير المدينة والاطلاع على أعمالها ومشاريعها المختلفة، كما عقد المجلس

اجتماعات مع أجهزة رسمية أخرى في المدينة منها الدفاع المدني ومعرفة استعداداته لحالة الطوارئ فيما لو حدث –حمانا الله– ما يشابه كارثة سيول جدة . والاستعداد لمثل ذلك وكيفية تنظيم المتطوعين للعمل مع الدفاع المدني عند الحاجة.

كما كان ضمن اللقاءات اجتماع مع مدير عام المرور في منطقة الرياض وعدد من المسئولين والقيادات المرورية تم خلالها استعراض أهم قضايا المرور في المدينة، وما يمكن أن تسهم به الأمانة، كما تم التعرض لبرنامج ساهر (لرصد المخالفات المرورية) ونتائجه على الواقع والطبيعة، وما يرتبط به من إحصاءات مرتبطة بانخفاض الحوادث وحقيقة شكاوي المواطنين منه.

كما تم اللقاء مع معالي وزير الإسكان بعد تشكيل الهيئة العامة للإسكان وتم بحث ما يرتبط بمدينة الرياض من برامج الإسكان، طرحت خلاله العديد من المقترحات. وكان تركيز الزملاء الأعضاء على إعطاء الهيئة الدور الرئيسي في التنظيم وترتيب التمويل وتفعيل القطاعات الحكومية والخاصة لتفعيل تمويل إسكان موظفيها والعاملين لديها، وأن لا تنشغل الهيئة نفسها بالبناء والتنفيذ وإنما تكون منظما ودافعا لجميع الوزارات والقطاعات الحكومية والخاصة لتساهم معها

في حل مشكلة الإسكان.

كما جرت لقاءات مختلفة مع مدير عام مصلحة المياه والصرف الصحي في منطقة الرياض، ثم مع مدير شركة المياه الوطنية بعد تشكيل الشركة . كما تمت لقاءات مع أعضاء مجلس الغرفة التجارية والصناعية بالرياض تم التركيز خلالها على إتاحة مزيد من فرص العمل في المدينة. وتمت عدة لقاءات مع وفود من المجالس البلدية في مختلف مناطق المملكة جرى خلالها إطلاعهم على أعمال المجلس، وتبادل المعلومات والخبرات مع أعضاء المجلس وأمانته.

في يوم الثلاثاء الثالث من رمضان ١٤٢٨هـ في مقر الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض عقد اجتماع برئاسة سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض-في حينه-وزير الدفاع حالياً، مع أعضاء الغرفة التجارية والهيئة العليا، ومجلس المنطقة، ومدراء الخدمات في مدينة الرياض، بالإضافة الى أعضاء المجلس البلدي.

وجرى خلاله طرح مشاريع المنطقة ومشاكل الخدمات المقدمة للمواطنين. وتطرق الحضور الى نقص إمدادات المياه في مدينة الرياض وذلك بحضور المهندس عبد الله العبودي من المياه في المنطقة. وقد قام زميلنا الشيخ عبد الله السويلم (حفظه الله) بالإفادة عن ندرة

المياه في حي الدخل المحدود في العريجا وبحكم وجوده إماماً لأحد الجوامع في المنطقة، أفاد بأنه أفتى بجواز التيمم لنقص المياه عنهم.

وكانت مداعبة من الشيخ لها مغزاها العميق، وقد فهمهما الحضور وأثارت حفيظة المسؤولين في مصلحة المياه واستغرب بعض الموجودين.

وقد ذكر لي الشيخ بعد تلك الحادثة أن الماء لم ينقطع عن الحي منذ تلك الليلة وأن أهل الحي علموا بتعليقه ودعوا له.

وقد أشاد بعض الإعلاميين الحاضرين بتعليق الشيخ وجرأته في الاجتماع وتأثير كلامه نفسياً على الحضور.



العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني:

كان الفاعلون في مؤسسات المجتمع المدني من أكثر الناس حرصاً على نجاح الانتخابات البلدية ومشاركة في فعالياتها.

وكان أعضاء المجلس عموما والمنتخبون خصوصا من الفاعلين في هذه المؤسسات، فمنهم أعضاء مجالس إدارة في جمعيات شبابية وخيريه وفي جمعية حقوق الإنسان، وفي مراكز الأحياء الاجتماعية وجمعيات النفع العام. وذوي علاقة بشرائح المجتمع المختلفة، من رجال الأعمال والمثقفين والأدباء والأكاديميين وعامة الناس. كما أنهم منتمون لهذه الشرائح المختلفة، فاعلون فيها.

ومع بداية أعمال المجلس توالت علينا طلبات لمقابلة اجتماعات خاصة للمواطنين في عدد من الأحياء من خلال مراكز الأحياء في مختلف أنحاء العاصمة وأذكر أنني طُلبت للقاءات عامة في عدد من مراكز الأحياء منها مركز حي الفلاح، مع كوني أحد المشاركين في تأسيسه ودعمه وعضوية مجلس إدارته، كما دعيت للقاءات في مركز حي المصيف ومركز حي الازدهار، ومركز دعوة الجاليات بالروضة ومركز الجاليات بالربوة. إضافة إلى المشاركة في بعض أعمال جمعية حقوق الإنسان وشاركت في عضوية مجلس إدارة الجمعية التاريخية

السعودية وكذلك مجلس إدارة الجمعية السعودية للأيتام. وكانت بعض اللقاءات معهم تخص المجلس وأعماله خصوصاً الأحياء ومراكزها الخدمية، وبعضها لا علاقة لها بالمجلس لكن كثير ما يدور الحديث عن المجلس في لقاءاتها.

لقد كان التفاعل مع هذه الجمعيات يتطلب مزيداً من الوقت والجهد، ولا شك أن كثيراً من اللقاءات تتطرق للمجلس وأعماله ودور أعضائه، وكانت نظرة المشاركين في هذه اللقاءات للأعضاء نظرة من يرى ممثله في هذه الخدمة، ويعلق عليه آمالاً طويلة ويرى في المجلس مؤسسة جديدة من مؤسسات المجتمع المدني يعلق عليها وعلى أعضائها آمالاً عريضة، ويرون في أسلوب اختيار أعضائها عن طريق الانتخابات آلية جديدة ومستحدثة في المملكة العربية السعودية، وتمثل نقله لمزيد من المشاركة الشعبية والاستقرار الوطني وتفعيل ديمقراطي (شورى) لمؤسسات نظامية رسمية ممثلة للمواطن تحمل همه إلى الجهات الخدمية والمسئولة، كان ضمن الجمعيات التي تعاون المجلس البلدي لمدينة الرياض جمعية مكافحة التدخين في الرياض (نقاء) التي قام أعضاء المجلس بزيارتها وبحث برنامج تعاون مشترك معها يساعد في الحد من التدخين في المدينة، وخصوصاً الجانب الوقائي المقدم.

واتخذت عدة محاضر حول هذا الأمر بمشاركة قسم صحة البيئة بالأمانة، حيث صدرت بعض التوصيات والقرارات من المجلس (مرفق التوصيات). كما دعيت للمشاركة مع الجمعية في منتدى نقاء الأول لمكافحة التبغ (تجارب عالمية). حيث أعددت ورقة عمل بعنوان المجالس البلدية والدور المأمول في الحد من التدخين تم طرحها خلال الملتقى، وقد نالت استحسان البعض ومنهم عدد من المشاركين من خارج المملكة. (مرفق ورقة العمل).

وضمن العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني زيارة أعضاء المجلس لجمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري، حيث اطلع المجلس على تجربة الجمعية في مجال الإسكان، وربطه بالتنمية الاجتماعية وتأهيل المحتاجين للعمل والمساعدة في توفير فرص العمل لهم وتعويدهم الاعتماد على النفس والاستغناء عن الدعم المالي أو السكني، وهي تجربة رائدة في هذا المجال تستحق الإشادة ونقل التجربة للآخرين.

-وكما ذكرت- عقد ملتقى المجالس البلدية بمنطقة القصيم في محافظة عنيزة الثلاثاء ١٤٣١/٣/١٦هـ وقد طلب مني طرح ورقة عمل عن المجالس البلدية والبعد الاجتماعي.

وطرحت فيها ما يتعلق بالمجالس البلدية السعودية والخدمة

الاجتماعيـة، من خلال رصـد التجربة التي لم تنضـج بعد ومن خلال المعرفـة من داخل التجربة والممارسـة العملية في المجالس السـعودية، ومن خـلال الاحتكاك بالزملاء الأعضـاء في مختلـف المجالس، ومن خلال المصـادر الإعلامية المختلفة وما صـدر من تصريحات للأمناء ورؤساء البلديات وأعضـاء المجالس إضافة إلى التحقيقات الإعلامية التي تناولت هذا الجانب في الخدمات البلدية السـعودية ومجالسها أو في مثيلاتها في العالم العربي والخارج. (مرفق ورقة العمل).

العلاقة مع الإعلام:

كان التواصـل الإعلامـي مـن أهم ما طـرأ على أعضـاء المجالس البلديـة، يتسـاوى في ذلك الإعـلام الداخلي والخارجـي، وقد ذكرت في كتابـي الخاص (الانتخابات البلدية ـ تجربة ذاتية) شـيئاً من هذا التواصـل أثناء الحمـلات الانتخابية وإعلان النتائج. وقد كان ضـمن الموضـوعات المطروحـة في المجلس في الأسـابيع الأولى منـه ما يتعلق بالإعلام وتصـريحات الأعضاء وظهر أن هناك شيء من التوجس من اجتراء البعض على الإثارة أو التصـريحات التي تحتسب على المجلس وتؤثـر عليـه وعلى نظرة الجهات المختلفة له ولأعضـائه، وقد اسـتقر الرأي على أن التصـريح عن قرارات المجلس يكون بشـكل رسـمي من

رئيس المجلس أو من ينيبه، أما الآراء الشخصية والطروحات العامة فالأعضاء هم أحرار وعقلاء مميزون لا يمكن بأي حال من الأحوال منعهم أو التأثير عليهم، إلا أنه لابد أن يستشعر كل منهم المسئولين في أي تصريح إعلامي ويمكن مناقشته فيما يصدر عنه من قبل المجلس لو وجد ما يحتاج إلى ذلك، وكان هذا موضع إجماع من الأعضاء.

ولا شك أنه أثناء العمل في المجلس طوال الست سنوات كان هناك تواصل إعلامي كبير مع الداخل لعدد من الزملاء سواءً عبر القنوات التلفزيونية، أو الصحف المطبوعة، أو الإلكترونية مما يصعب حصره.

وكان لي شخصياً عدة مقابلات تلفزيونية وإذاعية إضافة إلى المقابلات الصحفية التي كثيراً ما كانت تثير أسئلة قوية ومحرجة لدى البعض لكنها ـ ولله الحمد ـ بالنسبة لي تعد عادية والإجابة عليها في ذهني واضحة، حيث كانت تلك الأسئلة متوقعة ومطروقة بالنسبة لي، كما أن بعض تلك الاتصالات الإعلامية كانت من وسائل إعلامية إقليمية وعربية بل وعالمية وأحياناً باللغة الإنجليزية تسجل فيها الطروحات والإجابات الخاصة. (مرفق في الملاحق بعض تلك المقابلات).

وكان مما يثير أحيانا لجوء تلك الوسائل الإعلامية إلى الجنوح عن

الموضـوع كما حصـل لي مع روتانا خليجية، أو اختيار بعضـها لعناوين مثيرة تعطي انطباعات معاكسـة أحيانا لمضـمون الخبر كما حصل مع سبق الإلكترونية.

كما كانت هناك مشاركات ضمن ندوات إعلامية لمؤسسات صحفية مرموقة كالاقتصادية والرياض.

كانـت الأعمـال الإعلامية المختلفـة مدعاة لردود أفعـال متفاوتة سواء منها في بعض المواقع والمنتديات الإلكترونية التي لا يمكن تجاهلها والتي تتمتع بحرية مطلقة، مما يدفع كتابها إلى النقد والتعليق اللاذع أحيانـا لبعض ما طرحته في الأوعيـة الإعلامية. وبقدر ما كان التعليق لاذعـا ومؤلمـا أحيانا بقدر ما كنت أحس بالسـعادة لحريـة هؤلاء فما يكتبـون وانطلاقهـم بعفوية متناهيـة بعيداً عن رقابة الصـحف، كما كانـت التعليقـات من القـراء على ما يكتـب في الصـحف الورقية من خلال نسـخها الإلكترونية تعبر بصـدق عن أسـرار القراء والمطلعين وحريتهم في التعبير . بالإضـافة إلى التعليقات المباشـرة من الزملاء في المجلس وخارجه وردود الأفعال المختلفة لما يتم طرحه عبر وسـائل الإعلام التي تدفع الإنسان إلى أن يحسب حسابا لما يقول وما يتلوه من ردود أفعال مختلفة.

الدورة الثانية

كنت مع الزملاء بانتظار الدورة الثانية للانتخابات البلدية التي أُجلت سنتين كاملتين-مع الأسف- إضافة لما يقارب السنة ما بين الانتخابات الأولى وبين التشكيل الرسمي للمجالس، مما يعني قرابة سبع سنوات وهي فترة ليست بالقصيرة-في عمر الوطن- كان هناك شعور سائد لدى البعض من الناس وأنا منهم، أن هناك قمن يؤجل ويدافع ويمانع في تكرار تجربة الانتخابات الأولى التي اعتبرتها ناجحة بكل المقاييس، وأن هذه القوى تحمل بغضاً للانتخابات كمفهوم وثقافة، مع أنها في المرحلة الأولى لم يكن فيها ما يكدر صفو الوطن ولا المسئول ولا أصحاب هذا الظن.

ولعل ما كان يدعم شعوري ذاك هو تأخر الانتخابات الأولى قرابة سبع وعشرين سنة مابين صدور النظام وتطبيقه، ولعمري فذاك مصيبة سواء كان تجاهلاً أم تعمداً.

كنت كآخرين مقتنعين بأهمية الانتخاب ودورها في الاستقرار الوطني وتأثيرها النفسي على المواطن، وشعوره بمشاركته في اختيار أصحاب القرار في أي مجال، وأن الانتخابات في كافة المجتمعات

الإنسانية أدت دوراً هاماً في هذا المجال، والخدمة البلدية ومجالسها هي موضوعنا.

وكان لدي اقتناع أن المجالس الرئيسية للبلديات في المدن الكبرى أدت شيئاً من الدور المناط بها في ظل الصلاحيات المحددة والقوى ذات القرار التي لا يمكن تجاوزها وتجاهل مكانتها في تسيير دفة العمل في المدن ككل، مع تولد شعور لدى الأعضاء بالسعي لإنجاح الدورة الثانية للانتخابات البلدية، والمساهمة في تأصيل هذه الثقافة لدى المواطن وإقناع المهتمين وأصحاب الرأي بها، والدفع في ذلك الاتجاه بغض النظر عن الأشخاص الذي يصلون إلى عضوية المجالس في الحاضر أو المستقبل.

فالهدف ليس شخصيات بذاتها أو إتجاه بعينه، بل هي تجربة يجب أن تستمر وتنجح لأجل الوطن وأهله، مع اقتناعي الشخصية، وكثيرين غيري في مجالس كبرى المدن السعودية بعدم الترشح في هذه الانتخابات. لا عن عدم اقتناع بها، بل لشعوري أنني خدمت فيها بما فيه الكفاية وأن مراحل العمر للإنسان ليست واحدة. وأنني في سن أفضل فيه العمل العلمي والاستمرار في الكتابة بدلاً من اللجان والجلسات والمواعيد والمتابعات التي رأيت أن سني لا تخدم في هذا

الجانب وأن عليّ الالتفات للكتابة التي أفضل قضاء الأوقات فيها مع اقتناع كاملة لدي بالتجربة، والسعي لنجاحها.ورغم محاولة عدد من الزملاء والأصدقاء إقناعي بالدخول مرة أخرى في الانتخابات الجديدة، إلا أني لم أكن متحمساً لشخصي بادخول فيها مع حماسي لدخول آخرين في العملية وتشجيعي لهم.

بدأت الترتيبات للدورة الثانية للمجالس تأخذ مجراها لدى الجهات الرسمية، وأعلنت مواعيد محددة لقيد الناخبين ثم المرشحين، وعمليات الحملات وموعد الاقتراع الذي تعرض للتعديل حتى أصبح الخميس الأول من شهر ذي القعدة ١٤٣٢هـ.

كنت متحمساً للحديث عن أهمية الانتخابات وأتجاوز أحياناً للحديث عن انتخابات أخرى وأهميته وتوقع صدور شيء من ذلك مثل انتخابات لمجلس الشورى، مما يحدث رد فعل متخوف لدى بعض من أحدثهم.

و أثناء كتابتي لهذه الأحرف لاحظت مقالاً صريحاً حول الموضوع، بعنوان: (انتخابات مجلس الشورى) بقلم : د. عبدالرحمن الشلاشي، في جريدة الجزيرة العدد (١٤٢٥٤) بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٤٣٢الموافق ٨ أكتوبر ٢٠١١ هـ.

وقد أعيد نشر المقال مرة أخرى بعد أيام في نفس الجريدة، وهي وغيرها من الصحف السعودية شبه رسمية لو لم تطمئن لنشر المقال لما نشرته.

والموضوع بدأ يتبلور لدى بعض وسائل الإعلام المحلية كما طرق من عدد من المثقفين عبر وسائل الإعلام العالمية، هذا الموضوع الذي يراه البعض حساساً أرى أنه متأخر جداً عن الكثير من البلدان، وأن الحديث العادي الناصح في مثل هذا الأمر هو من باب الحوار المحمود الذي يردده باستمرار خادم الحرمين الشريفين وفقه الله وحوار الداخل واجب وطني، كما أن حوار الخارج واجب إنساني. ولذلك كنت أطرح الأمر بأريحية واقتناع ووضوح، دون تخوف.

كنت أتساءل باستمرار يا ترى أتنجح الانتخابات البلدية في دورتها الثانية (قبل أن تجرى) أم تصاب وتمرض، وهل هناك من سيفشلها عمداً أم خطأً، وكنت متفائلاً إلى حد كبير في وقت يحدثني الكثيرون عن بوادر عزوف من المواطنين نتيجة مؤشرات معينة ستدفعهم لذلك، كما يحصل في أي بلد آخر وجاءت فترة قيد الناخبين، وكان عدد المسجلين قليلاً جداً، وكنا نعزي أنفسنا بأن المقيدين في الفترة الأولى كثيرون، وأن قيد الجدد هو إضافة وليس هناك نقص في العدد

لكن المؤشرات كانت سلبية، والتوقعات البدائية كانت سيئة بالنسبة لي وإن كنت أظهر غير ذلك في المجالس والمحاورات الإعلامية مع عدد من وسائل الإعلام المختلفة وفي الوقت نفسه كنت أحاول مع كل من يتصل بي من الناخبين تشجيعه على القيد أو التأكد من قيده السابق استعداداً للاقتراع في حينه وقد استغرب الكثيرون من حماسي ظانّين أنها ترتبط بترشيح شخص معين، وكنت أؤكد للجميع أنني متحمس للعملية الانتخابية بذاتها ، وأن نشيع ثقافتها بين الناس وأن تكون مقبولة لدى المواطن والمسئول الذي دعم ونظم انتخابات المجالس البلدية، وأن الأشخاص بذاتهم ليس هو المهم فالمهم الوطن ودعم استقراره وشعور المواطن بعدم التهميش، وأن أي فشل في الدورة الثانية يعني عدم اقتناع المواطن بها، وهذا مؤشر خطير جداً له ما بعده لمن كان يعقل ويعي.

كانت لوائح تنظيم فعاليات الحملات واحدة وواضحة في الفترة الأولى، ولعل جراءة ومرونة اللجان العاملة في حينها وعدم تدخل الآخرين في عملها أهم أسباب نجاح الفترة الأولى للمجالس البلدية، وعند المرحلة الثانية للمجالس وضعت بعض العراقيل القاتلة للحملات الانتخابية والمفسدة للعملية برمتها ومنها:

-منع الضيوف والمحاضرين في المخيمات الانتخابية وأن يقتصر الحديث على المرشح وممثله الوحيد فقط لا غير وأن يمنع الآخرون من ذلك إلا سائلين أو مناقشين.

- منع الإعلانات في الشوارع للمرشحين وخصوصاً في مدينة الرياض التي خلت تماماً من إعلانات مدن المملكة في نفس الفترة، ولاحظت الفرق، حيث إن صور المرشحين كانت تملأ الشوارع والساحات مع أن نظام الرياض وتلك المدن نظام واحد في بلد واحد.
- شاع بين الناس استبعاد عدد من المرشحين في مدينة الرياض واختلفوا في عددهم، وسواء كان الخبر صادقاً أم كاذباً أم فيه نسبية، ومهما كانت أسباب الاستبعاد التي كان يتحدث الناس عنها في مجالسهم-إن صدقت- أنها لدواع أمنية فإن انطباعها سيء جداً لدى عامة الناس وأثر على نظرة الكثير منهم للعملية الانتخابية برمتها.
- شدة الهجوم الإعلامي على المجالس البلدية واتهامها في الفشل في تلبية احتياجات المواطن، والحط من قيمتها وكذلك اتهام نظامها بالضعف، وعدم وجود صلاحيات لها، جعل المواطن يستهين بها ولا يتحمس للمشاركة.

- اختفاء كافة المظاهر الانتخابية من إعلانات وخيم ومقرات في الرياض خصوصاً أن البعض يسأل هل توجد في الرياض انتخابات.
- منع الدعاية عبر وسائل معينة مثل رسائل الجوال، في وقت كان منع التكتلات صحيحاً عبر رسائل الجوال وغيرها ، إلا أن الدعاية الفردية عبر الجوال وخصوصاً من يعرفهم الشخص يفترض فيه عدم المنع، لكن قرار المنع جعل المرشحين يتحفظون في الإرسال لمعارفهم خشية الطعون.

قبل قيد الناخبين اتصل بي عدد ممن يرغبون ترشيح أنفسهم في الانتخابات طالبين المشورة والرأي فكنت أشجعهم على ذلك، وأقدم لهم الرأي وكان عددهم في البداية وأثناء قيد المرشحين كبيراً، إلا أن من استمر على التواصل معي منهم لم يتجاوز الثلاثة أشخاص حيث علمت أن بعضهم انسحب من نفسه وأثر عدم الاستمرار،بعدما لاحظ الحد من الفعاليات، بل إن بعضهم حسبما علمت اتصل باللجان المختصة ليسحب اسمه من الترشيح، فقوبل برفض انسحابه لأن فترة الانسحاب نظامياً قد انتهت، وآخرون آثروا الانطواء، وأبلغوا مؤيديهم بعدم رغبتهم في الترشيح ولم أسمع منهم سبباً لذلك واستمر الاتصال بيني وبين ثلاثة من المرشحين أحدهم كان عن الدائرة التي أسكن فيها

وهي الدائرة الرابعة، المهندس عيسى العيسى حيث كان جاداً ومهتماً للنجاح ولديه من الدوافع ما جعلني أحس بأنه سينجح بإذن الله.

وبعد خروج أسماء المرشحين، أخذ عدد قليل منهم إذناً بمخيم انتخابي مع شروط قاسية لفعاليات لتلك الانتخابات واتصل بعضهم لزيارتهم في تلك المخيمات. وقد قمت بزيارة مخيم المهندس عيسى العيسى في دائرتنا الانتخابية وشاهدت عنده ترتيباً قوياً لعروض متعددة عن طريق الحاسب وحضرت معه طرحه لبرنامجه الانتخابي وفعالياته مما يدل على اهتمام خاص وقدرة على العمل، وتمنيت وجود أمثاله في المجلس.

وقد قام بعرض مميز لبرنامجه الانتخابي، ودخل في مناقشات مع الحضور وأنا أحدهم وأبديت مرئياتي حول برنامجه كمواطن ضمن دائرتهم. وأبديت حماسي للعملية الانتخابية دون تزكية فرد بعينه واستعدادي للزيارة والمشاركة الفعالية في مناقشة أي مرشح يدعوني لذلك.

(وقد نجح المهندس عيسى عن دائرة بلا منازع بعد ظهور النتائج)

وبالفعل تلقيت من الغد دعوة لأحد المرشحين في دائرة أخرى لزيارة مقره الانتخابي في أحد قصور الأفراح فرحبت بذلك وقمت بالزيارة.

وعدا هاتين الزيارتين فقد حالت ظروف خاصة في منعي من زيارة عدد أخر من المرشحين،- منها وفاة الوالدة رحمها الله-خلال شهر شوال ١٤٣٢هـ. ولاحظت في أحد الزيارات لمقر انتخابي كأنما المقر مكان عزاء يدخل الناس لدقائق يسلمون ويدعمون ويدعون ويخرجون فخيل لي أن الانتخابات ماتت أو قتلت بقتل فعاليتها وكبتها بقيود لم يحسب من وضعها حساب المصلحة، ومن يحرك مثل هذه الفعاليات.

حيث كانت اللجنة العامة للانتخابات حريصة على الحد من مشاركة العلماء والمثقفين والمتخصصين والشعراء، بل مانعة لهم بتاتاً من المشاركة في أعراس الانتخابات وفعاليتها لا أدري ما الهدف؟ ولعله كان عدم التزكية لأحد من المرشحين.

وكان هذا المنع سبباً في خفوت ضوء الانتخابات البلدية ووهجها، والحد من المشاركين فيها لدرجة مخيفة جداً، مع أن مشاركة العلماء والمثقفين لها دور في حث الناس على الاقتراع واختيار ذوي الأمانة دون تزكية لأحد بعينه، لكن هناك مع الأسف من يستكثر وجود الانتخابات ومشاركة المثقفين والعلماء فيها، ولذلك يفسر اللوائح بما يحد من فعالياتها وتأثيرها الاجتماعي.

ومع كل ما ذكرته حول الانتخابات للدورة الثانية والمحدودية في

المشـاركة وعزوف المواطنين عنها بشكل استحت وخجلت منه الجهات المسـئولة عـن الانتخابات وخجلت من إعلان النسـب حسـب الدوائر وخصوصـاً في المـدن الكبرى ودمجتهـا مع القرى والبلدان الصـغيرة لتوصـيلها لما يقارب الـ ٤٠٪ مع أن بعض الدوائر في الرياض لم تصـل ٢٪ ، وقد لا تعجب البعض هذه الصـراحة لكنه تاريخ لا يمكن تجاهله ولا تغييره.

ومـع كل هذا فـإن العملية الانتخابيـة مهما كانت ضـعيفة إلا أنها مهمة جداً على المسـتوى الوطني كونها الانتخابات الوحيدة التي يدلي فيها المواطن العادي بصـوته بطريقة نزيهة ومنظمة، وبالتالي ما نتج عنها من وصـول أعضـاء جدد لديهم نفس القوة النظامية في المجلس الأول بـلا فرق في النظام ولا العضـوية لكونهـم ممثلين منتخبين من المواطنين بموجب نظام رسمي شرعته الدولة.

وقـد أكـدت هـذا الأمر لـكل من اتصـلت بهـم مـن الفائزين في الانتخابات وأن عليهم السعي لتحقيق أهداف المجالس البلدية والعمل على نجاحها. خدمة للدين والوطن وقياماً بحق المواطن.

قبيل الانتخابات للدورة الثانية انهالت علي الاتصـالات من جهات إعلامية مختلفة لإجراء مقالات صـحفية وتلفزيونية حول الانتخابات

وكان للجنة الإعلامية المركزية للانتخابات دور في توجيه بعض وسائل الإعلام لمقابلتي والاتصال بي، وكان ضمنها مواقع إلكترونية إعلامية أخذت تنشط قبيل الانتخابات ويصعب حصر تلك اللقاءات الإعلامية. إلا أنني أذكر أنه في يوم الخميس الأول من ذي القعدة وهو يوم الاقتراح جرت معي ثلاث لقاءات تلفزيونية على الهواء مباشرة، الأولى كانت مع القناة الأولى، عند الساعة العاشرة صباحاً وقت الذروة في يوم الاقتراع، تخللها تقرير معد مسبقاً عن كثافة المقبلين على الاقتراح ومع الأسف كان التقرير مخالفاً للواقع، حيث تحدث عن كثافة المقترعين.

لكن طبيعة الإعلام العربي الإعداد المسبق قبل معرفة الواقع، بل إعداد التقرير الإخباري كما يريد المخرج وليس كواقع الحدث.

وقد تخلل اللقاء التلفزيوني مقابلة لسمو أمين الرياض دعا فيها إلى عدم الاستعجال وانتظار نهاية اليوم لمعرفة حقيقة الإقبال وكان كلاماً عاقلاً متزناً يحسب للعواقب والتاريخ.

وقد علقت على التقرير ساعته أننا في عصر الأرقام ولا نحتاج للإشادة بالإقبال قبل أن تخرج الأرقام على حقيقتها وتعلن من الجهات الرسمية وعلينا القبول بالأرقام وهي الناطق الحقيقي لواقع

الإقبال من عدمهم، وليس حماس المذيع.

وقد أُقحمت خلال اللقاءات عدة رسائل على الهواء مباشرة من مواقع الاقتراع في مختف أنحاء المملكة ولاحظت اختلافاً عجيباً بين المنطقة الغربية جدة والمنطقة الشرقية الدمام حيث تفوقت الشرقية ساعة التقرير بعشرة أضعاف نسبة وعدد الإقبال في مدينة جدة مما يعطي مؤشراً هاماً ينبغي دراسته بجدية.

كما أقحمت موضوعات مختلفة تتصل بالمرأة وعملها مستقبلاً في مجلس الشورى والمجالس البلدية وغيرها. وعند الساعة الثالثة ظهراً كان معي لقاء مباشرة على الهواء في تلفزيون الكويت أثناء نشرة الأخبار عن الانتخابات البلدية، وبدا لي من خلال أسئلة المذيع محمد العنزي عمق ثقافة الانتخابات لدى الكويت وأهلها وقوة التجربة لديهم، وفرحهم بمحاولات الجيران الوصول لشيئ قريب منهم.

وفي المساء عند الساعة الثامنة مساءاً كان لي لقاء استمر ساعة كاملة مع الدكتور سليمان العيدي في برنامج استشارات من القناة الثقافية.. وتميز هذا اللقاء بإتاحة الفرصة لي أكثر للحديث عن تجربة المجالس البلدية في دورتها الأولى وعن المرحلة القادمة للمجالس، وقد تميز الدكتور العيدي في أسئلته ومناقشاته بالاحترافية والعمق وحسن العبارات.

كان لشعوري الشخصي بخيبة الأمل من ردة فعل المواطن إزاء الانتخابات والتي تتحدث عن نسب بسيطة اعتبرها نسباً ميتة،مؤشراً سيئاً لتواصل المواطن مع الاقتراع، نسبة تعني مقدار تواصل المواطن مع صاحب القرار، وتنبئ عن شيء دفين ومؤشر حساس ينبغي الحديث عنه بطريقة عقلانية، تستشعر هموم الوطن، وتفكير المواطن، بما قد يعني باختصار اهتزاز الثقة في المجالس أو من ورائها أو ما هو أكبر من ذلك مما يصعب الإفصاح عنه، كما تعني سقوط ثقافة معينة سعى البعض لإحباطها في بداية تجربتها-مما ينذر بما هو أسو، لم يكن التجاهل من المواطن السعودي فقط بل إن الإعلام العالمي لم يحرك ساكناً ولعله شعر بما شعر به المواطن السعودي حيال هذه الانتخابات.

تجديد العضوية في المجلس:

فوجئت يوم الاثنين ٥ ذي القعدة ١٤٣٢هـ.باتصال من أمين المجلس البلدي المهندس عبدالله البابطين يقول فيه مرحباً بالعودة (Welcome back)، يعني عودتي مرة أخرى للمجلس في دورته الثانية فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله ليس عن عدم اقتناع بالمجلس فأنا من الداعمين له بقوة حتى آخر لحظة من حياتي.

كان اقتناعي أن أتوجه لبعض الأعمال العلمية وأطلق نفسي من

قيود الجلسات واللجان والتقارير لأتوجه لأعمالي الحرة وخصوصاً العلمية.

لم أُستشر في تعييني في المجلس مرة أخرى، ولم أتلق أي خبر قبل الإعلان وكنت فرحاً بانتهاء المدة دون الإشارة إلى التمديد فكانت مفاجئة جعلتني أعيد حساباتي لسنوات- إن بقي في العمر شيء من ذلك-. ووقعت في مطب حرج فالاعتذار بعد الإعلان ليس لائقاً أدبياً مع من رشحني ووثق بي والاستمرار فيه تعثر كبير في خطة أعمالي القادمة لكني أكرر مرة أخرى لا حول ولا قوة إلا بالله.

وأسأل الله البركة في الوقت والعمل وسائر الأحوال.



الخاتمة

بما أن الكتاب يركز على التجربة الشخصية في المجلس فسأتحدث باختصار عن تأثيرها الشخصي ومنها:

- أشعرت الإنسان بأهمية المشاركة في خدمة الوطن وأهمية ثقافة الانتخاب والمشاركة الشعبية في الإدارة المحلية، وأهمية صوت المواطن في الرقابة والتقرير على الأعمال البلدية خصوصاً، وعلى الخدمات العامة عموماً، وعلى جميع الأعمال الحكومية التي قامت لأجل المواطن، ومن حق المواطن تقويمها ومتابعتها ومراقبتها بكل شفافية ووضوح بعيداً عن التجريح والاتهام وبعيداً عن الانغلاق والسرية والاتكالية، وأن هذه جزء من الوطنية الحقيقية.
- أن هذه التجربة أكسبتني شخصياً معارف متميزة وعلاقات حميمة سواء مع الزملاء في المجلس وأصحاب القرار أم زملاء آخرين في مجلس الشورى وغيره من المجالس الرقابية والتشريعية على مستوى الرياض والوطن بعمومه.
- أكسبتني هذه التجربة خبرة محلية وعالمية من خلال الإطلاع على مجريات الأحداث والإدارة المحلية في عدد من الدول، ومن خلال

ورش العمل المختصة، ومن خلال المناقشات الجانبية التي تكشف دهاليز القرار وواقع الإدارة الوطنية ورموزها.

- أجبرني العمل في المجلس على المشاركة في عدد من أوراق العمل والأبحاث التي استفدت منها كثيراً من الناحية العلمية والعملية وقد أوردت بعضها في هذا الكتاب.
- اكسبني العمل في المجلس الإطلاع على أحوال عدد من المدن السعودية وإدارتها المحلية من خلال الاحتكاك بالزملاء في عدد من المناطق ومعرفة أحوالها عن كثب بشفافية تامة.
- تعرفت على كثير من الايجابيات والسلبيات في الأنظمة المحاسبية وأنظمة المشاريع والمناقصات وأصبح لدي تصور واضح في أسباب التقصير وكيفية المعالجة في إدارة المشاريع والتطوير وأولوياتها.
- عرفت عن قرب هموم المواطن وحاجاته الضرورية وما يرتبط بها من قضايا بدائية في كثير من البلدان كالمياه والمجاري والنظافة والمواصلات وغيرها، وهي قضايا كُفى إياها المواطن في معظم الدول، فهي محسومة ولا تحتاج الى متابعات منه وهمومه أكبر من هذه القضايا.
- عرفت أن كثيراً من الأمور الخدمية يرتبط بعضها ببعض، وإن

إيجاد بعضها يحل إشكاليات أخرى، فالنقل العام يحل الازدحام، والمجاري تقضي على المكبات، وتحسين الطريق يساهم في حل الأزمات النفسية وغيرها، وأن الخدمات الصحيحة في المدن تقضي على النقاط الحرجة.

- عرفت كبر حجم مدينة الرياض وعظم الجهود المبذولة في إداراتها وما يتطلبه ذلك من كوادر بشرية وموارد مالية خصوصاً إذا علمنا أن سكان مدينة الرياض يقارب ربع سكان المملكة إجمالاً، وأدركت صغر حجم المجلس وقلة عدده وطاقاته، مقارنة بطاقة العمل وحجم المدينة.
- أهمية الدور الرقابي للمجالس البلدية، وما يمكن أن يمثله ذلك في ضبط العمل خصوصاً في البلديات الفرعية والأقسام ذات العلاقة بالمواطن ومعاملاته. وأنه لتحقيق هذا الأمر لابد من مضاعفة عدد أعضاء المجلس وطاقاته المختلفة.
- أهمية المجالس البلدية وأي مجالس أخرى يتم اختيار أعضائها بالانتخاب الحقيقي الحر والنزيه في شعور المواطن بالاستقرار ومساهمته فيه ودفاعه عن الدولة وقراراتها حال صوابها، حينما تتابع بشفافية من ممثليه كجميع بلدان العالم.

- ضرورة تنمية مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها ودعم مبادراتها الاجتماعية والتنموية المختلفة، وإشغال الأفراد بما هو نافع وجاد.
- أكسبتني التجربة مزيداً من التفاعل مع وسائل الإعلام والقدرة على المناورة والممارسة الإعلامية الواقعية والتغلب على جوانبها المختلفة.
- أدركت وجود صراع خفي بين قوى متعددة ومسيطرة داخل الوطن منها ما يرفض مبدأ الانتخابات أصلاً ويرى أن التعيين هو الأسلم والأنجع، مهدداً ومخوفاً من ظهور العصبية والقبلية والمناطقية، وجناح آخر مؤيد للعملية الانتخابية وثقافتها مع أن الأول لا يستطيع منع القبلية والعصبية في التعيين- بل ربما يدعمها-لموازين يراها هو فالتعيين يتم في الغالب عن طريق المقربين من أصحاب القرار والذين لا يخلون الهوى والعصبية والمناطقية أحياناً.
- من الواضح وجود تخوف ضمن العاملين الرسميين في القطاع البلدي من المجلس، بل وكره واضح لدى البعض منهم، حيث إن بعض رؤساء البلديات الفرعية والمسئولين فيها ملوك غير متوجين في مناطقهم البلدية، ويخشون من أي رقابة أو محاسبة لهم.
- ان المجلس في الدورة الأولى التي عاصرنا يعتبر مجلساً تأسيساً

قام أعضاؤه وأمانته بدور كبير للإعداد له وممارسته لأعماله في وقتها والاستعداد للدورات القادمة للمجلس.

- ضرورة تناقل الخبرات بين المجالس البلدية في المملكة من خلال لقاءات خاصة بالأعضاء، ومن خلال نقل التجربة بين أمانات المجالس المختلفة في المملكة ويلزم لذلك تقوية الجهاز المختص بالمجالس في وزارة الشؤون البلدية والقروية نفسها.
- أرى أنه من المناسب أن تكون جلسات المجلس علنية ويتاح للجمهور سماع مداولات الأعضاء فيما لا سرية فيه ومعرفة أدائهم مباشرة، كحال معظم المجالس البلدية في العالم، واستدعاء بعضهم والسماع منهم فيما يخص أحيائهم مباشرة، وذلك مما يساعد في تعاونهم وتقديرهم للمجلس.
- أشعر أنني مع الزملاء في المجلس أدينا ما يجب علينا في ضوء الصلاحيات المتاحة وتنازعها، وعدد الأعضاء وحجم العمل، وبذلنا ما نستطيع من جهود لنجاح المجلس في عمله في ضوء الظروف المختلفة.



الملاحق

(ا) الأبحاث

(أ) المجالس البلدية عامان ونصف من التجربة(*)

مقدمة :

لقد نهجت المملكة العربية السعودية منذ توحيدها علي يد المغفور له ـ بإذن الله ـ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وأبنائه من بعده على تحقيق الرفاهية للمواطن وفي إطار اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في صناعة القرار كإدارة بعض الشؤون المحلية عن طريق الانتخابات.

وقد جاءت أول عملية انتخابات في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله في انتخاب المجلس الأهلي بمكة المكرمة، وقد جاء في توجيهه (رحمه الله): (إنني أريد من الهيئة التي ستجتمع لانتخاب الأشخاص المطلوبين أن يتحروا المصلحة العامة ويقدمونها على كل شيء فينتخبوا

(*) طرح هذا البحث في **اللقاء الأول للمجالس البلدية في منطقة الرياض**، ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٨م.

ولعل إيراده كاملاً في هذا الكتاب يغطي جوانب من تاريخ المجلس وتنظيمه وبداياته وما صدر عن المجلس من كتب أو مقالات تعد مرجعاً للتأريخ للمجلس ، كما أن هذا البحث الذي أعد في حينة يعد تأريخاً للفترة الأولى من عمر المجلس في دورته الأولى، ولو سحبت محاور هذا البحث وقسمت على الكتاب لاندمجت في ثناياه إلا أنني آثرت بقائه كما سبق نشره في أعمال الملتقى مع تعديلات بسيطة ظهرت أثناء المراجعة.

أهـل الجدارة واللياقـة الذين يغارون على المصـالح العامـة ولا يقدمون عليها مصالحهم الخاصة ويكونون من أهل الغيرة والحمية والتقوى).[١]

وقـد تم انتخـاب أول مجلـس بلدي سـعودي في مكـة المكرمة عام ١٣٤٤هـ بمباركة وأمر من الملك عبد العزيز (رحمه الله).[٢]

وأول انتخابـات بلديـة في مدينة الرياض يمكـن إيجازها في كلمة لصـاحب السـمو الملكي الأمير سـلمان بـن عبد العزيـز أمير منطقة الرياض قال فيها: (إن مسـيرة الإصلاح في السعودية مستمرة وليست بالجديـدة .... وإن الانتخابـات الحالية اسـتمرار لانتخابات سـابقة أجريت في عام ١٣٨٤هـ وأن انتخابات المجالس البلدية حق لكل مواطن إلى جانب أنها ليست إجبارية....[٣]

وكان صـاحب السـمو الملكي الأمير سـلمان بن عبد العزيز حضر بنفسـه إلى قاعـة الانتخابـات في مدينة الرياض في ١٣٨٤/٢/١٧هـ وشـارك بنفسه في التصويت لانتخاب عشـرة أعضاء للمجلس البلدي

(١) الانتخابـات البلدية (**انتخابـات المجلس البلدي لمدينة الرياض**)، أمانة مدينة الرياض، الرياض ١٤٢٦هـ، ص ٣.

(٢) الانتخابـات البلدية (**انتخابـات المجلس البلدي لمدينة الرياض**)، أمانة مدينة الرياض، الرياض ص ٢٠.

(٣) الانتخابـات البلدية (**انتخابـات المجلس البلدي لمدينة الرياض**)، أمانة مدينة الرياض، الرياض ص ٩.

في حينه.[١]

وقد عمدت الدولة رعاها الله في شهر شعبان ١٤٢٤هـ بقرار من مجلس الوزراء إلى إحياء وتنظيم وتشكيل المجالس البلدية وتفعيل دورها بأعضائها معينين ومنتخبين، اختارهم المواطن ليشاركوا في صناعة القرار وبعد أن كانت القرارات في الأمانات والبلديات مركزية أصبحت تشاوريه بين أعضاء المجالس فيقرون ما فيه مصلحة المواطن، من خلال النظام.

ويخضعون توزيع الخدمات البلدية بين الأحياء بشكل متساوي معين من مبدأ حرص كل عضو على المساعدة في تحقيق أفضل الخدمات البلدية ويمكن أن يعمل كل عضو منتخب على الارتقاء بالخدمات البلدية داخل دائرته الانتخابية وغيرها لتحقيق خدمة بلدية أفضل والمجلس البلدي من المواطن وللمواطن فهو صوت المواطن، حيث يستقبل الكثير من الملاحظات والمقترحات من المواطنين ويعمل على دراستها وتحويلها إلى واقع ملموس بعد دراستها من المجلس وبهذا يستطيع المواطن المشاركة في صنع القرار ناهيك أن المواطن هو من يرشح بعض الأعضاء حسب الأصلح ولا يؤثر في اختياره مؤثرات فهو

(١) الانتخابات البلدية (**انتخابات المجلس البلدي لمدينة الرياض**)، أمانة مدينة الرياض، الرياض ص ٥٣.

صاحب القرار.

وقبل أكثر من ثلاثة أعوام[١] عاشت المملكة أجواءً خاصة حيث جرت الانتخابات البلدية في شتي أنحاء المملكة، بمدنها وعواصمها الكبرى وبلدانها ذات المستويات المختلفة وحظيت تلك العملية بتغطية إعلامية محلية وعربية وعالمية، وكان الإعلام الغربي خصوصاً متابعا جاداً لذلك الحدث.

ثم ما لبث أن توقف ذلك الوهج الإعلامي.

وبدأت التجربة العملية تأخذ مجراها حيث مارست المجالس مهامها التي حددتها لها اللوائح والأنظمة والتعليمات.

وقد استمرت هذه التجربة طوال العامين والنصف الماضية في مختلف المدن والمناطق وكانت منطقة الرياض كغيرها من المناطق تعيش التجربة الأولى (من هذا النوع) لهذه المجالس بوجهها وشكلها الحديث، مما استدعى وقفة للعاملين والمهتمين لتقييم التجربة ونقدها والإجابة على تساؤلات المسئولين والعاملين والمواطنين عن عمل تلك المجالس ولعل بعض تلك التساؤلات كانت من القوة بحيث اعتبرت نوع من العتب على المجالس، أو شعور بالإحباط عند البعض وخصوصا

(١) كان ذلك حين كتابة البحث ١٤٢٩هـ.

مـن لا يتابعـون الواقع ويعرفون النظام الذي يمكـن التذكير به، وهذه الورقة محاولة لرصد التجربة من الداخل ومن خلال ردود الأفعال من المواطنين و الإعلاميين وأصحاب الفكر والإدارة .

وقـد كانت المادة الإعلامية أساسـاً رئيسـاً لهذه الدراسـة في هذه الورقة خصوصـاً نظرة المواطن والإعلام بل وحتى الأعضـاء أنفسهم لهـذه التجربة خـلال المرحلة السـابقة، من خلال ما صـدر عنهم في وسائل الإعلام أو أجري من دراسات وأبحاث.

الهدف من المجالس:

انطلاقا من حرص الدولة على تفعيل مبدأ الشورى نُظمت المجالس البلدية كمؤسسات مدنية حديثة يمثل فيها المواطن مباشرة وباختياره وبنظام عادل أقرته الدولة لانتخاب نصف الأعضاء،من قبل المواطنين، وبالتالي يشـعر المواطنون بالمسئولية في الاختيار وبالتالي المحاسبة لمن اختاروه، ومثل هذه المؤسسـات وطريقة اختيار أعضائها لها دور كبير في المجتمعات الحديثة المتحضرة.

فالمجالس البلديـة تهـدف بشـكل أساسـي لنقل صـوت المواطن ومشاركته في صنع القرارات وتمثيله في ما يتعلق بالبلديات وخدماتها كما أن النظام أعطاها صـلاحيات قويـة فيما يتعلق بالرقابة والإقرار

للخدمات البلدية المختلفة، وهذا هو الهدف المعلن من خلال الصلاحيات، بالإضافة إلى أنه من الإصلاح الرزين.[١] الذي يمكن القول إنه درجة جديدة من الإصلاح الطموح الذي تعيشه البلاد في قطاعات كثيرة و يستهدف مواكبة مراحل التغير التي تمر بها كثير من بلدان العالم.

النظام:

أعطى المجلس قوة كبيرة في مجال العمل البلدي لمن يقرأه بطريقة صحيحة وقد نصت المادة (٦) من الباب الثاني في نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ بتاريخ ١٣٩٧/٢/٦هـ، على:

يتولى السلطات في البلدية.

١-المجلس البلدي ويمارس سلطة التقرير والمراقبة.

٢-رئيس البلدية ويمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية.

كما نصت المادة (٢٣):

يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وخاصة فيما يلي: -

---

(١) **جريدة الجزيرة**، ٢٠٠٧/٣/١٩م (من محاضرة للدكتور عبدالرحمن الزامل).

١-إعداد مشروع ميزانية البلدية.

٢-إقرار مشروع الحساب الختامي بقصد رفعه للجهات المختصة.

٣-إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية ـ بالاشتراك مع الجهات المعنية ـ تمهيداً لاعتماده من وزير الشئون البلدية والقروية.

٤-وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توافرها في المناطق العمرانية.

٥-اقتراح المشاريع العمرانية في البلدة.

٦-وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها.

٧-تحديد مقدار الرسوم والغرامات بما لا يتجاوز مائة ريال.

٨-اقتراح مقدار الرسوم والغرامات بما زاد عن مائة ريال.

٩-مراقبة الإيرادات والمصروفات وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبينة في الإعانات الحكومية المخصصة لها.

١٠-مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.

١١-اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة.

١٢-عقد القروض من المؤسسات الحكومية المختصة وقبول الوصايا والهبات المتمشية مع الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة.

١٣-تحديد أسعار الخدمات والمواد التي تقدمها البلدية بطريق مباشر أو غير مباشر.

١٤-إبداء الرأي فيما يعرض على المجلس من قضايا.

ونصت المادة (٢٤):

مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة (٧) يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية.

(وتعتبر هذه المادة الأخيرة قوية وشاملة) في مجال سلطات المجلس بشكله الجماعي وما يتخذه من قرارات بالإجماع أو الأغلبية.[١]

وقد دخلت المجالس البلدية مرحلة جديدة، بعد أن أعطتها وزارة الشؤون البلدية والقروية صلاحية مراقبة بيع الأراضي الحكومية وطلبات حجج الاستحكام والمشاريع التنموية، ومشاريع التشغيل والصيانة وعمليات تحصيل الإيرادات والاستثمارات البلدية

حيث أصدر صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية قرارات تنظيمية تهدف إلى تعزيز الدور

---

(١) جريدة الاقتصادية، ١٤٢٨/٠٩/١٩هـ.

الرقابي للمجالس البلدية، وتأكيد مبدأ الشفافية والفاعلية، من خلال قيام المجالس البلدية بتطبيق «إجراءات رقابية إضافية على الأنشطة الرئيسية في البلديات»، وتحديد خطوات إجرائية للمراقبة اللاحقة لتلك الأنشطة، بما يمكن المجالس البلدية من القيام بدورها الرقابي بدقة وفاعلية، لتعزيز مسيرة العمل البلدي في المملكة مع استمرار المجالس البلدية في المهام الأخرى التي تدخل في اختصاصها.

وتضمنت القرارات، ومنها القرار رقم (٦٠٧٧٩/ص ز) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٠هـ أن تقوم البلديات والمجالس البلدية كل فيما يخصه بالعمل على تطبيق «إجراءات الرقابة على الأنشطة الرئيسية في البلديات» المرفقة بذلك القرار ، وعند وجود ملاحظات لدى المجلس البلدي على الأنشطة البلدية تتم مناقشتها مع الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي لمعالجتها، ويرفع المجلس الملاحظات التي لم تتم معالجتها للوزير لاتخاذ اللازم حيالها.[1]

كما جاء قرار سموه ذي الرقم (٦٠٧٧٨/ص ز) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٠هـ باعتماد المخططات من المجالس خطوة متقدمة لتوسيع مهام المجالس البلدية وتأكيداً لاهتمام الدولة بقضايا المجتمع

(١) **جريدة الاقتصادية** ١٤٢٨/٠٩/١٩هـ، **جريدة الرياض**، العدد ١٤٣٤٢، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧م.

وهي حلقة ضمن حلقات المهمات المتوقع إسنادها للمجالس.[١]

البداية:

كانت البداية العملية منذ إعلان مجلس الوزراء بقراره ذي الرقم ٢٢٤ بتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧هـ عن الانتخابات وتنظيمها، ثم تلاه صدور لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية برقم ٣٨٣٩٦ وتاريخ ١٤٢٥/٦/١٥هـ والتي حددت المواعيد التنفيذية، وقد جرت الانتخابات في ١ محرم ١٤٢٦هـ فكانت محل احترام الجميع بما جرى فيها من انضباط كبير سواء في الحملات و الاحترام المتبادل بين المرشحين وإعلان النتائج وإدارة العملية الانتخابية مما كان محل تقدير جميع الراصدين وستبقى صفحة بيضاء لمن عملوا على تنظيمها ونجاحها، وقد أثبتت نجاحاً كبيراً على المستويين الشعبي والرسمي وكانت محل تقدير جميع الراصدين.

ولعل من الشهادات المحلية حولها ما ذكره د.عبد الرحمن الزامل في محاضرة له: (لقد كشفت تجربتنا في اختيار أعضاء المجالس البلدية قبل عامين شوائب الانتخابات وما يعترضها ويرافقها في كل المجتمعات من ممارسات، تتنافى ومقاصدها في اختيار الأكفأ. لكن المجتمع

(١) جريدة اليوم، الأحد ١٤٢٨/١٠/١٧هـ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧م.

السعودي الذي مارس هذه التجربة بعد طول غياب، يثبت أنه الأوعى والأقدر على التمييز وحسن الاختيار، ومن ثم عُدَّت التجربة ناجحة، وأتت بأفضل مما تسفر عنه الانتخابات في بعض المجتمعات).[١]

وقد أصدرت أمانة منطقة الرياض المجموعة التوثيقية للعملية الانتخابية لأعضاء المجلس البلدي بمدينة الرياض والتي تشمل على (الموسوعة الشاملة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة الرياض) وكتاب: «**الانتخابات البلدية بمدينة الرياض**».

واشتملت الموسوعة على مقتطفات من خطاب الملك عبد العزيز طيب الله ثراه لأعضاء المجلس البلدي الأهلي في مكة، وكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (رحمه الله) أثناء حفل افتتاح أعمال الدورة الثالثة لمجلس الشورى في الرياض، ولمحة عن جلسة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) وإشادته بالتفاعل الشعبي مع الانتخابات، وكلمات لعدد من أصحاب السمو الملكي والأمراء والوزراء.

كما اشتملت الموسوعة على التجربة الانتخابية السعودية كرؤية تاريخية، والتنظيم الإداري للجان انتخاب أعضاء المجالس البلدية،

---

(١) **جريدة الجزيرة**، ٢٠٠٧/٣/١٩م.

والإجراءات العملية للجان انتخاب أعضاء المجالس البلدية، والدوائر الانتخابية تقسيمها وطبيعتها، والإعداد والتهيئة، وقيد الناخبين، والإجراءات والمهام، والوعي الانتخابي والحضور المثمر، وقيد المرشحين، والانتخاب والفرز، والطعون والتظلمات، ومراحل انتخابات أعضاء المجالس البلدية في المملكة، والحملات الانتخابية، واللوائح والأنظمة الانتخابية، والحملات الانتخابية في مدينة الرياض، ومؤسسات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات، والاقتراع والفرز والنتائج، والعرس الانتخابي، والانتخابات في الصحافة، والنخب الفكرية والعملية الانتخابية والجهد الفكري، والعملية الانتخابية والتقنية الحاسوبية ، ومواقع الانتخابات على الإنترنت، والإنتاج الإعلامي للعملية الانتخابية والتراكم المعرفي، والتجربة الانتخابية والمسئولين والمثقفين والخبراء الدوليين، وشهادات النزاهة، والاحتفاء بالمشاركين في العملية الانتخابية في مدينة الرياض.[١] وهو مشروع هام لرصد هذه المرحلة[٢] تشكر عليه أمانة الرياض والقائمين على هذا الإصدار ومن كان ورائه.

---

(١) جريدة الجزيرة ١٢/١١/٢٠٠٧م.

(٢) للمزيد من المعلومات راجع موقع أمانة مدينة الرياض على الشبكة العنكبوتية، http://www.alriyadh.gov.sa

المسيرة وممارسة العمل:

قبل الحديث عن ممارسة العمل وحسب رأي زملاء في مجالس بلدية مختلفة في المملكة فإن وزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوياتها العليا بدءاً من سمو وزير البلديات وسمو نائبه متحمسين للمجالس البلدية وقيامها بأداء مهامها المختلفة، كما أن معظم الأمناء في المدن الكبرى حريصين على قيام المجالس بواجباتها انطلاقا من حسهم بالواجب وتنفيذهم لأهداف وتوجهات الدولة من تأسيس تلك المجالس، إضافة إلى عدم تحفظهم على المراقبة بل وترحيبهم بها.

وقد سعت البلديات والأمانات منذ البداية إلى تعريف أعضاء المجالس بواقع بلدياتهم وأقسامها وأعمالها المختلفة، كل بحسب حجمه، وقد استغرق هذا في الرياض العاصمة أكثر من ثلاثة أشهر بجلسات شبه أسبوعية نظراً لكبر المدينة وتوسع أعمال الأمانة فيها، وتفاوتت في ذلك البلديات في المنطقة وفي المملكة عموماً حسب حجمها وكمية العمل المناط بها، ولا شك أن ذلك ساعد الأعضاء كثيراً، في إعطاء تصور صحيح عن أنشطة البلديات والصعوبات التي تعاني منها وعن طاقاتها البشرية والمادية وغيرها، خصوصاً أن كثيراً من الأعضاء تنقصهم المعلومات اللازمة حول البلديات التي يعملون في مجالسها كما وضعت

خطط لزيارات البلديات الفرعية ضمن برامج متكاملة.

وقد عملت بعض المجالس منذ بداياتها، على اختيار رئيس المجلس ونائبة،ومرت العملية بسلاسة في جميع المجالس إلا ما ندر، كما تم تشكيل أمانة المجلس، وتقسيم أعضائه على لجان متعددة تحقق الغرض منه على قدر الطاقة الموجودة وتفاوتت المجالس في التقسيم وفي عدد اللجان ونوعيتها.

وقد كانت الرياض العاصمة بحاجة إلى عدد كبير من اللجان ونظراً لقلة الأعضاء مع كبر حجم المدينة وحجم العمل البلدي فيها فقد قل عدد اللجان، وعمل بعض أعضاء المجلس في ثلاث لجان في وقت واحد لسد النقص الموجود.

وكانت اللجان في مجلس الرياض على النحو التالي: ـ

- لجنة أعمال المجلس البلدي(ومهمتها ترتيب العمل الداخلي وأنظمته في المجلس).
- اللجنة المالية(ويتبعها كل ماله علاقة بالأمور المالية).
- لجنة تطوير الأداء البلدي (وتتعلق بالخدمات البلدية).
- لجنة القضايا الملحة(وتتولى العلاقة مع الجهات الخدمية وغيرها خارج الأمانة).

- لجنة التواصل مع المواطنين(ومهمتها ترتيب العلاقة مع المواطنين).

ومنذ الجلسات الأولى عملت المجالس ومن خلال اللجان على تصور خطة إستراتيجية خلال فترات زمنية مختلفة، مع وضع الرؤية والأهداف للمجلس وأعضائه،كذلك سعت أمانة المجلس إلى ميكنة أعماله وبناء قواعد للمعلومات، ونظم سير المعاملات كما تم تخصيص يوم معين من كل أسبوع لاستقبال سكان المدينة و تلقي شكاواهم واقتراحاتهم ، وذلك بحضور عدد من أعضاء المجلس.

النظام والترتيب الداخلي:

المجالس البلدية منذ البداية كانت بحاجات إلى أمانات متفاوتة الحجم والإمكانات حسب حجم العمل لديها، وقد عملت أمانة الرياض على استكمال الكوادر والتجهيزات في أمانة المجلس وتكليف القائمين عليها وإعداد المقر اللازم لذلك.

وكانت الأنظمة المقرة للمجالس بالمرسوم الملكي رقم : م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ بتاريخ ١٣٩٨/٢/٦هـ الأساس في انطلاق عمل المجالس أضيف إلى ذلك اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري

رقم (٦٦٨٦٦) وتاريخ، ١٤٢٦/١١/١٢هـ.

وتعد تلك اللائحة إضافة جيدة للأنظمة السابقة، تبعها بعد ذلك دليل إجراءات عمل المجالس البلدية وبه النماذج المستخدمة والذي أصدرته وزارة الشؤون البلدية والقروية في نفس الفترة، ومع ذلك فقد استشعر مجلس مدينة الرياض، الحاجة لمزيد من اللوائح المنظمة له ولسير معاملاته، وعملت لجنة (تطوير أعمال المجلس) بالتعاون مع مكتب استشاري خاص كون عدداً من الخبراء لمدة قاربت العام الكامل حتى تمكنت من إنجاز (الدليل التنظيمي للمجلس البلدي لمدينة الرياض) والذي بدأ برؤية ورسالة وأهدف المجلس وانتهى بآلية تقييم أعمال المجلس مروراً بالهيكل التنظيمي للمجلس، ولجان المجلس ووحداته وهيكلة التنظيمي والإجراءات المختلفة لعملة، ويعد هذا العمل نموذجاً يمكن الاستفادة منه لبقية المجالس.

نوعية العمل:

منذ بداية الجلسات كانت الصلاحيات واضحة في كثير من الأمور، كما كانت بعض القضايا طارئة، ناجمة عن شكاوى أو اقتراحات محددة وصلت المجلس من المواطنين مباشرة، أو عن طريق بعض الأعضاء، وكانت بعض الأعمال ذات بعد زمني محدد، وخصوصاً

النظـر في الميزانيـة ، ولا شـك أن الأمـور الماليـة وما يرتبـط بها من مشـروعات تختلف حجماً وقيمة حسـب حجم المدينة وعملها، وحجم أمانـة الرياض وميزانيتهـا وتفرعها يعد كبيراً، ولذلـك كان لابد من النظر فيها من خلال لجنة فرعية في المجلس هي اللجنة المالية ، وهذا الأمـر يجب إنجازه في زمن محدد لعلاقتـه بميزانية المنطقة والوزارة والميزانية العامة للدولة ، ومن ثم لابد من الحساب الزمني لهذا الأمر.

كمـا أنه بدأ توزيـع القضـايا المطروحة على المجلـس على اللجان المختلفة تبعاً لتخصـص كل لجة، حيث تم اسـتقبال ما يقارب (٩٠٠) مقترح أو ملاحظة أو شـكوى من المواطنين حتى إعداد هذا البحث[١] من قبل مجلس الرياض بالطرق التالية:

- الحضور الشخصي إلى مقر المجلس.
- اللقاءات العامة أو الخاصة مع المواطنين.
- أو الاتصال الهاتفي.
- أو الإرسال بالفاكس.
- أو مـن خلال التواصل مع موقع المجلس على شبكـة المعلومات.

---

(١) وذلك بعد مضـي سـنتين ونصـف من عمل المجلس، وقد تجاوزت المعامـلات المنظورة في المجلس خمسة الآف معاملة قبل انتهاء فترة المجلس الأولى.

كما أن عدداً من تلك القضايا نتج عن زيارات البلديات الفرعية ولقاء المواطنين فيها، والزيارات الميدانية لبعض الأحياء سواء بشكل جماعي أو فردي من الأعضاء مع زيارات البلديات الفرعية،[١] أو بشكل فردي بناء على طلب بعض المواطنين من بعض الأعضاء.

ومن ثم تم فرزها حسب الموضوعات و البلديات الفرعية، كما تم مخاطبة الأمانة والجهات ذات العلاقة كل فيما يخصه للاستفسار عن ما يحتاج لمزيد من المعلومات من تلك القضايا.

كما كان ضمن الأولويات لدى مجلس الرياض وغيره إيجاد موقع الكتروني للمجلس بطريقة حديثة تمكنه من أداء الخدمة الداخلية للمجلس وربط أعضائه إضافة إلى أن يكون له دور رئيس في التواصل مع المواطنين. بحيث يضم أسماء وأرقام الاتصال بأعضاء المجلس البلدي والمعلومات الخاصة عن كل عضو إلى جانب الأنظمة، والروابط الخاصة بالمدينة وما يخدمها، ويوجد به قسم مخصص لاستقبال شكاوي وملاحظات واقتراحات المواطنين والمقيمين كما يضم الموقع قسماً مخصصاً للمقالات الصحفية ذات العلاقة، إلى جانب آخر الأخبار التي تخص المجلس البلدي لمدينة الرياض وأمانة منطقة

(١) انظر: **جريدة الرياض**، الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٢٩هـ، ١٩ فبراير ٢٠٠٨م، العدد ١٤٤٨٤.

الرياض وبقية المجالس في المملكة العربية السعودية.[١]

التكامل مع الجهات الخدمية الأخرى:

المجالس البلدية جهة حكومية مثلها مثل أي جهة حكومية أخرى، وعلاقتها بالجهات المختلفة علاقة اختصاص أي فيما يخص الخدمات البلدية وتنسيقها مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بخدمة المواطن، والأصل في التعامل التعاون والتكامل في كل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات البلدية وهي الأساس في عمل المجالس، كما أن المجالس البلدية تصلها شكاوى ومقترحات مختلفة من المواطنين، لا تدخل ضمن نطاق العمل البلدي -أحياناً-، ولذلك فإن المجالس وأعضائه يقومون بالاتصال بالجهات الخدمية المختلفة سواء منها التعليم أو المياه أو الصحة أو غيرها، ويوصلون لها ما يأتيهم من طلبات المواطنين باعتبارهم يؤدون خدمة في هذا المجال، وإن كانت لا تدخل ضمن اختصاصهم، كذلك فإن بعض الجهات غير الحكومية تفرض عليها طبيعة أعمالها التعاون مع المجالس البلدية، مثل الغرف التجارية والبنوك والشركات في مجال الاستثمار.

وبالتالي فإن العلاقة بين الجهات المختلفة والمجالس البلدية يجب

---

(١) جريدة الجزيرة، ٢٨/١٠/٢٠٠٧م.

أن تكون علاقة تكاملية لخدمة الوطن وليس علاقة تصادمية وبحكم عملنا في مدينة الرياض هناك جهات عدة تخدم مصالح المدينة ومشاريعها المختلفة منذ فترة طويلة، وقد نجحت في هذا الأمر وتغلبت على عدد من الصعوبات الرسمية والفنية والمالية.

ويأتي في مقدمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز (وفقه الله) [١]، التي كانت لها اليد الطولى في رقي مدينة الرياض، وكان لزاماً على أعضاء المجلس الإطلاع على جهودها ومشاريعها وبحوثها ودراساتها وتقدير ذلك، والتعامل معه بإيجابية تدعم التكامل والعطاء لهذه المدينة وتنظر لتلك الجهود باحترام، وتقدرها وتكون عوناً لها وخصوصاً في ظل بعض التداخلات الظاهرة في أنظمة المجالس البلدية وتلك الهيئات العليا ولم يسع الجميع إلاّ النظر برويه وتشجيع وتقدير لكل الجهود المبذولة لخدمة المدينة والبحث بجدية عن كل ما يدعم تلك الهيئات الخادمة وأن لا يكون المجلس بأي حال عائقاً بل يكون داعماً ليساهم بما له من صلاحيات في خدمة المدينة ورقيها

(١) سطر هذا البحث حين كان سموه أميراً لمنطقة الرياض ورئيساً للهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض.

مع تلك الهيئات والمؤسسات الأخرى والشخصيات العاملة عبر سنوات طويلة للنهوض بالرياض.

وأهم الجهات الخدمية التي تم اللقاء معها على سبيل المثال بالنسبة لمجلس الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المديرية العامة للمياه، الغرفة التجاري، وزارة النقل والمواصلات، مجموعة من مراكز الأحياء).

ومن المعلوم أن الإنسان يتطلع كثيراً لمن يخدمه، ولذلك فقد كثرت على المجالس اتصالات المواطنين في قضايا ليس لها مساس بالعمل البلدي مثل المياه والمجاري والمستشفيات والتعليم والصحة، وهذه كلها بالطبع لا علاقة لها بالمجلس لكن الأعضاء ينظرون كمواطنين يمكن أن يشفعوا لدى الجهات المختصة وأصحاب القرار في مدنهم لخدمة هذه الجوانب التي لا دخل لهم فيها نظاماً، لكن إحساسهم بواجب أدبي دفعهم لإدراج بعض تلك القضايا ضمن أعمال المجالس في محاولة جادة أن تؤدي دور وجاهة أو شفاعة في هذا الجانب وإن كانت البيروقراطية والاعتمادات المالية وبطء التنفيذ أشباح ترهب كل من يحاول إيجاد الحلول لبعض تلك المشكلات.

واقع المجالس:

تعد المجالس البلدية في المرحلة الحالية[١] مجالس تأسيسية، باعتبارها (أول دورة) يقوم أعضائها بجهود كبيرة وأعمال مميزة وجادة في نظر الكثيرين، ويحاول بعض الأعضاء طرح موضوعات تكاملية تخدم مدنهم والمقيمين فيها، وتشد من أزر الأعمال البلدية القائمة في حدود صلاحيات المجالس وإمكاناتها.

وقد لا يرى المواطن هذه الأعمال في المرحلة القصيرة، مع إن الاقتراحات والموضوعات المعروضة على المجلس من المواطنين محدودة جداً ولا تصل إلى المتوقع، فإن الأعضاء ولجان المجلس لديهم موضوعات مدرجة لمحاور هامه بهدف خدمة العمل البلدي ودعم الجهود القائمة في هذا المجال، بل لعل بعضهم عمل على هذه المحاور منذ ظهور نتائج الانتخابات وقبل التشكيل الرسمي للمجالس، ويصعب حصر الإنجازات إن وجدت، إلا أن خبراً نشر في أحد الصحف يشير إلى شيء من ذلك حيث ذكر (تنفيذ ٦٧٪ من قرارات بلدي الرياض وكشفت دراسة حديثة عن تنفيذ ٧٠٪ من القرارات التي اتخذها المجلس البلدي بالرياض خلال الفترة من شهر ذي القعدة

(١) سطر هذا البحث وقت الدورة الأولى للمجلس.

من عام ١٤٢٦هـ إلى شهر ذي القعدة من العام ١٤٢٧هـ مما يؤكد دعم أعمال المجالس البلدية واضطلاعها بدورها في تطوير العمل البلدي والمشاركة في التنمية المحلية).[١]

ولست بصدد إحصاء القرارات وتحليلها في مجلس بعينه أو في مجالس مختلفة إذ أن ذلك يتطلب بحثاً واسعاً وفريقاً علمياً متخصصاً.

ومن المؤكد أن إصدار قرارات من المجالس في حد ذاته لا يكفي علامة نجاح لأي مجلس ما لم يتبع ذلك تنفيذ ومتابعة لهذه القرارات، والمواطن ما لم يرى شيء يلمسه بنفسه فإن حكمه سيكون قاسياً على المجالس وإنجازاتها، مع التأكيد على أن العمل البلدي كان قائماً قبل المجالس وأن المجالس ينبغي أن تكون أداة تطوير لا مصادمة، وأن يحس الناس بشيء من عملها في واقعهم وإلا فلا قيمة ولا مكانة لها في نظرهم.

ولسنا بصدد إيراد أرقام معينة لنرضي أنفسنا فما زال الرأي مفتوحاً لتقدير الإنجاز من عدمه ويصعب تعميم حكم واحد على المجالس فلكل ظروفه وإنجازاته أو فشله التي ينبغي أن يتوقف عندها

---

(١) **جريدة الرياض**، الاثنين ٢٦ المحرم ١٤٢٩هـ الموافق ٤ فبراير ٢٠٠٨م، العدد ١٤٤٦٩.

كل مجلس على حدة، بل ربما يتطلب الأمر وقوف كل عضو محاسباً لنفسه ماذا قدم لنجاح المجلس المنتمي إليه وقيامه بمهامه والأمانة الملقاة عليه.

نظرة المواطن:

لاشك أن المواطنين يعلقون آمالا كبيرة وتطلعات هامة على المجالس البلدية، ويرى البعض منهم أن المرشحين للمجالس بالغوا في الوعود الانتخابية، وبالتالي لم يحققوا ما وعدوا، وينسحب هذا على عموم الأعضاء وعمل المجالس، وهذا حكم عام يصعب إطلاقه على الجميع مجالس وأعضاء، ومن معرفتي بالوعود التي أطلقها المنتخبون في المجالس على مستوى المدن الكبرى، أرى إن الوعود كانت واضحة وفيها استثناءات ووعد ببذل الجهد في كذا وكذا، -كما ذكروا-، ولحسن الحظ فإن تلك الوعود والبرامج الانتخابية لهم مطبوعة ومرصودة، وهم في الغالب من أهل الإدارة والثقافة ومعرفة الواقع والمدركين للإجراءات الإدارية والتعقيدات البيروقراطية، وبالتالي فقد كانوا حذرين في تلك الوعود مدركين لحاجة المدن التي ترشحوا فيها، فجمعوا في وعودهم بين النظرة للإشكالات التي يرغبون في معالجتها وحدود الطاقة الممكنة، وبالتالي فإنه من ـ وجهة نظري الخاصة ـ لا

توجد لهؤلاء وعود مقطوعة حتى يمكن الحكم عليها بأنه مبالغ فيها.

ويمكن للراصد معرفة أراء المواطنين بعدة طرق منها الاتصال المباشر سواء ما يتم بصفة شخصية، أو عن طريق اللقاءات المفتوحة التي نظمتها المجالس، والتي يعلن فيها بعض المواطنين رأيه في المجلس البلدي.

كما تعد تعليقات القراء على المقالات والأخبار في الصحف السعودية ومن خلال المواقع الالكترونية للصحف وخصوصاً تعليقات المواطنين على أخبار المجالس والمقالات الصحفية ذات العلاقة بها مادة هامة لمعرفة رأي المواطنين في المجالس، وتحتاج من الباحثين إلى قراءة واعية لمعرفة ما يدور في أذهان الناس عن المجالس.

وقد اضطررت لاستعراض ما يزيد عن ألفي صفحة من تلك المقالات والتعليقات – أثناء البحث–للخروج برأي واضح واقتباس بعض ما رأيته مفيداً منها فمثلاً:

كتب خالد السليمان مقالاً يوحي بأن المجلس بحاجة إلى عملية إسعاف بعنوان: «**إنقاذ المجالس البلدية!**» هل ستعزز القرارات التنظيمية الجديدة التي أصدرها سمو وزير الشؤون البلدية والقروية

دور المجالس البلدية[1]؟! يُفترض أن تفعل ذلك لأنها تعزز الدور الرقابي للمجالس البلدية وتفعّل مبدأ الشفافية في عمل الأمانات والبلديات!!.

ولكن هل كل ما تحتاجه المجالس البلدية هو تعزيز دورها الرقابي؟! أين دورها الأساسي في مساندة البناء والتخطيط ومعالجة مشكلات المدن ورسم خطوط مستقبلها العمراني ؟!.

والحقيقة أن هناك شعوراً عاما بخيبة الأمل من تجربة المجالس البلدية وعجزها عن إحداث الفرق الذي يمكن للمواطن تلمسه في مدينته أو قريته، وعندما أسأل بعض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية عن موقفهم من هذا الشعور يأتي الجواب سريعا بأن مجالسهم ولدت مقيدة، كما أن الميزانيات المخصصة لمشاريعها المقترحة لا تُصرف كاملة أو تتعثر في قنوات البيروقراطية والروتين ناهيك عن العرقلة التي يُواجهونها في علاقاتهم بالأمانات والبلديات التي تعجز بعضها عن فهم أن العلاقة مع المجالس البلدية يجب أن تكون علاقة تكاملية لخدمة الوطن وليس علاقة تصادمية!!.

ولعل القرار الوزاري تنبه إلى هذا التشابك في العلاقة الناشئة

(١) يشير إلى القرارات الخاصة بالرقابة على الأراضي واعتماد المخططات ذات الرقم ٦٠٧٧٩ ص. والرقم ٦٠٧٧٨ص ز بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٠هـ (راجع الحديث عنها في الصفحات السابقة تحت عنوان النظام).

بسبب عجز بعض الأمانات والبلديات عن فهم الدور الحقيقي للمجالس البلدية أو هضمه، فأتاح للمجالس البلدية أن ترفع ملاحظاتها عن الأنشطة البلدية إلى سمو الوزير لاتخاذ اللازم حيالها إذا عجزت الأمانات والبلديات عن معالجتها!!.

لا شيء يزيل خيبة الأمل العامة من التجربة البلدية غير تعزيز دور هذه المجالس لتقوم بالدور الحقيقي الذي أنشئت من أجله، وإلا فإن الرسالة التي سيبعث بها المواطن من خلال نسبة مشاركته في الانتخابات التالية ستكون قاسية!![1]

وفي مقال آخر عن المجالس، أوضح أحد الكتاب رأيه في أداء المجالس البلدية بقوله: منذ البداية كانت لي ملاحظات على قدرة المجلس البلدي في عمل شيء ملموس على أرض الواقع ومن ضمنهم الأعضاء المنتخبون أو المعينون وهم يتحدثون أكثر مما يعملون، فالعضوية في نظري ليست وجاهة اجتماعية أو شرفا وإنما أمانة وتكليف خاصة وأن تجربة المجالس البلدية في بدايتها.[2]

---

(١) **جريدة عكاظ**، العدد ٢٢٩٨، الثلاثاء ١٤٢٨/٩/٢٠هـ.

(وقد كان تنبأ الكاتب في محله حيث كانت نتيجة المشاركة في انتخابات الدورة الثانية قاسية وأسوء من السيئة، وقد وصلت رسالة المواطن وزيادة)

(٢) **جريدة اليوم**، الأربعاء، ١٤٢٩/١/١٥هـ العدد ١٢٦٤٠، السنة الأربعون .

ولعل مما لفت نظري تعليق لأحد الكتاب على حدث انسحاب بعض أعضاء المجلس البلدي في الدمام قال فيه: (اليوم ستتجه البوصلة نحو الدمام .. وتحديدا نحو المسرحية الكوميدية طرائف المجلس البلدي في الدمام).. من يسمع ضجيج هذا المجلس يظن أنهم سيفعلون الأعاجيب وسيستطيعون تنفيذ برامجهم الانتخابية التي ملئوا بها الفضاء قبل سنوات.. جل ما استطاعوا أن يفعلوه هو أنهم أصبحوا مادة صحفية طريفة لدى الصحف المحلية، "واللي ما يشتري يتفرج!".

آخر فصول مسرحية المجلس البلدي بالدمام قبل يومين حينما قال لهم رئيس المجلس (الباب يفوّت جمل).

وهي طردة مؤدبة.. حتماً الأعضاء أصبحوا يلعبون في منطقة محرمة، وبالتالي لا أحد يريد أن يسمع أو قل: لا أحد يريدهم أن يتكلموا.. المضحك أكثر أن رئيس المجلس دعا علانية أن يهديهم الله ويعودوا لصفوف الجماعة!.

ولا أدري أي جماعة هذه التي يريد لهم العودة إلى صفوفها.. وهل يستطيع أحد أفراد هذه الجماعة المهدية، المتراصة الصفوف، أن يخبرنا ما الذي يحدث في أمانة المنطقة الشرقية؟. [١]

---

(١) **جريدة الوطن**، الثلاثاء، ٢٧ محرم ١٤٢٩هـ.

ومما تبين من خلال التجربة الماضية محدودية تعاون المواطن مع المجالس، حيث أن بعض تلك الاتصالات قد تكون لمصالح خاصة وتكون بعض الأحيان متعارضة مع النظام، وأحيانًا لمواضيع غير واقعية.

دون إحساسهم أن المجلس وأعضائه جزء من النظام وأن الأعضاء في الوقت نفسه حينما يحسون بأي ظلم من القطاع البلدي واقع على أي مواطن فإنهم ولا شك سيقفون مع المواطن، وقد وجدت لجان مختصة للتواصل مع المواطنين هدفها الرئيسي الوقوف مع المواطنين في مصالحهم التي لا تعارض النظام وكذلك أخذ المقترحات الصالحة من ذوي التفاعل من المواطنين وإن كانت الآراء مختلفة ومتفاوتة في كثير من الأحيان!.

وقد أشار الكاتب خالد الفرم في مقال له بعنوان: (**المجالس البلدية.. قراءة من الداخل**) إلى أن (المجالس البلدية البيت الأول من بيوت الديموقراطية، والخطوة الأولى في استراتيجيات إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار)، وأشار إلى البحرين (أنموذجًا) كأول مجلس بلدي في منطقة الخليج العربي منذ أوائل القرن الماضي، إلا أن دراسة حديثة كشفت أن أكثر من نصف البحرينيين أجمعوا على ضعف أداء المجلس البلدي في المنامة، وأكثر من نصف السكان

لا يعرفون ممثليهم، ولا يدركون بدقة اختصاصات المجالس البلدية، إذ يعتقدون أنها تشمل قضايا توظيف العاطلين وتوفير وحدات سكنية ومساعدة الفقراء، ما يعني ضعف الوعي بمهام وأهداف المجالس البلدية).[١]

وهذا الرأي يمكن أن ينسحب عموماً على المجالس البلدية السعودية.

كما أن بعض المواطنين ينظر بتحفظ لوجود الأمناء ورؤساء البلديات على رأس المجلس البلدي منطلقين من صعوبة ترأسه مجلس رقابي، المُرَاقِب والمُرَاقَب هو نفسه. وهذا الأمر يصعب الحكم العام فيه، فلكل مجلس خصوصية ولكل رئيس بلدية وضعيه، كما أن الأعضاء يتفاوتون في القدرة كذلك. وبالتالي فإن النظام أعطى المجالس الحق في انتخاب الرئيس، ورأي الأغلبية في المجلس هو الحَكَم ولذلك فإن النظام هو الأصل في هذا الأمر ومع ذلك فيمكن استعراض بعض الآراء التي دارت حول هذه القضية.

وقد أجرت صحيفة الوطن السعودية تحقيقاً حول هذا الأمر ومما ورد فيه (شهد العام ٢٠٠٧م انتهاء الفترة الأولى لرئاسة المجالس

---

(١) **جريدة عكاظ**، الثلاثاء، ١٤٢٩/٠٢/٠٤هـ الموافق ١٢ فبراير ٢٠٠٨م، العدد ٢٤٣١.

البلديـة والتـي حددها النظـام بعامين. وفيما جـددت بعض المجالس لرؤسـائها عمـدت مجالس أخـرى إلى التغيـير. وعـزز دور المجالس البلدية بقرارات تنظيمية لوزير الشـؤون البلدية والقروية سمو الأمير متعب بن عبد العزيز منح المجالس صلاحيات رقابية جديدة.

لكـن هـذا لم ينعكس علـى هيكلية المجالـس البلديـة التي جددت لرؤسـائها وكثير منهم رؤسـاء البلديـات، حيث قوبلت بنظرة سـلبية باعتبارهـا ركنت إلى عدم التغيير وعدم الفصـل بين رئاسـة البلدية والمجلس البلدي.

وقال رئيس قسـم العلوم السياسـية في جامعة الملك سـعود عضـو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور (صالح الخثلان) إنه يتضح بـأن أغلب المجالس أبقت على رؤسـاء البلديات، وأن الأمناء جدد لهم رؤساء للمجالس في الفترة الثانية، معرباً عن اعتقاده بأن هذا خطأ في نظام المجالس البلدية "فهذا فيه جمع بين السـلطة التنفيذية كمسئول في البلدية والسلطة الرقابية، التي يفترض أن يمارسها من خلال دوره في المجلس البلدي وهذا الجمع يجهض الهدف الأساسـي من المجالس البلديـة وهو رقابـة علي الأجهـزة التنفيذية ممثلة في وزارة الشـؤون البلدية " -حسب الدكتور الخثلان-.

لكن عضو المجلس البلدي الرئيس المنتخب للفترة الثانية في رفحاء، خلفا لرئيس البلدية، الرئيس السابق للمجلس (وطبان فاضل التمياط) الذي جاء إلى كرسي رئاسة المجلس خلفاً لرئيس البلدية الرئيس السابق للمجلس اعتبر أن انتخاب رئيس البلدية للفترة الثانية صحياً إذا كان بالإجماع ولكنه يخالف الانتخاب إذا كان فقط لأن المنتخب رئيس للبلدية.

وأشار التمياط أن لديه قناعة كاملة كون الرئيس السابق كان رئيس البلدية نفسه مشيراً إلى أن التغيير جاء من باب التغيير وطرح أفكار جديدة.

تجربة مازالت تحت التقييم:

وخلال العامين الأولين من عمر المجالس البلدية المنتخبة جزئياً ما زالت التجربة تخضع للتقييم، و تباينت الآراء حول نجاح أو فشل المجالس البلدية في دورة رئاستها الأولى ففي الوقت الذي يرى فيه مواطنون أن المجالس أخفقت في تحقيق طموحاتهم وجه العديد منهم في العام ٢٠٠٧م انتقادات إلى هذه المجالس لضعف دورها الرقابي، وتصاعد الخلافات بينها وبين الأمانات والبلديات الأمر الذي انعكس سلباً على أدائها وتحقيق أحلام المواطنين التي وعد بها الأعضاء

أثنـاء الانتخابات البلدية وهو الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع. في المقابل يرد بعض مسئولي تلك المجالس بأن المواطنين لا يعلمون دور المجالس لذلك تكثر انتقاداتهم.

وفي هذا الصـدد قال الدكتور (صالح الخثلان) لكي يكون التقييم موضـوعيًا لتجربـة المجالس البلدية نحن بحاجة إلى دراسـة ومقارنة عمـل هذه المجالس، لكنه يـرى في الوقت الحالي أنه يمكن الحكم على التجربة من خلال انطباعات المواطنين بأنها لم تكن بالمستوى المتوقع. ومـن وجهة نظـره أن التجربة لـو كررت فـإن الإقبال سـيكون أقل[١] نتيجـة التجربـة الحاليـة وضـعف أداء المجالس بالدرجـة الأولى إلى محدودية صلاحيتها وكذلك تركيبتها، من حيث إنها تجمع بين التعيين والانتخـاب وكذلـك عدد من المجالـس القوية في المدن الرئيسـة تولى رئاسـة المجالس فيها الأمناء أو رؤسـاء البلديات وهذا أضـعف كثيراً مـن دورها الرقابي، وهذا يتطلب مسـتقبلاً التعديل في نظام المجالس البلدية من حيث زيادة صـلاحيات المجالس وإعطائها سـلطة أكبر في إدارة الشـأن البلدي. وطالب بإعادة النظر في تركيبة المجالس واقترح أن يكـون الانتخاب فيها لثلثي المقاعد ويكون هنـاك شـرط أن لا يتولى

(١) وقد أثبتت نتائج انتخابات الدورة الثانية صحة توقع الكاتب.

رئاسة المجلس البلدي أي مسئول تنفيذي في الأمانات أو البلديات وهذا الأمر سيعزز كثيراً دور المجالس.[١]

وقد أعرب عدد من سكان ينبع عن استياءهم من مستوى أداء المجلس البلدي وأكد الأهالي في لقاءات مع جريدة «المدينة» أن المجلس البلدي لم يقدم جديدًا للمحافظة التي تعاني من العديد من السلبيات، بدء من عدم توفر منح الأراضي وانتهاء بحفريات الشوارع وشبه الأهالي المجلس البلدي بالطفل المشلول الذي يحتاج إلى مساعدة الناس قبل أن يفكر هو في مساعدة الآخرين.

يقول (عبد الرحمن مقبل ألجيشي): المجلس البلدي بالمحافظة لا دور له فمنذ ترشيح أعضائه لم يقدموا أية خدمة ملموسة لينبع وعلى الرغم من إن محافظة ينبع تعاني عدداً من السلبيات التي تحتاج تدخل أعضاء المجلس البلدي إلا إنني وبحكم وجودي في ينبع لم المس أي دور لأعضاء المجلس البلدي ولا زالت السلبيات موجودة كما هي.[٢]

---

(١) **جريدة الوطن السعودية**، السبت ٢٠ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧م العدد (٢٦٤٧) السنة الثامنة.

(٢) **جريدة المدينة** ١٤٢٨/٦/٢٣هـ.

نظرة الإعلام:

إن المتابع لما يصدر عن الإعلام السعودي حول المجالس البلدية يقف محتاراً من رأي الإعلاميين فمنها ما هو واقعي وإيجابي وإن كان قاسياً في بعض الأحيان، ومنها ما هو سلبي وبلا واقعية.

وأما الأخبار فتنال حيزاً لا بأس به وإن كان نقص التغطية الإعلامية وتقلصها أمر طبيعي، إذ أن وهج الانتخابات مهما كان نوعها وفي أي بلد تأخذ زخماً إعلامياً أكبر، أما بعد الانتخابات وما يطرح في المجالس من موضوعات أو يتم من إنجازات فإنه يدخل مع غيره من المؤسسات الأخرى التي تأخذ نصيبها المشترك من التغطية مع سائر الأحداث، وإذا كان هناك موضوع أو إنجاز مميز للمجالس البلدية أو غيرها فلا شك أنه سيأخذ نصيبه من التغطية، كما أن الأعلام جاهز ومستعد لتغطية أي خلاف ينشأ بين الأعضاء، مثلما حدث في مجلس حائل و الدمام وفي مجلس بريدة.

وكتب أحد الإعلاميين (خالد حمد السليمان) عن الصلات بين المجالس البلدية والإعلام قائلاً: (من حق بعض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية أن يمتعضوا من مقال الأمس فلسان حالهم يقول نحن نعمل ونجتهد وننجز وليس ذنبنا أن الإعلام لا يسلط الضوء على أعمالنا!!.

والحقيقة أن جزءا من قصور التواصل مع الإعلام سببه النظام نفسه الذي يفرض سرية اجتماعات المجالس البلدية ويمنع نشر محاضر اجتماعاتها وبالتالي تبدو أعمالها وكأنها مغيبة، وكانت هذه الجزئية محل انتقاد عند صدور النظام لأن مبدأ الانتخاب يقوم على أساس الشفافية ومحاسبة الناخب لمن انتخبه، وإلا فكيف يقيم أداءه ومدى التزامه ببرنامجه الانتخابي الذي منحه صوته على أساسه؟!.

إلا أن سرية الجلسات لا تعني سرية إعلان القرارات، وكما أن مسؤولية إعلان هذه القرارات لوسائل الإعلام من مسؤولية المجالس، فإن مراقبة تنفيذها وتفاعل الأمانات والبلديات معها من مسؤولية وسائل الإعلام!!.

إن من واجب المجتمع ممثلا بأدواته المدنية وخاصة الإعلامية أن يساند المجالس البلدية ويساعدها على تحقيق أهدافها، فهذه المجالس المنتخبة انبثقت في النهاية من إرادة المجتمع وتعبر عن مصالحه وتطلعات أفراده!!.

وما زلت مصرًا على أن ترؤس الأمناء ورؤساء البلديات للمجالس البلدية أعاق دورها الرقابي لتضارب المصالح وكان من الممكن أن تتمثل الأمانات والبلديات في المجالس البلدية لتحقيق غرض التنسيق

دون أن يكون تمثيلها طاغياً من خلال الموقع الرئاسي، وأضرب مثلا بموقف مجلس بلدي جدة الحازم من مردم النفايات فهل كان سيكون كذلك لو أن المجلس يرأسه أمين جدة الذي تتحمل إدارته مسؤولية المشكلة؟!.

ولو لاحظنا أداء المجالس البلدية لوجدنا أن غالبية المجالس التي حققت نجاحا هي مجالس لم يرأسها أمناء ورؤساء البلديات!!).[١]

ولعل مما يلفت النظر رؤية بعض الإعلاميين لرؤساء المجالس البلدية حيث يرى بعضهم أن: (من الأخطاء في التصويت لاختيار رئيس المجلس البلدي هو التصويت لرئيس البلدية ليكون رئيسا للمجلس البلدي وهذا خطأ في رأيي لأنه سوف يجمع بين سلطتين سلطة التقرير والمتابعة كونه رئيس مجلس بلدي والسلطة التنفيذية كرئيس بلدية وهذا غير ممكن منطقيا وأرى أن لا يحق لرئيس البلدية رئاسة المجلس البلدي لهذا السبب).[٢]

كما ألمح أحد الكتاب إلى: (أن رؤساء البلديات لا ينفذون من القرارات إلا ما يناسبهم).[٣] وهذا مبالغ فيه فالمجلس له من

---

(١) **جريدة عكاظ**، عدد (٢٤٥١)، الأحد ١٤٢٩/١/١٨هـ.

(٢) **جريدة الرياض**، الخميس ٢٢ المحرم ١٤٢٩هـ الموافق ٣١ يناير ٢٠٠٨م، العدد ١٤٤٦٥، من مقال بعنوان: «المجالس البلدية وسبل تطويرها»، للمهندس سعد صالح الشعيل.

(٣) **جريدة الرياض**، عدد ١٤٣٤٠ في ٢٦ رمضان ١٤٢٨هـ.

الصلاحيات ما يجعل الرؤساء يمتثلون لقراراته التي يمكن تنفيذها أو يرجع الجميع لسمو وزير الشئون البلدية.

وقد كتب (عبد المحسن الرشود)، قائلاً: أن هناك مجالس بلدية تعمل بشكل جميل وهارموني مع الأمانات ديدنها الإصلاح والعطاء وهي كثيرة. ولعلي أضرب مثلاً بتجربة أمانة منطقة الرياض والمجلس البلدي لمدينة الرياض وهو يجتمع كثيراً - لا أعرف الرقم - ولم نسمع أن هناك خلافات أو مشاكل.. وهذا أمر مطلوب لاسيما وأننا في بداية العمل البرلماني ويجب أن نشجعه لئلا يقف (ولأجل عين تكرم مدينة) وليس على حساب المصلحة العامة بالطبع.

أمانة منطقة الرياض عندما بدأ الاجتماع الأول للمجلس البلدي قدمت ورقة عمل أوضحت فيها دور الإدارات القائمة بأعمالها بالأمانة وعرضت لأعضاء المجلس البلدي إنتاجها وجوانب القصور والعوائق والمشاكل التي تواجه الأمانة مما جعل أعضاء المجلس البلدي يحسون بأنهم جزء لا يتجزأ من العمل البلدي وبأن الأمور واضحة تماماً بالأرقام وطلبت الأمانة من الجميع مؤازرة الأعضاء لها في القيام بما يخدم الأمانة والمجلس والمواطن.[١]

(١) **جريدة الجزيرة**، الأحد ١ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/٩م، العدد ١٢٩٤٦.

وقد اعتبر بعض المفكرين أن الخلاف أمر طبيعي وظهوره في وسائل الإعلام حق للأعضاء وللمواطن فكتب (عبد الله ألقفاري) قائلاً «عقد أربعة أعضاء من المجلس البلدي في الدمام مؤتمراً صحفياً لتوضيح ملابسات انسحابهم من المجلس.. المنسحبون قالوا إن هناك عدة أسباب أجبرتهم على الانسحاب وعقد هذا المؤتمر من أجل إيضاح الحقائق للرأي العام.

بغض النظر عن التفاصيل، ها هي مجموعة من الأعضاء تملك حق الاعتراض عبر استدعاء الإعلام لتوضيح الحقائق على الأقل من وجهة نظرهم، ولنترك تلك المساحة بين رئيس المجلس والمنسحبين ليكتشف الشارع دواعي الانسحاب وعناصر الاعتراض وخلفية هذا النوع من الاحتجاج.

قبل عدة شهور عقد بعض أعضاء المجلس البلدي في حائل مؤتمرًا صحفيًا لإيضاح أسباب تقديم استقالاتهم، وأمكن تدارك الأمر عبر تصحيح ما اعتبر خطأ حينها.. ماذا يعني هذا؟".[1]

وللحقيقة فإن المادة الإعلامية عن المجالس في المملكة كبيرة جدًا، وقد اضطررت للإطلاع على مئات العناوين الإعلامية لاستخلاص

(١) **جريدة الرياض**، الاثنين ٢٦ المحرم ١٤٢٩هـ الموافق ٤ فبراير ٢٠٠٨م، العدد ١٤٤٦٩.

مـا يـدور في الإعـلام عن المجالـس البلدية، كما شـاهدت العشـرات من البرامج التلفزيونية وشـاركت في بعضـها حول المجالس، ويصعب الاستدلال بها كمرجعية علمية ويمكن تلخيصها بالتالي: ـ

- مـا يرتبط بأخبار المجالس سـواء منها الاجتماعات أو تشـكيل اللجان أو أخبار اللقاءات بالمواطنين (مادة إخبارية).
- مقالات وأراء وكثير منها لكتاب مرموقين.
- تعليقات وهي في الغالب لمثقفين من عامة الناس.
- متابعات لقضـايا ومشـكلات، طارئة على المجالس والبلديات، مثل مشـكلة أنفلونزا الطيور التي استنفرت عد من البلديات والمجالس البلديـة في منطقـة الرياض،[١] ومثلمـا حـدث في مجلس حائل من اسـتقالة عدد من أعضائه بسـبب خلاف حول بعض الأراضي العامة في نظرهم العائدة للأمانة.

ومثل انسـحاب بعض أعضـاء المجلس البلدي في الدمام نتيجة ما رأوه خطـأ في حقهم من قبل رئيس المجلس،[٢] وما جرى بعد ذلك من

---

(١) انظر: **جريدة الرياض**، ٢٠٠٧/١١/٢٥م.

(٢) «البـاب يفـوّت جمـل» !! (مثال) عنـوان عن الموضـوع، في **صحيفـة الوطـن السعودية**، الثلاثـاء ٢٧ محرم ١٤٢٩هـ الموافق ٥ فبراير ٢٠٠٨م العدد (٢٦٨٥) السـنة الثامنة، وقد علـق أحد المواطنين على الحادثة والمقال في موقع الصـحيفة الالكـتروني (الباب يفوت=

مؤتمرات ولقاءات إعلامية من كلا الطرفين صارت مثار جدل كبير في الإعلام الداخلي والخارجي.[١]

ودفعت بعض الإعلاميين إلى المطالبة باستبدال أمين الدمام.[٢]

ولعل من أبرز من تناول موضوع مجلس الدمام الكاتب الرائع نجيب الزامل حيث قال: (إلى أصدقائي أعضاء المجلس البلدي المنسحبين ـ العنوان: مواقف سيارات الأمانة).

أهنئكم على المقر الجديد أولاً، وربما كعادتنا في التفوق، سجلنا هنا أول حادثة مؤتمر صحفي لأعضاء أي مجلس في الدنيا في مواقف السيارات منذ اختراع الاثنين: مجالس الإدارة، ومواقف السيارات. وصحيح، كما قلتُ لصديقنا التونسي، لا أعرف معاني الأمثلة إلا متى وقعت المطابقة الواقعية، فاعذروني على بطء استيعابي، فالمثل يقول: "من له حيلة فليحتال"، و"من له رغبة فهناك طريق". لقد

= جمل) ..... هذه ديمقراطية الانتخابات البلدية من أول يوم ... وكل الضجة التي أثيرت قبل الانتخابات حول دور المجالس البلدية ودورها في تنمية المدن ذهب أدراج الرياح بسبب كلنا نعرفة .. والذمة على أبن خلدون ومقدمته فأرجوا من الذين لم يقرأوا مقدمة أبن خلدون أن يطلعوا عليها ففيها الحل لتلك المجالس البلدية وغيرها .

(١) انظر: **جريدة اليوم** بعنوان استمرار الأزمة بعد تجدد الخلاف بلدي الدمام يتعثر في التوافق، والأغلبية تسيطر على الموقف، الثلاثاء،١٤٢٩/٢/١هـ الموافق العدد ١٢٦٦٧.

(٢) **جريدة الحياة**، العدد ٢٤٣٨ بتاريخ ١٤٢٩/٢/١٢هـ .

منعوكم من عقد المؤتمر في داخل مبنى الأمانة، فلم تترددوا للحظة وعقدتموه في موقف السيارات، يا سلام! وتحقق للصحف سبقٌ إعلامي مثل (رجل عض كلبًا).. الصراحة: أنكم مبدعون، ولعلكم كنتم تريدون أن تبدعوا وإلا لما كنتم في المجلس ولكن حالَ حائلٌ. وطبعا هنا الخلل في قراءة الأمور، بصراحة، والتي تتكرر مرارا وهي أن من عنده القرار يمنع ارتكاب عمل ما، ثم نتيجة هذا المنع غير المدروس النتائج يشتد الانتشار، يعني وكأن الأمانة بمنعهم من حرَمِها هنا أعطت المنسحبين الأربعة (هل ما زالوا أربعة؟) أكبر منصة يحلمون بها مواقف السيارات!.

أرجو ألا يأتي يومٌ على الدمام فلا نجد مكانا لإيقاف سياراتنا، لأنها مشغولة باجتماعات مجالس الإدارة!.

سيُكتب يوماً في التاريخ: أحد إنجازات مجلس بلدي في مدينة اسمها الدمام، هي أنهم وجدوا وظيفة أخرى لمواقف السيارات، فيرجع لهم الفضل في إلغاء طاولات وكراسي الاجتماع الخشبية مما حافظ على بقاء أشجار الغابات المطرة على كوكب الأرض!![1]

وقد تعاملت وزارة الشئون البلدية والقروية مع الموقف بطريقة

(١) جريدة اليوم، الأربعاء ١٤٢٩/١/٢هـ العدد ١٢٦٤٧، السنة الأربعون.

نظامية، وتدخلت في إيضاح بعض القضايا الشائكة بين الأعضاء ورئيس المجلس وخصوصاً ما يتعلق بأراضي المنح.[١]

وقد نشرت جريدة الحياة استطلاعاً صحفياً موسعاً في جريدة الحياة عنوانه: (هموم متبادلة في ملف «المجالس البلدية» (من١ ـ ٣) ... سنتان على بداية الانتخابات ... والمواطنون يسألون عن مطالبهم. وجاء في التحقيق:

(مضى أكثر من سنتين على انتخابات المجالس البلدية، المواطنون «الناخبون» شاهدوا لافتات عملاقة في ذلك الوقت تؤكد أهمية تسجيل الأسماء في المراكز الانتخابية، وجاءت شعارات (شارك في صنع القرار)، (وإذا فات الفوت ما ينفع الصوت)، مجرد أمثلة على تحفيز المواطن للإسهام في المجالس البلدية بعد إعادة تفعيلها.

كثيرون في ذلك الوقت لم تأخذهم الحماسة للمشاركة في التصويت أو الترشيح، غير أن توالي الحملات الدعائية من جانب وزارة الشؤون البلدية والقروية، وصولاً لحملات المرشحين أنفسهم، غيّر شكل اهتمام وتفاعل المواطنين مع انتخابات المجالس البلدية.

كثيرون في ذلك الوقت رشحوا أنفسهم، وطرق سمع المجتمع

---

(١) **جريدة الاقتصادية**، الثلاثاء، ١٢ صفر ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٢/١٩م، العدد ٥٢٤٤.

عبارات ومفاهيم لم يألفوها. إذ إن مفردات مثل (صناديق الاقتراع) أو (الدوائر الانتخابية) أو (حملات المرشحين)، لم تكن دارجة في ذهنية المجتمع بشكل عام، وإن كانت موجودة بشكل محدود كما هي انتخابات الغرف التجارية.

انطلقت حملات المرشحين، وانطلقت معها الوعود الانتخابية التي تجاوزت في بعض الأحيان صلاحيات المجلس البلدي، إذ لم يتردد بعض المرشحين من تقديم وعوده على شكل «سلة حلول» لجميع مشكلات المدينة أو المحافظة من دون أية تفاصيل زمنية أو تنفيذية، وهو ما صدم الناخبين بعد مضي سنتين على بداية التجربة.

(الغموض) كان سمة البداية، وحداثة التجربة كانت واضحة في كل تفاصيل العملية الانتخابية، إذ لم تحسم البرامج الانتخابية للمرشحين مسألة وصولهم من عدمها إلى المجلس، بل تكفلت (القوائم المزكاة) آنذاك في إيصال كثيرين إلى كراسي المجلس، من دون أهمية لبقية التفاصيل، ولم يتردد أحد الناخبين حينها في القول عند سؤاله من رشحت؟ بقوله: «وصلتي قائمة على الهاتف ورشحتها». هكذا وبكل هدوء سارت العملية.

وكما كان (الغموض) سمة البداية، فإن (الإحباط) سمة منتصف

الطريق، غير أن أحد أهم المكاسب (الثانوية) التي كانت محصلة للفترة الماضية، تمثلت في (تعزيز ثقافة الحقوق المدنية)، فهل كان هذا مجرد طموح الناخبين؟ هنا سؤال. وهناك إجابات تؤكد ضرورة الاحتفاء بما تم إنجازه، مع أهمية توسيع مساحته.[١]

وقد قال الكاتب عبدا لله محمد أبا بطين مقال له بعنوان: (**المجالس البلدية: عاصفة في فنجان**) لو سألتني عن تقييم الفترة الزمنية (اقصد حتى فترة فطام المجالس البلدية) وما المحصلة.. لقلت وبدون مجاملة (مكانك سر) بل أجمل ما في هذه المجالس فترة الانتخابات والتصويت فقد كسبنا (أكل مفاطيح، والهدايا، والخيمات الشعبية) وكسبنا (وسع صدرك) وتفرج على ما يكتب عن هذه المجالس وعن الأمانات والبلديات وكل واحد ينشر غسيل الثاني نقول ذلك ونحن نتأسف.. بل بعضنا يعلق. (ليتنا من مجالسنا.. سالمين) والبعض الآخر.... يقولون (بدري علينا... قصة الرأي .. والرأي الأخر) ونحتاج إلى عشرات السنين حتى نطور عقولنا وتتغير مفاهيمنا.[٢]

---

(١) **جريدة الحياة**، ٢٠٠٧/١٢/٣٠م

(٢) **جريدة اليوم**، الاثنين، ١٤٢٩/١/٢٠هـ. العدد ١٢٦٤٥.

وقد كتب عبد الله أبو السمح مقالاً ساخراً بعنوان: «**أين المجلس البلدي**».[١]

ولاشك أن هذه النظرة المختلفة لرجال الإعلام والكتاب فيها شيء من القسوة لكنها في كثير من الأحيان لا تخرج عن الواقعية خصوصاً في تعاملها مع المشاكل التي حدثت في بعض المجالس، وبين بعض الرؤساء للمجالس وبقية الأعضاء أو بين الأمناء والمجالس وخصوصاً في حالات انسحاب الأعضاء أو التهديد بالاستقالة.

والرصد لرأي الإعلام في المجالس متيسر في ضوء التقنية الحديثة وعبر المواقع الالكترونية للصحف، ولعل الإدارة الخاصة بالمجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية تقوم بشيء من الرصد والبحث الجاد في القضية.

مدى نجاح التجربة:

إن الاعتقاد أن التجربة نجحت أو فشلت بشكل حاسم صعب جداً، ولذلك فقد تكون متوسطة الإنجاز أو الإخفاق.

ويمكن التأكيد على إن تجربة الانتخابات بنفسها وتشكيل المجالس تعد ناجحة، بل ولا أبالغ إذا قلت إنها نجحت نجاحاً باهراً.

---

(١) **جريدة اليوم**، العدد ١٢٦٢٥، الاثنين/٢٠/١/١٤٢٩هـ.

أما تجربة المجالس وإنجازاتها فما زال الحكم عليها مبكراً حسب تصريحات كثير من الأعضاء في فترات سابقة، ويصعب الاستمرار بنفس الحكم بعد ما يزيد على السنتين والنصف ولعلي اقتبس تصريحاً لأحد الأعضاء قال فيه إجابة على سؤال: (كيف تقيمون أداء المجالس البلدية في المنطقة ؟ وهل أدت الأدوار المتأملة منها؟).

فأجاب: الحكم على المجالس البلدية حقيقة لا يزال مبكراً دعنا أن نكون منصفين وأنه لا بد من إعطاء الوقت الكافي ومن ثمَّ تقييم الجهود وفق معطيات ونظرة واقعية تحمل في طياتها الكثير من التوقعات لكافة الظروف والصعوبات والمعوقات البيئية والبشرية والعملية وغير ذلك.[١]

الأداء الرقابي للمجالس البلدية أحد المهام الموكلة إليه بموجب النظام وعَينُ المجلس على الخدمات البلدية والرقابة عليها هو المواطن نفسه بالإضافة إلى التقارير التي يقدمها رؤساء البلديات، أو التي يطلبها أعضاء المجلس البلدي، وبالتالي فإن ما يصل إلى المجلس من المواطن في هذا المجال هو الذي سيجعل الأداء الرقابي ناجحاً أو فاشلاً

(١) **جريدة الوطن السعودية**، الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٩هـ الموافق ٥ فبراير ٢٠٠٨م العدد (٢٦٨٥) السنة الثامنة.

وقد يبدو هذا الدور للمجلس محدوداً حتى الآن ولم يتضح بشكل جيد وبالتالي يمكن التساؤل . هل هو بسبب الكمال في الأعمال البلدية، أم بسبب طبيعة المجتمع المسالمة في الغالب أم أنه الواقع بكافة تبعاته ما يذكر منه وما يعرض عنه.

نظرة الأعضاء لأنفسهم:

إن على الأعضاء أن يقدِّروا ما يشعر فيه المواطن من فتور ولنقل بعضاً من خيبة الأمل في نظرته للمجالس التي أتصور أنه توقّع منها أكثر مما يمكن أن تؤديه ولسنا كأعضاء في مجلس بلدي في مقام اعتذار لكن نحس أننا لم نرى نتائج واضحة، يمكن أن تحسن شعور المواطنين إجمالاً، ولا يعني هذا تقصير الأعضاء لكن الرؤية حتى كتابة هذه الأسطر لا تخدم المجالس ولا أعضائها ولا ما أنشأت من أجله، وبالتالي فإني لا ألوم المواطن في استغرابه لمضى الوقت دون نتائج مرئية ـ بالنسبة له على الأقل ـ سواء في مجال الرقابة أو تسهيل الإجراءات أو غير ذلك مما يطمح له.

ولعل بعض المقالات الصحفية التي سطرها بعض أعضاء المجالس البلدية خلال الفترة الماضية تبين نظرتهم لأنفسهم ولمجالسهم.

ومن ذلك ما كتبه سلمان الحجي عضو مجلس بلدي الإحساء

بعنـوان: «**المجلس البلدي بعد سنتين**» ومما جاء فيه: (وما يثبت ذلك الإحباط سـؤال وجهتـه إلى نخبة من المواطنين مـا يزيد على (١٠٠) رسالة تتضمن تقييم أداء المجلس البلدي خلال الفترة الماضية، وكانت النتيجة الاسـتجابة لـ٣٠٪ توحي إلى ضعف أداء المجلس، وأي تطور في خدمات البلدية تسـجل لإدارة البلدية لا دخل للمجلس في تحققها على أرضـ الواقع، وإن كان رئيس المجلس البلدي ورئيس البلدية المهندس ..... يرى أن إنجازات البلدية هي تسـجل للمجلس والعكس صحيح، ولكـن يبقى الجرح كبيراً والمرض مزمناً والدواء مقلاً والناس محبطة مما جعل البعض منهم يركز بسـؤاله عما يعطى لأعضـاء المجلس من مخصصـات مالية إشارة منه إلى أن من أبرز ثمرات المجلس البلدي نمـو المخصصـات المالية لبعض أفـراد المجتمع ورفع سـقف الوجاهة الاجتماعية والدفاع عن أداء البلدية.

إذاً طموحاتنا كأعضـاء ينبغي أن نعيد حساباتنا ونغير من خططنا فنحن الآن سـنبدأ جولة الشـوط الثاني وكافة أساليب التكتيك الفني والإداري للطرف المقابل انكشفت لنا بإيجابياتها وسلبياتها وليتضاعف دورنا للوفاء بتلك المطالب ليتحقق فوزنا للوطن والمجتمع وقطعاً سيسجل ذلك نجاحاً إضافيا للبلدية وتطوراً في أداء المجلس).[1]

---

(١) **جريدة الرياض**، الثلاثاء ٢٥ شوال ١٤٢٨ هـ الموافق ٦ نوفمبر ٢٠٠٧م، العدد ١٤٣٧٩.

أما رئيس المجلس البلدي للمدينة المنورة فقال في إجابة عن سؤال ما مدى رضاكم عن أعمال المجلس في الفترة الماضية؟ وهل حقق المجلس ما هو مطلوب منه؟.

أنا من المتفائلين جداً بمستقبل المجلس القائم على النهج الديمقراطي وفلسفة الحوار والمناقشة العامة للقضايا بشفافية ولكن الأمر يتطلب بعض الوقت.[١]

ولعل في تصريح الشيخ عبد الله السويلم (من مجلس الرياض) وهي وجهة نظر - خاصة به - إن كان لا يزال مصرًا.[٢] عليها ما يلفت النظر حيث ظهرت عناوين ملفته وتصريح قوي في عدة صحف بعد لقاء مفتوح مع المواطنين عنوانه: (عضو في بلدي الرياض) يدعو زملاءه إلى الاستقالة ويعتذر لكل من انتخبه).

يعتزم عبد الله السويلم عضو مجلس بلدي مدينة الرياض تقديم استقالته من المجلس البلدي، بسبب ما وصفه بالصدمة من واقع المجلس البلدي، جراء عدم التجاوب مع ما تقدم به من مقترحات وطلبات لحل مشكلات المواطنين في الرياض مع الجهات

(١) صحيفة الاقتصادية الالكترونية، السبت، ٢٠ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٩م، العدد ٥١٩٢.

(٢) كتب الحث أثناء عضوية الشيخ عبدالله للمجلس في دورته الأولى

المختصة، مقدماً «اعتذاره لكل من انتخبه ولكنه خذله».

وأشار السويلم إلى أن الانتخابات حدثها أكبر من المجلس، وقال «أتمنى أن نقدم استقالاتنا اليوم قبل الغد، مضيفاً عندما نصلي الاستسقاء ليس شرطاً أن يهطل المطر ونحن نعمل السبب ونجتهد، لكن ليس ذنبنا إن لم تنفذ مقترحاتنا وملاحظاتنا».

وأشار إلى أنه «لم تكن دهشتنا في واقع المجلس فقط، بل في واقع البلديات الفرعية أيضاً ومشكلاتها ومعاناتها المتراكمة، وأنا أتساءل: ماذا قدمت وزارة الشؤون البلدية والقروية للبلديات الفرعية؟».

وأكد عضو مجلس بلدي الرياض أنهم لم يتوقفوا عن العمل لتحقيق ما فيه راحة المواطنين، حتى بعد أن علموا بواقع المجلس، مشيراً إلى أنهم لم يألوا جهداً في سبيل تقديم المقترحات التي تعود بالمنفعة على المواطنين، إلا أن المقترحات لم تتحقق بسبب عدم وجود الصلاحيات، ونقص الدعم.[١]

وقد كان لأحد أعضاء المجالس البلدية نقد ذاتي حيث (أكد أن أعضاء المجالس البلدية قليلو الخبرة في أعمال البلديات...).[٢]

---

(١) جريدة الرياض، ١٤٢٩/٠٣/٢٢هـ.

(٢) جريدة الحياة، ٢٠٠٨/٠٣/١١م.

وقد جرت دراسة عشوائية قدمت نتائجها في مقال صحفي لعضو المجلس البلدي بخميس مشيط الدكتور وليد سعيد أبو ملحة بواسطة استبانه تحتوي على عدة أسئلة حول أدوار المجالس البلدية شملت (١٥٠) عضواً من أعضاء المجالس البلدية في مناطق مختلفة في المملكة أظهرت النتائج المؤلمة التالية: ـ

أن ٩٣٪ من الأعضاء غير راضين عن أدائهم وأن ٨٤٪ منهم غير متفائلين وأن ٩٩٪ غير راضين عن الصلاحيات الممنوحة للمجالس البلدية وأن ٩٢٪ غير سعداء بالتعاون مع جهاز البلديات وموظفيها وأن ٨٥٪ لا ينوون الترشح مرة أخرى وأن ٧٧٪ لا يتوقعون تغييرات جذرية في الفترة القادمة وأن ٦٣٪ عبروا عن الندم بدخولهم المجالس البلدية وأن ٧٩٪ يشعرون بالضيق والحرج جراء الانطباع السيئ الذي يسود الناخبين وسائر المجتمع.[١]

ولعل هذه الإحصائيات ونتائج الدراسة تستوقف القائمين على المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية، وتستوقف المسئولين عن الإدارة المحلية على مستوى المملكة والمناطق المختلفة فيها.

---

(١) جريدة الرياض، الأثنين ٢٢ ذي الحجة ١٤٢٨هـ، (٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م، العدد ١٤٤٣٤ (من مقال للأستاذ محمد عبدالعزيز المحارب) بعنوان: (المجلس البلدي بالرياض ماذا قدم).

وفي استطلاع صحفي نجد الأعضاء في المجالس يشيدون بالتجربة ويحملون الرؤساء مسؤولية التقصير وجاء العنوان كالتالي: (تنفيذ ٧٠٪ من قرارات المجالس البلدية بالمناطق) حيث عبر عدد من أعضاء المجالس البلدية في عدد من مناطق المملكة عن تقديرهم لدور وزارة الشؤون البلدية والقروية لهذا الملف الحيوي ودعمه سيما أن الفترة الأولى (سنتان) والتي تعد فترة وجيزة من عمر المجالس البلدية في العمل قد شهدت تطبيق ما نسبته ٧٠٪ من قرارات المجالس البلدية ما يشير إلى اهتمام الوزارة في دعم التجربة وتنميتها وبالرغم من إشادة أعضاء المجالس بالتجربة واللوائح إلا أنهم حملوا بعض رؤساء المجالس البلدية مسؤولية التقصير في بعض المجالس.[١]

ولاشك أن شعور الأعضاء بالتقصير إذا كان دافعاً لمزيد من العمل والإنجاز فهو مطلوب، وإذا كان مؤدياً إلى التحطيم والتقصير فهو مرفوض.

العقبات والتحديات:

تواجه المجالس البلدية كغيرها من المؤسسات الجديدة تحديات مختلفة سواء من داخلها أو من الظروف المحيطة بها والمؤثرة عليها

(١) السبت ١٧/٠١/١٤٢٩هـ الموافق ٢٦/ يناير /٢٠٠٨ العدد ٢٤١٤.

بطريقة مباشرة وغير مباشرة ويمكن تركيز هذه التحديات على النحو التالي:

أولاً: التحديات الداخلية: -

- عدم وضوح بعض حدود وفقرات النظام.
- عدم ثقة الأعضاء بصلاحيات المجلس وتخوفهم من عدم دعم الجهات المسئولة وخصوصاً في المدن الكبرى.
- عدم فهم بعض الأعضاء للائحة التنظيمية.
- نظام البلديات قديم ويحتاج إلى تحديث اللوائح وشرح بعضها وتجلية العموميات.
- عدم تفرغ أعضاء المجلس البلدي وخصوصاً في المدن الكبرى.
- عدم قناعة بعض رؤساء البلديات بالمجالس البلدية.
- ضعف أمانات المجالس البلدية وتدني أداء بعض العاملين فيها.
- ضعف وقلة نشاط بعض أعضاء المجالس البلدية وعدم مشاركتهم بفعالية في أعمال المجلس واللجان.
- ميزانيات المجالس البلدية غير واضحة للأعضاء وغير كافية في كثير من المجالس.
- عدم مشاركة المجلس البلدي في الهيئات العليا وغيرها من الجهات

التخطيطية والتنفيذية ذات العلاقة بخدمة المدن.

- صعوبة تعاون سلطات البلدية التنفيذية مع أمانة المجلس وأعضاء المجلس البلدي وتنفيذ قرارات المجالس البلدية في (بعض البلديات).
- بطء الإجراءات في التعاون مع المسئولين في الأمانة.

ثانياً: التحديات الخارجية: ـ

- عدم فهم المواطن بشكل صحيح لدور المجلس وحدود صلاحياته.
- صعوبة التنسيق مع الجهات الخدمية الأخرى وعدم اعتراف بعضها بوجود أي سلطة للمجلس عليها.
- محدودية الميزانيات لبعض البلديات.
- كثرة رغبات المواطنين في ظل محدودية الإمكانات.
- استعداد الإعلام والمواطنين لتصيد أخطاء المجالس والمشاكل التي تحدث بين أعضائه.
- قلة المعلومات ونقص الحقائق.
- يجب الأخذ بالاعتبار وجود مصادر مختلفة في اتخاذ القرار على مستوى المدن والتعامل معها بروية.

ويمكن إيضاح النقاط السابقة ببيان أن من المعلوم إن اللوائح

والأنظمة التي تحدد صلاحيات المجلس البلدي صدرت ونظمت منذ فترة طويلة أي ما بين الإقرار والتنفيذ قرابة (٢٨) سنة، وهي واضحة للبعض لدرجة أن بعض رؤساء وأعضاء المجالس يصفها بأنها من أقوى السلطات وهي في الواقع كذلك، إلا أن حداثة المجالس وكونها التجربة الأولى في التنفيذ جعل الكثيرين ينظرون إلى هذه الصلاحيات بحذر شديد ولا يستخدمونها كما ينبغي ويحاولون جاهدين تلمس الطريق مع تلك الصلاحيات بعيداً عن المزالق الخطرة أو الاصطدام بالجهات التنفيذية وخصوصاً بالبلدية وإدارتها ومن أهم المشاكل التي اتضحت خلال الفترة السابقة من التجربة قلة عدد الأعضاء للمجالس في المدن الكبرى فالعاصمة الرياض على سبيل المثال مجلسها مكون من (١٤) عضواً ويفترض في مثل مجلسها أن يكون هناك ما لا يقل عن عشرين لجنة فرعية لكي يتيسر لها القيام بالأعمال المطلوبة والإبداع في الاقتراحات والمشروعات والرقابة، وهذا الأمر يتعذر بل ويستحيل مع قلة العدد ولذلك فقد لجأ المجلس إلى تقليص اللجان إلى خمس لجان أنيط بها الأعمال المطلوبة علماً أن بعض هذه اللجان مثل لجنة الشؤون المالية ولجنة الخدمات البلدية تقوم بعمل لجان متعددة في مجالس مماثلة، مما حد من قيامها بأعمال وخطط ومشاريع جوهرية

لخدمة المجلس والمدينة لأن قلة العدد أثر في عطاء وأعمال تلك اللجان مع الإخلاص والجهود الكبرى من الأعضاء في ظل الوقت المتاح وخصوصاً إذا علمنا أن الأعضاء غير متفرغين للمجالس.

كما أن من القضايا المهمة التي لا زالت تعاني منها المجالس البلدية وخاصة في المدن الكبرى وعلى رأسها مدينة الرياض (العاصمة) عدم وجود مقر دائم ومناسب للمجلس مع عدم وجود مكاتب للأعضاء أو سكرتارية خاصة بهم.

ربما كان بعض رؤساء البلديات غير مقتنع أصلاً بالمجالس البلدية، وربما أحس بعضهم أن المجلس وعضويته مزيد أشغال مع أعباء أخرى لديهم مع ضيق الوقت وانشغالهم بأمور أخرى أكبر في نظر بعضهم من المناقشات وتلك الاجتماعات، لكن هذه المجالس كمؤسسات مدنية حديثة يمثل فيها المواطن مباشرة وباختياره لها دور كبير في المجتمعات المتحضرة كما أن النظام أعطاها صلاحيات قوية فيما يتعلق بالرقابة والإقرار للخدمات البلدية المختلفة.

مستقبل المجالس:

ينبغي ابتداءًا أن ندرك أن ولاة الأمر ــ حفظهم الله ــ أعطوا مساحة من حرية التعبير في الرأي للجميع في الحدود المقبولة، مما

يعد امتداداً لنظرتهم حول المشاركة الشعبية في إدارة شؤون العمل العام، وهذا دور هام للمجالس البلدية في حاضرها ومستقبلها.

وينتظر المواطن من هذه المجالس وهذه الهيئات والمؤسسات المساندة السير قدماً وبخطى حثيثة إلى تنفيذ وتحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها، والمساعدة في معالجة القصور لدى الجهات الحكومية المختصة وتلمس حاجات المواطن وتذليل العقبات التي تقف أمام تحقيقها.

كما ينبغي أن يدرك العاملون في المجالس الدور الإعلامي وتأثيره في المجالس وغيرها كأداة فاعلة قادرة على إعطاء صورة إيجابية نحو إصلاح المجالس وتوجيهها الوجهة الصحيحة ونقدها بطريقة عملية وأن عين الإعلام مسلطة على المجالس وأعضائها.

وينبغي أن نتفاءل بالتجربة وندفعها نحو النجاح، ونؤكد أن كل شخص يستطيع أن يكون ناجحاً ولو وحده، إذا أدى الأمانة وقام بما يجب عليه، حتى ولو لم يقم المجلس بمهامه كما ينبغي، فإن كل فرد يستطيع أن يبرئ ذمته أمام الله بأدائه ما يجب عليه وما يستطيع حتى لو كانت العقبات كبيرة، ومن المعلوم شرعاً إن كل إنسان مطالب بأداء المستطاع، ولاشك أن الدولة (رعاها الله) حينما أسست للمجالس

أرادت لها النجاح في كل مراحلها، وعملت على ذلك ولاشك أن انتخاب الأعضاء جزء من النظام الرسمي الذي أريد له النجاح، وقد سارت عملية الانتخابات الأولى بنزاهة تامة فيما يظهر وقد أعلنت خطوات لاستمرار الحيادية في العملية المقبلة للانتخابات البلدية وغيرها ومن ذلك نقلاً عن الشرق الأوسط وجود.

(مجلس وطني دائم لمراقبة الانتخابات في السعودية يشكله (٧) من مؤسسات المجتمع المدني.. والقيام بمهامه مرهون بموافقة الجهة المنظمة للانتخابات اعتمد مجموعة الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، تحويله لمجلس «دائم»، بغية المساعدة في مراقبة أية انتخابات قد تجرى على الأراضي السعودية...

وراقب هذا المجلس، الذي كان تنسيقاً في بداياته، الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة في البلاد، والتي تم على إثرها انتخاب نصف أعضاء (١٧٨) مجلساً بلدياً، على مراحل ثلاث؛ بتاريخ ١٠ فبراير (شباط)، و٣ مارس (آذار)، و٢١ أبريل (نيسان) عام ٢٠٠٥م.

وسيهتم المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، وفقاً للدكتور الحجار، بنشر ثقافة الانتخاب بشكل عام، في صفوف السعوديين، ذكوراً وإناثاً، وهو الأمر الذي عده دعماً من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لترسيخ

الحقـوق التي تشـمل: حق التعبـير، والاجتماع، والترشـيح، والرقابة، والتي نصت عليها المواثيق الدولية التي وقعت عليها الرياض.

وتعود فكرة وجود مجلس وطني لمراقبة الانتخابات في السـعودية، للانتخابـات البلديـة، بعـد أن تقدمـت الجمعيـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، بطلب للجنـة الدائمة للانتخابـات بوزارة الشـؤون البلدية والقرويـة، لمراقبـة تلـك الانتخابـات، للتأكـد مـن سـلامة سـيرها بالشكل الصحيح، طبقاً للمعايير ولوائح الانتخاب المعتمدة.

غـير أن توسـع دائرة انتخـاب المجالـس البلدية، دفـع بجمعية حقوق الإنسـان، لطلـب دعم (٦) مـن مؤسسـات المجتمع المدني، لتسـاهم بدورها في مراقبة الانتخابات البلدية، حيث انضـوت تلك المؤسسـات الأهلية التي شـاركت في عمليات المراقبة تحـت مظلة المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات.

ويتألف المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات من (٧) جمعيات أهلية؛ هـي: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسـان، الجمعية السـعودية للإعلام والاتصـال، هيئة الصحافيين السعوديين، الجمعية السعودية للإدارة، جمعية الاقتصـاد السـعودي، الجمعية الجغرافية، والهيئة السـعودية للمحاسبين القانونيين.

وانطلق المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات في إستراتيجية عمله، طبقاً للدكتور الحجار، من خبرات قدمها مستشاران من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في العاصمة السعودية الرياض. ويرأس هذا المجلس المكون من (١٢) عضواً من ممثلي الجمعيات والهيئات.[١]

ولعل هذا الخبر وغيره يؤكد أن المجالس البلدية مساهمة حاضرة ومستقبلة في ثقافة إيجابية عرفها مجتمعنا لأول مرة وكم نحن بحاجة لدعمها والعمل على استمرارها مستقبلاً.

وخطط المرحلة المقبلة لا تكون فردية فالمجالس البلدية ينبغي أن يكون لديها خطط محددة تعمل لجانها على تحقيقها سواء في المجال الإداري أو المالي أو العلاقة بالمواطنين أو محاولة حل بعض المشاكل التي تعاني منها مدنهم، أو في نظام المجالس وصلاحياتها، ولكن كما نعلم فالمجالس تخطط وتقترح وقد لا تملك التنفيذ وخصوصاً ما يتطلب اعتمادات مالية، أو قرارات تنظيمية، وبالتالي فالمهمة صعبة وجماعية وتتطلب تعاون وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية والإدارات المحلية والبلديات لنجاح المجالس.

---

(١) **الشرق الأوسط**، الأثنين ٢٣ ذو القعدة ١٤٢٨ هـ الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٠٧ العدد ١٠٥٩٧.

الحوافز:

لعل من الحوافز الهامة التي تدفع للسعي لنجاح المجالس، استشعار الأمر الشرعي في الشورى، وأن هذه المجالس جاءت بطرق شورية عن طريق انتخاب نصف أعضاء هذه المجالس وبالتالي نعي أن نجاحها دعم لهذا التوجه الذي اختارته المملكة في بادرة إصلاحية، معينة - بإذن الله - على الاستقرار الوطني وإشعار المواطن بمشاركته في اختيار من يمثله في أي مجلس حديث بهذه الطريقة المنظمة الشورية.

كما أن وزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوياتها العليا بدءاً من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية وسمو نائبه متحمسين للمجالس البلدية ولقيامها بأداء مهامها المختلفة، كما أن بعضاً من الأمناء يتعاملون بذات الحماس.

وعلى الأعضاء أن يستشعروا خوف الله تعالى وأداء الواجب المناط بهم، كما عليهم أن يتذكروا أن المواطن يعي، وأن معظم المواطنين - ولله الحمد - على قدر كبير من العلم والثقافة (لدرجة لا يدركها الجميع) كما أن المجتمعات ككل أصبحت ذات وعي عال وأنهم يميزون بين الرجال والأعمال، وأن التاريخ الوطني والمحلي سيسجل لكل منا دوره وما قام به إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

التوصيات:

- أن يدرك الجميع أننا أمام أول تجربة وطنية من نوعها، تحدث لأول مرة على هذا المستوى وفي كافة أنحاء البلاد وكان لها صدى محلي وعالمي كبير، ولذلك ينبغي أن يكون الجميع جادين في تحقيق النجاح لها بالتعاون والإخلاص.
- أن نستفيد من تجارب بعضنا العملية سواء على مستوى المجالس أم في التنظيمات والإجراءات، ونقلها لمن يرغب في الاطلاع عليها والاستفادة منها.
- أن تكون نظرتنا للمجالس واقعية ومستقبلية وبالتالي نسعى إلى تطوير العمل وتوثيقه لتستفيد منه الدورات القادمة.
- الاهتمام بالضروريات أولاً، إذ أن القضايا والموضوعات التي ينشغل بها أي مجلس تحتاج إلى ترتيب حسب أولويتها سواء في طرحها وبحثها أم في الصرف عليها ومتابعتها والنظر إليها.
- إجراء دراسات دقيقة لنتائج التطبيق العملي للمجالس ومدى تحقيق أهدافها، وقياس رأي المواطن ورضاه عنها بشكل دقيق ومفصل ومحايد.

- إعداد مقرات خاصة للمجالس في المدن الكبرى وأجنحة خاصة في البلديات الصغرى وتجهيزها بالمتطلبات وبمكاتب خاصة بالأعضاء ومساعديهم.
- الاستفادة من الخبرات الإدارية في الجامعات وبيوت الخبرة في قضايا المجالس.
- الاستفادة من أصحاب الاختصاص في المنطقة واستشارتهم قبل تبني أي قضية في المجلس ومناقشتها عن طريق ورش العمل وغيرها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي سبقتنا سواء في الأنظمة أو الإجراءات أو غير ذلك بما يتناسب مع واقعنا.
- التأكيد على أهمية الجولات الميدانية والاطلاع المباشر والاحتكاك بالمواطنين والاستئناس بآرائهم فذلك طريق النجاح.
- العمل الجماعي بين أعضاء المجلس البلدي والبعد عن التعصب للرأي الشخص أو ما يؤدي إلى الخلاف.
- احترام أراء الآخرين وتقديرها، واحترام النظام، وما يصل إليه رأي الأغلبية.

- إعطاء المجالس البلدية بعض الصلاحيات للإدارة والتنسيق داخل الأحياء يعطي دافعاً كبيراً في انجاز بعض المشاريع وتقييمها من المواطن أولاً بأول.
- إدراك عامل الوقت وأهميته في كافة تعاملات المجالس.
- ضرورة متابعة تنفيذ القرارات وتعيين جهة لذلك من داخل المجالس.
- الاستفادة من الدعم الذي يقدمه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز (حفظهما الله).[1] والرجوع إليهما بعد الله سبحانه وتعالى بطلب المساعدة في حل أي مشكلة أو معضلة تواجه مجالس منطقة الرياض وسوف يجدون من سموهما كل عون ودعم وتشجيع كعادة سموهما (وفقهما الله).
- تشجيع مبادرات وزارة الشئون البلدية والقروية في إعداد البحوث والدراسات المرتبطة بالمجالس البلدية وفي إعادة تطوير أنظمة المجالس البلدية والعمل على الرقي بها وتحديثها وتفسير الأنظمة

(١) كتب البحث في وقت كانا فيه في هذه المناصب.

وتحديثها وإعداد اللازم من اللوائح التي تساهم في مزيد من الوضوح في الرؤية والصلاحيات للمجالس، ودعم ميزانياتها بما تحتاجه والسعي لتفريغ نصف الأعضاء على الأقل في المدن الرئيسة.



(ب) المجالس البلدية والبعد الاجتماعي(*)

تمهيد:

البحث في هذا المحور والحديث عنه، وخصوصاً ما يتعلق بالمجالس البلدية السعودية ليس كأي محور آخر، فمصادره ليست كتباً تراجع من خلال الصفحات، وإنما هي في الغالب من خلال رصد التجربة التي لم تنضج بعد ومن خلال المعرفة من داخل التجربة والممارسة العملية في المجالس السعودية، ومن خلال الاحتكاك بالزملاء الأعضاء في مختلف المجالس ومن خلال المصادر الإعلامية المختلفة وما صدر من تصريحات للأمناء ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس إضافة إلى التحقيقات الإعلامية التي تناولت هذا الجانب في الخدمات البلدية السعودية ومجالسها أو في مثيلاتها في العالم العربي والعالم الخارجي.

وينبغي التنبيه على أن الحديث عن المجالس البلدية لا يمكن أن يكون بمعزل عن البلديات والأمانات، فالأصل واحد وهي تكمل بعضها بعضاً، ولم تأت المجالس لتنسب لنفسها أعمالاً سابقة قامت بها الأمانات قبل تأسيس المجالس ولا ينبغي أن تتأثر الأمانات بتدخل المجالس في أعمالها، ولا أن تثور الغيرة لدى الأمانات من المجالس

(*) بحث مقدم في (الملتقى الأول للمجالس البلدية بمنطقة القصيم)، عنيزة، ١٤٣١هـ.

فالكل يؤدي هدفاً واحداً يكمل بعضها بعضاً، فالعاملين في الأمانات موظفين وأعضاء المجالس ممثلين للمواطنين بترتيب وتنظيم من ولى الأمر لتحقيق خدمة المواطن والقيام ببعض حقوقه، ولذلك ينبغي التكامل وعدم جحود الآخرين فالكل في منصبه مؤقت والمؤسسات باقية والوطن باق.

لقد كان البعد الاجتماعي قوياً وحاضراً في جميع خطط التنمية السعودية دون استثناء ، وقد جاءت المجالس البلدية ثمرة لهذه الخطط وإن كان تنفيذها تأخر ما يزيد على سبعة وعشرون عاماً بعد صدور (المرسوم الملكي رقم/٥ وتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١هـ) للأنظمة البلدية والتي جاء ضمنها تنظيم المجالس البلدية ضمن السياسة العامة للدولة المرتبطة من مبدء الشورى وتطبيقاتها-المحدودة-، القائمة على مشاركة المواطن في اتخاذ بعض القرارات، ومن ذلك انتخاب من يمثله في بعض المجالس وعلى رأسها المجالس البلدية، وهذا في حد ذاته يمثل صوره من صور العمل الجماعي بين أفراد المجتمع، وقد أشار إليها خادم الحرمين الشريفين (في حينه) الملك فهد (رحمه الله) في كلمته في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة الرابعة لمجلس الشورى في ربيع الأول ١٤٢٦هـ حيث جرت انتخابات المجالس البلدية وكان مما

قاله: (ولقد سرنا ما تمّ اتخاذه من إجراءات تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بتفعيل المجالس البلدية وفقاً لنظام البلديات والقرى).[١]

المجالس البلدية العالمية والبعد الاجتماعي:

تعد الخدمات الاجتماعية جزءاً أساسياً من أعمال البلديات في كثير من الدول المتقدمة، وتختلف من دولة لأخرى حسب الصلاحيات والأنظمة المعطاة للمجالس، وكونها أحياناً مجالس إدارة محلية تشمل خدمات مختلفة تعليمية وصحية وغيرها.

وتدار البلديات في معظم دول العالم عن طريق المجلس البلدي أو المجلس المحلي حيث توجد مئات بل آلاف المجالس أحياناً في الدولة الواحدة، وتعتبر تلك المجالس المسؤول الأول والمباشر عن الخدمات التي تقدم للمواطن ومن ذلك الخدمات الاجتماعية التي ترتبط بالبلديات، وتعد الدول الأوربية من أكثر الدول خبرة في هذا المجال فعلي سبيل المثال في فنلندا:

(تخدم مكاتب الخدمات الاجتماعية بالبلديات المواطنين والمقيمين بالبلدية في كثير من المجلات) ومنها:

- الرعاية اليومية للأطفال.

---

(١) انظر: موقع مجلس الشورى *www.shura.gov.sa*

- خدمات الشيخوخة.
- العناية البيئية.
- خدمات المعوقين.
- خدمات الطفل.
- دعم العناية بالأقرباء.
- معونة دعم الإعاشة.
- الأعمال الاجتماعية.

وتنتشر مكاتب الخدمات الاجتماعية في كل البلديات لتقديم خدماتها للمواطنين وللسكان الأجانب في نطاق البلدية وبلغاتهم الأصلية أحياناً والمخالفة للغة الأصلية، حيث تقدم في فنلندا بالعربية والفارسية والفنلندية والكردية والتركية وغيرها. (١)

وفي سويسرا تقوم البلديات بتقديم خدمات اجتماعية تشمل المساعدات المالية للمحتاجين من أفراد المجتمع وللتحقق من توصيلها لمستحقيها فقد قام كانتون ــ مقاطعة ــ (بيرن) بتوظيف مفتشين اجتماعيين تابعين للبلدية ومجلسها المحلي مهمتهم تحسين الرقابة الاجتماعية لمنع الاحتيال عن طريق التدقيق في السكن والحالة المادية،

(١) انظر: موقع *WWW.INFOPANKKI.FI*.

والتدقيق في كافة المجالات الاجتماعية لدى المواطنين الذين تقدم لهم البلدية مساعدات مالية. (١)

وتعقد بلديات سويسرا ومجالسها المحلية المختلفة مؤتمرات ولقاءا مستمرة خاصة بالعمل الاجتماعي للتبادل التجاري والخبرات في هذا المجال.

وتطبق الشيء نفسه عدد من الدول الأوربية منها السويد. (٢) وهولندا وألمانيا وبعض الولايات الفرنسية .وقد قدر لي خلال العام ٢٠٠٩م زيارة المجلس البلدي بمنطقة (كانتربري) بسدني في أستراليا، فوجدت أن لديهم قسماً خاصاً بالنشاط الاجتماعي يتولى رعاية سكان المنطاق البلدية، ويقدم لهم سائر الخدمات الاجتماعية من ميزانية البلدية ودخلها، وأعجبني أن هذه الرعاية ليست خاصة بمن يحمل الجنسية الأسترالية الأصلية بل تمتد الخدمة لتشمل أبناء الجاليات والمهاجرين وتلبي حاجاتهم وتراعي تقاليدهم وعاداتهم، حتى أن هذا القسم يرتبط به أماكن تسلية ورياضة ومسابح، ورغم انفتاح المجتمع الاسترالي فقد تعمدت البلدية مراعاة المسلمين وعاداتهم في أنشطتها

(١) انظر: موقع *WWW.SWISS INFO.CH* : ٣١/١/٢٠.

(٢) انظر: موقع *WWW.MAPPAR/SPRAK* : ٣١/١/٢٠.

المختلفة فعلى سبيل المثال خصصت أياماً محددة للنساء في مسابح البلدية يمنع فيها الرجال من الدخول منعاً باتاً، وقد أعجبت بهذا الأمر السيدات الاستراليات غير المسلمات فأخذن يرتدن يوم النساء أكثر من الأيام الأخرى.

وقد قدر لي زيارة عدد من المجالس البلدية الاسبانية خلال سنة ٢٠٠٧م، فشاهدت عناية خاصة من المجالس البلدية بالقضايا الاجتماعية، وقمت بزيارة عدد من المراكز الاجتماعية التابعة للبلديات المحلية والتي تمارس أنشطة مختلفة في المجال الاجتماعي يشمل الأسبان والمهاجرين، ومن ذلك وجود مكتبات وصالات لممارسة الأنشطة الثقافية والمناسبات العامة والخاصة ببعض الجاليات، كما توجد روضة للأطفال ومراكز ترفيهية تابعة للمركز، وتحظى تلك المراكز بمباني خاصة وجميلة صممت أصلاً للأنشطة الاجتماعية.

كما أطلعت أثناء زيارتي لاسطنبول في تركيا على تجربة راقية للمجلس البلدي في اسطنبول لتأمين الوحدات السكنية المميزة بأسعار معقولة للطبقة المتوسطة، عن طريق تخصيص بعض أراضي البلدية وطرحها مع مخططات جاهزة لمستثمرين عقاريين لبناء الوحدات والاستفادة من الأسواق والمرافق التابعة لها ومجانية الأرض مقابل

تحديد أسعار الشقق وبأقساط معقولة للمستفيدين الذين يتم تحديد هم بآلية عادلة من قبل البلدية.

وقد قامت البلدية بتأمين ما يزيد على خمسين ألف وحدة سكنية سنوياً بهذه الآلية وبأشراف مباشر من المجلس البلدي في اسطنبول.

كما يقوم المجلس البلدي باسطنبول بتشجيع الشباب على إنشاء أعمالهم الخاصة عن طريق بعض القروض لتشجيع الصناعات وقطاعات العمل الصغيرة والمتوسطة.

كما يتبنى المجلس البلدي عدة مراكز ثقافية واجتماعية على مستوى المدينة.

وحتى في عدد من السلطات المحلية العربية داخل فلسطين المحتلة فإن علاج الحالات الاجتماعية مرتبط بالبلديات والسلطة المحلية حيث تتواجد أقسام الشؤون الاجتماعية لدى تلك السلطات المحلية في البلديات، وإن كانت تعاني من اختناقات مالية كبيرة أدت لتقليص أعمالها ومن تلك السلطات بئر السبع والنقب وغيرها، [١] وفي البحرين يتدخل المجلس البلدي في تحديد ساعات عمل المطاعم في المدينة ويرى أن ذلك جزء من مسؤوليته في الإصلاح الاجتماعي داخل المدينة. [٢]

(١) انظر: موقع *WWW.BOKRA.NET* : ٣١/١/٢٠

(٢) انظر: موقع *WWW.ALWASALNEWS.COM* : ٣١/١/٢٠

وقد طالب المجلس بأكثر من مليون دينار بحريني من وزارة البلديات في مملكة البحرين لسد عجز الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البلدية.

وتعد تجربة المجالس البلدية في لبنان ثرية في المجال الاجتماعي حيث تعد البلديات ومجالسها مهمة جداً في التنشيط الاقتصادي في محيطها والذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتقليل البطالة وبالتالي الحد من المشكلات الاجتماعية.

وقد أعطيت البلديات استقلالية مالية أكبر من خلال مجالسها لتحقيق هذه الأهداف ، ووضعت أسساً مالية خاصة بهذا الأمر.[١] كما تعد المغرب من أكثر الدول العربية تنظيماً في مجال المجالس البلدية حيث تتمتع بصلاحيات واسعة للمجالات المختلفة الاقتصادية والتنموية والمالية والضريبية والخدمات الاجتماعية.[٢]

(١) انظر: أوراق المؤتمر البلدي اللبناني حول تطوير الاقتصاد المحلي، بيروت، ٢٠٠٦ م

(٢) انظر: **جريدة الجزيرة مجلة الجزيرة**، الثلاثاء ١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ، العدد٢٥٧.

المجالس البلدية السعودية والبعد الاجتماعي:

جاء نظام المجالس البلدية المعمول به حالياً في المملكة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) في ١٣٩٧/٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) بتاريخ ١٣٩٧/٢/٦هـ.

ليؤكد في أكثر من بند على البعد الاجتماعي في الخدمات البلدية، المشمولة بالنظام مباشرة.

حيث جاء في الفصل الثاني من النظام: وظائف البلدية: المادة ٥:

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة من اختصاص عام لبعض الإدارات أو المصالح تقوم البلدية بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها وإصلاحها وتجميلها والمحافظة على الصحة والراحة والسلامة العامة ولها في سبيل ذلك اتخاذ التدابير اللازمة خاصة في النواحي التالية :

البند ١٤- الإشراف على انتخابات وترشيح رؤساء الحرف والمهن ومراقبة أعمالهم وحل الخلافات التي تحدث بينهم.

البند ١٦- تشجيع النشاط الثقافي ، والرياضي، والاجتماعي، والمساهمة فيه بالتعاون مع الجهات المعنية.

البند١٧- التعاون مع الجهات المختصة لمنع التسول، والتشرد،

وإنشاء الملاجئ للعجزة والأيتام والمعتوهين وذوي العاهات وأمثالهم.

وهذه البنود الواردة في النظام تؤكد تنظيمياً بما لا يدع مجالاً للشك أهمية الدور الاجتماعي للبلديات وما يفترض قيامها به من خلال النظام الرسمي، وبالتالي فإن هذا الدور واضح نظاماً، إلا أن ممارسته على الواقع تختلف من بلدية لأخرى ومن أمانة لأخرى، ودور المجالس المقرر والمراقب لأعمال البلديات يمكن أن يستند على هذه الأنظمة الواضحة والصريحة، في دفع البلديات وتشجيعها للقيام بمزيد من الخدمات والأعمال الاجتماعية، وإن كان بعضها يقوم ببعض الأدوار في هذا الجانب بطرق غير مباشرة في كثير من الأحيان.

وتعد الانتخابات البلدية التي جرت في عام ١٤٢٦هـ لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية في المملكة نقلة اجتماعية كبرى على مستوى المملكة ورقعتها الجغرافية الممتدة لكونها التجربة الأولى لانتخابات عامة بهذا التنظيم والمستوى والامتداد والحراك، فقد أحدثت وعياً اجتماعيا خاصاً لدى المواطنين بحقهم في اختيار من يمثلهم في المجالس من أصحاب القرار في هذا المجال الخدمي الهام،[1] ولذلك

(١) انظر: تصريح صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب في **جريدة الرياض**، العدد ١٣٣١٢ بتاريخ ٢٠٠/٠١/٠١م

فقد كان المرشحون في الإنتخابات يبنون برامجهم الإنتخابية على هموم المواطنين وخدمة المجتمع.

كما أن جو المنافسة الذي ساد، وثقافة الانتخاب وما صاحبها من حملات أوجدت مناخاً اجتماعياً جديداً ونوعاً فريداً من المنافسة الاجتماعية والشعبية بطريقة عادلة ومنصفة شارك فيها فئات مختلفة بمستويات اجتماعية متعددة كان من نتيجتها نجاح التجربة بمقاييس عالية، وخلو المنافسة من أي صراع بذيء أو سيء كما كان الكثيرين يخافون من ذلك.

وفي الوقت نفسه زاد التواصل الاجتماعي السلمي وقبول الآخر، وثبت أن لدى المجتمع والمتنافسين من الآداب والأخلاق ما أتاح لهم المنافسة الشريفة دون مصادمات جانبية، كما يحدث في كثير من الانتخابات العالمية ولذلك فإن ثقافة الانتخابات التي دخلت المجتمع السعودي لأول مرة تعد تغييراً اجتماعياً هاماً بمقاييس النظم والمجتمعات العالمية نتج عنه ولادة كوادر اجتماعية كامنة يمكن الاستفادة منها في تنمية وبناء الوطن.

والمجالس البلدية في كل أنحاء المملكة دون استثناء تعقد اجتماعات دورية مع المواطنين وتلتقي بهم في أحيائهم وفي مقراتها أو في بعض

مراكز الخدمة الاجتماعية أو التعليمية.

وهذه اللقاءات نوع من التواصل الاجتماعي بين المواطنين بشرائح المجتمع المختلفة وبين أعضاء المجالس البلدية الذين ينظرون في طلبات الأحياء وقاطنيها من المواطنين وتأخذ هذه اللقاءات بعداً اجتماعياً عميقاً حيث يتم النظر في متطلبات الأحياء التي تتجاوز أحياناً الخدمات البلدية إلى غيرها، في وقت لا يملك أعضاء المجالس سوى الشفاعة في الخدمات الأخرى لدى الجهات المختصة، ولثقة المواطنون بالأعضاء وسماعهم من الناس فإنهم يطرحون عليهم في كثير من الأحيان ما ليس من اختصاصهم.

ولذلك فإن التركيز على محاولة إيجاد حلول لمشاكل المواطنين وأحيائهم يأخذ بعداً اجتماعياً هاماً لدى المواطنين وأعضاء المجالس البلدية الذين هم جزء من المجتمع ، وتزيد من ترابط النسيج الاجتماعي لإحساس المواطن بوجود من يمثله في مجال الخدمات البلدية، أو على الأقل وجود من يستمع إليه وإن لم يملك تغييراً في بعض الأحيان وهذا في حد ذاته يعتبر لدى الكثيرين مؤشراً إيجابياً[1]

(١) انظر علي سبيل المثال: لقاء أعضاء المجلس البلدي في جده مع سكان حي النزهة **صحيفة الاقتصادية الإلكترونية** الجمعة ٣٠/٣/١٤٢٠ هـ. الموافق ٢٧ مارس ٢٠٠٩ العدد ٥٦٤٦.

يزيد الحس الوطني ويؤدي إلى التطوير الإداري وتجنب السلبيات.

وعلى سبيل المثال فإن لجنة التواصل بالمجلس البلدي لمدينة الرياض العاصمة، تنظم لقاءات شهرية لأعضاء المجلس مع المواطنين في إحيائهم المختلفة تتم في الغالب بالتنسيق مع المراكز والهيئات الاجتماعية في الأحياء، يتم خلالها مناقشة مشاكل الخدمات البلدية في مناطقهم والاستماع لأرائهم ووجهات نظرهم وشكواهم ويحضرها المئات من سكان الأحياء المجاورة بشرائحهم المختلفة ويتم خلالها النظر في طلباتهم واحتياجاتهم حسب الإمكانات.

والمنظمون لمثل هذا اللقاء هم شرائح من المجتمع بالتعاون مع المجلس، وقد يتبع اللقاء زيارات ميدانية مختلفة ومشاركة من الأعضاء في الأنشطة الاجتماعية للأحياء كما أن معظم أعضاء المجلس البلدي في الرياض العاصمة وفي غيرها كذلك هم أعضاء مجالس إدارات ومؤسسين في كثير من مراكز الأحياء والجمعيات الخيرية في مدنهم وناشطون اجتماعيون على مستوى الأحياء والمدينة.

كما أن أبواب المجلس وغيره مفتوحة باستمرار لاستقبال المواطنين وسماع شكاواهم ومقترحاتهم، ويركز أعضاء المجلس على يوم محدد في الأسبوع يتم الإعلان عنه وتذكير المواطنين به من خلال الوسائل

الإعلامية المتعددة.

كما أن أعضاء المجالس البلدية في المملكة يساهمون بأنفسهم في الأنشطة الخيرية على مستوى جمعيات البر وجمعيات النفع العام دون استثناء، والحملات الخيرية المختلفة وما يرتبط بها من مناشط، وكل ما يخدم العمل الاجتماعي المشترك الذي يخدم المواطن والوطن وبيئاته الاجتماعية.

وقد حرصت المجالس البلدية على التواصل مع الجمعيات الخيرية ومعرفة أوضاعها ودراسة ما يمكن أن يقدم لها من قبل المجلس وعلى سبيل المثال، فقد قام أعضاء المجلس البلدي في مدينة الرياض بزيارة لجمعية الأمير سلمان بن عبد العزيز للإسكان الخيري في الرياض واطلّعت على أنشطتها وتجربتها في السكن الخيري المؤقت المرتبط بالتأهيل الإجتماعي للفرد والأسرة وأكدّ الأعضاء وقوفهم مع الجمعية في كل ما يمكن أن يدعم أعمالها وتوجيهاتها الخيرة.

كما تواصل المجلس مع الغرفة التجارية بالرياض ومع مراكز الأحياء الاجتماعية في كل أنحاء العاصمة ولا شك أن المجالس الأخرى قامت بأعمال أخرى مماثلة. (١)

---

(١) انظر: *www.rmc.gov.sa* .

كما قام المجلس البلدي في مدينة الرياض بمشاركة جمعية مكافحة التدخين الخيرية بالرياض في عدة مؤتمرات ولقاءات عمل بهدف الخروج بقرارات من المجلس البلدي والأمانة بطريقة نظامية تحد من ظاهرة التدخين وانتشارها وتساعد الجمعية في تحقيق أهدافها في الحد من ظاهرة التدخين ومشتقاته.

كما عقد المجلس اجتماعاً خاصاً مع رئيس الهيئة العامة للإسكان وبحث معه ما يخص مدينة الرياض من خطط الهيئة في توفير السكن للمواطن في الرياض العاصمة.

ويخطط المجلس لورشة عمل خاصة بالإسكان بمدينة الرياض والسبل الميسرة له، حيث تعاني المدينة وسكانها من صعوبة الحصول على المسكن وارتفاع تكاليفه، وسوف تراعي الورشة أن لا تتخذ توصيات تودي لزيادة الهجرة إلى الرياض وبالتالي مزيداً من التعقيد الاجتماعي.

كما أن عدداً من البلديات في مناطق المملكة المختلفة تشرف على مراكز ثقافية وحضارية تؤدي دوراً اجتماعياً مشهوداً في مناطقها.

وقد ظهرت دعوات مختلفة لإقامة مجالس للأحياء وتنظيمها ولا شك أن المجالس البلدية قد تكون أقرب الجهات للنظر في هذا الأمر

واقتراح أنظمته ويمكن أن ترتبط المجالس الخاصة بالأحياء بطريقة أو بأخرى بالمجالس البلدية.

يقول أحد الباحثين في مقال بعنوان: «**مجالس الأحياء هل آن أوان التطبيق**» (المشكلة هي البدء في تطوير نظام لتأسيس مجالس للأحياء تكون من ضمن مهامها مراقبة ما يحدث في أحيائنا ضمن بعض الأهداف الأخرى التي تهتم بإدارة الحي وصيانته، وأن يكون للمواطن دور في المشاركة في المراقبة ومن ثم الإبلاغ عن أي تحركات أو تصرفات مشكوك فيها. وأن يكون هناك ربط واتصال وثيق بين إدارة أو مجلس الحي مع الجهات الأمنية لتتولى التدخل في إتمام القضاء على تلك الظاهرة، وأن يكون المجلس هو الأساس للرؤية المستقبلية لأحيائنا التي هي نواة المدن الإنسانية لجعلها حية وصحية وإنسانية، فإدارة الأحياء السكنية ومجلس الحي هي حلقة الربط بين السكان في الحي والمجاورة بالمجلس البلدي ثم أمانة المنطقة والإمارة). [1]

ويضيف وبرامج إدارة المجاورة السكنية عادة تعطى اسماً رسميا من قبل منظمات المجاورة السكنية: (Neighborhood Associations, Neighborhood Watches Or Block Watches)

---

(١) انظر: مقال الدكتور عبد الله إبراهيم الفايز، **جريدة الاقتصادية** الأحد ١٤٣٠/٦/٢٨هـ. الموافق ٢١ يونيو ٢٠٠٩ العدد (٥٧٣٢).

أو مراقبة المجاورة، أو اتحاد الملاك، ومجلس الحي، وهم يراقبون الأمن والجريمة في الحي ويديرون وينظمون الحفلات الاجتماعية وارتفاع الأسوار وقص الأعشاب في مقدمة المنازل.

لذلك فإن إدارة المجاورة السكنية ظاهرة أو مصطلح دولي معترف به في معظم الدول ولها أهميتها سواء في البعد الإنساني للمدن أو التلاحم الاجتماعي. كما أن البحث العلمي يؤكد أن نجاح إدارة المجاورة السكنية أو العمل الاجتماعي فيها يساعد علي تقليل الجريمة وزيادة صحة المجتمع عقلياً وجسدياً، كما أنه يساعد على حياة أفضل لأطفالنا ويساعدهم على الإبداع.

موضوع إدارة الأحياء السكنية عرف دولي موجود في معظم دول العالم المتحضر، وتوجد له منظمات ومؤسسات في معظم دول العالم، وله برامج مختلفة مثل برنامج مراقبة الأحياء السكنية في الولايات المتحدة ومراقبة الحي في بريطانيا، فإدارة الحي تتم عن طريق مجلس الحي هو حلقة الاتصال بين المجلس البلدي وأمانة المنطقة ثم مجلس المنطقة والإمارة).

وقد تقدم عدد من مراكز التنمية الاجتماعية في مدينة الرياض لأمانة الرياض وللمجلس البلدي بالرياض للحصول على أراض خاصة

لإقامة مقرات لتلك المراكز في أماكن مناسبة من الأراضي الخاصة بالأمانة والتي قد تكون أحياناً مجاورة لبعض الحدائق والميادين التابعة للأمانة، لتيسير الاستفادة من الملاعب وغيرها للقيام بالأنشطة، وقد وقف المجلس مع تلك الطلبات وتجاوبت الأمانة مشكورة وحصلت على الموافقات الخاصة من سمو أمير المنطقة ومن وزارة الشؤون البلدية، وسيأخذ بعضاً منه طريقه للتنفيذ، حيث تتجه الأمانة لتأجير ما تحتاجه تلك المراكز من أرض بأسعار رمزية وعلى مدى طويل، وقد أبدت الأمانة استعدادها الواضح والقوي لدعم البناء لتلك المراكز.

ومن المعروف أنه في الانتخابات الأخيرة للمجالس البلدية لم يكن للمرأة مشاركة سواء كانت مرشحة أم ناخبة مع أن الخدمات البلدية تشمل القطاع الاجتماعي بعمومه رجالاً ونساء، خصوصاً أنه كثرت في الآونة الأخيرة الأسواق والمحلات والمقاهي والمطاعم والمشاغل النسائية التي تتطلب أعمالاً محددة من قبل البلدية ترتبط بالنساء ومجتمعهن، مما يتطلب وجود إدارات نسائية في القطاع البلدي لمتابعة أعمال القطاع النسائي عن طريق كوادر نسائية متخصصة، وقد بادرت أمانة مدينة الرياض بإيجاد قسم نسائي يتولى هذا الأمر، وعممت فروعه النسائية في عدد من البلديات الفرعية بضوابط

شـرعية ومهنية،[١] وقد قام المجلس البلدي بمدينة الرياض بتشـجيع هـذه المبادرة من الأمانة بعد اطلاعه على أوضـاعها وزيارته الميدانية لبعض الأسواق والمحلات ذات العلاقة بهذا القسم.

التوصيات:

- اقـتراح المزيـد من البنـود في نظـام البلديات خاصـة بالخدمات الاجتماعية وتفعيل الموجود منها.
- أن تسـاهم المجالـس البلدية مع وزارة الشـؤون البلديـة والقروية في تنظيم وتأسـيس مجالس الأحياء لتنمية المسـؤولية الاجتماعية والتواصـل النظامي بـين المجالـس البلدية والأحيـاء والقطاعات الأمنية والخدمية المختلفة من خلال مجالس الأحياء المقترحة .
- زيادة الترابط والتعـاون بين المجالس البلدية والمراكز الاجتماعية للأحياء .
- متابعة وجود أقسام في البلديات الكبرى والأمانات خاصة بالأنشطة الاجتماعيـة يمكنهـا التفاعل مع الشـرائح المختلفـة للمجتمع من خلال التنسـيق والتواصـل والمشاركة في المناسـبات، مع المشاركة

---

(١) انظر: تصـريح سـمو الأمير عبد العزيز بن عياف أمين منطقة الرياض، **جريدة عكاظ**، الاثنين ٢٢/٠٢/١٤٢٨هـ ١٢/ مارس/٢٠٠٧م، العدد: ٢٠٩٤

المباشـرة في التنميـة الاجتماعية وخدماتها بالتعـاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

- تقييم الآثار الاجتماعية لأي مشـروع بلدي مسـبقاً قبل إقراره من قبل المجالس البلدية.
- تشجيع المشاريع الخاصـة والعامة التي تؤدي إلى مكافحة البطالة وتنميـة فرص العمـل، والتعـاون في ذلـك مـع كافـة القطاعات الحكومية والخاصة.
- تبـادل التجـارب بـين الأمانـات والبلديـات في مجـال الخدمات الاجتماعية والترفيهية بما يناسب لكل منطقة وبيئتها الاجتماعية والتي تشملها خدمة البلديات والأمانات.
- تشـجيع الشخصـيات والجمعيات الاجتماعيـة المتميزة في المدينة وتقديم جوائز خاصة بهم بشكل دوري من قبل المجالس البلدية.



(ج) المجالس البلدية
والدور المأمول في الحد من التدخين(*)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

ففي ظل تفشي ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي بكافة فئاته العمرية وشرائحه المجتمعية، والأثر السلبي الذي يتركه التدخين على المملكة وأبنائها بل على الإنسانية كلها. فقد بذلت جهود كثيفة وصدرت قرارات عديدة من مختلف المستويات للمساهمة في الحد من هذا الداء ووقف امتداده.

وكان لتلك القرارات دوراً فاعلاً في الحد من زيادة استهلاك التبغ ونتائج ذلك الصحية والاقتصادية والاجتماعية على الوطن والمواطن.

ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من تضافر الجهود وتكثيفها على مختلف محاور المكافحة، مع التركيز على الجوانب التي ثبت أن لها مردوداً ناجعاً في الحد من استهلاك التبغ في الدول الأخرى،

(*) بحث مقدم في (**منتدى «نقاء» الأول لمكافحة التبغ ... تجارب عالمية**)، الثلاثاء ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ الموافق ٢١ أبريل ٢٠٠٩م، الذي عقد في مدينة الرياض.

وأهمها زيادة أسعار منتجات التبغ المختلفة وبعدة أساليب، والتضييق على منافذ توزيع الدخان وتسويقه، والتصدي الفعال للتدخين في الأماكن العامة والتضييق على المدخنين وسن القوانين والتشريعات المختلفة للحد من ظاهرة التدخين.

ويمكن أن تقوم البلديات بدور كبير في هذا الجانب، بل إن قلنا أنها قد تقوم بالدور الأكبر في تطبيق أنظمة المكافحة، وتعد المجالس البلدية بما تملكه من قوة قانونية وسلطة رقابية وتقريرية على البلديات والأمانات في المدن السعودية حسب نظامها، وتعد جهازاً هاماً يملك من الصلاحيات ما يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً ومساناً لكافة القطاعات البلدية الأخرى في الحد من ظاهرة التدخين وما يتبعه من أمثال الشيشة وغيرها، وهذا الورقة تتطرق إلى القوة القانونية والنظامية التي يمكن أن تقدمها المجالس البلدية للبلدية والأمانة في أي مدينة وبلدة سعودية، مع أهمية دور الأمانات كقوة تنفيذية في هذا الأمر وما تملكه من سلطات على كثير من القطاعات الخاصة والعامة داخل المدن، انطلاقاً من الأهداف العامة للخدمات البلدية، وصلاحيات المجالس البلدية في التقرير والمراقبة لتحقيق هذه الأهداف.

تمهيد:

حذّرت دراسات متخصصة من تزايد انتشار ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي بنسبة تستدعي دق نواقيس الخطر خاصة لدى شريحة الشباب، حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك (٦) ملايين مدخّن في السعودية، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى (١٠) ملايين عام ٢٠٢٠م، وتحتل المملكة المرتبة الرابعة عالمياً من حيث عدد المدخنين فيها من المواطنين والمقيمين إذ يحرقون ما يزيد على (١٢) مليار ريال كل عام على الدخان وما يتبعه من خسائر أخرى، جاء ذلك في دراسة ميدانية عن عوامل التدخين وآثاره وأبعاده.[١]

وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم حملة وطنية شاملة للوقاية ومكافحة ظاهرة التدخين تشترك فيها الوزارات والجهات ذات العلاقة بهذا الأمر، ومنها وزارة الصحة، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والشؤون البلدية والقروية، والتعليم العالي، والتجارة والصناعة، والتربية والتعليم، والثقافة والإعلام، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، بحيث تشمل هذه الحملة رفع أسعار السجائر ومتطلبات التدخين، وعلاج المدخنين، والتركيز على الجانب الوقائي.

---

(١) سلمان بن محمد العُمري، **ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي**، ص١١

كما طالبت الدراسة بإجراء دراسة شاملة عن ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي تشمل الإناث بالإضافة إلى الذكور في مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، وضرورة تنظيم برامج للمساعدة في الإقلاع عن التدخين.[١]

المجالس البلدية وصلاحياتها:

من المعلوم أنه انطلاقاً من حرص الدولة على تفعيل مبدأ الشورى نُظمت المجالس البلدية كمؤسسات مدنية حديثة يمثل فيها المواطن مباشرة وباختياره وبنظام عادل أقرته الدولة لانتخاب نصف الأعضاء من قبل المواطنين، وبالتالي يشعر المواطن بالمسئولية في الاختيار ومن ثم المحاسبة لمن اختاره، ومثل هذه المؤسسات وطريقة اختيار أعضائها لها دور كبير في المجتمعات الحديثة المتحضرة، في كافة الشؤون التي تهم المواطن والمقيم، والمجالس البلدية تهدف بشكل أساسي لنقل صوت المواطن ومشاركته في صنع القرارات وتمثيله في ما يتعلق بالبلديات وخدماتها كما أن النظام أعطاها صلاحيات قوية فيما يتعلق بالرقابة والإقرار للخدمات البلدية المختلفة، وهذا هو الهدف المعلن من خلال الصلاحيات، يمكن القول إنه درجة جديدة

(١) سلمان بن محمد العُمري، **ظاهرة التدخين في المجتمع السعودي**، ص ٦٩

من الإصلاح الطموح.[١] الذي يستهدف مواكبة التطور الذي تمر به كثير من بلدان العالم.

النظام:[٢]

أعطى نظام البلديات والقرى المجلس البلدي قوة كبيرة في مجال العمل البلدي لمن يقرأه بطريقة صحيحة وقد نصت المادة (٦) من الباب الثاني في نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ بتاريخ ١٣٩٨/٢/٦هـ، على:

- يتولى السلطات في البلدية.
- المجلس البلدي ويمارس سلطة التقرير والمراقبة.
- رئيس البلدية ويمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية.

كما نصت المادة (٢٢):

يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وخاصة فيما يلي: ـ

البند السادس من المادة (٢٣):

---

(١) **جريدة الجزيرة**، ٢٠٠٧/٣/١٩م (من محاضرة للدكتور عبدالرحمن الزامل).

(٢) انظر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، **نظام البلديات والقرى** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ.

(وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها).

كما نصت المادة (٢٤):

مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة (٧) يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية.

(وتعتبر هذه المادة الأخيرة قوية وشاملة) في مجال سلطات المجلس.

وقد دخلت المجالس البلدية مرحلة جديدة بعد أن أصدر صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية قرارات تنظيمية تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي للمجالس البلدية، وتأكيد مبدأ الشفافية والفاعلية، من خلال قيام المجالس البلدية بتطبيق "**إجراءات رقابية إضافية على الأنشطة الرئيسية في البلديات**»، وتحديد خطوات إجرائية للمراقبة اللاحقة لتلك الأنشطة، بما يمكن المجالس البلدية من القيام بدورها الرقابي بدقة وفاعلية، لتعزيز مسيرة العمل البلدي في المملكة مع استمرار المجالس البلدية في المهام الأخرى التي تدخل في اختصاصها..[١]

---

(١) **جريدة الاقتصادية**، ١٤٢٨/٠٩/١٩هـ الموافق ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧م، **جريدة الرياض**، العدد (١٤٣٤٢).

تكامل المجالس مع الجهات الأخرى:

أصدر صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية تعميماً إلى كافة الأمانات بمساعدة اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين في مهامها ونشاطاتها وفق الإمكانات المتاحة.

ويأتي صدور هذا التعميم في إطار الجهود التي تقوم بها الوزارة لمكافحة التدخين لمضاره العديدة على صحة ومال المواطن.[١]

ولاشك أن هذا التعميم يعد دافعاً للمجالس البلدية في إصدار الأنظمة والقرارت الخاصة بالحد من التدخين وتنظيمه ومتابعة البلديات لتنفيذها.

وقبل الحديث عن دور المجالس البلدية وما يمكن أن تقوم به أو تضيفه في مجال مكافحة التدخين، لابد من التأكيد على الترابط بين المجالس البلدية والأمانات والبلديات.

كما لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من البلديات والأمانات كانت تقوم بأدوار معينة منفردة وبالتعاون مع الجمعيات والجهات المختصة بمكافحة التدخين قبل وجود المجالس البلدية الحالية ذاتها.

---

(١) **جريدة الرياض**، الأربعاء ٥جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٠٧م، العدد (١٤٢٤٠)، وعدد الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩مايو ٢٠٠٧م، العدد (١٤٢١٨).

حيث قامت عدة بلديات سعودية بمشاريع مختلفة بالتعاون مع الجمعيات المحلية للحد من التدخين ويأتي في مقدمتها: أمانة مكة المكرمة بالتعاون مع جمعية مكافحة التدخين بمكة المكرمة، وكذلك أمانة المدينة المنورة [١] التي بدأت بالتعاون مع جمعية مكافحة التدخين في المدينة المنورة بتنفيذ خطة على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى منعت بيع التبغ نهائياً في محيط المسجد النبوي الشريف لمسافة كيلو متر واحد، ثم تدرجت لتشمل حظر بيعه في محيط المساجد والمدارس وداخل الأحياء السكنية، وتطور العمل في المرحلة الثانية إلى ترحيل وكالات بيع التبغ خارج الدائري الثالث وهو طريق يحيط بأطراف المدينة المنورة.

أما المرحلة الثالثة فتم فيها حظر بيع التبغ داخل محلات بيع المواد الغذائية ومحلات بيع «الجراك» و«المعسل» في المنطقة بأكملها. [٢]

وقد كانت هناك مشروعات محددة لأمانة مدينة الرياض سابقة لوجود المجلس البلدي، تبناها قسم صحة البيئة بالأمانة، إلا أن القوة

---

(١) **جريدة الرياض**، الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩مايو ٢٠٠٧م، العدد (١٤٢١٨).

(٢) *www.mo3alem.comjhvdo* تاريخ الدخول: ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ. جريدة «الشرق الأوسط» الأربعاء ٠٦ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ ٢٦الموافق مايو ٢٠٠٤م العدد (٩٣١١).

القانونيــة للأنظمة المقترحة ليســت بنفس القوة التي يمكن اكتســابها في حال إقرار المجلس البلدي لتنظيمات وقوانين معينة يمكن أن تدعم بموافقة من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية.

وتمثــل برامج أمانة مدينة الرياض ممثلة بالإدارة العامة لصــحة البيئة، مشــروعاً خاصــاً لمكافحة التدخين والتوعية بأضــراره بمنطقة الرياض، ومما جاء فيه: ـ

إن من أهم المسئوليات التي كلفت بها أمانة منطقة الرياض الحفاظ على صــحة البيئة والصــحة العامة. وهي مسئولية تتضمن البحث عن وســائل للســيطرة على تعاطي منتجات التبغ والتوعية بأضراره والتي أصبحت أولوية على صعيد الصحة العامة المحلية والدولية.

كان لمنح خادم الحرمين الشــريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظــه الله) جائــزة منظمة الصــحة العالمية لمبادرتــه ودعمه على إخلاء العاصــمة المقدســة والمدينة المنورة من تعاطــي منتجات التبغ، الحافــز لأمانة منطقة الرياض للمبادرة لوضــع إســتراتيجية لمكافحة التدخين والتوعية بأضــراره في منطقة الرياض وذلك ليقينها بالدعم الحكومي من قيادات هذا الوطن، لوضع وسائل آنية ومستقبلية تحمي الأجيال من أضرار التدخين.

الجهود الحكومية في مكافحة التدخين:

- التوجيه السامي الكريم بمنع التدخين في الدوائر الحكومية.
- التوجهات السامية الكريمة بمنع بيع منتجات التبغ والتدخين في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- التوجيه الكريم لصاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض المتضمن تنظيم العمل في مقاهي الشيشة ومنع دخول صغار السن وتحديد أوقات الإغلاق ووضع الحراسات على مداخل المقاهي.
- لوائح الترخيص الصادرة من وزارة الشئون البلدية والقروية لمزاولة الأنشطة التجارية المتضمنة منع التدخين داخل المنشآت الغذائية والصحة العامة.
- توجيه صاحب السمو الملكي ولي العهد (حفظه الله) بمنع التدخين في المطارات.
- تعليمات أمانة منطقة الرياض باشتراط الترخيص لمقاهي الشيشة خارج النطاق السكاني وداخل المرحلة الثانية من النطاق العمراني.

استراتيجيات الحد من أضرار التدخين:

- وضع إستراتيجية فعالة للحماية من التدخين السلبي (منع

التدخين في الأماكن العامة).

- تعزيز التوجه نحو حماية صغار السن من الحصول على منتجات التبغ (منع بيع منتجات التدخين لصغار السن).
- وضع برامج تعليمية للمساعدة في الإقلاع عن التدخين بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية المختلفة.

أولاً: منع التدخين في الأماكن العامة: (مبررات المنع):

- الحد من الآثار الصحية للتدخين السلبي على مرتادي الأماكن العامة.
- إيجاد القدوة الحسنة للأطفال وصغار السن باحترام الأماكن العامة لكونها مكان يشترك فيه الجميع.
- تأمين الحقوق الخاصة لمرتادي الأماكن العامة في التواجد في بيئات صحية خالية من التلوث.

الأماكن العامة المستهدفة:

- الأسواق والمحلات التجارية المغلقة وشبه المغلقة (داخل المحلات والممرات).
- ملاعب وملاهي الأطفال والصالات المغلقة.
- المطاعم، البوفيهات، مقاهي المشروبات الباردة والساخنة.

- محلات الحلاقة، وأسواق التموين الغذائية والاستهلاكية.

آليات منع التدخين في الأماكن المستهدفة:

- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة بحظر التدخين في الأماكن العامة المستهدفة.
- وضع اللوحات الإرشادية والتحذيرية بمنع التدخين بالأماكن المستهدفة التي تحمل شعار الأمانة.
- إزالة جميع طفايات السجائر في الأماكن المستهدفة.
- توجيه ملاك الأماكن المستهدفة أو الإدارات المسئولة عنها بمباشرة منع التدخين بواسطة حراسات الأمن التي تدير هذه المواقع والإعلان الدوري في الإذاعة الداخلية بمنع التدخين.
- تشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية (إمارة منطقة الرياض، شرطة منطقة الرياض، أمانة منطقة الرياض، الغرفة التجارية والصناعية، الجمعية السعودية لمكافحة التدخين) لوضع الوسائل التنفيذية المناسبة لآلية تطبيق عقوبات المنع.
- مخاطبة وزارة الشئون البلدية والقروية لوضع لائحة جزاءات وغرامات لمخالفي أنظمة منع التدخين في الأماكن العامة مع وضع مشروع مقترح يتضمن الغرامات التالية:

- غرامة مخالفة التدخين في الأماكن العامة (أفراد).
- غرامة مخالفة عدم تطبيق أنظمة منع التدخين في الأماكن العامة (أفراد ـ مؤسسات وشركات).
- غرامة مخالفة إعلان وترويج وتسويق منتجات التبغ.
- غرامة مخالفة البيع لصغار السن أقل من ١٨ سنة.

ثانياً: منع بيع منتجات التدخين لصغار السن: (مبررات المنع):

- وضع العوائق المناسبة لحصول صغار السن على منتجات التبغ لعدم إدراكهم بأضرار التدخين الصحية وغيرها وخطورتها.
- صعوبة إقلاع صغار السن عن التدخين عند تعاطيه في سن مبكرة.
- الحد من معاناة وشكوى الأسر من تعاطي أبناءها للتدخين.

المواقع المستهدفة:

- الأسواق والمحلات التي تبيع منتجات التبغ مثل التموينات الغذائية.
- وسائل منع بيع السجائر لصغار السن:
- عدم السماح ببيع منتجات التبغ في البقالات الواقعة داخل الأحياء السكنية.
- تحديد مواقع بيع منتجات التبغ لدى أسواق ومحلات الأغذية التي لا يقل مساحتها عن ١٠٠ م^{٢} فقط.

- وضع لوحات تحذيرية تنص على منع منتجات التبغ لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
- وضع اللوحات الإرشادية بمضار التدخين لدى المحلات التي تبيع منتجات التبغ.
- منع الترويج والدعاية لمنتجات التبغ.
- تحديد مسافات فاصلة بين محلات بيع الجراك والمعسل من ذات النشاط بمسافة لا تقل عن دائرة نصف قطرها ١٠٠٠متر.
- تحديد مسافات فاصلة بين محلات بيع الجراك والمعسل والمساجد والمدارس بمسافة لا تقل عن دائرة نصف قطرها ٥٠٠متر.
- تحديد الترخيص لهذا النشاط على الشوارع التي عرضها (٤٠) متراً فصاعداً.

وسائل وأدوات تطبيق النظام:

- يتولى جهاز الرقابة الصحية بالإدارة العامة لصحة البيئة والبلديات الفرعية تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بمنع التدخين في الأماكن العامة، وعلى ملاك ومدراء والعاملين في هذه الأماكن التقيد بذلك. كما تتولى الأمانة تطبيق وسائل منع بيع منتجات التبغ للصغار لدى المحلات التجارية.

- تتولى لجنة متابعة المقاهي تطبيق التعليمات على مقاهي الشيشة ويقترح تفريغ أعضاء من الجهات المشتركة في اللجنة لتكثيف عمليات الرقابة والتفتيش.
- توجيه شرطة منطقة الرياض - الدوريات الأمنية - لمساندة الجهاز الرقابي بالأمانة لتطبيق نظام المنع، وتسجيل الغرامات المالية على الأفراد عند المخالفة لنظام منع التدخين في الأماكن العامة، بواسطة تسجيل رقم السجل المدني أو رقم الإقامة للوافدين.
- مخاطبة مقام وزارة الداخلية للنظر في إمكانية إضافة خاصية تسجيل مخالفات الصحة العامة على رقم بطاقة السجل المدني للمواطنين، أو رقم الإقامة للوافدين وإلزام المخالفين بتقديم ما يثبت دفع الغرامة المستحقة المسجلة من قبل أمانة منطقة الرياض قبل تجديد البطاقة أو الإقامة أو قبل تقديم خدمات الأحوال المدنية.

ثالثاً: برامج توجيهية للإقلاع عن التدخين:

- التنسيق بين الإدارات المعنية بالأمانة مثل الإدارة العامة لصحة البيئة والإدارة العامة للشئون الاجتماعية بالأمانة والجهات المعنية بوزارات الصحة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والرئاسة

العامة لرعاية الشباب والجمعية الخيرية لمكافحة التدخين لتنفيذ المناشط التالية:

- إنشاء خيام مؤقتة متنقلة (أسبوعية) كمعارض للصور توضح أضرار ونتائج التدخين الصحية تقام في ممرات المشاة، الساحات البلدية، الأسواق والحدائق العامة.
- تبني مسرحيات تتضمن التحذير من آفة التدخين.
- تبني مهرجان للإنشاد للتحذير من آفة التدخين.
- الاستفادة من لوحات الملاعب الرياضية أثناء إقامة المباريات لنشر عبارات التحذير من التدخين.
- الاستفادة من خدمات رسائل الجوال ورسائل الوسائط.

ومع أن هذه المقترحات والبرنامج التي وضعتها الأمانة تعد مفيدة جداً في مجالها، إلا أنه في كثير من تطبيقاتها وخصوصاً ما يتعلق بالغرامات وبعض الجزئيات الأخرى تحتاج إلى قوة قانونية ونظامية لتطبيقها، ومن المتوقع أن موافقة المجلس البلدي على أي من لوائح العقوبات والتنظيم ورفعها لسمو وزير الشؤون البلدية للموافقة على إقرارها وتطبيقها، سيكسبها قوة نظامية هامة.

جهود المجلس البلدي بمدينة الرياض:

تلقى المجلس عدة طلبات من المواطنين لمنع التدخين في الأماكن العامة والتشديد في ذلك واستجابة لذلك فقد بحث المجلس أوجه التعاون مع الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين في الرياض لتحقيق لأهداف المشتركة معها، وأقر في جلسته رقم (٤٢) المنعقدة بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢٠هـ عقد لقاء بين أعضاء من المجلس ممثلين في لجنة التواصل مع المواطنين ومن يرغب من أعضائه وبين الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين بالرياض.

وقد تم لقاء بين المجلس البلدي بمدينة الرياض والجمعية السعودية لمكافحة التدخين بتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٨هـ.

للبحث في دور مجلس الرياض البلدي في مجال المكافحة وما يمكن أن يساهم به، و حضر اللقاء خمسة من أعضاء المجلس البلدي وأمين المجلس ونائبه إضافة إلى أمين عام الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين بالرياض وعدد من أعضاء الجمعية.

ونتج عن ذلك عدد من التوصيات والمقترحات للعرض على المجلس البلدي للمساهمة في الحد من التدخين في مدينة الرياض ومنها: ـ

- زيادة الرسوم على محلات المعسل والمقاهي التي تقدم الشيشة،

مع تصغير لوحاتها وعدم إبرازها.

- منع بيع الدخان في البقالات ومحلات الأغذية إلا برخصة محددة في هذا الجانب ورسم معين وشروط دقيقة وواضحة.
- تفعيل نظام مكافحة التدخين والاستفادة من مواده الموافق عليه من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢١هـ.
- تشجيع حملات أحياء بلا تدخين بالتعاون مع مراكز الأحياء والبلديات الفرعية.
- الاستفادة من تجربة مكة المكرمة والمدينة المنورة في منع بيع الدخان وسط المدينة ومكة وبعض الأحياء.
- أن تكون رخص المقاهي لفترات محددة وعدم التجديد لها في حال الزحف السكاني على مناطقها.
- إلزام المقاهي بأوقات محددة للعمل.
- منع بيع الدخان بتاتاً في البقالات المجاورة للمساجد والمدارس وإيقاع عقوبات صارمة على المخالفين.
- منع البيع الفردي للسجائر وإيجاد غرامات وجزاءات صارمة للمخالفين .
- منع بيع الدخان للأحداث ومعاقبة من يفعل ذلك.

- القيام بحملات إعلامية مشتركة بين صحة البيئة بالأمانة وجمعية مكافحة التدخين.
- تفعيل غرف المدخنين في المطارات والشركات والبنوك ومخاطبة الطيران المدني والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- اشتراط مواصفات معينة للمقاهي في التصميم والموقع وما يتبعها من مواقف وغيرها.
- المطالبة بوضع مواصفات معينة للمعسل وإلزام المستوردين بها.
- منع محلات المقاهي من تقديم خدمات أخرى كالطعام والحلاقة وغيرها.
- التفكير في غرامات المخالفين بالعقوبات غير المالية والإغلاق لفترة محددة لأن ذلك أدعى للردع.

وقد عرضت هذه المقترحات على المجلس مع مقترحات أخرى بجلسته رقم (٤٦) بتاريخ ١٤/٩/ ١٤٢٩هـ إلاّ أنه رؤي التريث في إقرارها حتى تكون أكثر قانونية ونظامية ومدعومة من مختلف الجهات وممكنة التطبيق من الناحية النظامية والواقعية.

وسيعمل المجلس مع الإدارة العامة لصحة البيئة والجهات القانونية ذات العلاقة على استكمال الدراسة لمقترحات أعضائه وما سبقت به الإدارة العامة لصحة البيئة بالأمانة، واستصدار القرارات اللازمة

ومتابعة تطبيقها ـ بإذن الله ـ.

تجارب بلدية خليجية ناجحة:

من المعروف أن وزراء الصحة الخليجيين اعتمدوا الخطة الخليجية التوعوية لمكافحة التبغ وإستراتيجية تنفيذها وتدبير الموارد المالية اللازمة لذلك في كل دولة من دول المجلس، مع الاستفادة من الدعم الخيري بكافة صوره وأشكاله خاصة الأوقاف الصحية في تمويل هذه الخطة، كهدف يحمي الأجيال الناشئة من خطر جائحة التدخين، واعتبار مكافحة التدخين قضية وطنية يشارك فيها المجتمع بكافة فئاته بمن فيها صناع القرار والعاملون بالقطاع الصحي والتعليمي والثقافي والتربوي والاجتماعي في مكافحة التبغ كل من موقعه وحسب تخصصه، وأهمية إعلان المنشآت الصحية خالية من التدخين عبر برامج وسياسات تشغيلية وتطبيقية آمنة مع التأكيد على دور القدوة الذي يمثله العاملون في الفريق الطبي، على أن تتبنى الدول الأعضاء الإجراءات التالية لمرحلة ما بعد التصديق على الاتفاقية للوصول لمرحلة التطبيق الجاد والفاعل لبنودها.[1]

---

(١) جريدة «**الرياض**»، الثلاثاء ١١ المحرم ١٤٢٨هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٠٧م، العدد (١٤٠٩٩).

وقد قامت عدة مجالس بلدية في منطقة الخليج بدورها من خلال الحد من انتشار التدخين وجرت خلال جلساتها مناقشات ومن تلك المجالس مجالس بلدية في سلطنة عمان والبحرين والإمارات والكويت وغيرها كما قامت بلديات مختلفة وبدعم من مجالسها بإصدار تعليمات هامة وقوانين لتنظيم التدخين في الأماكن العامة.

ومن ذلك ما صدر من بلدية دبي في خطوة حضارية مهمة تهدف إلى حماية الصحة العامة في دبي لتنظيم التدخين في المدينة بشكل يحفظ حقوق غير المدخنين ويعطي للمدخنين مجالاً لممارسة حريتهم الشخصية دون إيذاء الآخرين.[١]

وشمل التعليمات والإرشادات والشروط لتنظيم التدخين في مراكز التسوق والفنادق والمطاعم والمقاهي، وشروط الأماكن المخصصة للتدخين وأماكن تدخين الشيشة وبيان المخالفات ووضعت عقوبات معينة للمخالفين لتلك التعليمات.

ومنع التدخين منعاً باتاً في المباني العامة والشركات في المداخل، الممرات، المصاعد والسلالم المتحركة، السلالم، المرافق الصحية، صالات الألعاب الترفيهية، المكاتب، دور العرض السينمائي، قاعات

(١) بلدية دبي، قرار إداري رقم (٩٢) لسنة ١٠٠٩م، **دليل تنظيم التدخين في الأماكن العامة.**

الاجتماعات والمؤتمرات، المستودعات، قاعات الطعام، أماكن الوضوء والصلاة، مواقف السيارات غير المكشوفة، المحلات والمعارض التجارية، أماكن الانتظار الاستقبال، غرف الاستراحة، أماكن تواجد الموظفين والأماكن القريبة من خدمة الأغذية الذاتية.

وتطبق هذه الشروط على جميع الفنادق والشقق الفندقية والنزل وما كان في حكمها، والحافلات والسيارات الخاصة بنقل النزلاء، صالونات التجميل وتصفيف الشعر، الأندية الصحية والمنتجعات الصحية (سبا).

وتوجد شروط للتهوية والتكييف للمكان المخصص للتدخين، ويجب طرد الهواء الملوث «العادم» للخارج مباشرة بطرق ميكانيكية ولا يجوز إعادة تدويره في منظومة التهوية والتكييف وأن تبقى منظومة التهوية تعمل طيلة ساعات العمل.

كما لا يسمح بتواجد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (٢٠) سنة في الأماكن المخصصة للمدخنين.

وأن تبقى مغلقة جميع الأوقات باستثناء وقت الدخول والخروج، ولا يسمح بتقديم الخدمات داخل الأماكن المخصصة للتدخين وتجلب المشروبات إلى داخل هذه الأماكن بواسطة الزبائن فقط.

ولا يجوز استخدام المكان لممارسة أي نشاط آخر غير التدخين مثل الجلوس أو الاستراحة أو تناول الطعام أو ممارسة الألعاب أو التسلية أو أي عمل آخر، ويجب أن يكون المكان المخصص للتدخين بعيداً عن المداخل الرئيسية للمباني.

ويجب وضع لافتة باللغتين العربية والإنجليزية وأي لغة أخرى تفيد بأن المكان مخصص للمدخنين فقط، ولا يجوز أن يحتوي على خدمات يحتاجها غير المدخنين مثل الهاتف، ولا يجوز أن يكون ممراً لغير المدخنين للوصول إلى منطقة أخرى، ويجب أن تتوفر فيه شروط السلامة ومكافحة الحريق الخاص بالمباني.

الخاتمة:

المجالس البلدية جهة حكومية مثلها مثل أي جهة حكومية أخرى، وعلاقتها بهذه الجهات علاقة اختصاص، أي فيما يخص الخدمات البلدية والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بخدمة المواطن، والأصل فيها التعاون والتكامل في كل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات البلدية وهي الأساس في عمل المجالس، ومن المعلوم أن المجالس البلدية يصلها شكاوى ومقترحات مختلفة من المواطنين لا تدخل ضمن نطاق العمل البلدي، ومع ذلك فإن المجالس وأعضائها يقومون بالاتصال

بالجهـات الخدمية المختلفة سـواء منها التعليم أو المياه أو الصـحة أو غيرها، ويوصلون لها ما يأتيهم من طلبات المواطنين باعتبارهم يؤدون خدمة في هـذا المجال ويوصـلون طلبات للمواطنين وهـم جزء منهم، وإن كانت لا تدخل ضـمن اختصاصهم، كذلك فإن بعض الجهات غير الحكوميـة تفرض عليها طبيعـة أعمالها التعاون مـع المجالس البلدية مثل الغرف التجارية والبنوك والشركات العاملة في مجال الاستثمار.

وبالتـالي فإن العلاقة بين الجهات المختلفة والمجالس البلدية يجب أن تكون علاقة تكاملية لخدمة المواطن ولعل مجال الصحة من أهمها سواء كانت الصـحة العلاجية أم الوقائية، فالتدخين وباء خطير وداء فتاك يمس المواطن والمقيم، وتسعى الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين وغيرهـا من مؤسسـات المجتمـع المـدني والهيئات الرسـمية الأخرى المتخصصة في ذلك سعياً حثيثاً لدرء هذا الداء والحد من انتشاره.

و للمجالس البلدية سـلطات قوية على البلديـات والأمانات كفلها لهـا النظـام، والأمانات بيدها كثير من الصـلاحيات المباشـرة وغير المباشـرة في المحـلات العامـة والأسـواق وغيرها، يمكن مـن خلالها تطبيـق القـرارات التي تحـد من انتشـار التدخين ومـا يرتبط به من مقاهي ومنافذ تسويق.

والمأمول تأكيد دور المجالس البلدية في تشجيع وتقدير كل الجهود المبذولة لخدمة المدينة والبحث بجدية عن كل ما يدعم الهيئات الخادمة وعلى رأسها جمعيات مكافحة الآفات ومنها التدخين، وأن لا يكون المجلس بأي حال عائقاً لها بل داعماً يساهم بما له من صلاحيات في خدمة المدينة ورُقيّها مع الهيئات والمؤسسات الأخرى و الشخصيات العاملة عبر سنوات طويلة لخدمة المواطن.

التوصيات:

- التعاون التام بين البلديات والأمانات والجمعيات الرسمية والخيرية لمكافحة التدخين واستصدار القوانين والتشريعات اللازمة عن طريق المجالس البلدية وحسب الأنظمة المتاحة لها من وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- الاقتراح بفرض الرسوم المختلفة والضرائب على التدخين ووضع رسوم خاصة بالبلديات على السجائر للمساهمة في رفع قيمتها والاستفادة من تلك الرسوم في البرامج المتعلقة بمكافحة التدخين، مع الجمعيات والهيئات الأخرى.
- تبني دعاوى ضد شركات التبغ من قبل المجالس البلدية وغيرها باسم مواطني المدينة، والمطالبة بإلزامها ببناء المستشفيات ودفع

المصاريف الصحية لمرضى التدخين.

- تخصيص دعم مالي للجمعيات الخيرية لمكافحة التدخين من قبل الأمانة وغيرها.
- تشجيع الحملات الدعائية المضادة للتدخين ومشاركة المجالس البلدية وأعضائها في تلك الحملات، وإعطائها الأولوية المكانية والزمنية والمالية وإعفائها من الرسوم البلدية.
- التعاون مع جميع الجهات التعليمية والشبابية لتنفيذ برامج مشتركة للحد من التدخين بمشاركة البلديات وأجهزتها المختلفة.
- الاهتمام بتنظيم المقاهي التي تقدم (الشيشة) وفرض شروط قاسية عليها ومنع المراهقين من ارتيادها.



(٢) التقارير

(أ) أسبانيا

أثناء زيارتنا الميدانية لأسبانيا خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٧ بتنظيم من المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI) ونادي مدريد (Club De Madrid) رافقنا ثمانية عشر عضواً من مختلف مناطق المملكة من جدة والمدينة ونجران وأحد المسارحة وينبع والاحساء والقطيف وكنت الوحيد المشارك من مجلس مدينة الرياض . وكانت فرصة ثمينة لتكوين علاقات مع زملاء آخرين من مجالس بلدية سعودية مختلفة وتبادل الأحاديث والآراء فيما يخص المجالس، وتكوين روابط وعلاقات بين المهتمين.

إضافة للاحتكاك مع المسئولين في المجالس البلدية والحكومات المحلية والأمانة العامة لاتحاد البلديات الفيدرالية الأسبانية، وعدد من عُمد المدن فيها،والسماع منهم وتبادل الأفكار حيث كانت بدايات المجالس البلدية وتنظيم الحكومات المحلية في نهاية حكم (فرانكو) وبداية الملكية الإسبانية والتي أخذت بالتطور التدريجي حتى أضحت تجربة ثرية راقية وإن كانت متأخرة عن كثير من الدول الأوربية.

و من المواقف التي لا أنساها أثناء زيارة أسبانيا في مدينة مدريد

كان لقاء مع عُمدة مدريد وعدد من المسئولين في الحكومة المحلية والبلديات الفدرالية على الغداء، وقد أُلقيت كلمة ترحيب بأعضاء المجالس البلدية في المملكة من قبل عُمدة المدينة، وطَلب مني الزملاء السعوديون الرد على كلمته، فتحدثت شاكراً للمدينة وأهلها والمسئولين فيها حفاوتهم وكرمهم، وذكرت تاريخ الحضارة العلمية التي شارك فيها المسلمون في أسبانيا، وكانت سبباً في الانطلاقة العالمية للعلوم، وضربت بعض الأمثلة للعلماء الأندلسيين المسلمين من الأطباء والكيمائيين والفلكيين، ذوي المكانة التاريخية على المستوى الإنساني، كما تحدثت عن الأدب الأندلسي الذي انطلق من هذه الأراضي الطيبة والتي وصفت جمال بلادهم بأدق الأوصاف وأعذبها.

وقد لاحظت أن الحديث نال استحسان الزملاء والمضيفين وأثناء الأحاديث الجانبية، كنت أتحدث عن بعض آراء ابن خلدون في علم الاجتماع واقتصاديات المجتمعات وقد سُرّوا كثير حين علموا أنه انطلق من الأندلس، وإليها ينتسب.

ومن المواقف الأخرى التي أستحضرها أننا أثناء زيارتنا لمدينة برشلونة واستقبال نائب عُمدة المدينة لنا وترحيبه بنا أن الزملاء طلبوا مني الحديث نيابة عنهم في مجلس المدينة، فشكرتهم على حسن

ضيافتهم وعلى نجاح تجاربهم في الإدارة المحلية وجمال مدينتهم وعبق تاريخهم، وقد نال الحديث استحسان الزملاء والمضيفين.

وأثناء زيارتنا لمدينة قرطبة حاضرة الخلافة الأموية في الأندلس استيقظ في قلبي ضمير التاريخ فرحت أتذكر عبد الرحمن الناصر وملكه وسلطان المسلمين في الأندلس وحين دخلت جامع قرطبة دمعت عيناي وأنا أقلّب بصري في أروقته المختلفة وأرى القبور-المسيحية- تناثرت في أرض المسجد وتحولت أربع من زواياه لتصبح أربع كنائس داخل هذا المسجد العريق، وتذكرت سماحة الإسلام وكيف بقيت كنائس فلسطين والشام ومصر ولم يمسها المسلمون بسوء وكيف أن بعضها لا يزال إلى اليوم قائماً في بلاد المسلمين ولم يُعتدى عليها حتى اللحظة ومع ذلك يُتهم المسلمون بالإرهاب وعدم التسامح ويتهم غيرهم بالعكس!!!! فأي ظلم يُجنى على الإسلام وأهله، بل على التاريخ الإنساني برُمته وتذكرت قول الشاعر:

حتى المحاريب تبكي وهي جامدة

حتى المنابر ترثي وهي عيدان

كنت أدور في أزقّة قرطبة وشوارعها الضيقة، بين بيوتها القديمة وأنهارها المجاورة، وحيطانها التاريخية فأعتصر لضياعها وأتذكر

تاريخها الناصع وأثر رجالاتها على الحضارة الإسلامية والإنسانية، وكيف أنهم حين تركوا الجد وتوجهوا للعبث قضى عليهم من أناس جدوا وعملوا على إزالة المسلمين عن هذه الديار، ساعدهم في ذلك انقسام المسلمين وتناحرهم وتمسكهم بالقشور والألقاب بعيداً عن الحذر والعمل عابثين بشعوبهم مغنين وراقصين كما وصفهم الشاعر قبيل السقوط:

يا أهل أندلس شدوا رواحلكم

فما المقام بها إلا من العجب

الثوب ينسل من أطرافه وأرى

ثوب الجزيرة منسولاً من الطرف

من جاور الشر لا يامن بوائقه

كيف الحياة مع الحيّات في سفط

كانت الأزقة تحكي عن الرجال وكنت أتذكر قول قس بن ساعدة الأيادي:

في الذاهبين الأولين من القرون لنا بصائر

لما رأيت مواردا للموت ليس لها مصادر

وحين زيارتنا لغرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس سقوطاً كان لنا لقاء مع عُمدة غرناطة معالي (خوسي تورس) وكان سيداً

محترماً ذا تعامل راق حضاري، يقدر السعودية والسعوديين، له روابط خاصة ببعض علية القوم عندنا-حدثنا عنها-وذكر لنا كيف كان مسروراً أثناء زيارة خاصة له لمدينة الرياض، وكيف يعتبرها من أسعد أيام حياته، كان لقائنا به عند الغروب وكنا في أحد القصور القديمة أسفل وادي غرناطة . يعلونا قصر الحمراء الشهير، كانت له هيبة عظيمة مع شفق الغروب أعطته شكلاً ساحراً لا يخطر على البال، وكنا في محاورة مع عُمدة غرناطة بمشاركة زميلنا الدكتور (حسين البار) من مجلس بلدي جدة، نحدثه أن المنظمين لبرنامجنا اعتذروا لنا عن زيارة قصر الحمراء، لأن التذاكر للشهرين القادمين مباعة وأنه لكثرة الزوار من السياح للقصر حددت أعدادهم يوماً وبالتالي حرمنا من زيارة قصر الحمراء رغم رغبتنا الشديدة في ذلك.

فأقر بكثرة الزوار لكنه أردف أن من يزور غرناطة ولا يزور قصر الحمراء كأنما ذهب إلى مكة ولم يشاهد الحرم والكعبة وبالتالي لم يستفد من زيارته لمكة.

وفي الحال استدعى مدير الشرطة ومدير المتاحف في غرناطة وطلب منهم على الفور ترتيب زيارة خاصة بنا، وكتب ورقة بيده وأعطاها منظمي البرنامج بعد أن غلّفها، وطلب منهم توجيهنا في المساء لزيارة

خاصة مسائية لقصر الحمراء فسررنا أيّما سرور وشكرناه على حفاوته واهتمامه وشكرنا الزملاء لتنبهنا، ومبادرتي مع الزميل الدكتور حسين البار وطلبنا إتاحة الفرصة لنا لزيارة قصر الحمراء، وبالفعل توجهنا بعد الغروب ودخلنا الليل إلى قصر الحمراء مقر ملوك بني الأحمر ذلك القصر الزاهي الذي يعد من أشهر قصور أوربا ومزاراتها السياحية.

كانت كلمة لا غالب إلا الله تتردد على أذهاننا وتقابلنا مكتوبة في كثير من حيطان القصر مذكرة بدوام الله السقوط أو الغلبة للبشر، وأن للسقوط أسبابه وأن للغلبة أسبابها، كنت أشاهد الصالات والمجالس والغرف والبحيرات وما بذل من جهد فيها أذهب المال والعقل، وشغل الناس عن الأعداد لدفع العدو، أعمال جانبية ثانوية من البناء والزخرفة والغناء والترف، تذكرت وأنا أدخل أروقة قصر الحمراء بكاء (أبي عبدالله الصغير ابن الأحمر) آخر ملوك بني الأحمر في غرناطة على سقوط مملكته وكيف قالت له أمه: (أبك مثل النساء ملكاً لم تحفظه حفظ الرجال) وتذكرت قول الشاعر:

لبسوا الحديد على الوغى ولبستم

حلل الحرير عليكم ألوانا

ما كان أقبحكم و أحسنكم بها

لو لم يكن ببطرمة ما كانا

وهنا تبادر إلى ذهني ما قرأته للمرحوم شوقي أبو خليل في كتيّب صغير عن سقوط غرناطة ختم به فقال دخلنا الأندلس حينما كنّا نردد الله أكبر وخرجنا منها حينما كنّا نردد:

دوزن العود وهات القدح

راقت الخمرة والورد صحا

وتذكرت ما كنت أقرأ من أدب الأندلس وأشعاره في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقرئ التلمساني.

وما روى من مرثيات في الأندلس من أشهرها قصيدة أبي البقاء الرندي:

لكل شيء إذا ما تم نقصان

فلا يُغرّ بطيب العيش إنسان

هي الأمور كما شاهدتها دول

من سرّه دول ساءته أزمان

وهذه الدار لا تبقي على أحد

ولا يدوم على حال لها شأن

يُمـزّق الدهـر حتمـاً كل سابغـةٍ

إذا نبت مشرفيّـــات و خرصـــان

تذكـرت وأنا في دهشـة النظـر إلى الحمـراء وقصـرها وأوديتها المحيطة المصـير الذي آل إليه أهلها وسائر أهل الأندلس والعهود التي أعطيـت لهـم وخانها من أعطاهـا، وعملوا محاكـم التفتيش ومجازر لإبادة المسـلمين مـن بقي على إسـلامه من أهل الأندلس لن ينسـاها التاريخ الإنساني كما قال الشاعر:

فلـمّـا دخلـنـا تحـت عـقـد ذمامهـم

بـدا غـدرهـم فينـا بـنـقـص العـزيمـة

وخـــان عـهـــوداً كـنّـا قـد غـرنـــا بهـــا

ونـصـرنـا كـرهـــاً بـعـنـف وسـطـوة

وأحـــــرق مـا كـانـت لـنـا مـصـاحـف

وخـلـطـهـا بـالـزُّبـــل و الـنـجـاســة

كنت أتذكر محاكم التفتيش وما فعل بالمورسـكيين في الأندلس وما كتبه الأسبان والغربيون عن الجرائم التي وقعت بحق مسلمي الأندلس وأقارن بذلك بسماحة الإسلام وتعامل المسلمين مع الآخرين في البلاد المفتوحـة، وأتحسـر على خسـارة الأندلس للمسـلمين و على خسـارة المسلمين للأندلس.

(ب) الزيارة الميدانية للوقوف على التجربة البلدية الإسبانية لأعضاء المجالس البلدية السعودية من ١٥ إلى ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م.[١]

أهداف البرنامج:

- زيارات ميدانية لبعض البلديات في أسبانيا، وتبادل التجربة والخبرات مع المسؤولين فيها.
- إقامة حوارات ومناقشات منظمة لتبادل التجارب القيادية الفعالة.

فترة البرنامج:

من ١٥ إلى ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م.

الجهة المنظمة للبرنامج:

- المعهد القومي الديمقراطي في واشنطن (NDI).
- نادي مدريد (Club De Madrid).
- الفدرالية الإسبانية للبلديات والمحافظات Federación Española de Municipios y Provincias (FEMP).

---

(١) حين إعداد التقرير استفدت كثيراً مما كتبه الزملاء من أعضاء الوفد من تقارير عن نفس البرنامج المجموعة الشمالية الذين لم أرافقهم في زيارة مدن أخرى واستفدت من تقاريرهم.

المشاركون:

ثمانية عشر عضواً من مختلف المجالس البلدية بالمملكة العربية السعودية (الرياض، جدة، المدينة المنورة، نجران، جازان، أحد مسارحة، ينبع، الإحساء، القطيف).

ملامح عامة عن البرنامج:

- اشتمل البرنامج على أربع ورش عمل، وتوزع الوفد المشارك إلى مجموعات صغيرة للمناقشة والحوار، ومن ثم عقد جلسات عامة لكل المجموعات.
- توزيع المشاركون إلى مجموعتين (مجموعة الشمال الأسباني) و(مجموعة الجنوب الأسباني) لزيارة البلديات والوقوف على تجربتها.

جلسة الافتتاح:

في افتتاحية الجلسة قدم سعادة السفير فرناندو **بربينا روبرت** Fernando Perpiñá robert – أمين عام نادي مدريد ــ كلمة ترحيب بالمشاركين في الورشة، وتناول في كلمته أهمية التركيز على دعم المشاركة الشعبية، ونقل التجربة إلى دول متعددة، والتأكيد على حسن العلاقة بين البلدية والحكومة، وأثر ذلك في خدمة المواطن.وتطرق

حديثه لجوانب منها:

- يهدف نادي مدريد إلى تعزيز وتشجيع الاستقرار الديمقراطي ويتألف من ٦٦ رئيساً لحكومات سابقة من مختلف دول العالم.
- القيمة المضافة لنادي مدريد أنه يعمل على تحسين الوضع الديمقراطي في مختلف دول العالم بالتعاون مع الشبكات والمنظمات الدولية.
- التطور الذي يجري في السعودية حالياً يعتبر مهما من ناحية المشاركة الشعبية والخطوات الايجابية التي تتخذ في هذا المجال.
- أطلق نادي مدريد مشروعاً لتعزيز قيم الديمقراطية في العالم العربي كأساس للعمل الديمقراطي ويركز على حرية التجمع وتشكيل الجمعيات وذلك بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ويشمل البحرين والمغرب والأردن.
- من المهم التفاعل والاهتمام بشأن الأفراد في المجتمع كأساس للعمل الديمقراطي، ويستدعي ذلك عناية يومية ومباشرة لتفهم حاجات المواطن ومشاكله، كما يؤكد ذلك أحد الأقوال "كل سياسية أنما هي سياسة محلية في الأصل".
- في أسبانيا مضت ثلاثون سنة على العملية الانتقالية من الدكتاتورية

إلى الديمقراطيـة، وتمثل أهم مشـاكل الانتقال هذا في إيجاد حل للنظام المركزي في البلاد حيث كانت الحقبة الدكتاتورية مركزية تماماً.

- التحـول والتغـير راعـى الاختلافـات الثقافيـة والاجتماعيـة بما يتماشى مع الوحدة الوطنية.
- العقبات التي واجهت التحول الديمقراطي في أسبانيا:
  - المركزيـة: مراعـاة التوزيع الإقليمي ووضـع نظام مناسـب لكل منطقة وإقليم يراعي ثقافتهم واحتياجاتهم الخاصة.
  - الجيش: الرغبـة في التدخل في العملية السياسـية وتطلب ذلك تحييد الجيش والتركيز علـى مهمته الأساسـية في الدفاع عن البلاد.
  - الآثار النفسـية للحرب الأهلية: حيث خلقت انقساماً بين التوجه لأوروبا أو الانكفاء محلياً وتم الحل عبر الخيار الأول.

كمـا رحب السيـد فـوزي جوليـد Fawzi Guleid مدير أول برامج الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا في المعهـد الوطنـي الديمقراطـي بواشنطن (NDI) – بالمشاركين، وتناول في كلمته شرح لبرنامج الزيارة وكونه برنامج لتقويم الأفكار التي قد تكون مكررة في الاسـتراتيجيات،

وتقديم برامج للتعامل مع الجمهور، يقدمها عدد من الخبراء من اسبانيا وكندا وأوربا.ومما جاء في كلمته:

- بدأ برنامج المعهد الموجه للسعودية منذ عام ٢٠٠٣م عبر دورات تدريبية للانتخابات البلدية، ويوجد حالياً برنامج غير مقيم في دول الخليج.
- أصبحت المجالس البلدية والحكومات المحلية ضرورة مهمة وتستدعي مشاركة جميع أفراد المجتمع.
- عرض حول برنامج الزيارة التي تهدف التعرف على التجربة البلدية في أسبانيا من خلال:
  - ورش العمل الموجهة حول بعض المحاور الرئيسية المهمة كالمشاركة المجتمعية، والرؤية الإستراتيجية.
  - زيارات ميدانية: للتعرف على تجارب بعض المدن الأسبانية.
  - التواصل بين المشاركين في البرنامج من خلال الحوار.

وفي نهاية الجلسة قام المشاركون بتعريف أنفسهم.

❖ قدم السيد **ألفارز فرناندز** Gabriel Álvarez Fernández الأمين العام للفدرالية الإسبانية للبلديات والمحافظات Federación Española de Municipios y Provincias (FEMP) كلمة ترحيب

بالمشاركين، وتطرق في كلمته للنقاط الآتية:-

- تقلص سيطرة النبلاء وذوي المصالح الخاصة التي كانت سائدة في العصور الوسطى.
- انتخاب الحكومة المحلية عن طريق البرلمان المنتخب، وكذلك المحليات.
- ضرورة استقلالية القرارات في المجالس البلدية المحلية والتي تشكل برلمانات مصغرة للمناطق والمدن.

- بذلت جهود كبيرة وعلى مدى طويل لتقليص صلاحيات ملوك وحكام أوروبا وسلطاتهم الواسعة وتم على أثر ذلك سن قوانين أقرت بفصل السلطات عن بعضها (التشريعية، التنفيذية، القضائية).
- هنالك ثلاث مستويات من الحكم في أسبانيا، وكلها منتخبة:
  - الحكومة المركزية الفدرالية وتنتخب من كل المواطنين ويشرف عليها البرلمان ومهمتها متابعة القضايا الوطنية العامة كالدفاع والخارجية ووضع السياسات العامة في البلاد.
  - المحليات المستقلة في الأقاليم: وهي حكومات محلية منتخبة يشرف عليها برلمان منتخب وتشبه دويلات شبه مستقلة وفي أسبانيا ١٧ إقليم.

- المجالس البلدية: وهي منتخبة ومسئولياتها في نطاق المدينة المحلية.

- هنالك فصل كامل في السلطات بين المستويات الثلاثة وليس لأي منها دور ثانوي يتعارض مع الأخر.
- يوجد في أسبانيا (٨,١٠٠) بلدية وبعضها صغيرة جداً لدرجة أنها تخدم ٥٠٠ مواطن فقط.
- تم استحداث اتحاد البلديات الأسبانية الذي يشمل جميع البلديات ويتم انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد بحيث تمثل جميع البلديات بغض النظر عن الانتماء السياسي للأعضاء.
- تنتخب الهيئة التنفيذية كل أربع سنوات وتقوم بوضع خطة إستراتيجية شاملة لعملها (وإذا انتخب الرئيس من حزب معين فإن نائبه يكون من حزب المعارضة).
- تلتقي الهيئة التنفيذية مرة واحدة شهرياً وللاتحاد عضوية في مختلف الهيئات والاتحادات الأوروبية والدولية.
- تطلب العمل للتحول نحو اللامركزية منذ عام ١٩٧٥م، وكان الوضع أن حوالي ٩٠٪ من التمويل للبلديات كان من الحكومة المركزية، وكان يتم تعيين العُمد والمسئولين المحليين بصورة مركزية أيضاً.

- تم استحداث مستوى متوسط لتأكيد اللامركزية (إقليمي) ثم تم الانتقال للبلديات (محلي) لأحداث لامركزية كاملة عبر إيجاد تمويل محلي ذاتي لتكون الخدمات والمشاريع أكثر فاعلية.
- النظام اللامركزي انطلق أساساً من الدستور الذي تم إقراره باستفتاء شعبي عام وعبر عن إرادة المواطنين، والانتخاب أعطى النظام قوة حقيقية عبر قيام كل مسئول بتقديم أفضل ما لديه وتوافق ذلك مع إرادة حكومية عامة بإنجاح المشروع.

- نظام "تحمل المسئولية" تجاه القرارات التي يتخذها المسئول كان دافعاً مهما نحو الإبداع، ويتطلب نجاحه أيضاً وجود استجابة لحاجات المواطن وتفعيل دوره الرقابي والمحاسبي.

لمحة عن نظام البلديات الأسبانية:

تقديم لويس بارتيدا: عمدة مدينة فيلانوفادي لاكندا وعضو اللجنة التنفيذية في الفدرالية الأسبانية للبلديات والمحافظات:

- منذ عام ١٩٧٢ كانت الهيكلية البلدية في أسبانيا تشبه ما هو قائم حالياً في السعودية، ولكن تم اتخاذ خطوات عديدة لنقل السلطات للمستوى المحلي.
- مدينة فيلانوفادي كان عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة وكانت تعاني

مـن قلة الموارد المالية في عـام ١٩٧٩م، فلا توجد فيها موارد كافية ولم يكـن هنالك نموذج ديمقراطي سـابق في تنظيم الانتخابات أو أية معرفة سابقة بالإدارة المحلية أو المجالس البلدية.

- عند تغيير النظام تطلب ذلـك تغيير العديد من الأنظمة والقوانين ولم يكن ذلك ممكناً لولا إرادة الملك في إنجاح التحول الديمقراطي واسـتدعى ذلـك ضـرورة التعاون المحلي والتنسـيق بـين الإدارات المحلية المختلفة.
- كانت الخدمات البلدية تقدم بصـورة غير كافية وعملنا على توفير جميع الخدمات للمواطنين بصورة مستمرة وجيدة.
- دخلنـا الآن في مرحلـة اللامركزية (المحليات المسـتقلة) حيث يتم تشـكيلها من قبل كل محافظة وإقليم وتكون لديها سـلطات محلية واسعة.
- يوجـد نظـام السـلطة الانتقالية وهـو موجه للمدن التـي يقل عدد سـكانها عن ٢٠ ألف نسـمة ولا توجد فيها موارد مالية ويهدف إلى دعمها لتوفير خدمات متكافئة مع المدن الأخرى.
- يعتـبر نموذج التمويل الذاتي المحلي مهم جداً في دعم المشـروعات المحلية.

- هنالك ثلاث سلطات اختصاص تتوزع المهام والمسئوليات (السلطة المركزية، الإقليمية، المحلية)، والمواطنون يحاسبون أي من أعضاء المجالس المحلية لأنهم الأقرب إليهم من أي مسئول آخر.
- تم وضع دليل للإدارات المحلية لتفعيل سلطات المجالس البلدية.
- الحصول على السلطة ليس من أجل النفوذ بل من أجل تحقيق الخدمات المطلوبة كقضايا الشباب، وإيجاد التمويل المالي، والاستخدام الأفضل للموارد، والقرب من حاجات المواطن، وتوفير الخدمات الضرورية لهم.
- التعديلات الدستورية عام ١٩٧٨م نتج عنها انتخابات للمجالس البلدية حيث كانت توجد قوائم حزبية للمرشحين، ولم تكن هنالك خبرة واسعة في اختيار المرشحين ولكن كان هنالك توجه عام لتقديم العون للمواطنين، وقد راعى الدستور الاختلافات الإقليمية بين المناطق.
- لم يتم تصنيف البلديات كدرجات بل تم تحديد جودة الخدمات المفروض أن توفرها البلديات وتقدم السلطات الانتقالية الدعم لكل بلدية لا تتوفر فيها الإمكانيات اللازمة.
- تم إيجاد اتحاد وطني للبلديات للتنسيق بينها ثم اتحادات إقليمية للبلديات.

- السلطات البلدية المحلية لا تملك صلاحيات تشريعية ولكنها تمنح صلاحيات تتناسب مع احتياجات كل مدينة.

قدم معالي السيد بدرو **كاسترو فاسكاز** Pedro Castro Vázquez – عمدة **جيتافي** (Getafe) وعضو اللجنة التنفيذية الفدرالية الإسبانية للبلديات والمحافظات ـ لمحة عن الفدرالية الإسبانية للبلديات والمحافظات، وكانت أبرز نقاط المحاضرة الآتي: ـ

- قيام اتحاد أسباني للمحافظات.
- الاتحاد للدفاع عن حقوق البلديات.
- كانت بداية المشاركة الديمقراطية في أسبانيا بالبلديات.
- تأدية دور التواصل مع المواطنين.
- مساواة النساء بالرجال في المشاركة.
- عكس احتياجات المواطنين.
- تقرير الموازنة.
- لجان الأحياء وتنظيمها.
- التعاون مع المسئولين الآخرين المحليين والفدراليين.
- تنظيم المدينة وشؤونها المحلية.

وأكد على أن **جتافي** (Getafe) مدينة صناعية و كانت ذات

بطالة وتقنية قديمة، و تمَّ الاستعانة بالأكاديميين والمثقفين، وإعداد خطة استراتيجيه لمدينة جتافي (Getafe) لتكون مدينة صناعية مثالية.

كما ركز على إدارة الأراضي وتنمية الصناعة عبر الشركات، واستقطاب الشركات الأجنبية.

وكانت نتيجة ذلك ازدهار المدينة.

لويس بارتيدا: عمدة مدينة فيلانوفادي لاكندا وعضو اللجنة التنفيذية في الفدرالية الأسبانية للبلديات والمحافظات:

- منذ عام ١٩٧٢ كانت الهيكلية البلدية في أسبانيا تشبه ما هو قائم حالياً في السعودية، ولكن تم اتخاذ خطوات عديدة لنقل السلطات للمستوى المحلي.
- مدينة فيلانوفادي كان عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة وكانت تعاني من قلة الموارد المالية في عام ١٩٧٩م، فلا توجد فيها موارد كافية ولم يكن هنالك نموذج ديمقراطي سابق في تنظيم الانتخابات أو أية معرفة سابقة بالإدارة المحلية أو المجالس البلدية.
- عند تغيير النظام تطلب ذلك تغيير العديد من الأنظمة والقوانين ولم يكن ذلك ممكناً لولا إرادة الملك في إنجاح التحول الديمقراطي

واستدعى ذلك ضرورة التعاون المحلي والتنسيق بين الإدارات المحلية المختلفة.

- كانت الخدمات البلدية تقدم بصورة غير كافية وعملنا على توفير جميع الخدمات للمواطنين بصورة مستمرة وجيدة.
- دخلنا الآن في مرحلة اللامركزية (المحليات المستقلة) حيث يتم تشكيلها من قبل كل محافظة وإقليم وتكون لديها سلطات محلية واسعة.
- يوجد نظام السلطة الانتقالية وهو موجه للمدن التي يقل عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ولا توجد فيها موارد مالية ويهدف إلى دعمها لتوفير خدمات متكافئة مع المدن الأخرى.
- يعتبر نموذج التمويل الذاتي المحلي مهم جداً في دعم المشروعات المحلية.
- هنالك ثلاث سلطات اختصاص تتوزع المهام والمسئوليات (السلطة المركزية، الإقليمية، المحلية)، والمواطنون يحاسبون أي من أعضاء المجالس المحلية لأنهم الأقرب إليهم من أي مسئول آخر.
- تم وضع دليل للإدارات المحلية لتفعيل سلطات المجالس البلدية.
- الحصول على السلطة ليس من أجل النفوذ بل من أجل تحقيق

الخدمات المطلوبة كقضايا الشباب، وإيجاد التمويل المالي، والاستخدام الأفضل للموارد، والقرب من حاجات المواطن، وتوفير الخدمات الضرورية لهم.

- التعديلات الدستورية عام ١٩٧٨م نتج عنها انتخابات للمجالس البلدية حيث كانت توجد قوائم حزبية للمرشحين، ولم تكن هنالك خبرة واسعة في اختيار المرشحين ولكن كان هنالك توجه عام لتقديم العون للمواطنين، وقد راعى الدستور الاختلافات الإقليمية بين المناطق.
- لم يتم تصنيف البلديات كدرجات بل تم تحديد جودة الخدمات المفروض أن توفرها البلديات وتقدم السلطات الانتقالية الدعم لكل بلدية لا تتوفر فيها الإمكانيات اللازمة.
- تم إيجاد اتحاد وطني للبلديات للتنسيق بينها ثم اتحادات إقليمية للبلديات.
- السلطات البلدية المحلية لا تملك صلاحيات تشريعية ولكنها تمنح صلاحيات تتناسب مع احتياجات كل مدينة.

قدم معالي السيد بدرو **كاسترو فاسكاز** Pedro Castro Vázquez– عمدة **جيتافي** (Getafe) وعضو اللجنة التنفيذية الفدرالية الإسبانية

للبلديات والمحافظات ـ لمحة عن الفدرالية الإسبانية للبلديات والمحافظات، وكانت أبرز نقاط المحاضرة الآتي: ـ

- قيام اتحاد أسباني للمحافظات.
- الاتحاد للدفاع عن حقوق البلديات.
- كانت بداية المشاركة الديمقراطية في أسبانيا بالبلديات.
- تأدية دور التواصل مع المواطنين.
- مساواة النساء بالرجال في المشاركة.
- عكس احتياجات المواطنين.
- تقرير الموازنة.
- لجان الأحياء وتنظيمها.
- التعاون مع المسئولين الآخرين المحليين والفدراليين.
- تنظيم المدينة وشؤونها المحلية.

وأكد على أن **جتافي** (Getafe) مدينة صناعية و كانت ذات بطالة وتقنية قديمة، و تمَّ الاستعانة بالأكاديميين والمثقفين، وإعداد خطة استراتيجيه لمدينة **جتافي** (Getafe) لتكون مدينة صناعية مثالية.

كما ركز على إدارة الأراضي وتنمية الصناعة عبر الشركات، واستقطاب الشركات الأجنبية.

لمحة عن نظام المناطق والحكومات المحلية الأسبانية :

الدكتور خوسي مانويل رودجيوز/ مستشار وزيرة الدولة للتعاون الإقليمي:

- العُمدة والهيئة التنفيذية للمجلس البلدي لديهما صلاحيات وسلطات واسعة جداً، ومع ذلك فإن هنالك اتجاه لإعطاء صلاحيات أوسع للعُمدة.
- تعزيز المشاركة الشعبية العامة تتطلب إشراك جميع المؤسسات والجمعيات الأهلية.
- النظام البلدي له ارتباط من ناحية على المستوى الوطني من خلال الاتحاد كما أن له ارتباط محلي.
- الوثيقة الأوروبية للتعاون تهدف إلى احترام وثيقة الاستقلال المحلي وتتألف من ١١ مادة تؤكد جميعها على تعزيز الديمقراطية المحلية.
- المشاركة تستلزم وجود شفافية ووضوح لدى الحكومات المحلية
- من بين الخطوات والإجراءات التي تتبعها الحكومات المحلية ما يلي:
  - استخدام التكنولوجيا للنفاذ للمعلومات وتبادلها.
  - التعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات الاجتماعية.

- إيجاد سياسات مثلى لمشاركة الشباب.
- الرد العاجل على مطالب العموم وإيجاد وحدات للتدخل السريع للأعطال.
- معالجة المشاكل اليومية البسيطة للمواطنين.
- من المبادئ (الشفافية، التواصل، رد الفعل السريع، إشراك المواطن، حل المشاكل اليومية).

تقاسم سلطة الاختصاص بين الحكومات المركزية والمحلية:

السيدة سولداد مستري كارسيا/ ممثلة الحكومة المركزية في مدريد:

- تتلخص مسئوليتها في المتابعة والتنسيق بين الحكومة المركزية الأسبانية والإدارات المحلية في المدينة وهي مسئولة عن إدارة الحكومة الأسبانية في الشئون المحلية.
- النظام السياسي ملكي برلماني ودستوري حيث يدير الملك اسمياً مؤسسات الدولة، ويعتبر دستور عام ١٩٨٧م المرجع النهائي للجميع.
- يقر الدستور مبدأ توزيع السلطات وفصلها.
  - الملك رمز الوحدة الوطنية ويشرف على أعمال المؤسسات.
  - الحكومة تدير شئون الدولة الداخلية والخارجية.

- البرلمان ينتخب المستشار الذي يكون رئيس الحكومة ويقدم أعضاء الحكومة للبرلمان.
- يتألف البرلمان من قسمين (الشيوخ والنواب) وله حق سحب الثقة من رئيس الحكومة.
- السلطة القضائية العليا محصنة دستورياً ولها استقلاليتها ومهمتها الدفاع عن الدستور. وحل الخلافات بين مختلف الأطر.

■ مستويات الحكومة:

- المستوى المركزي أو الفدرالي.
- المحليات أو الأقاليم المستقلة ذاتياً (١٧ إقليم) ولها سلطات سياسية كبيرة ومستقلة ذاتياً ولها برلمانات منتخبة وتعالج كل القضايا الإقليمية ماعدا الدفاع والخارجية والأمن.
- البلديات الوسطى: ٥٠ بلدية لها صلاحيات محدودة، وتقوم بمهمة التنسيق بين البلديات ودعمها وتوحيد برامجها.

■ المجالس البلدية: وفيها ٩٠ ألف عضو وهي مستقلة ومنتجة ويترأس كل منها العُمدة.

■ مبادئ مهمة اعتمدها النظام السياسي:

- الديمقراطية: منح الحكومة صلاحيات من خلال الثقة الممنوحة

من الناخبين.

- المساواة وتأكيد حقوق جميع المواطنين.

- يمتاز النظام السياسي على أنه على الرغم من تعقيده في التركيبة السياسية إلا أنه مرن جداً في التطبيق.

وكانت نتيجة ذلك ازدهار المدينة.

كما عقدت حلقة حوارية أدارها مومو **كوزمانوفيتش** - Momo Kuzmanovic خبير تدريب و مشاركة المواطنين عن مشروع إصلاح المحلي في كرواتيا -. وأبرز نقاط الحلقة الحوارية وهي عن **التحليل** (SWOT):

- نقاط القوة للمجالس البلدية:
  - دعم المسئولين للمجالس.
  - حرية انتخاب رئيس المجلس ونائبه.
  - انتخاب نصف الأعضاء.
  - دعم المجلس بالخبرات عن طريق التعيين.
  - صلاحية إقرار ميزانية البلدية.
  - حرية التواصل مع المواطن.
  - إعطاء الفرصة لاقتراح تعديلات على اللائحة.

- نقاط ضعف المجالس البلدية.
  - عدم الترابط وضعف التنسيق بين المجالس.
  - عدم تفرغ الأعضاء.
  - تعيين رئيس البلدية من دون استشارة المجلس.
  - تعارض بعض بنود النظام واللوائح.
  - عدم السماح بمشاركة جميع فئات المجتمع.
  - عدم اعتبار قرار المجلس نافذاً.
  - ضعف الهيكل الإداري للمجلس.
- سبل تطوير عمل المجالس البلدية:
  - وجود جهاز استشاري للدعم الفني والإداري.
  - الاستفادة من مراكز ولجان الأحياء.
  - وجود تمثيل للمجالس في المجلس المحلي ومجلس المنطقة.
  - تفرغ أعضاء المجالس.
  - زيادة عدد الأعضاء حسب الكثافة السكانية.
  - إيجاد جمعية أو رابطة للمجالس البلدية.
  - انتخاب رؤساء البلديات من قبل المجلس.
  - السماح لجميع فئات المجتمع بالتصويت.

- أن تكون قرارات المجلس نافذة.
- أهمية تعديل الأنظمة واللوائح.
- إعطاء ميزانية كافية للمجالس.

كما تم التأكيد من خلال الورشة على أن:

- العضو المنتخب مستشار يمثل المجتمع.
- وجوب الإطلاع على التحديات الأولى التي يواجهها المنتخبون.
- إجراء مناقشات حول اختلاف الصلاحيات والتعاون بين المجالس المحلية المختلفة.
- مناقشات حول تقسيم المحافظات وبلدياتها والحكومات المحلية.
- وجوب تعاون البلديات في تدوير النقابات وفي التخطيط.
- مفهوم البلديات في العالم تاريخي ولها سلطات أقوى وتصارع الحكومات المركزية للحصول على الموازنة الصحيحة لمناطقها.

عقدت حلقة حوارية أدراها والاس روجيرس Wallace rogers - خبير تدريب مستشار في المعهد الوطني الديمقراطي بواشنطن، خبير في المفوضية الأوربية في الإدارة المحلية ــ وكان من أبرز نقاط الحلقة الحوارية: -

- ضرورة التفكير الاستراتيجي وأهميته في وضع الخطط البعيدة

المـدى وذلك من أجل تلبية احتياجات مسـتقبلية واسـتثمار نقاط القوة الموجودة.

- ينبغي بلورة رؤية واضحة من أجل اتخاذ القرار المناسب.
- عناصر التفكير الاستراتيجي:
  - المهمة (Mission).
  - الرؤية (Vision).
  - التقييم (Assessment).
  - الاحتياجات(Needs) .
  - البرامج (Programs) .
- جـرى نمـوذج تطبيقي علـى المجالـس البلدية السـعودية برز من خلاله:
  - الرؤيـة: يعمل المجلـس البلدي على مد السـكان بالخدمات العامة التي يريدونها ويحتاجونها بصورة فعالة وناجعة.
  - المهمة أو الرسالة (الأهداف التي يسعى لتحقيقها مراعيا القيم): يقوم المجلس البلدي بتوفير خدمات بلدية للمواطنين والزائرين في مواقع سـكنهم وعملهم من أجل تحقيق راحتهم مثمناً الإرث التاريخـي، الحفـاظ علـى البيئـة، الأمـن والسـلامة، التنمية

الاقتصادية والمشاركة الشعبية.

- التقييم:

- الاحتياجات للعشر للسنوات القادمة.
  - تطوير الأنظمة لمزيد من المشاركة.
  - تطوير البنى التحتية.
  - تنمية الموارد المالية.
  - تطوير الكفاءات البشرية.
  - وضوح الخطة المستقبلية وآليات الرقابة.
- الأصول المتوفرة للمجالس البلدية:
  - الموارد المالية من الحكومة المركزية.
  - الإمكانات السياحية القابلة للاستثمار.
  - الاستثمار المحلي والأجنبي.
  - رسوم الخدمات.
  - الكفاءات الإدارية.
- الاحتياجات:
  - تطوير آلية رقابة الأداء ومعايير القياس.
  - قرارات المجلس تكون نافذة.

- إيجاد آلية لمبدأ العقاب والثواب.
- إنشاء رابطة للتعاون بين المجالس.
- عدم السماح لرئيس البلدية أن يكون رئيساً للمجلس.
- تفرغ الأعضاء وإعطائهم إمكانيات مجزية.
- إيجاد جهاز استشاري للدعم الفني والإداري.
- طرح سؤال عنكيف يمكن التوصل لإعداد خطة إستراتيجية؟

فجاءت الإجابات:

- عقد لقاءات متعددة مع المواطنين وانتقاء الأفكار منها.
- تشكيل فرق استشارية من ذوي الخبرة.
- إشراك المواطنين حول الصيغة النهائية للخطة.

■ من أجل تقريب أولويات المجلس البلدي والبلديات لابد من:

- وجود مناقشة جادة بين الأمانة والمجلس لتحديد الأولويات.
- مشاركة كل طرف مع الآخر عند إعداد المشاريع وتنفيذها.

■ من أجل تعزيز ثقة المواطنين وتفاعلهم:

- الاستفادة من وسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام.
- الاستعانة باللجان والجمعيات الأهلية.
- عمل استبيانات للجمهور لمعرفة قناعته بالخطة وبعمل المجلس.

- دعم المجتمع المدني وإعطاء المواطنين حق اختيار أصحاب القرار.
- ضرورة الشفافية لدى الحكومة المحلية.
- وجود أشخاص يخلقون المشكلات في أذهان صاحب القرار.

اليوم الثاني: ورش العمل

عقدت ورشة العمل الأولى بعنوان: **لمحة عن تحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات** (SWOC)، قدمها **مومو كوز مانوفيتش** Momo Kuzmanovic .

وكانت محاورها: ـ

- الرؤية والاستراتيجيات.
- المشاركة المجتمعية.
- التطوير التنظيمي.
- التعاون المؤسساتي.

وعقدت ورشة عمل بعنوان: **لمحة عن رؤية واستراتيجيات، قدمها والالس روجيرس** .Wallace rogers

اليوم الثالث ـ ورش العمل.

- ورشة العمل الثالثة كانت بعنوان: **لمحة عن التطوير التنظيمي**،. وفيها **عرض عن تجربة مدينة كيتشر في كندا قدمها: بيري**

فربانوفيش - خبير تدريب ومستشار في بلدية كيتشر:

تحدث في ها عن المدينة وتجربتها وذكر:

- عدد سكان المدينة يبلغ ٢١٠ ألف نسمة.
- عمدة المدينة منتخب وله ستة وكلاء منتخبون كل في دائرته ومدة المجلس أربع سنوات.
- مسئولية المجلس البلدي تتركز في الخدمات كالمطافئ، الحدائق العامة، الترفيه، الشوارع المحلية، المكتبات والتخطيط المحلي.
- هنالك ثلاث لجان رئيسية في المجلس هي: اللجنة المالية، الخدمات المحلية، الفنية والتطوير.
- هنالك عدة لجان أهلية استشارية مثل: الفن والتراث، البيئة، التطوير الاقتصادي، لجنة تخطيط استراتيجي (خارطة كيتشر).
- خمس قضايا إستراتيجية مهمة: الخدمات أولاً، التغيير والتطوير، الفخر في مكان العمل، التوقعات والنتائج، العلاقات مع المجتمع والشركات.
- أقيمت حلقة نقاش طاولة مستديرة حول الموضوعين السابقين.

اليوم الرابع.

- عقدت المجموعة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في مدريد مع أعضاء المجلس البلدي.

كما تم في ورشة عمل جانبية دراسة **أبرز المواضيع المطلوب مناقشتها مع مجالس المدن التي سيتم زيارتها واتفق على أن يكون منها:**

- أنظمة وسبل المشاركة المجتمعية ووسائل التحفيز للمواطنين والبرامج المقترحة لذلك والتجارب التي مروا بها في هذا المجال.
- إعداد الميزانيات وتطوير الموارد المالية ومتابعة ومراقبة المشاريع.
- دور المجالس البلدية في تطوير النظام السياسي بشكل عام.

التنسيق بين المجالس البلدية والأجهزة التنفيذية.

وقد انتقل الوفد من مدريد لزيارة عدد من المدن الأسبانية، وبدأت بـ:

- السفر من مدريد إلى **بورغوس**(Burgos).
- تم لقاء عمدة برجس معالي **خوان كارلوس أباريسيو** في قصر كاستيفالي.

اليوم الخامس.

- عقدت سلسلة من اللقاءات مع أعضاء المجالس البلدية **ببورغوس**(Burgos).
- التوجه إلى **زاراقوزا** (Zaragza). **(سرقسطة) عند العرب الأندلسيين**

اليوم السادس.

- التوجه إلى برشلونة، والالتقاء بعمدة المدينة.
- زيارة إلى إدارة الموانئ ببرشلونة، والقيام بجولة بحرية في الميناء.
- استقبال نائب عمدة المدينة معالي **كارلس مارتي** للوفد.
- الالتقاء بأعضاء من المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG).
- لقاء مع **ديبوتاسيو** Diputació .

(برنامج مجموعة الجنوب وكنت ضمن هذه المجموعة)

اليوم الرابع

- السفر من مدريد إلى ألكوركون(Alcorcon).
- تم عقد لقاء مع عمدة ألكوكورن، معالي أنريكي **كاس كالانا** Enrique Cascallana، ومع أعضاء مجلس البلدية، ومجموعة من المواطنين في المركز المحلي الترفيهي **بلوس بينوس**، أعقبه حفل استقبال.
- الوصول إلى قرطبة ونقل الوفد إلى مقر البيت العربي.
- حفل استقبال من قبل معاليه السيدة أروز **أجيلار رفارو** rosa Aguilarrivero عمدة مدينة قرطبة.

اليوم الخامس.

- القيام بجولة استطلاعية لمسجد قرطبة.
- تم عقد لقاء مع أعضـاء مجلس بلدية قرطبـة برعاية من "البيت العربي".
- لقاء عمدة بلدية قرطبة.
- الوصـول إلى غرناطة، ولقاء عمدة غرناطة معالي حوسـي **تورس هورتادو** José Torres Hurtado، وأعضاء مجلس البلدية.

اليوم السادس.

- القيام بجولة استطلاعية لمسجد الحمراء.
- زيارة إلى إدارة الموانئ ببرشلونة، والقيام بجولة بحرية في الميناء.
- استقبال نائب عمدة المدينة معالي **كارلس مارتي** للوفد.
- الاجتماع بأعضاء من المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG).
- تم لقاء مع **ديبوتاسيو** Diputació .

اليوم السابع.

- عقد جلسة تقييمية والانطباعات حول البرنامج.
- عقد جلسة الاختتام.

انطباعات أعضاء المجالس البلدية السعودية من الزيارة المجموعة الأولى : (مدريد، برجس، زاراكوزا، ميناء برشلونة) عبر كل منهم عن رأيه على حدة.

أ. محمد البلوي/ ينبع.

- الفائدة الكبرى كانت من خلال الاحتكاك وتبادل الخبرات بين الأعضاء أنفسهم.
- وجود مساواة في العمل بين الرجل والمرأة وتوزيع واضح لأدوار ومسؤوليات الأعضاء.
- إفساح المجال إمام المواطنين لحضور الجلسات.

د. عبد الرحمن يماني/ جدة.

- المجلس يتألف من العُمدة الذي يمثل الرئيس الأعلى ويعين مدير تنفيذي للمدينة مثل نظام الشركات.
- أولوية في الرأي للسكان والإدارة المحلية في حال الخلاف مع السلطات الإقليمية أو المركزية.
- الأولويات تنبع من الخطط الإستراتيجية والبرامج الانتخابية والمشاركة الشعبية.
- كثرة المؤسسات الأهلية الفاعلة وحصولها على دعم من المجلس.

أ. محمد كليب/ أحد المسارحة.

- تكوين مرتكز لدراسة الاحتياجات الخاصة للمواطنين من خلال شبكة تواصل اجتماعي.

أ. مسعود آل حيدر/ نجران.

- اللقاءات الجانبية بين الأعضاء أنفسهم كانت مهمة جداً وينبغي تكرار مثل هذه اللقاءات.
- وجود نظام واضح ودقيق لتنظيم العمل يحترمه الجميع.

أ. عيسى المزعل/ القطيف.

- احترام خصوصيات كل إقليم مع وجود نظام شامل للبلاد.
- الاعتزاز بالعمل المحلي حتى بالنسبة لكبار السياسيين.
- التحول الديمقراطي في أسبانيا تجربة ثرية.

د. حمزة حافظ/ المدينة المنورة.

- انتفاء المركزية في الخدمات.

أ. أنور اليأس/ المدينة المنورة.

- الاهتمام بالمناطق الأثرية والمعالم التاريخية.

المجموعة الثانية: : إقليم الأندلس –جنوب أسبانيا-(الكركون، قرطبة، غرناطة).

د. عبد العزيز العُمري/ الرياض.

- يوجد لدينا خبرات وطاقات جيدة في المجالس البلدية ينبغي الاستفادة منها.
- ضرورة التنسيق مع المجتمع وفعالياته المختلفة.

د. حسين البار/ جدة.

- انتشار مراكز ثقافية لجميع شرائح المجتمع من قبل البلديات.
- التركيز على النشاط السياحي في بعض المدن.

أ. جعفر الشايب/ القطيف.

- هنالك خصوصيات لكل منطقة وإقليم تركز عليها وتستثمرها بصورة فعالة.
- هنالك مشتركات ومبادئ عامة ينبغي الأخذ بها: التحول الديمقراطي، المشاركة المجتمعية، اللامركزية، التعددية واحترام الخصوصيات.
- تجربة أسبانيا ثرية ينبغي الاستفادة منها في مختلف المجالات.

أ. فرج سالم آل منصور/ نجران.

- الصلاحيات الواسعة في المجالس البلدية وتوزيع الأدوار بين الإدارات.

أ. أحمد الرفاعي/ ينبع.

- ضرورة الاهتمام بالموروث التاريخي وصيانته.

أ. عبد الباسط محمد/ جازان.

- أهمية تعدد السلطات والتنسيق الجيد بينها.

أ. إبراهيم بكري/ جازان.

- إشراك المرأة في مختلف المجالات.
- التنوع واحترام الخصوصيات.
- لكل منطقة بيئتها وخصوصيتها من ناحية الاحتياجات.
- غرس مفاهيم الثقافة لتوعية المجتمع للتعامل مع الخدمات العامة.
- الأسلوب الحضاري في التعامل مع المهاجرين.

م. عبد العزيز الوقيصي/ المدينة المنورة.

- الاستفادة من فرص السياحة الدينية.

د. عبد الله الحليمي/ الأحساء.

- ضرورة تفرغ أعضاء المجالس البلدية.
- التعاون بين مختلف الإدارات الخدمية المحلية.
- ضرورة نقل تجربة الزيارة لبقية أعضاء المجالس.
- المبادرة بترتيب لقاءات بين الأعضاء.

أ. زيد السليمان/ نجران.

- تنمية الإيرادات لتطوير العمل عبر خطط وأهداف واضحة.
- التعامل الايجابي مع المواطنين.

د. محمد بكري/ المدينة.

- المشاركة المجتمعية بكل الأشكال والمستويات.
- اتحادات للمجالس البلدية.
- لجان الأحياء ودورها في التنمية.

كما طرح موضوع عن علاقة المجالس المحلية بمجالس المنطقة في السعودية وكان من ذلك برأي :

ناصر بن عبده محمد مريع/ عضو مجلس منطقة جازان:

- المجالس المحلية تتمثل من أعضاء معينين من أبناء المحافظة وتشمل مسئوليتها جميع الخدمات في المحافظة والمناطق التابعة لها وقرارت المجلس ترفع إلى مجلس المنطقة.
- يختلف عدد أعضاء مجالس المنطقة من منطقة إلى أخرى ويتألف من مسئولي جميع الإدارات الخدمية إضافة إلى ٢٠ ـ ٢٥ من الأهالي معينين ويترأسه أمير المنطقة.
- تشمل اختصاصاته مختلف محافظات المنطقة والنظر في الميزانية

ووضع الأولويات ومتابعة المشاريع المتأخرة.

- يمثل أمين المنطقة البلديات والمجالس البلدية في المجلس.
- يعقد المجلس أربع اجتماعات سنوية وهنالك لجان دائمة كالتخطيط والمتابعة التي يرأسها وكيل الإمارة.
- المكافآت لا تزيد عن ٤٠ ألف سنوياً لكل عضو.

وكانت آخر فقرات الزيارة

ختام البرنامج.

القيام بجولة استطلاعية في مدينة برشلونة، ثم مغادرة أسبانيا.

إن هذه الدورة والجولة وأمثالها هامة لإكساب أعضاء المجالس خبرات عالمية في مجالهم، لتبادل المعرفة وزيادة الخبرة، والاطلاع المباشر على الأعمال المماثلة في دول سبقت في هذا المجال والمساعدة على اختصار الوقت والإفادة من النظم والتشريعات والخطط العالمية المماثلة.



(ج) تقرير عن الملتقى العربي الثاني للمنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية البلديات والإدارات المحلية في الوطن العربي: (واقع وطموح)

الإسكندرية ١١ ـ ١٤ أغسطس ٢٠٠٨م

اسم الملتقى:

الملتقى العربي الثاني: «**البلديات والإدارات المحلية في الوطن العربي: واقع وطموح**».

مكان وفترة الملتقى:

الإسكندرية. من ١١ ـ ١٤ أغسطس ٢٠٠٨م

الجهة المنظمة للملتقى:

جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أهمية الملتقى:

بات مفهوم الأدوار الجديدة للإدارة المحلية وما نجم عنها من ممارسات وتطبيقات سمة التغييرات التي قادت إلى تحولات غير مسبوقة في التعاطي مع موضوعات وخيارات الحكم المحلي والادراة المحلية وكذا المجالس البلدية.

وترتب على ذلك سلسلة من التداعيات تمثلت في إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم وكذا المحافظات والبلديات، وظهور معالم إستراتيجية الإصلاح الإداري باتجاه تطبيقات وتوجهات تستهدف الارتقاء بأدوار الإدارات المحلية ومجتمعاتها وتقوية البناء التنظيمي والإداري والقانوني والمالي لوحدات الحكم والمجالس البلدية بما يجعلها أكثر فعالية في التعبير عن مضامين الفكر المعاصر في النظر لأدوار الإدارة المحلية وإعطائها مزيداً من الصلاحية في تلبية احتياجات المواطن وإدارة الموارد.

أهداف الملتقى: ـ

١. مناقشة وتحليل مفهوم وتطبيقات توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم والبلديات وشكل العلاقة بينهما.

٢. تسليط الضوء على إستراتيجية الإصلاح في الحكم المحلي من أجل تفعيل أدوار المحليات والبلديات.

٣. دارسة معالم البناء التنظيمي والإداري والمالي للإدارة المحلية والبلدية في إطار الأدوار الجديدة للحكومة المركزية:

محاور وموضوعات الملتقى: ـ

- الحكم المحلي والإدارة المحلية والبلديات والفيدرالية ـ أُطر ومفاهيم.

- الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة المركزية.
- الحكومات اللامركزية وتمويل المحليات والرقابة على المال العام والحكومة الالكترونية.
- الحكومة المحلية في ظل التوجهات للتحول إلى القطاع الخاص والمشاركة والشراكة.
- تطوير الأدوار القيادية لرؤساء ومجالس الأقاليم والوحدات المحلية والبلديات في تنمية المجتمعات المحلية.

المستهدفون:

- الحكام والقادة (وزير، والي، محافظ، مدير مديرية، متصرف، رئيس مجلس بلدية، رئيس بلدية، رئيس حي).
- أعضاء المجلس المحلية البلدية.
- أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية والجهوية في المحليات.
- قيادات وزارات الحكم المحلي وتنمية المجتمع والإدارة المحلية.
- القيادات المعنية في الوزارات بشؤون المحليات والبلديات.

المتحدثون:

- **د. سمير عبد الوهاب:**

أستاذ الإدارة العامة، مدير مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.

- **د. محمد الطعامنة:**

مدير مركز الملكة رانيا للدارسات الأردنية وخدمة المجتمع ـ جامعة اليرموك ـ المملكة الأردنية الهاشمية.

- **د. بسمان الفيصل:**

مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ بالقاهرة (العراق).

المشاركون:

- من المملكة العربية السعودية:

١. رئيس المجلس البلدي لمدينة الجبيل.

٢. م. خالد الغليقة ـ عضو مجلس بلدي بريدة.

٣. أمين المجلس البلدي لمدينة الجوف.

٤. د. عبد العزيز بن إبراهيم العُمري ـ عضو مجلس بلدي الرياض.

- إضافة إلى أعضاء مشاركين من: (الأردن، السودان، اليمن، مصر).

سير البرنامج:

اليـوم الأول: (الاثنين١١/٠٨/٢٠٠٨م من السـاعة ٨.:٣٠صباحاً الى٢:٣٠ ظهـراً)، واشـتمل البرنامـج علـى جلسـتين طـرح فيهمـا موضوعان رئيسان هما:

الجلسـة الأولى: الحكـم المحلـي والإدارة المحليـة والبلديـات والفيدرالية (أُطر ومفاهيم).

الجلسـة الثانية: الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة المركزية.

وقد طرحهما الأسـتاذ الدكتور/ سـمير عبد الوهاب، .كما شارك الجميع في حلقة نقاش حول الموضوعين.

اليـوم الثـاني: (الثلاثـاء: ١٢/٠٨/٢٠٠٨م. مـن السـاعة ٩:٣٠ صباحاً إلى ٢:٣٠ ظهراً)، جلستين:

الجلسة الأولى: موضـوع الحكمانية اللامركزية وتمويل المحليات والرقابة على المال العام والحكومة الالكترونية.

الجلسـة الثانيـة: الحكومة المحلية في ظل التوجهـات للتحول إلى القطاع الخاص والمشاركة والشراكة. تخللها حلقات نقاش.

اليوم الثالث: (الأربعاء ١٣/٠٨/٢٠٠٨م، السـاعة ٩:٣٠ صـباحاً

إلى ٢:٠٠ ظهراً)، واستمر على جلستين ألقاهما الأستاذ الدكتور/ محمد الطعامنة.

الجلسة الأولى: تطوير الأدوار القيادية لرؤساء ومجالس الأقاليم والوحدات المحلية والبلديات في تنمية المجتمعات المحلية.

الجلسة الثانية: تجارب عربية وعالمية في الحكم المحلي وتطوير الإدارات المحلية.

اليوم الرابع: (الخميس ١٤/٠٨/٢٠٠٨م الساعة ٩:٣٠ صباحاً إلى ٢:٠٠ ظهراً)، واستمر على جلستين:

الجلسة الأولى: ورشة عمل: تمويل مشروعات الإدارات المحلية، ألقاها الأستاذ الدكتور/ محمد الطعامنة.

الجلسة الثانية: استخلاص النتائج وتوزيع الشهادات، الدكتور/ بسمان الفيصل.

الخلاصة:

يعد اللقاء مناسباً لأعضاء المجالس البلدية، حيث تم خلاله طرح التجارب العالمية والعربية في مجال إدارة البلديات وخدمتها للمواطن وسماع صوته والخدمات المطلوبة له من خلال أعضاء المجالس ورؤساء البلديات الذين يعدون في الأصل ممثلين للمواطن ومصالحه،

كما تم استعراض أساليب إدارة البلديات، منها الإدارة بالأسلوب البيروقراطي الحكومي، ومنها أسلوب القطاع الخاص باعتبار البلدية تشبه شركات القطاع الخاص المساهمة سواء في إدارتها وتنمية مواردها وتوجيه مصروفاتها أو تعييناتها واختيار رؤسائها وأعضاء مجالسها عن طريق الانتخاب العام كما في الأردن أو التعيين أو المناصفة كما في بلدان أخرى.

ويعد البرنامج أقل من المتوسط مقارنة بالبرامج المماثلة لبيوت الخبرة الغربية التي شهدنا بعض برامجها.



(د) تقرير عن تجربة بلدية اسطنبول في قطاع المواصلات اسطنبول ٢٩ ـ ٣١ مارس ٢٠١٠م

اسم الملتقى:

ملتقى قدرات لتطوير الأعمال (اسطنبول).

عنوان الملتقى:

تجربة بلدية اسطنبول في قطاع المواصلات.

مكان وفترة الملتقى:

اسطنبول . من ٢٩ ـ ٣١ مارس ٢٠١٠م.

الجهة المنظمة للملتقى:

شركة ISF (INTERNATIONAL CONFERENCES AND SPECIALIZED FAIRS) للمؤتمرات الدولية والمعارض المتخصصة- اسطنبول.

يوم الاثنين ١٢/٠٤/١٤٣١هـ ، الموافق ٢٩/٠٣/٢٠١٠م .

بداية الافتتاح الساعة ١٠:٠٠صباحاً.

ترحيب بحضور الملتقى، بحضور عدد من المسئولين في بلدية اسطنبول منهم نائب رئيس بلدية اسطنبول أحمد سلامت ورئيس عن

إتحاد بلديات مرمرة (مراد أيدن)، وما يقارب العشرين من المتدربين السعوديين من وزارة الطرق والمواصلات والبلديات السعودية.

البداية كانت بفيلم وثائقي عن مدينة أسطانبول وبلدياتها والنقل العام فيها -البري والبحري-، وما يرتبط به من طرق وشركات تابعة للبلدية وتجهيزات وخطط، وكذلك خطط البلدية في مجال الإسكان وتيسيره ودعم البلدية للرياضة والثقافة وجمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية، ودعم قطاعات الأعمال الصغيرة، وكذلك عرض عن عدد من الشركات المملوكة للبلديات.

كلمة رئيس بلدية اسطنبول قادر تو بطاش في الافتتاح:

ألقاها أحمد سلامت نائب رئيس البلدية، جاء فيها:

أشكر الحاضرين وأرحب بالوفد السعودي من الأراضي المقدسة في -مكة والمدينة- وكذلك الرياض وبقية المناطق السعودية وأبلغكم سلام وتحيات رئيس بلدية اسطنبول الكبرى السيد حضرت توبطاش.

حسب معرفتي ان الحضور يهدفون للإطلاع على خبرة بلدية اسطنبول، أفيدكم أنه عند انتخاب رئيس بلدية اسطنبول واجه مشكلة المواصلات في المدينة مباشرة، وما سببه التخطيط العشوائي، وقد شهدت البلدية تطور وتغير خلال الخمس سنوات خصوصاً في قطاع

المواصلات لمدينة أسطانبول ذات الـ ١٤ مليون نسمة ليلاً و٢١ مليون نسمة نهاراً ينقسمون بين آسيا وأوربا حيث ينتقل يومياً بين الطرف الآسيوي والأوربي بمعدل ١,١٠٠,٠٠٠ (مليون ومائة ألف) شخص يومياً، يتحركون في الصباح ويعودون في المساء حيث يفضلون السكن في الجانب الآسيوي وللمواجهة تم التركيز على الطرق الحديدية حيث يوجد ١٥٠كلم من الطرق الحديدية داخل اسطنبول يخطط لرفعها إلى ٥٠٠ كلم خلال عشر سنوات، مع وجود جسرين يربطان القسم الآسيوي والأوربي ويخطط لنفق تحت البوسفور كمعبر للسيارات يفتتح سنة ٢٠١٣م ـ بإذن الله ـ.

كما توجد شبكة ٥٠ كلم طرق مترو تحت الأرض، كما تم تطوير نقل السيارات بين الضفتين للربط بين القارتين من خلال ٨٣ مرفأ في اسطنبول.

من ميزانية اسطنبول الكبرى يخصص ٥٥٪ للمواصلات وهذا يؤكد على الجدية في حل مشكلة المواصلات حيث كانت السياحة في عام ٢٠٠٣م تقدر بـ ٣,٥ مليون أما الآن فتصل إلى ٩ مليون ويتوقع إرتفاع الرقم إلى ما يقارب ٢٥ مليون سائح في السنوات القليلة القادمة.

لدينا شركة IDO وهي متخصصة في المواصلات البحرية لديها

أسطول ضخم لنقل السيارات والركاب ونقلت أكثر من ١٠٠ مليون راكب و٦مليون مركبة بين الضفتين الأوربية والآسيوية خلال ٢٠٠٨ لخدمة كافة المدن التركية بين الضفتين وتوفير الوقت والجهد والطاقة والمال، وسترون تفاصيل وأرقام خلال المحاضرات القادمة وأؤكد على الروابط بين المدن الإسلامية واسطنبول وإمكانية الاستفادة ونقل الخبرات فيما بينها.

نرجو نقل ما ترونه وتلمسونه من خبرة وأن تستمر زيارتكم لاسطنبول لمشاهدة التغيير والتطوير المستمر، ونطلب منكم الدعاء وأنتم أهل الأراضي المقدسة فنحن دائماً نشتاق للذهاب إلى الأراضي المقدسة بلادكم الكريمة، واستأذنكم في الختام وأترككم مع المحاضرين الآخرين.

المحاضرة الأولى الساعة ١١:٠٥ صباحاً:

السيد أتيللا ألكان، رئيس دائرة التخطيط المروري في اسطنبول (باللغة الإنجليزية ENGLISH**):**

أستعرض حدود تركيا الدولية وتأثيرها على المواصلات فيها، إضافة إلى حاجتها الخاصة في المرور والمواصلات قدم عرضاً احتوى على إحصائيات خاصة عن مساحة أسطانبول وسكانها البالغين

١٢,٦ مليون وتصل إلى ٢١ مليون في النهار، ٢,٦ مليون سيارة منها ١,٧ مليون ذات حركة مرورية يومية تزيد بمعدل ١٥٠ ألف سيارة سنوياً شبكة طرق ٢٥ ألف كلم ينتقل ١,٣ مليون بين الجانب الآسيوي والأوربي متوسط الفترة الزمنية ٤٩ دقيقة لكل سيارة يومياً بمعدل ١٣٣ سيارة لكل ١٠٠٠ مواطن ، رئيس دائرة المواصلات وهو حاضر ولدينا ٦ أقسام تابعة لقسم المواصلات في البلدية وهي التخطيط، الحركة، المرور، الطرق، النقل العام، السكك الحديدة، كما تملك بلدية اسطنبول ثمان شركات مستقلة تابعة لبلدية اسطنبول تستثمر في (المواصلات) منها شركة الباصات، وشركات للتاكسي، وللطرق الحديدية وقدم إحصائيات تدل على أن السكك الحديدية تنقل ١,١٣١ مليون، تملك البلدية ١٨ ألف تاكسي ٦,٣٠٠ باص صغير و٢,٠٧٥ باص خاص ٢,٨٤١ (باص) كبير تتعاون في نقل ما يقارب من ٨ ملايين راكب يومياً يضاف لها شبكة نقل بحري، كما تم نقل ٤١٠ ألف راكب بحري يومياً.

تطرق لأسباب وجود مشاكل المواصلات منها:

١. نقص التخطيط المسبق للسكن .

٢. عدم وجود شبكة مواصلات فعّالة وكافية في السابق.

٣. انعدام القدرة على استيعاب العدد الموجود من الركاب.

٤. نقص القدرة على الإدارة والتحكم في إدارة قطاع المواصلات.

٥. عدم وجود وعي لمستخدمي النقل العام.

٦. تزايد عدد السكان والتدفق السكان في أسطانبول.

٧. تقارب الصلاحيات في قطاعات مختلفة متعلقة بالمواصلات حيث توجد ١٧ جهة لقطاع المواصلات في المدينة (تم تعديل القوانين وتقوية موقف البلدية في صنع القرار).

ممارسة البلدية في حل المشاكل تختلف، في محاولة التغلب على قضية التخطيط حيث صدق في عام ٢٠٠٩ م على خطة إستراتيجية لـ ١٤ عاماً قادمة لتخطيط المدينة المستقبلي وما يلزمها من مناطق صناعية وموانيء وعمل خطة أساسية بنيت على استبيان شعبي شمل ٢٧٠ ألف مواطن عن طريق استشعار حركتهم وطرق النقل المفضلة لديهم، وتم تحليل المعلومات والاستفادة منها في الخطة، كما تم التعاون مع الوكالة اليابانية الدولية للتخطيط .وتركز بلدية اسطنبول في خطتها على تطوير السكك الحديدية، وبين أهمية النقل العام ودوره في توفير الطاقة والحد من التوفير وتوفير الوقت، وطول عمر الطرق وعدم استهلاكها، كما تحدث عن الاستمرار في تطوير

الطرق وحل مشاكل التقاطعات بالكباري والأنفاق، كما اهتمت الخطة بمواقف السيارات لمنع السيارات من عرقلة الطرق والحد من الحركة المرورية كما تدعم المواقف دخل البلدية و تحدث عن استخدام التقنية في تنظيم الحركة المرورية، وعن تجديد اللوحات الإرشادية ودهان الطرق وتجديد الإشارات، وما يستهلكه ذلك من مواد ودهانات وينفق على ذلك ٢٤٠ مليون دولار ميزانية سنوية لصيانة وتجديد الطرق.

جرت أسئلة بين الحضور والمحاضر منها ما يتعلق بتطوير الطرق داخل المدينة وما يرتبط بالشركات المملوكة للبلدية وكيفية تمويلها ومدى ربحية البلدية من شركات النقل ونسبة الدعم إن وجدت، وقد تمت مناقشة الأسئلة من قبل المحاضر والإجابة عليها.

المحاضرة الثانية الساعة ٢:٥٠ بعد الظهر:

السيد/ حمدي تشينال: مدير الأنظمة والمعلومات الجغرافية CIS:

يتحدث عن نظام المعلومات الجغرافية في بلدية أسطانبول، نظام تحليل الشبكات شبكة المعلومات المرورية TR يتابع كثافة حركة المرور والإسعاف، الهدف من نظام التحليل الجغرافي في عمل مخططات المواصلات والبني التحتية، تحليل الحركة على الطرق في مناطق محددة تؤدي إلى معطيات يستفاد منها مثلاً في سهولة وصول الإطفاء والمرور

والإسعاف والخدمات العامة وتفيد في تحضير الخرائط وما عليها من خطوط ذات قيم رقمية معينة تساهم في إيجاد قاعدة معلومات تفعل حاسوبياً لتحديد السرعات المسموحة والفترة الزمنية للمركبة على الطريق وأوقات الزحمة وتوزيع نظام النقل العام على الشوارع ومن ذلك قرابة ١٠,٠٠٠ (باص)، وأشار إلى التنسيق بين محطات المترو والمرافئ البحرية ومحطات الباصات نتيجة الدراسات الجغرافية والتحليلية للطرق حسب مواصفات الإتحاد الأوربي للمواصلات داخل المدن، يتم تحديد الطرق وترقيمها وترميزها بما يخدم ترتيب المعلومات وسهولة الوصول إلى تفاصيلها، يتم الربط بين الطرق لإفادة المتنقلين بين وسائل النقل العام مع حساب المشاة والمحطات البحرية، كما يتم تحديد مناطق الحوادث المتكررة ومعالجتها وكذلك تحديد أفضل الاتجاهات للطريق وإمكانية أن تكون في اتجاه واحد أحياناً، وترسم كافة المعلومات على خرائط يسهل استعادتها ويستفاد من الصور الجوية عن طريق طائرات خاصة لتصوير ثلاثي الأبعاد للمواقع على الطبيعة.

تمت مناقشة لما طرحه المحاضر تضمنت أسئلة مختلفة عن نظام المعلومات، وهل يمكن للراكب العادي الإستفادة من المعلومات أم أنها

خاصة بتصميم الطرق وكذلك بين نظام المعلومات الجغرافي الخاص بالطرق والنظام العام للمعلومات الجغرافية للبلدية، أفاد بوجود نظام معلومات فوري يستفيد المواطنون منه من خلال الانترنت في معرفة مناطق الازدحام المروري من خلال الجوال والمعلومات الفورية عن طريق برامج خاصة، كما أنه تضبط استخدام النقل العام من قبل مشتري الكروت الإلكترونية وتتيح لهم استخدام النقل البحري والمترو والباصات وتوجد تذاكر معمرة لها ٨ سنوات ويعاد شحنها باستمرار.

المحاضرة الثالثة: السيد هارون معدن (المدير العام لشركة بلبيم التابعة لبلدية اسطنبول):

وهي شركة متخصصة بتقنية المعلومات تخدم بلدية اسطنبول وشركة بلبيم مملوكة لشركة المياه وبلدية اسطنبول وشركة الباصات العامة في اسطنبول، ومن أهم أعمالها تطوير التذكرة الإلكترونية وتطبيقها في النقل العام منذ خمس عشرة سنة، يمكن من خلال التذاكر الإلكترونية معرفة حركة الركاب وتحليلها (وتحتل الشركة المركز الرابع في التعامل مع التذاكر الإلكترونية عالمياً) تدير الشركة ٥ ملايين تذكرة يومياً عبر العالم، **عقب مدير التذاكر في الشركة شارحاً ما تقدمه ومنها: -**

- التحصيل الأوتوماتيكي عن طريق المكائن.
- تحديث النظام لفحص التذاكر وحل المشاكل.
- إدارة نظام المواقف إلكترونياً.
- نظام البطاقات الذكية.
- تؤمن الشركة شاشات معلومات في كل باص وخدمة إنترنت.
- توفر الشركة نظام مراقبة للباصات.

المحاضرة الرابعة: الساعة ٤،٠٠ عصراً

السيد: سعد الله أوزون، موضوعها تطبيقات أنشطة شركة أيسيباك للأنظمة والإشارات المرورية.

أسست شركة أيسيباك كشركة مملوكة لبلدية اسطنبول ضمن ٣٩ شركة تابعة لبلدية اسطنبول وهي شركة مهمة في تنظيم حركة المرور الذكية تأسست عام ١٩٨٦م لديها ثلاث فعاليات:

١. النظام الذكي للمواصلات.
٢. نظام الإضاءة المركزي.
٣. نظام النقل الرقمي.

تم تطوير الشركة من شركة صيانة عامة إلى شركة تطوير للأنظمة المرورية لتحل محل شركات أوربية عرضت خدماتها لبلدية أسطانبول،

بدأت الشركة بإشارات المرور حتى وصلت إلى الأنظمة التركية للمرور وإنتاج وإدارة التقنية للحلول الذكية للمرور تدير الشركة ٣٨ بلدية وتصدر لـ ١٥ دولة خارج تركيا في مجال خدمة المرور.

لدى الشركة القدرة على قياس المرور وحركته والتحكم في أنظمته – وتم مزيد من الشرح أثناء الزيارة من الغد - بحمد الله -.

وتقوم الشركة بإيجاد حلول ذكية للمشكلات المرورية وإنتاج كامل البرامج والأجهزة اللازمة وما يتبعها من إشارات وأجهزة رقمية.

(١٦٠٠) تقاطع في أسطانبول جميعها يتم التحكم بها من المبني المركزي وفي إشارتها وتحديث حركتها توجد (٤١٢) كاميرا مراقبة مرورية (٣٢٠) رادار مراقبة مرورية، ومجسات قياس الأحوال الجوية بالإضافة إلى (١٦٠) نقطة مراقبة للمخالفات المرورية وللأخطار المرورية يتم تبليغها لمستقبلي الخدمة من المواطنين للمشاركة في معلومات الازدحام والحوادث والاختناقات المرورية فورياً ويتم أخذ معلومات وصور حية من شوارع اسطنبول مقابل رسوم شهرية تقدر بـ (٢,٥) يورو، وأهم خاصية يقدمها البرنامج أنه يعطي المواطن المعلومات الخاصة الدقيقة عن الكثافة المرورية للطريق الذي سيسلكه والازدحام بصور ومعلومات فورية، تعمل الشركة على تشغيل لوحات

إعلانية مجاورة للإشارات تحقق دخلاً للبلدية، كما تقوم بتصوير لوحات السيارات التي تقطع الإشارة وترسل له صورة سيارته وهي تقطع الإشارة مع المخالفة وكذلك زيادة السرعة.

ثم دارت مناقشات مع الحضور حول الشركة وأعمالها وعلاقاتها الإدارية والمالية ببلدية اسطنبول.

الثلاثاء ٢٠١٠/٠٣/٣٠م، الساعة ١١ صباحاً:

زيارة شركة أيدو IDO للنقل البحري والمملوكة لبلدية اسطنبول:

وتؤمن النقل بين مناطق اسطنبول وغيرها عن طريق البحر وتدير سفن من (٨٥) مرفأ كبير وصغير في سواحل اسطنبول لنقل الركاب والبضائع والسيارات وخصوصاً بين الجانبين الأوربي والآسيوي.

بدأت الزيارة بترحيب من السيد (أفق) نائب مدير شركة IDO بيّن أن لديها أسطول بحري يشمل ما يزيد على (١٠٠) عبارة تقوم بنقل (١٠٠) مليون مسافر سنوياً بالإضافة إلى سبعة ملايين سيارة سنوياً وهي مملوكة بالكامل لبلدية اسطنبول.

وتمّ عرض فيلم عن الشركة وأهم أعمالها وما تملكه من سفن وأنواعها وما تحققه لاسطنبول من أهداف وطموحها، وبدأ الشرح عن الشركة التي تأسست سنة ١٩٨٧م وأصبحت اكبر شركة عالمية لنقل

الـركاب و قفز عدد ركابها مـن ١١ مليون عام ٢٠٠٤م إلى ١٠٠ مليون عام ٢٠٠٨م موظفيهـا ٣٢٠٠ موظف وتختص بعبور نهر مرمرة لربط اسطنبول بالجانب الآسيوي من تركيا وبعض من أجزاء اسطنبول .

وقامت البلدية على خصخصة الخطوط والسفن الحكومية وبيعها لشـركة إيدو المملوكة بالكامل لبلدية اسـطنبول وبناء عليه تم تحديث المحطـات والمرافـق والمـوانيء وتحديـث السـفن والعبـارات وتجديد الخطوط الملاحية وخصوصاً خط اسطنبول بورصة بالتعاون مع بلدية بورصة يشمل باصات ركاب ونقل سيارات وخطط لنقل الشاحنات بين أوربا وآسيا.

وفي نهاية اللقاء تمت مناقشـة الأسئلة المطروحة من الحضور حول وجود شركات أخرى تخدم المدينة وخطط الشركة للعمل خارج المدينة وخارج الدولة ونقل خبراتها لدول أخرى.

زيارة مركز التحكم المروري التابع لبلدية اسطنبول :

حيث قام باستقبالنا السيد (نجيب) مدير المركز وقام بشرح لدور المركـز من داخل غرفـة العلميات وكاميرات المراقبـة التي تغطي أهم النقاط الحساسـة مرورياً في المدينة والتي يتم التحكم فيها إلكترونياً لمتابعـة انسـيابية المرور، واخـذ أرقام السـيارات المخالفـة إلكترونياً

وعن طريق الكاميرات واستصدار قسائم المخالفات مرفقة بصورة السيارة حال المخالفة كما يتم تسجيل الحوادث للعودة إليها عن طريق صور فيديو وخصوصاً في مناطق التقاطعات ويتم من غرفة التحكم تغيير وضعية الإشارات عن بعد، كما يتم تزويد المواطن مباشرة عن طريق الإنترنيت بصورة لأكثر من ٤٠٠ موقع وطريق لمتابعة الازدحام المروري بنفسه عن طريق موقع خاص ، كما يمكن الحصول على صور حية للطرق عن طريق برنامج خاص يمكن تحميله على الجوال ومتابعة الحركات المرورية على الخارطة، ووضع خطة شخصية بناءً على المعلومات الحية قبل انطلاق الشخص في رحلته داخل المدينة على السيارة ويستخدم هذه الخدمة قرابة الـ ٧٠ ألف راكب يومياً، مع أن المشتركين يقاربون المليون مشترك في البرنامج، والموقع بالكامل يدار من بلدية اسطنبول.

ويتعاون (البوليس) وشرطي المرور في تحرير المخالفات حيث يتم تزويدهم بالمعلومات.

زيارة إتحاد بلديات مرمرة:

ويضم ما يزيد على ٢٣٠ بلدية تحت مظلته وتم التعرف على عدد من مسئولي الإتحاد اللذين كان لهم دور في تنظيم اللقاء وما يرتبط

به من محاضرات وزيارات وعلى رأسهم (مراد داوود أوغلو) الذي أخذ يشرح عن الإتحاد وهو أقدم إتحاد بلديات في تركيا، والنظام يجبر البلديات في المنطقة على الانضمام للإتحاد.

إتحاد بلديات مرمرة له علاقة جيدة مع اتحادات بلدية عبر الدول المختلفة ويسعى للاستفادة من تجارب الآخرين ويأمل في الاستفادة من قدرات الحضور .

وقد أُعد عرض خاص للضيوف تحدث عن نجاحات اسطنبول وبلدياتها على مستوى الإدارة المحلية وقوة التغيير خلال الخمسة عشر عاماً - (صدع الآذان أثناء الحديث وكان له تأثير نفسي على الجميع زاد من حبنا للمدينة)-.

بعد وصول السيد رجب طيب أردوغان إلى رئاسة البلدية ومجلسها في اسطنبول- عمل على تنظيف وتطهير خليج مرمرة بقدرات محلية،ونجح في ذلك.

ثم أخذ أحد أعضاء الإتحاد بشرح عن الإتحاد وأعضائه من خلال شرائح داعمة حيث أسس الإتحاد عام ١٩٧٥م وهو الإتحاد الوحيد الذي يمتد بين آسيا وأوربا ورئيس الإتحاد هو رجب أرنبا، وهو رئيس بلدية بورصة ووكليه السيد مراد أيدن وهو رئيس بلدية زيتون بورنو

بقرب المطار، ومن ضمن أعضاء الإتحاد بورصة واسطنبول في أربع بلديات كبرى وتعتبر منطقة الإتحاد قلب تركيا الاقتصادي والثقافي ويتركز نشاط الإتحاد في التدريب وتبادل الخبرات والعلاقات الدولية، ويقوم الإتحاد بتدريب ١٥ ألف متدرب سنوياً ودعم الاتفاقيات والشراكات الدولية، الإتحاد يعد قطاع عام غير حكومي ومستقل في نظامه الداخلي، ليس لأي وزارة حكومية سلطة على الإتحاد.

عضوية إتحاد مرمرة اختيارية، يقوم الإتحاد بجمع المعلومات العالمية وتوفيرها للاستفادة منها لجميع البلديات، ويقوم بجمع المعلومات ولديه مركز معلومات عالمي يحوي ١٥ ألف مجلد، وللإتحاد دور في تأسيس الإتحاد الآسيوي للبلديات التي سيستضيفها الإتحاد في أكتوبر ٢٠١٠م وعضوية مراقبة في إتحاد المدن العربية في الرياض، وكذلك في إتحاد المدن الإسلامية، والإتحاد الأوربي للبلديات، ومع عدد من المدن الأوربية ويسعى الإتحاد لإيجاد تعاون مع بلديات البحر الأسود ويوجد لديه تعاون مع إتحاد بلديات قبرص ومع إتحاد بلديات فلسطين، وتمت بعض البرتوكولات مع بلدية طرابلس في ليبيا وبلدية بيت حانون في فلسطين كما قام بعرض مباشر عن موقع الإتحاد.

وتم بعد ذلك تبادل الأسئلة والمناقشة حول الإتحاد ونجاحات بلدية

اسـطنبول وإمكانية تبادل الخبرات والمعلومات بين القطاعات البلدية التركية والعربية عموماً والسعودية خصوصاً.

الساعة ٣:٠٠ ظهراً زيارة بلدية اسطنبول والمجلس البلدي:

شرح السيد أوزدمير أيجشين، عضو المجلس البلدي

بحضـور نائـب رئيـس المجلس البلدي لإسـطنبول الكبرى السـيد (أحمد سـلامت) وذكر أن المجلس مقسـم بين الأحزاب وعلى رأسـه العدالة والتنمية وله الأغلبية.

وتدرس جميع المشـاريع والقرارات والخطـط تعرض على المجلس لإقرارها والمصادقة عليها.

وتحـدث السـيد احمـد سـلامت رئيـس المجلس بـدأ بالترحيب بالحضور وتحدث عن المجلس المكون من ٣٢٠ عضواً يمثلون ٣٩ بلدية في اسـطنبول، ويرأسـه رئيس البلدية ويدير جلسـاته النائب الأول أو النائـب الثـاني وتؤخذ القـرارات بالأغلبيـة، ينتخـب الرئيس لخمس سـنوات ونواب الرئيس لثلاث سنوات توجد للمجلس تسع لجان تدرس الموضـوعات حسـب تخصصـاتها ويطرح ما تقرره للتصويت، يجتمع المجلس الأسـبوع الثاني من كل شـهر لمدة خمسـة أيـام ويأخذ إجازة شهر في السنة.

جرت بعض الأسئلة أوضحت أن كل لجنة لها ٦ أعضاء مقسمين بين حزب العدالة والحزب المعارض وبينت المناقشة أن أعضاء اللجان يتركزون حسب التخصصات المفيدة للجنة وتستعين اللجان بخبراء خارجين، كما بينت المناقشة أن المجلس البلدي هو أعلى سلطة في المدينة، وتعدقراراته نافذة وترفع لوالي المدينة للعلم فقط، كما أنه يمكن حضور المواطنين للجلسات، ويتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية للبلديات الفرعية الـ ٣٩ لاسطنبول ويؤخذ أول خمسة أعضاء من حيث عدد الأصوات لينتقلوا أوتوماتيكياً إلى المجلس الكبير للمدينة.

الساعة ٣:٠٥ يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٠٣/٣٠م

زيارة دائرة مكافحة والكوارث و إدارة الأزمات أكوم AKOM في مدينة اسطنبول:

بدأ السيد نورقاي بالترحيب بالحضور وهو مدير المركز وبدأ عرضاً خاصاً أُعدَّ للحضور.

بعد حادث زلزال أغسطس ١٩٩٩م بدأ الإعداد لهذا المركز وتأسس سنة ٢٠٠٠م والمركز مقاوم للزلازل ويتكون من ثلاثة أدوار، مجهز بأحدث التقنيات اللازمة للمتابعة الدقيقة لأنحاء اسطنبول عن طريق كاميرات يتم التحكم بها عن بعد، ويعمل المركز على مدى ٢٤ ساعة

دون إنقطاع مع مصادر طاقة بديلة.

الرئيس العام للمركز هو سكرتير رئيس بلدية اسطنبول وينوب عنه مدير الدفاع المدني في اسطنبول.

ويقدم المركز خدمة لجميع القطاعات الإسعافية، والخدمية، والمواصلات والكهرباء،والصحة، والاتصالات، وحماية البيئة، وإصلاح الطرق، والعلاقات الخارجية، والمياه والغاز ، يقوم المركز بوضع الخطط اللازمة للطوارئ وإعداد الفرق اللازمة ومنها: فريق الإنقاذ ، فريق التوثيق، وفريق مصادر المعلومات.

القسم الثاني فرق العمليات وتحوي، الاتصالات، المواصلات، الإنقاذ ورفع الأنقاض، الإسعافات الأولية والصحية، فريق إطفاء الحرائق،والكيماويات، فريق نقل الموتى، وقسم الخدمات اللوجستية والصيانة، ويقدم المساندة في الأفراد والمعدات والتموين، وتجنيد المؤسسات المساعدة، وفريق الإسكان المؤقت، المؤسسات المدنية، القسم الأخير قسم التمويل والخدمات المالية، ويتبعه قسم المشتريات، ودراسة التكاليف، والكوادر البشرية، وقسم المحاسبة، وحصر الخسائر.

تم تطوير أنظمة حاسوبية تخدم جميع الأقسام وتحديث المعلومات من الأقسام مباشرة، جزء من التخطيط وتحضير الخرائط ودراسة

البنيـة الجيولوجيـة ودراسـة الأماكـن والأوقـات المتوقعة للـزلازل أو التسـونامي البحري، وتصـور النتائج والخطط التنفيذية لمقاومة تلك الكـوارث وتقليـل الخسـائر المتوقعـة في الأزمات وتوجد خطـة دائمة لزلزال في حال حدوثه، وجزء من ذلك معالجة المباني القائمة لمقاومة الزلازل وتصـميم المباني الجديدة لتكون مقاومة كذلك. ويتم التعامل مع عشـر بلديات فرعية متوقع زيادة الأضـرار فيهـا ومن خلال ذلك تم فحصـ ١٧٠ ألف مبنى تم اقتراح إضـافات إليهـا لمقاومة الزلازل، كما يتم التعاون مع مراصد الزلازل وتصور الهدميات المتوقعة في حال حدوثه، كما يتم التنسيق مع إدارة الأرصاد وإدارة الطرق، يوجد موقع إلكتروني مفتوح للجميع للإطلاع على النتائج والأرقام في حال حدوث أي أزمة، والمعلومات مرتبطة بنظام معلومات جغرافي عام بالتعاون مع جميع وحدات بلدية اسطنبول ذات العلاقة.

وتحفظ المعلومات حاسـوبياً للاستفادة منها من قبل الجميع، يتم التعامل في المركز مـع حالات تجمد الجليد في الطرق ويتم التعامل مع ٤١١ كاميرا موزعة في أنحاء اسطنبول لإعطاء المعلومات الآنية، وتتوفر لدى المركز وسائل اتصـال عبر الأقمار الصناعية لتوفير الاتصال في حال توقف الاتصـالات العادية كما توجد سـيارات نقل مباشر تتوجه

لموقع الحدث للتصوير والنقل الحي للحدث وجزء من نشاط المركز تثقيف الناس للتعامل مع الأزمات، وكذلك إجراء تجارب لكوارث تمثيلية محاكاة، لتدريب الناس على كيفية التعامل معها، كما يتم متابعة تدريب أفراد شركة الغاز والكهرباء على التعامل مع الكوارث، وكذلك الحال بالنسبة للمياه والكهرباء . ولدى مديرية الإطفاء متابعة خاصة لاستعدادها للكوارث وتوجد خدمات مساندة لدعم الإنقاذ من خلال كلاب بحث وأفراد مدربين عالمياً، كما توجد وحدات تجربة وهيلكوبتر خاصة لحالات الغرق للسفن الحاملة للركاب وغيرها، كما توجد مراكز خاصة لإعداد الطعام للأعداد الكبيرة في حال الطوارئ تقدم تغذية لما يزيد عن ١٠٠ ألف شخص في الحال إضافة إلى إسكانهم، كما تم التحضير لمصانع خبز خاصة للطوارئ تقوم بإنتاج وتخزين خمسة ملايين خبزه في اليوم، كما يوجد مخزون يتجاوز ٥٠٠ ألف كرتون مياه للطوارئ، كما توجد ١٦٠ ألف خيمة إيواء للمتضررين في الطوارئ موزعة على الأحياء المختلفة، كما تم التوقيع مع ٢٠ بلدية قريبة لاسطنبول للتعاون في حال الكوارث، كما تنسق مع الجمعيات الخيرية وتقدم بلدية اسطنبول مساعداتها وخبراتها للمناطق المنكوبة في العالم.

ودارت بعد ذلك مناقشات مع رئيس المركز، منها الاستفادة من المتطوعين وكيفية استدعائهم في حال الأزمات كما تطرقت المناقشة إلى تعويض الحكومة للمتضررين سواء بسكن بديل أو مال، كما تم الحديث عن الأزمان الإشعاعية والكيماوية وكيفية معالجتها.

وأكّد المدير أن مهمة المركز بالدرجة الأولى تنسيق وإدارة الأزمات والعمل على التغلب عليها وليس تنفيذياً بذاته بل من خلال الدفاع المدني والبلديات، وغيرها من الجهات التنفيذية.

وجرت أسئلة عن الخطط الوقائية للأزمات وخصوصاً المخططات الخاصة بالسيول، وتوجد في كل ولاية مديرية لمعالجة الأزمات وهي جهات تنفيذية لاستدعاء القوات اللازمة لضبط النظام عند الحاجة، كما تم عرض فلم وثائقي عن التعامل مع سيول ٢٠٠٩/٩/٩م حيث كان المركز فعّالاً في مواجهة أمطار لم تشهدها اسطنبول منذ ٣٠٠ عام وتم خلالها إنقاذ ١٧٠ ألف شخص ووفاة ٣٠ شخص نتيجة ذلك.

الأربعاء ٢٠١٠/٠٣/٣١م زيارة بلدية زيتون بو في اسطنبول:

قدم رئيس بلدية زيتون برنو (مراد أيدن) معلومات بحضور بهاء الدين عضو المجلس البلدي للبلدية وبين أن المجلس هو صاحب القرار وله خاصية المراقبة والمحاسبة وتحديد الميزانية وتعيين التنفيذيين.

يتكون المجلس من ٣٧ عضو موزع على حزبين رئيسين ٢٤ من حزب العدالة والتنمية و١٣ من حزب الشعب الجمهوري المعارض كل حزب يضع قائمة مرشحين بعدد الأعضاء ٣٧ وتتم آلية الترشيح من خلال نسبة الأصوات وتحدد نسبة أعضاء الحزب حسب النسبة التي يحصل عليها الحد الأدنى للأعضاء حسب الكثافة السكانية، السيد مراد هو رئيس البلدية المنتخب من المواطنين لثلاث دورات متتالية ولمدة ١٥ سنة بسبب رضا الشعب عنه، ولم يمر على تاريخها انتخاب رئيس لدورتين متتاليتين، سكان البلدية ٢٩٠ ألف بـ ٣٠ ألف مركز عمل يرتفع عدد السكان إلى ٥٠٠ ألف نهاراً.

قدم عرضاً للهيكل الإداري للبلدية برئاسته وله أربعة مساعدين بعضهم أعضاء في المجلس وبعضهم موظفين لديه في البلدية ١٥ مديرية ضمن البلدية ويوجد ١٦ قسم بها ٣٨٠ موظف، إضافة إلى عمال عاديين وشركات تقوم ببعض الأعمال بما فيها جمع النفايات وتشكل العمالة ١٢ ٪ من الموظفين، ميزانية البلدية ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وتدعمها بلدية اسطنبول الكبرى بمبالغ إضافية، معظم الميزانية من الضرائب.

تعد صلاحيات البلدية ورئيسها واسعة ومنضبطة وتتابع من قبل

المجلس البلدي الممثل لأعراق مختلفة في مجتمع البلدية.

وقد تحدث الدكتور سامي برهمين باسم الوفد شاكراً رئيس البلدية السيد مراد على حفاوته وإتاحة الفرصة للقاء والاستفادة من تجربتهم في بلدية زيتون برنو، وأكدّ على قوة التجربة التركية في مجال العمل البلدي وتطورها، وبالتالي إمكانية استفادة الآخرين من التجربة، وإمكانية تعاون بعض الجهات السعودية في هذا المجال.

وأوضح أن لدينا تجارب في السعودية وخصوصاً في مجال خدمة الحجاج من مختلف الأعراق والمناطق.

كما دعا رئيس البلدية وزملائه لزيارة الهيئة العليا لتطوير مكة المكرمة.

وتحدث الدكتور عبد العزيز العُمري عن بداية العمل في المجالس البلدية قبل حوالي خمس سنوات وهي تجربة جديدة ستتعرض للتقييم - بإذن الله - وأكدّ على وجود قواسم مشتركة بين تركيا والعالم العربي والمملكة خصوصاً تؤهلهم للتعاون والاستفادة من الخبرات لدى الطرفين.

(هـ) تقرير عن دورة تدريبية للمعهد الأمريكي(NDI), بواشنطن ملتقى تقديم المشورة والمعلومات لأعضاء المجالس البلدية المحلية عن كيفية نجاح تمثيل الناخبين عمان ١٣ ـ ١٥ شوال ١٤٣١هـ

اليوم الأول الأربعاء ١٤٣١/١٠/١٣هـ الموافق ٢٠١٠/٠٩/٢٢م من الساعة ٩:٣٠ حتى الساعة الواحدة بعد الظهر.

بداية الجلسة تعارف بين الحضور من المجالس السعودية في المدينة، الرياض، مكة، الاحساء، القطيف، ظهران الجنوب، وفريق NDI.

ثم بدأت الجلسة الأولى عن موضوع (التخطيط الذكي)، وبدأت بمناقشات عامة عن أهداف أعضاء المجلس والمهام المنوطة بهم،تم طرح عدد من الخصائص الموضوعية حول الأهداف وتحقيقها وإطارها الزمني.

والتعامل مع صانعي القرار والتحالفات والمؤسسات المؤثرة، وتحديد الخطة الإستراتيجية، ووضوح بيانات الوصول إلى الأهداف.

ثم بدأ تمرين عن كيفية تحديد قضية ما والتحضير لها وشرحها وتم تقسيم الحضور إلى ثلاث مجموعات، تختار كل مجموعة هدفاً

معين وتطرح الآراء حوله.

المجموعة الأولى: اختارت كيفية مراقبة المشاريع الحيوية وضبطها من البداية، ومحاولة وقف تعثر بعض المشاريع، كان تعليق المدرب: أنه ينبغي حين طرح موضوع أن يكون بمستوى عامة الناس يفهمونه بسهولة للتأثير عليهم في النظرة للعضو ومدى إنجاز المجلس، كما أن المواطن لا يهتم بالوسائل واللوائح إنما يهمه النتائج التي يراها بعينه.

طرحت المجموعة الثانية: تطوير الخدمات وتيسيرها للمواطن وتمت المناقشة من المدربين على أساس أن يري المواطن شيئاً واضحاً ملموساً وليس عموميات لا يمكن قياسه.

المجموعة الثالثة: طرحت موضوع دعم استقلال البلديات مالياً في وارداتها وتنميتها، وإطلاق صلاحياتها في الصرف والمشاريع من خلال الربط بالمجلس، وكان رأي المدربين: أن المواطن يهمه دعم ميزانية البلدية من الدولة، وعدم نقص المشاريع وأن لا يؤدي الاستقلال إلى ضعف الموارد وبالتالي ضعف الخدمات وهي الأساس الذي يراه المواطن.

وفي المناقشة اتضح أن المملكة لديها نظامها الخاص في الإدارة المحلية والخدمات البلدية جزء منها، وأن كل بلد في العالم له نظامه

المختلف في الإدارة المحلية.

الموضوع التالي: كيف تحقق رسالتك بين الناس، معالجة رسالتك وتأديتها تتطلب نقاطاً معينة منها: تحديد المشاكل ومدى خطورتها والمتأثرون بها، والإجراءات المطلوبة للتغير وتحقيق الرسالة.

ثم بعد ذلك طرح موضوع نصائح عامة لتحقيق الرسالة وهي ست نصائح: ـ

١. وضوح الرسالة ولغتها وعدم تعقيدها.
٢. تناغم الرسالة وتكرارها وتثبيتها في أذهان الناس.
٣. أن تكون الرسالة مقنعة للناس وحقيقية.
٤. صدق الرسالة وأن تكون ممكنة التحقيق.
٥. أن تكون مما يعتقده الناس ويؤمنون به ويوافق آرائهم.
٦. في حال التخطيط الإستراتيجي وطلب الرضا ينبغي أن تعرف (ما نقوله عن الناس ـ ما يقوله الناس عنّا ـ ما يقولونه عن أنفسهم ـ ما نقوله عن أنفسنا).

الموضوع التالي: (معرفة صانع القرار):

تعريف صانع القرار نوعين: الرئيسي، والثانوي: وهو المؤثر على صانع القرار، وتبين من خلال المناقشة انه يمكن التأثير على صاحب

القرار الرئيسي من خلال المؤثرون عليهم أحياناً أكثر من الطرح المباشر عليه.

الحلفاء أو التعاونيون، دعمهم، تفكيرهم في المشكلة، أعمالهم لدعمك، كيف يشاركون في الدعم، ماذا سيستفيدون من جهودك؟، معرفة المعارضين قد يكون:

- أنهم لا يتفقون مع قيمك عن المجتمع.
- انتصارك يمثل خسارة لهم ويؤثر عليهم ويدعو إلى التغيير.
- يعترضوا على أي ايدولوجيا تؤدي إلي تغير الأدوار الاجتماعية.

الموضوع الرئيسي: الخطة الإستراتيجية: -

ومثل لذلك بخطة المجلس البلدي الإستراتيجية لمدينة الاحساء للعشرين سنة القادمة، ومنها توجه المدينة للشرق من ناحية الساحل والبحر، وتطوير الأحياء القديمة وسط الاحساء والقلب ومن خلال ذلك تمّ التعرف على القضايا الرئيسية والخيارات المتاحة للمعالجة كجزء من الخطة الإستراتيجية والمهام والجهة المنوطة بها، وكان الطرح من قبل عضو يمثل مجلس الاحساء البلدي.

وتبين أنه لإيجاد رسالة تطوير ورؤية مشتركة للمجلس لابد من

تطوير مجموعة من الأهداف التي ينبغي أن يحققها المجلس في عدد محدد من السنوات يتم من خلال برنامج SWOAT معايير تحدد الأهداف وخطط العمل على شكل سنوي، ووضع الصيغة النهائية لخطة إستراتيجية تحتوي خطوات عملية للتخطيط، وما يتوقع لها من تنفيذ، ونتائج وإيجاد إجراء محدد للرصد والتقويم والتعديل للإستراتيجية حسب الظروف المحيطة.

الجلسة الثانية ٢:١٥ ظهراً (الأربعاء ١٣/١٠/١٤٣١هـ)

موضوع DIRECT LOBBYING

الضغط المباشر للإقناع:

المناقشة المباشرة ومحاولة الإقناع عن طريق: -

- الإجتماع المباشر، وجهاً لوجه.
- إعلام الجمهور الأوسع.
- استخدام وسائل الإعلام.
- استخدام منتديات الإنترنت.

الضغط غير المباشر:

- المساعدة في وجود وسائل إعلام حرة.
- معرفة الحقوق القانونية والضغط من خلالها.

- التركيز على المسئولين الرسميين الذين يمكن أن ينصروا قضيتك.
- التركيز على المسئولين الرسميين المتعاطفين معك.
- فعِّل الوزارات المختلفة تجاه قضيتك.
- حرك الأشخاص ذوي النفوذ لدى أصحاب القرار.
- الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام.
- متابعة المحاولات وعدم اليأس.
- الوحدة وعدة الخلافات داخل المجلس.
- إطلاع الناس على أعمالكم.
- إفهام المعارضين وجهة نظرك بحضورك.
- لقاءات وتواصل بين الأعضاء.

تحت موضوع تنظيم اللقاءات مع المسئولين والعموم (التحضير للقاء).

- وجود لوائح للاتصال.
- وجود ملخصات مكتوبة للقضية والحضور.
- ترتيب المداخلات مسبقاً والقضية التي سيتطرق لها كل متحدث.
- تدوين الملاحظات.
- الوصول قبل الموعد المحدد بدقائق .

أثناء اللقاء:

- أشرح سبب اللقاء لمرافقيك.
- أعرض حقائق وقصص.
- ركّز على النقاط الأساسية.
- تأكد من عدم وجود أمثلة غير واضحة.
- حافظ على هدوءك.
- أحصل على التزامات باتخاذ إجراءات مناسبة.

بعد اللقاء:

- شكره على إتاحة الوقت.
- أحرص على متابعة أي معلومات مطلوبة.
- سجل ما قيل في المناقشة.
- سجل الوعود المقدمة وتابع الحصول عليها.

وبدأ المتدربون تطبيق حلقات مناقشة مثل كل منها منصباً معيناً في المجلس بالإضافة للأعضاء وأجريت عملية عصف ذهني تخيلي لكل في منصبه وكيف يقوم بدوره في حال عرض مشروع استثماري في البلدية يغير من طبيعتها ومثَّل لبعض المواطنين، وردود أفعالهم عن طريق محاكاة لأحد الجلسات بحضور المواطنين أصحاب القضية.

الجلسة الأولى من صباح الخميس (١٤/١٠/١٤٣١هـ):

موضوعها (التواصل وعضو المجلس) بدأت الحلقة بعصف ذهني عن واقع تواصل الأعضاء الحضور مع المواطنين، تمّ خلاله طرح وسائل وآليات العضو الخاصة في التواصل، من الاتصال المباشر والمناسبات الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، وجمعيات النفع العام، والبريد الإلكتروني، ورسائل الجوال وغيرها.

وقد بدأ المحاضر السيد (بيري) من كندا محاضرة تطرق فيها إلى الإجابة على سؤال لماذا التواصل؟.

ومن خلال الإجابة على السؤال أتضح أنه جزء من العلاقة بين المنتخب أو المسؤول والمواطن، وأنه وسيلة لمشاركة المواطن وسماع حاجياتهم، وطريقة لإيصال المسؤول أو المنتخب لأخباره وأعماله للمواطن، ثم تحدث عن وضع خطة إستراتيجية للتواصل تحتوى على البحث ـ التخطيط، العمل ـ التقييم، وأهم الخطوات الرئيسية في الإستراتيجية ومن ذلك إدراك أهمية التواصل.

- الأهداف الأولية للتواصل.
- الخطة المحققة للأهداف.
- تحديد مؤشرات الأداء وتقييم الخطة

- ثم تحدث عن مرحلة البحث التي ينبغي أن تضمن: ـ

- أهم المعلومات المراد الحصول عليها.
- تحديد الجمهور المستهدف (مواطنين عاديين،مسؤلين، رجال أعمال، إعلاميين، أكاديميين).
- الأدوات والوسائل المتاحة.
- الميزانية المتوقعة والمتوفرة.

ثم تطرق لتفاصيل الجمهور المستهدف ومنها: ـ الفئات العمرية، مقر السكن، الدائرة الانتخابية، المستويات التعليمية، المستويات الحكومية المختلفة.

ودارت مناقشات ثم تطرق إلى أدوات التواصل ومنها: ـ

- المواد المطبوعة ومنها: ـ

- الرسائل، الكرت الخاص، النشرات والتي يمكن أن تكون شهرية أو الكتيبات.
- أو الملصقات أو التقاويم.
- صور ترويجية على أكواب أو أقلام أو قمصان.

ثم أنتقل بعد ذلك إلى أنواع أدوات التواصل، المواد السمعية والبصرية ومن خلال ذلك تطرق إلى اليوتيوب واستخداماتها

المعاصرة وأثرها على الناخبين.

وعرض أمثلة لاستعمال اليوتيوب من قبل المرشحين من ثلاث مرشحين كنديين وتمت المقارنة بينهم ثم تطرق إلى أنواع الاتصال الإلكتروني ومن ذلك الإنترنت والمواقع الإلكترونية WEBSITES، المدونات، وسائل لإعلام الاجتماعية.

كما تحدث عن الشرائح، وطرق العرض عبر البوربوينت وما شابهها من البرامج.

أنواع التواصل:

- اجتماع قاعة البلدية.
- الجلسات المفتوحة.
- اللقاءات العفوية الغير مرتبة.
- حفلات الاستقبال.
- الجلسات التدريبية.

أدوات التشاور:

- استطلاعات الرأي ورقية أو إلكتروني .
- الموائد المستديرة.
- مجموعات التركيز.

- صندوق الاقتراحات.
- استمارات الرأي.
- البريد الإلكتروني.
- اجتماعات المشاورة.

التواصل مع وسائل الإعلام:

- البيان الصحفي.
- عمود منتظم في صحيفة.
- المؤتمر الصحفي.
- الإعلان المدفوع.

العلاقات الاستباقية مع الإعلام (والتعامل مع الإعلام):

- تأكد ان ما لديك للصحف يستحق النشر.
- التحضير الصحيح لمواد البيان.
- التقاط الصور المساعدة والواضحة للمواقع والشخص.
- حفز قصص تلفت الانتباه.
- حاول فتح علاقة مع الإذاعة والتلفزيون.
- حاول مع الإذاعة والتلفزيون لطرح برنامجك الخاص.
- خذ في اعتبارك وسائل الإعلام المتخصصة حول القضية.

(علاقات رد الفعل مع الإعلام):

- عد إلى رسائل الإعلام يشكل سريع مع المطلوبات المعلومة.
- تبادل المعلومات الواردة مع المختصين وذوي العلاقة.
- إذا كان الوضع يتعلق بكارثة أو حادث خطير حدد المتحدث الرسمي.

(٣ نصائح للتدريب الإعلامي):

- صياغة رسالتك الإعلامية.
- صقل وتلميع الرسالة.
- تكرار الرسالة والتدرب عليها.

تقييم الإستراتيجية:

- عمل استبيان للمستهدفين للتأكد من نجاحك في التواصل.
- أحفظ الاتصالات والهواتف والشكاوى وأحفظ الإحصاءات.
- قدر عدد وقيّم التغطية الإعلامية.
- استخدم الإحصاءات المتاحة وسهلة الإطلاع.
- قيّم عدد التغطيات الإعلامية وقيمتها.

التغير الحديث في وسائل الاتصال العالمي:

- الطائرات وسرعة التنقل، والمباشرة.

وسائل الإعلام الاجتماعي (أهميتها وتأثيرها):

تم عرض مقطع فيديو عن وسائل الإعلام الاجتماعي على رأسها استخدام المحادثات المباشرة .

- المواقع الإلكترونية ELECTRONICS SITES.
- البلاك بيري وأشباهها BLACK BERRY.
- مواقع الفيس بوك FACE BOOK.
- مواقع تويتر TWITTER.
- مجانية الإعلام الاجتماعي من خلال الإنترنت، ساعدت على كثرة المستخدمين الذين يعدون بالملايين وربما يتجاوزون المليار في الفيس بوك، وضربت أمثلة عن بعض المدن الكندية والأمريكية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية لمتابعة وتطوير الحكم المحلي ، ودعا المحاضر.

إلى الاهتمام بها لعدة أسباب منها: .

- الحصول على معلومات أفضل من المواطنين لتوجيه مجلس المدينة.
- يعزز القدرة على الاستماع لأصحاب المصلحة.

ثم تطرق لشيء من التفصيل عن الفيس بوك ووجود مواقع للمدن

والجمعيات عليها، وتم الدخول إلى بعض المواقع المحددة للمدن وتجربة تطبيقاتها.

ثم أنتقل إلى الحديث عن توفيره واستخدامه من بعض الجهات داخل المدن، مثل البوليس (Police) وغيره، التي لها مواقع عليه، ويستفيد من معلومات ومنها إدارة الحكم المحلي، أهمية توفره وأنه يمكن متابعتها في تحليل المعلومات والمستويات العلمية والعمرية والاجتماعية وغيره.

واستمر في عرض تجارب للمواقع على تويتر ومتابعة الجمهور، وردود فعلهم على بعض التصريحات والأخبار ومتابعتها هامة للمسئولين في المدينة وإدارة الحكم المحلي.

ثم تطرق بعد ذلك إلى مثال لاستخدام عمدة مدينة كالجيري CALGARY لقناة خاصة في اليوتيوب يعرض من خلالها المشاريع وتطورها في صور جديدة تلفزيونية.

المواقع المحترمة تتابع التعليقات وما يسيء للآخرين تقوم بحذفه، كالعنصرية أو الإعتداء على الآخرين، وبالتالي يمكن التحكم بطبيعة المعلومة وحذف الضار منها.

نصائح للسياسيين والرسميين حول استخدام وسائل الإعلام الإجتماعي:

- وجوب استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي.
- كن صادقاً ولا تخرج المعلومات التي تضرك.
- أعط من وقتك للإعلام الاجتماعي.
- تدخل وأسمع وشارك وكن مبتكراً.

كما تبين استخدام البلوتوث عن طريق (سيرفر) خاص يصل مداه إلى خمسة كيلومترات في إيصال رسائل ودعايات انتخابية، نجح هذا الأسلوب في الكويت في انتخابات مجلس الأمة وفي غيرها.



(٣) المقالات الصحفية(*):

(أ) تجربة عام في المجالس البلدية

(وش زينتو هالسنة)(*)

قبل أكثر من عام عاشت المملكة أجواءً خاصة لأول مرة حيث جرت الإنتخابات البلدية في شتي أنحاء المملكة الغالية بمدنها وعواصمها الكبرى وبلدانها الأخرى، ذات المستويات المختلفة وقد حظيت تلك الفترة بتغطية إعلامية محلية وعربية وعالمية، وكان الإعلام الغربي خصوصاً متابع جاد لذلك الحدث.

ثم ما لبث أن توقف ذلك الوهج الإعلامي وتعرض المنتخبون للتصنيف ولا زالوا كذلك في نظر الكثير من كُتَّاب التحقيقات الصحفية المحلية والعالمية.

وبدأت التجربة العملية تأخذ مجراها حيث صاحب تلك التجربة تأسيس المجالس ونهوضها بمهامها المختلفة التي حددتها لها اللوائح والأنظمة والتعليمات.

(*) خلال الست سنوات من العمل في المجلس جرت عدة مقابلات صحفية مع مؤسسات مختلفة، كما كتبت بعض المقالات ذات العلاقة بالمجلس البلدي وأعماله في مراحل مختلفة من عمر المجلس، تمكنت من حفظ بعض منها وها أنا أعيد نشر بعض منها ضمن ملاحق هذا الكتاب.

(*) **جريدة الجزيرة**، الجمعة ٤ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٧م، العدد ١٢٥٩٤.

وقد استمرت هذه التجربة طوال العام الماضي في مختلف المدن والمناطق وقد كثرت التساؤلات من الإعلاميين ومن المواطنين عن المجالس ولعل بعض تلك التساؤلات كان فيها نوع من العتب على المجالس أو شعور بالإحباط عند المواطنين عموماً.

وتهكما من بعض من كانوا ولا يزالون يتشمتون ولا يثقون بمثل هذه الإعمال والقرارات الرسمية التي أصرت على قيام المجالس ونهوضها بدورها في هذه المرحلة من تاريخنا الوطني، وكان آخر ما سمعت وأنا أكتب هذا المقال: (وش زينتو هالسنة) أي ماذا فعلتم خلال هذا العام.

ومن خلال دخولي في التجربة شخصياً واتصالي بكثير من المشاركين في أحداثها في مناطق مختلفة المملكة رأيت أن أدون بعض ما شهدته وسمعته أو قرأته من أطراف الحدث ومن المواطنين المهتمين بالمجالس وخصوصاً المثقفين ومتابعي مسيرة التطور في بلادنا الغالية.

ومن خلال حس المؤرخ المتخصص في رصد الأحداث أكتب عن هذه التجربة الوطنية الحديثة التطبيق في كثير من صورها.

* لاحظت كما لاحظ غيري نجاح تجربة الإنتخابات وتنظيمها وما جرى فيها من انضباط كبير سواء في الحملات أو الاحترام المتبادل وإعلان النتائج وإدارة العملية الانتخابية مما كان محل تقدير جميع

الراصدين وستبقى صفحة بيضاء لمن عملوا على تنظيمها ونجاحها.

* إلا أن التأخير في تشكيل المجالس وتحديد المعينين تجاوز العشرة أشهر بل وقارب العام ونتيجة لذلك أصيب الكثيرين في حينه بالإحباط دون معرفة السبب الحقيقي لهذا التأخير إلى اليوم، رغم أن مثل هذا العمل في كثير من البلاد لا يتجاوز الساعات وربما الأيام عند الضرورة أما ما يقارب العام فكان محل إستغراب محلي وعالمي، ولذلك فقد كان المواطنون خلال تلك الفترة يكثرون الإتصال بالمنتخبين في حينه في كافة المناطق السعودية ويستفسرون عن وضع المجالس البلدية ظانين أن مجرد الانتخابات يعني قيام المجالس ومسؤولية الأعضاء في أداء واجبهم والقيام بالعمل، دون معرفة المواطنين أن التشكيل الرسمي وقيام المجالس لا يتم إلا بتحديد المعينين وإجتماع الأعضاء بعد التشكيل الرسمي.

* حين بدأت المجالس أعمالها كان المواطنون يطمعون في أن تحدث المجالس البلدية قفزة كبرى وعاجلة في الأعمال البلدية أو الرقابة عليها، وقد كانت نظرة الناس وطموحهم عالية جداً يحدوهم في ذلك أسباب كثيرة دون وعي لإختلاف المدن وكبر حجمها وصعوبة مشاكل المدن الكبرى وجدية الأعمال القائمة قبل وجود تلك المجالس

وضرورة الإحاطة بالأعمال البلدية في تلك المدن قبل اقتحام التجربة.

وقد حمل هذا الطموح للمواطنين أعضاء المجالس في المدن الكبرى هماً كبيراً لمحاولة إيجاد ما يمكن أن يحس به المواطن ويلمسه من تلك المجالس بأسرع ما يمكن على أن الأمر كان بالغ الصعوبة في هذا الجانب.

* لقد واجه أعضاء المجالس في المدن الكبيرة واقعاً ضخماً وحجماً كبيراً ومتنوعاً من العمل قائم منذ عقود طويلة في تلك المدن بخبراتها البلدية المختلفة، وكان لزاماً عليهم التعرف على ذلك الواقع ومعرفة الجهود المختلفة والنجاح أو الفشل وأسبابه والعقبات المختلفة التي واجهت تلك الجهود من خارج البلديات أومن داخلها، نظامية أو بشرية، وقد تطلب هذا الأمر جهوداً مختلفة من الأمانات في تعريف الأعضاء بتلك الأعمال ونوعية الخدمات والأقسام المختلفة في تلك الأمانات، والعقبات المختلفة، واستمر الأمر لعدة أشهر في المدن الكبرى ولأيام متعددة في الأسبوع الواحد أحياناً أحاطت الجميع بمعلومات هامة وضرورية قبل الإنطلاق في العمل وتحديد الأولويات.

وبحكم عملنا في مدينة الرياض العاصمة فإن هناك جهات عدة تخدم مصالح المدينة ومشاريعها المختلفة منذ فترة طويلة، وقد

نجحت في هذا الأمر وتغلبت على عدد من الصعوبات الرسمية والفنية والمالية.

ويأتي في مقدمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز (وفقه الله)، وكان لزاماً على أعضاء المجلس الإطلاع على جهودها ومشاريعها وبحوثها ودراساتها، والتعامل مع كل ذلك بإيجابية تدعم التكامل والعطاء لهذه المدينة وتنظر لتلك الجهود بإيجابية وتفاعل وتكون عوناً لها وخصوصاً في ظل بعض التداخلات الظاهرة في أنظمة المجالس البلدية وتلك الهيئات العليا ولم يسع الجميع إلاّ النظر برويه وتشجيع وتقدير لكل الجهود المبذولة لخدمة المدينة والبحث بجدية عن ما يدعم تلك الهيئات الخادمة وأن لا يكون المجلس بأي حال عائقاً بل يكون داعماً ليساهم بما له من صلاحيات في خدمة المدينة ورقيها مع تلك الهيئات والمؤسسات الأخرى أو الشخصيات العاملة عبر سنوات طويلة للنهوض بالرياض.

وكان ولا يزال أعضاء المجلس البلدي في الرياض العاصمة ينظرون برويه لما تقوم به أمارة منطقة الرياض ممثلة بسمو الأمير سلمان ابن عبد العزيز ولما يقوم به مجلس المنطقة ويريد المجلس أن يكون

في الصف الداعم والمقدر للجميع وفي الوقت نفسه يستشعر أعضاء المجلس ما يلح به المواطنون عليهم في اتصالاتهم المختلفة وما يمكن أن يمثلوه وينقلوه في هذا الجانب.

* أن ضمن الملاحظات لهذه التجربة خلال العام الماضي التي رأيناها وسمعناها من زملاء آخرين في مجالس بلدية مختلفة في المملكة أن وزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوياتها العليا بدءًا من سمو وزير البلديات وسمو نائبه كانوا متحمسين للمجالس البلدية ولقيامها بأداء مهامها المختلفة إلاّ أننا سمعنا أن هناك جهازاً مختصاً بالمجالس البلدية داخل الوزارة لم نلحظ له أي عمل يذكر لخدمة المجالس___حتى كتابة هذه الأسطر- بل إن هناك بعض الأحداث توحي أن القائمين عليه من موظفي الوزارة البيروقراطيين الذين ربما لا يأبهون بأي حال من الأحوال بنجاح المجالس أو أدائها لدورها المرجو، ولعل مما يؤيد ما ذكر أن عدداً من المجالس البلدية زارت سمو وزير الشؤون البلدية والقروية وسمو نائبه مرات متعددة ومنها مجلس الرياض ولم ترى أو تقابل أي مسئول من القسم المذكور، لا في التنسيق للقاء ولا في اللقاء ولا بعده، ولم ترى أي خطاب حتى الآن من تلك الجهات ولأي موضوع، ولذلك فأرى من المناسب أن تعيد الوزارة

النظر في ذلك القسم وإمكاناته وأن يكون القائمين عليه من المقتنعين بالمجالس لا من أشخاص لا يؤمنون بالفكرة أصلاً.

* كما أن من القضايا الهامة التي لا زالت تعاني منها المجالس البلدية خصوصاً المدن الكبرى وعلى رأسها الرياض العاصمة عدم وجود مقر دائم وملائم للمجلس وعدم وجود مكاتب للأعضاء أو سكرتارية أو مكان محدد لإستقبال المواطنين حتى كتابة هذا المقال، وهذا أوجد حرجاً شديداً لدى الأعضاء.

ورغم محاولات متكررة لإيجاد مكان استقبال مؤقت في البلديات الفرعية خارج أوقات الدوام ولساعات معينة للقاء المواطنين فقد واجه ذلك الاقتراح بيروقراطية رؤساء البلديات الفرعية، وتخوفهم من تواجد الأعضاء في أوقات محددة في البلديات الفرعية والتي ربما يرى بعضهم أنها حكراً عليه، وبوضوح اصطدم الاقتراح بحائط ناري (كما يستخدم في الدفاع عن فيروسات الحاسب الآلي) حسب تخيلي الذي ربما أكون مخطئاً فيه وآمل أن أكون كذلك، ونتيجة لهذا الوضع فلازال الأعضاء يصعب عليهم الالتقاء في مكان محدد بعينه للمواطنين، فكان لزاماً على الأعضاء إجابة الدعوات المستمرة من تجمعات الأحياء من خلال الديوانيات الخاصة أو مراكز الأحياء أو

التجمعات المختلفة والتي يدعى لها كثير من أعضاء المجالس ويبادر الكثير منهم بالإجابة للدعوات الخاصة كوسيلة للإتصال بالمواطنين الذين أعطوا ثقتهم للأعضاء وكثيراً ما كانت هذه اللقاءات مشتركة تجمع أكثر من عضو في بعض الأحيان مع من يدعوهم من المواطنين.

أما المقر فكلنا يدرك أهمية الرياض وأهمية المجالس البلدية ومقراتها في العواصم العالمية التي تعد الرياض واحدة منها بل من أميزها على المستوى العالمي، ولا يمكن ربطها أو مقارنتها بالمدن السعودية الأخرى- حاشا مكة والمدينة- رغم محبتنا واحترامنا لجميع مدن وطننا الغالي، ونأمل أن ينظر إليه بهذا المستوى نظراً للوفود العالمية التي تزور الرياض وتطلع على مؤسساتها الرسمية والمدنية المختلفة والتي يعد المجلس البلدي واحد منها له نظيراته العالمية في المكانة أو في المسمى على الأقل والطموح كبير - بإذن الله - (وينبغي لمجالس المدن السعودية الكبرى الأخرى أن يهتموا بأنفسهم في هذا الجانب).

وقد كنّا ولا نزال نتعرض لإحراجات كبيرة مع المواطنين الذين يحاولون زيارتنا في مكاتبنا ولا نجد ما نستقبلهم فيه إلا منازلنا أو مكاتبنا الخاصة أحياناً مع ما في ذلك من إحراج للجميع.

* ومما تبين من خلال التجربة الماضية محدودية عطاء المواطن مع المجالس حيث أن بعض تلك الاتصالات قد تكون لمصالح أو شكاوى خاصة وتكون بعض الأحيان متعارضة مع النظام، وأحيانا لمواضيع غير واقعية.

دون إحساسهم أن المجلس وأعضائه جزء من النظام وأن الأعضاء حينما يحسون بأي ظلم من القطاع البلدي واقع على أي مواطن فإنهم ولا شك سيقفون معه، وقد وجدت لجان مختصة للتواصل مع المواطنين هدفها الرئيسي الوقوف مع المواطنين في مصالحه التي لا تعارض النظام وكذلك أخذ المقترحات الصالحة من ذوي التفاعل من المواطنين وإن كانت الآراء مختلفة ومتفاوتة في كثير من الأحيان.

ومن المعلوم أن الإنسان يتطلع كثيراً لمن يخدمه ولذلك فقد كثرت علينا اتصالات المواطنين في قضايا ليس لها مساس بالمجلس البلدي مثل المياه والمجاري والمستشفيات والتعليم والصحة، وهذه كلها بالطبع لا علاقة لها بالمجلس لكن الأعضاء ينظرون إليها كمواطنين يمكن أن يشفعوا لدى الجهات المختصة وأصحاب القرار في المدينة لخدمة هذه الجوانب الضرورية لسكان الرياض والتي لا دخل لهم فيها نظامياً، لكن إحساسهم بواجب أدبي دفعهم لإدراج بعض تلك القضايا ضمن

اختصاصات لجنة القضايا الملحة للمدينة والتي تحاول جاهدة أن تؤدي دور وجاهة أو شفاعة في هذا الجانب وإن كانت البيروقراطية والإعتمادات المالية وبطء التنفيذ أشباح ترهب كل من يحاول إيجاد الحلول لبعض تلك المشكلات، عاشت بعض المجالس فيما نسمع صراعاً على تولى منصب رئيس المجلس ونائبه بين بعض الأعضاء وربما بين بعضهم وبين رؤساء البلديات وهذا ـ ولله الحمد ـ لم يكن موجوداً في معظم المدن الكبرى وخصوصاً الرياض العاصمة.

ويلاحظ الراصد أن مشاغل الأمناء في المدن الكبرى كبيرة جداً وقد تكون أمانة المدينة أحياناً جزءاً من المسؤوليات المختلفة الملقاة على عواتق كثير منهم.

ونحن في هذا البلد ـ مع الأسف الشديد ـ يتم التركيز دائماً على أشخاص ناجحين بعينهم لحد الإرهاق والملل أحياناً، وقد يحس البعض بشيء من هذا الواقع مع كبار الأمناء.

* ربما أحس بعض الأمناء أن المجلس واجتماعات ورئاسة وعضويته مزيد أشغال مع أعباء أخرى لديهم مع ضيق الوقت وانشغالهم بأمور أخرى أكبر في نظر بعضهم من المناقشات وتلك الاجتماعات.

لكن هذه المجالس كمؤسسات مدنية حديثة يمثل فيها المواطن

مباشرة وباختياره لها دور كبير في المجتمعات المتحضرة كما أن النظام أعطاها صلاحيات قوية فيما يتعلق بالرقابة والإقرار للخدمات البلدية المختلفة.

كما يوجد في بعض الأحيان اختلاف في الرؤى بين رؤساء المجالس وخصوصاً إذا كانوا في الوقت نفسه رؤساء للبلديات، وبين بعض الأعضاء وطبيعة البشر التفاوت في الرأي وعلينا أن تقبل ذلك بروح رياضية، وإن كنا ـ مع الأسف الشديد ـ لم نعتد على ذلك في هذه المجتمع الذي لا تزال تخيم عليه سلبيات كثيرة أهمها عدم إتساع الصدر لما يخالف.

* إن من أهم العقبات في تصوري التي إتضحت خلال هذا العام وجود تخوف شديد غير مبرر لدى رؤساء الأقسام في البلديات الكبرى أو رؤساء البلديات الفرعية من المجالس وما يمكن أن تقدمه لهم من مسائله، وأنني أستغرب ذلك من أي إنسان نظيف لم يقصر في عمله وليس عنده ما يخفيه.

* ومن أهم المشاكل التي اتضحت خلال الفترة السابقة من التجربة هي قلة عدد الأعضاء للمجالس في المدن الكبرى فالعاصمة الرياض على سبيل المثال مجلسها مكون من (١٤) عضواً، ويفترض

في مثل مجلسها أن يكون هناك ما لا يقل عن عشرين لجنة فرعية لكي يتيسر لها القيام بالأعمال المطلوبة والإبداع في الاقتراحات والمشروعات والرقابة، وهذا الأمر يتعذر بل ويستحيل مع قلة العدد ولذلك فقد لجأ المجلس إلى تقليص اللجان إلى خمس لجان أنيطت بها الأعمال المطلوبة علماً أن بعض هذه اللجان مثل لجنة الشؤون المالية ولجنة الخدمات البلدية تقوم بعمل لجان متعددة في مجالس مماثلة مما حد من قيامها بأعمال وخطط ومشاريع جوهرية لخدمة المجلس والمدينة، لأن قلة العدد أثر في عطاء وأعمال تلك اللجان مع الإخلاص والجهود الكبرى من الأعضاء في ظل الوقت المتاح وخصوصاً إذا علمنا أن الأعضاء غير متفرغين للمجالس، وأنا متأكد من أن المدن الأخرى أمثال جدة والدمام والمدينة وغيرها تعاني من المشكلة نفسها.

* إن اللوائح والأنظمة التي تحدد صلاحيات المجلس البلدي صدرت ونظمت منذ فترة طويلة أي ما بين الإقرار والتنفيذ قرابة (٢٨) سنة أقول ذلك بكل مرارة، وهي واضحة للبعض لدرجة أن بعض رؤساء المجالس يصفها بأنها من أقوى السلطات وهي في الواقع كذلك، إلا أن حداثة المجالس وكونها التجربة الأولى في التنفيذ جعل الكثيرين ينظرون إلى هذه الصلاحيات بحذر شديد ولا يستخدمونها

كما ينبغي ويحاولون جاهدين تلمس الطريق مع تلك الصلاحيات بعيداً عن المزالق الخطرة أو الاصطدام بالجهات التنفيذية وخصوصاً بالبلدية وإدارتها مع وعي الأعضاء التام في جميع المناطق أن رئيس البلدية مسئول باستمرار عن تقديم التقارير إلى المجلس وهذا يعني أن رئيس البلدية يرجع للمجلس في كثير من الأمور قبل أن يرفعها إلى الوزارة المختصة، وهذه النظرة قد ينظر إليها بعض الأعضاء بعدم وضوح، بل وقد تكون مضطربة أحياناً في ظل كون رئيس البلدية هو رئيس المجلس فرغم القدرات الشخصية والقناعة التامة بمعظم الرؤساء من الأمناء إلا أنه يوجد استفسار نظامي يحتاج إلى وضوح أكثر في الدورات القادمة.

وإن الإنسان يقدِّر ما يشعر فيه المواطن من فتور ولنقل بعضاً من خيبة الأمل في نظرته لتلك المجالس التي أتصور أنه توقّع منها أكثر مما يمكن، ولست كعضو في مجلس العاصمة الغالية في مقام اعتذار لكنني أحس شخصياً أنني لم أرى نتائج واضحة وهذا هو شعور المواطنين إجمالاً ولا يعني هذا تقصير الأعضاء، لكن الرؤية حتى كتابة هذه الأسطر لا تخدم المجالس ولا أعضائها ولا ما أنشأت من أجله، أقول هذا بحس الكاتب الراصد من داخل الحدث حيث أني

شاهد حال مباشر كما يصطلح المؤرخون على التسمية، وبالتالي فإني لا ألوم المواطن في إستغرابه لمضى الوقت دون نتائج مرئية بالنسبة له على الأقل سواء في مجال الرقابة أو تسهيل الإجراءات أو غير ذلك مما يطمح له.

وأخيراً فإن وهج الانتخابات في العام الماضي خفت ليس محلياً بل وعالمياً حيث كانت المملكة محط الأنظار في تلك الفترة وكانت نتائج الانتخابات في نظر بعض الإعلاميين غير المحترفين بواقع مجتمعنا المحلي مخيبة لأمالهم ولما يطمعون فيه حسب تصوراتهم الشخصية التي كثيراً ما كانت ترتبط بتصورات أجنبية أحياناً ولنقل غربية غالباً وخصوصاً لدى بعض سدنة الإعلام الذين أعلنوها صراحة أن الرياض و غيرها ستخسر أربع سنوات من عمرها في ظل الأعضاء الموجودين انتخاباً أو تعيناً، فهل تنجح هذه النوعية من الإعلاميين في توجيه الناخبين ضد من رشحوهم أو في إعطاء انطباعات سلبية عن المجالس.

كما حاول بعض الإعلاميين والكتاب التفريق بين المعينين والمنتخب في المجالس، وللحق فإن معظم المعينين لا يقلون كفاءة وحماسة عن المنتخبين بل ويتفوق بعضهم أحياناً، ونستغرب من بعض التهم الموجهة

جزافاً من بعض الإعلاميين دون دليل واضح.

مازلنا بانتظار ما يسطره التاريخ للمجالس أو عليها لأعضائها أو لرؤسائها وسأكون - بإذن الله - ومن موقع الحدث راصداً للتجربة أن كتب الله حياة خلال هذه الدورة الحالية بوضوح وصراحة وسأكتب ما يمكن لأي مؤرخ مطلع أن يسطره من تجربة وطنية بسلبياتها وإيجابياتها وقد أضطر للحديث عن أشخاص مباشرين ذوي علاقة بالتجربة من وسطها أو من خارجها وبدورهم في النجاح أو الإخفاق - لا سمح الله - وما أزال أرتب أوراقب وأحتفظ بها لهذا الأمر مستقبلاً والله المستعان(*).



(*) ويأتي هذا الكتاب بحمد الله نتيجة لما وعدت برصده من مسيرة المجلس.

(ب) المجالس البلدية (*)

كانت تجربة الانتخابات للمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية التي بدأت يوم الخميس ١٤٢٦/٠١/٠١هـ في عدد من مناطق المملكة منها الرياض العاصمة كمرحلة أولى من مراحل أخري أول انتخابات شعبية عامة يشارك فيها المواطن بتنظيم دقيق بناءاً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٤ المنعقد في ١٤٢٦/٠٨/١٧هـ وتطبيقاً لنظام صادر برقم (١٣٠) وتاريخ ١٣٩٧/٠٢/٠٦هـ وكانت العملية فريدة ومميزة صاحبتها مظاهر ثقافية وشعبية واحتفالية لم يشهد الرياض لهذا مثيلاً قام بها مواطنون مرشحون عملوا فعاليات مختلفة دلت على احترام الجميع من المرشحين والمواطنين للنظام والإستعداد للعمل بطريقة أخلاقية مميزة حيث لم تشهد تلك الفعاليات أي تجاوز أو مخالفات تذكر بين المتنافسين وغيرهم .

وقد نجح المواطنون في اختيار من يمثلهم في مجالس البلديات في كافة المدن والبلدان السعودية على مختلف مستوياتها وأحجامها، كما عملت الدولة على تعيين نصف الأعضاء المتبقين لتبدأ المجالس

(*) **مجلة أسد بن زرارة**، مجلة نصف سنوية تصدر عن مدرسة أسعد بن زرارة الابتدائية بالرياض، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م (كم نحن بحاجة لنشر ثقافة الانتخاب والمشاركة الشعبية بين أبنائنا حتى من المرحلة الابتدائية).

أعمالها اعتبارا من ١٤٢٦/١١/٠٩هـ لمدة أربع سنوات وقد تم خلال الفترة الماضية تشكيل اللجان وإعداد اللوائح التنفيذية وممارسة الأعمال والنظر في القضايا المعروضة على المجلس.

وقد بذل كثير من الأعضاء ما يستطيعون في القيام بمهامهم.

وسيكون الحكم النهائي على نجاحهم من عدمه منوط بالمواطن الذي يجب عليه مراقبتهم ومحاسبتهم على التقصير.

وكل مجلس بلدي لديه وسائله المختلفة لإطلاع المواطنين على أعماله وما يقومون به، ويأتي مجلس الرياض البلدي على رأس المجالس البلدية في المملكة في حجم العمل والأعباء المنوطه به، للقيام بواجبه في خدمة مدينة يتجاوز سكانها الخمسة ملايين نسمة، وكُلي أمل في أن يطلّع القراء على أعمال المجلس من خلال موقعه الإلكتروني RMC.GOV.SA ليحكموا على عمله.

وأجد من المناسب استعراض نظام المجالس البلدية للإطلاع عليها ومعرفة واجباته ومهامه النظامية .

النظام :

مأخوذ من نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٥ في ١٣٩٧/٠٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم

(١٣٠) بتاريخ ١٣٩٧/٠٢/٠٦هـ وفيه:

المادة ٢٠:

أ ـ يتخذ المجلس البلدي قراراته بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس أو نائبه في حال غيابه مرجحاً.

ب ـ يجري التصويت بطريقة الاقتراع العلني ويجوز للمجلس أن يقرر في بعض الحالات الهامة إجراء الاقتراع سرياً.

المادة ٢١:

يجوز للمجلس تشكيل لجان من بعض أعضائه للنظر في قضايا معينة ورفع النتيجة فيها إلى المجلس لاتخاذ القرار اللازم.

المادة ٢٢:

تتضمن اللوائح التنفيذية إجراءات سير العمل الداخلي للمجلس وتسجيل محاضره وصياغة قراراته.

المادة ٢٣:

يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وخاصة فيما يلي: ـ

١. إعداد مشروع ميزانية البلدية.

٢. إقرار مشروع الحساب الختامي بقصد رفعه للجهات المختصة.

٣. إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية ـ بالاشتراك مع الجهات المعنية ـ تمهيداً لاعتماده من وزير الشئون البلدية والقروية.

٤. وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توافرها في المناطق العمرانية.

٥. اقتراح المشاريع العمرانية في البلدة.

٦. وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها.

٧. تحديد مقدار الرسوم والغرامات بما لا يتجاوز مائة ريال.

٨. اقتراح مقدار الرسوم والغرامات بما زاد عن مائة ريال.

٩. مراقبة الإيرادات والمصروفات وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبينة في الإعانات الحكومية المخصصة لها.

١٠. مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.

١١. اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة.

١٢. عقد القروض من المؤسسات الحكومية المختصة وقبول الوصايا

والهبات المتمشية مع الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة.

١٣. تحديد أسعار الخدمات والمواد التي تقدمها البلدية بطريق مباشر أو غير مباشر.

١٤. إبداء الرأي فيما يعرض على المجلس من قضايا.

المادة ٢٤:

مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة (٧) يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية.

وقد نظر المجلس البلدي في مدينة الرياض حتى نهاية شهر ذي القعدة ١٤٢٩هـ فيما يزيد على ١٣٠٠ معاملة مختلفة وأصدر قرارات متعددة تخص المجلس وقضايا المواطنين المعروضة عليه، وتخص الخدمات البلدية في مدينة الرياض، كما تقدم بطلبات متعددة لجهات خدمية أخرى وصلته من المواطنين عمل المجلس على دفعها للجهات الأخرى ذات العلاقة.

وأعضاء المجلس البلدي يعدون أنفسهم عيناً للمواطن وخدماً له وللوطن، وجزءاً من نظام عام محدد للخدمات البلدية، ويفرحون بأي ملاحظات وتقويم سواءً لهم مباشرة أو لأمانة المجلس بمقرها في شارع الستين بالملز أو على الموقع الإلكتروني.

(٤) اللقاءات والحوارات الصحفية:

(أ) في المملكة كلّنا إسلاميون .. ومن فازوا يملكون المقدرة والكفاءة (*)

عـبّر الدكتور عبـد العزيز العُمري عضـو المجلـس البلدي بمدينة الرياض عن استشعاره لعظم الأمانة الملقاة على عاتقه بعد فوزه بأحد مقاعد المجلس البلدي إثر الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً .

وأكد العُمري سعيه الحثيث لتنفيذ كافة الوعود والبرامج التي بشر بها الزائرين لمقر حملته الانتخابية، مشـدداً في هذا الصـدد على أنه كان واقعياً في برامجه وأطروحاته ومع ترحيبه الحذر بمشاركة المرأة في التصـويت في الإنتخابـات البلدية القادمة بعد أربع سـنوات إلا أنه ربط تلك المشاركة بموافقة العلماء على مشروعيتها ابتداءًا كما تطرق الحوار معه إلى قضايا ذات صلة بالانتخابات البلدية.

*** مـا هـو انطباعكـم المبدئـي بعـد تلقيكم نبـأ فوزكـم بمقعد في المجلس البلدي؟.**

انطباعـي المبدئي بعـد أن تلقيت نبأ الفـوز ، أولاً أحمد الله تعالى على ثقة الناس وأسأله أن يعينني على أداء الواجب وأشعر أن اختياري

(*) **مجلة الدعوة**، العدد (١٩٨٠)، ٨ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٧ فبراير ٢٠٠٥م.

هـو تكليف لي وأطلب العون من الله سـبحانه وتعـالى على أدائه، كم ا أنني فخور بهذه الثقة وأرجو الله أن أكون عند حسن الجميع.

الصدق والعقل:

*** مـا هي في تقديركم أهـم ثلاثة عوامل ساهمت في نجاحكم في هذه الانتخابات؟.**

لن أتحدث عن نفسـي ولكـن أحس أن أهم عوامـل النجاح عموماً في كسـب ثقـة النـاس هي الصـدق معهـم وتلمس حاجاتهم بصـدق ومخاطبتهـم بعقل دون مبالغـة أو تهويل، كما أن أهـم عوامل النجاح معرفـة المنصـب المتقـدم له وحـدوده وصـلاحياته وإعـداد البرامج المناسبة لهذا العمل بذاته، فالناس ينظرون للعمل وللعامل وهل يلتقيان معـاً ولا ينظرون للوجوه أو النسـب بل يبحثون عـن الخبرة ومن يؤدي الواجب وهذا في تصـوري متوفر في كثير من المتقدمين وفي الناصحين منهم ولسـت أتحدث عن ذاتي لكني أتحدث عمّـا يطلبه الناس فيمن يختارون.

ثقافة جديدة:

*** ما تقييمكم لمدى نجاح هذه التجربة في تحريك واستثارة روح المشاركة لدى المواطنين؟.**

في تصوري أن كثيراً من المخيمات والفعاليات المصاحبة للانتخابات نجحت في تحريك ثقافة جديدة في المجتمع وفي تفعيل خبرات جديدة ومنافسة شريفة في الغالب، كما كشفت عن عدد هائل من المواطنين ذوي الخبرة العالية الذين يكمن أن يقدموا خدمات مختلفة لهذه البلاد، كما أن هذه الانتخابات تعد أول مشاركة شعبية بهذا الأسلوب وكانت ـ ولله الحمد ـ منضبطة تماماً على المستوي الشعبي والرسمي، كما أثبتت أن الناس لديهم تمييز بين المرشحين وبين البرامج ولديهم وعي ولا يمكن أن تخدعهم الدعاية المبالغ فيها.

ملاحظات:

*** بحكم كون هذه الانتخابات تجرى للمرة الأولى ما هي أهم الملاحظات التي تودون من اللجنة العليا للانتخابات تفاديها في السنوات القادمة؟.**

أود من اللجنة أن تتيح للمرشحين تسجيل أسمائهم قبل الناخبين أو أثناء قيد الناخبين ليكون لهم دور في حثهم على التسجيل، كما أتمنى أن تعلن أسماء المرشحين قبل بدء الحملات بفترة معقولة ليعدوا برامجهم في وقت كاف، إضافة إلى النظر مر ة أخرى في مؤهلات المرشحين وألا يكون المؤهل القدرة على القراءة والكتابة، بل نحن في

زمن تطورت فيه المؤهلات العلمية والعملية وينبغي النظر فيها.

دور المرأة:

*** هناك من يقول: إن مشاركة المرأة في التصويت باتت مؤكدة في السنوات القادمة، فهل ترون أنها تؤثر في نوعية الفائزين ؟.**

في تصوري أن تصويت المرأة من عدمه مرجعه للعلماء أهل الفُتيا بالإضافة إلى المسؤولين عن القرار، وبلاد كثيرة أتاحت الفرصة للمرأة ولم يكن لها نصيب، ليس لأن المرأة لا تستحق، بل لأن للمرأة مجالات أخرى تتفوق على الرجال ولا يمكن أن ينافسها فيها الرجل ولذلك علينا أن نكون واقعين في هذه النظرة وأن لا نحملها أكثر مما تستحق.

كلّنا إسلاميون:

*** تفاجأ المراقبون باكتساح من يوصفون بالإسلاميين لكافة المقاعد، إلى ماذا تعزون سبب مفاجأتهم ؟ وهل صحيح أن هذه النتائج ستبطئ من مسيرة المشاركة السياسية؟.**

نحن في هذه البلاد كلّنا إسلاميون رعاة ورعية ومن هو ضد الإسلام فلا مكان له في مجتمعنا ومن يوصفون بهذه الصفات في مجتمعات أخرى لا يمكن أن نقاس عليهم، فالذين فازوا هم خبراء وأكاديميون ومؤهلون وهم جزء من هذا المجتمع المسلم، فكل مجتمعنا

ـ ولله الحمد ـ يوصمون بهذه الصفة دون استثناء فكلنا أبناء دين واحد ووطن واحد وهمّ واحد ولا حزبية بيننا ـ والله الحمد ـ.

المخيم الانتخابي:

*** امتاز مخيمكم الانتخابي بالتنظيم وحسن الاستقبال، ما هي العوامل الأخرى داخل المخيم التي استقطبت اهتمام ومتابعة الآخرين؟.**

مخيمنا الانتخابي ـ ولله الحمد ـ نال إعجاب المطلعين عليه والمراقبين لفعالياته وسبب نجاحي في تصوري هو وجود عدد من العاملين في المخيم من المتطوعين والمتحمسين أكثر من المرشح في التنظيم ووجود الفعاليات المفيدة وهم من أهل الخبرة من أساتذة الجامعات والمفكرين الذين عملوا في مؤتمرات ولقاءات عملية ويدركون كيفية تنظيم وإدارة مثل هذا الفعاليات، إضافة إلى قناعتهم وحماسهم لهذه التجربة الجديدة.

أبرز البرامج:

*** ما هي أبرز البرامج التي تم تقديمها في مخيمكم الانتخابي التي ساعدت على فوزكم في لانتخابات البلدية؟.**

أبرز البرامج التي قدمت ذات صلة مباشرة بالخدمات البلدية

في مدينة الرياض ومنها: «الخدمات البلدية بين الواقع والمأمول»، «التخصيص وأثره على الخدمات البلدية»، «المجالس البلدية تجارب عالمية»، قياس واستطلاع الرأي العام وأثره في اتخاذ القرار إتقان العمل، الأمانة، وأخلاق الناخبين، إضافة إلى إتاحة الفرصة يومياً لمناقشة الحضور والرد عليهم من قبل المحاضر والمرشح، وكان افتتاح الفعاليات بندوة عن برنامج المرشح وقد شارك في الفعاليات ذوو الاختصاص من الأكاديميين والعلماء وأهل الخبرة والرأي المسموع.

أمر طبيعي:

*** ٦٥٪ من الناخبين أدلوا بأصواتهم كيف تقرؤون ذلك؟ وما هي دلالاته؟.**

هذا أمر طبيعي في جميع بلاد العالم، فهناك نسب قليلة من المقيدين ونسب أقل من المتأخرين عن الاقتراع وهذا أمر طبيعي جداً.

جاهزون:

*** هل أنتم مستعدون الآن للبدء في تنفيذ وتحويل الوعود الانتخابية إلى حقائق ملموسة على الأرض؟.**

أولاً: أحمد الله تعالى أنني لم أعد بما لا استطيع وهذا هو الواجب على كل مرشح، كما أن ما ذكرته من وعود سأبذل ما استطيع

لتحقيقها، لكن ينبغي أن أُذكر نفسي والجميع أنني جزء من مجلس وسأعمل من خلاله ولست الوحيد الذي يقرر أو ينجز وحده ولكنني أرجو الله أن أكون ممن يؤدون الواجب.

خدمة الرياض:

*** ما هي الأهداف الأساسية التي بنيت عليها برنامجك الانتخابي لتحقيق آمال وأهداف وتطلعات أفراد المجتمع في مدينة الرياض؟.**

الأهداف الرئيسية هي خدمة هذه المدينة العزيزة على قلوبنا جميعاً بما أتيح لنا من فرصة في هذا المجال، وهي جزء من خدمة الوطن، وطن الجميع، قبلة المسلمين وخدمة المدينة هي خدمة لأهلها وسكانها جميعاً، إضافة إلى نشر الوعي الجديد في الانتخاب وثقافته المنضبطة بالشرع والتنافس الشريف.

خدام الدين والوطن:

*** كلمة تختمون بها اللقاء؟.**

أوجه للجميع أننا خدام للدين والوطن وأهله في أي مجال كان سواء نجحنا في الانتخابات أم لم ننجح، فالجميع مستمر في مسؤوليته وفي تطويره وفي دفع الأذى عن الآخرين وأسأل الله للجميع التوفيق

أينما كنا، كما أدعوا باستمرار بالتوفيق لي وللآخرين.

وأسال الله ان يحفظ أمننا ودينا ويقينا شر الفتن.



(ب) وعودنا الانتخابية كانت واقعية وسننفذها (*)

لم يكن د. عبد العزيز بن إبراهيم العُمري هو وليد تجربة الانتخابات البلدية ولم تكن هي (أي الانتخابات) هاجسه ليعرفه الكثيرون من أهل هذا الوطن. إن سيرة الدكتور العُمري المحصنة بعلم التاريخ والحضارات وبما أتاه الله من علم ديني أكسبته مكانة عند الجميع.

وعندما رشح نفسه للانتخابات البلدية بالرياض لم يتوان أهل شمال الرياض في زيادة الفارق بينه وبين أقرب مرشحيه في الدائرة إلى تسعة آلاف صوت، معبراً هذا التصويت هو مجرد أمانة حمله إياها من انتخبوه عضواً للمجلس البلدي بالرياض، كانت كل إجاباته عن أسئلتنا تعبر عن الفهم الواعي والفكر المستنير اللذين يتمتع بهما هذا الرجل. فكان لبقاً عند ما سألناه عن تخصصه العلمي خبيراً وهو يتحدث كرجل عقار، وأميناً، وهو يتحدث عن اتحادات المؤرخين (الثلاثة) التي ينتمي إليها كعضو طموح وهو يحمل في مخيلته من

(*) **مجلة الدعوة**، العدد (٢٠٣٣)، صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٦م. (ولا أرضى عن المديح الذي ساقته المجلة- والذي لا أستحقه- لكني أمرر نص المقابلة كما هو)

تجربته العلمية والعلمية ما يود أن يبلوره كعمل ملموس لمجلس الرياض البلدي معاً لنتابع حديث الدكتور الذي لم يخل من عبرات الحزن والألم عندما سألناه عن سرقة العراق الجريح.

❖ **كعادة الحوارات نبتدئ بالتعارف فمن هو ضيفنا؟**

عبد العزيز بن إبراهيم سليمان العُمري، أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة الإمام –سابقاً–، عضو المجلس البلدي بمدينة الرياض منتخب عن الدائرة الرابعة (دائرة العليا وشمال الرياض) ولدت في مدينة بريدة سنة ١٣٧٦هـ حيث درست المرحلة المتوسطة والثانوية بالمعهد العلمي ببريدة وتعلمت على يد عدد من المشائخ أفتخر بتلقي العلم الشرعي عنهم في ذلك المعهد العريق منهم: فضيلة الشيخ صالح البليهي، والشيخ صالح السكيتي، والشيخ على الضالع والشيخ عيد العيد وغيرهم، حيث استفدت منهم كثيراً، ثم التحقت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية العلوم الاجتماعية تخصص التاريخ وتخرجت منه سنة ١٤٠٠هـ، ثم التحقت بمرحلة الماجستير وعملت معيداً في نفس الكلية والقسم وأنهيت مرحلة الماجستير سنة١٤٠٥هـ، ثم مرحلة الدكتوراه سنة١٤٠٨هـ، واستمريت في العمل في الجامعة، تخللها مدة قاربت الأربع سنوات في معهد العلوم

الإسلامية والعربية في واشنطن، وتقاعدت تقاعداً مبكراً من الجامعة في محرم١٤٢٦هـ لأتفرغ لبعض أعمالي الخاصة في مجال تجارة العقار والبحث العلمي.

❖ **من واقع تخصصك في التاريخ والحضارة والنظم الإسلامية كيف ترى هذه المناهج في الجامعات الإسلامية بشكل عام وبشكل خاص في الجامعات السعودية؟.**

أولاً أرى أن مناهج التاريخ والحضارة في العالم عموماً تساهم في صياغة وصناعة الأمم وتبلور هويتها، ومناهج التاريخ والحضارة الإسلامية في الجامعات الإسلامية بشكل عام مقبولة إلى حد كبير لأن مادتها الأساسية مميزة على مستوى التاريخ البشري وتاريخ الأمم، والأقسام المتخصصة في الجامعات السعودية تتميز بمادتها العلمية وتخصصاتها المبرزة، وإن كانت تعاني بعض المضايقات بدعاوى مختلفة مثل فرص العمل وغيرها، ولكن الإبقاء عليها وتنميتها وتشجيعها واجب على الأمة عموماً لأن هذا مما يميزنا، ومع الأسف أن هناك عشرات بل ربما مئات الأقسام لتدريس التاريخ الإسلامي في الجامعات الغربية ولم تعش ما تعيشه أقسام التاريخ في الجامعات الإسلامية من تضييق حيث كثر الحديث عن فرص للعمل وربط هذه

الأقسام بها، وينبغي أن لا يكون التوظيف سبباً في التضييق على هذه الأقسام لأن هذه الأقسام لها دور كبير في صياغة الأمة وليست مسئولة عن التوظيف، والمناهج عموماً في هذه الجامعات من المناهج المميزة، والتركيز فيها على التاريخ الحضاري يدفع إلى نوع من التطور والتنمية لدى الأمة، وينبغي أن يراعى ذلك عند أعضاء هيئة التدريس حين يدرسون في هذه الأقسام.

❖ **نسمع كثيراً عن اتحادات المؤرخين في السعودية والخليج والوطن العربي أين هو الدور المرجو لهذه الاتحادات باعتبارك عضو في الاتحادات المعنية الثلاثة؟.**

اتحادات المؤرخين العرب والخليجيين والسعوديين لها دور محدود حتى الآن في مؤتمراتها، وفي دورياتها وفي نشراتها، إلا أنه في ظل عالم الاتصال السريع في هذا الزمن لم تأخذ تلك الجمعيات العلمية والمهنية ما تستحقه من اهتمام، ولم تبرز نفسها كما ينبغي، في أوقات نرى في كثير من أنحاء العالم قنوات ومواقع متخصصة في التاريخ. كما اتحادات المؤرخين في العالم الغربي، ولا نجد هذا - مع الأسف - في دول الخليج والعالم العربي وفي المملكة العربية السعودية، فلا تزال تلك الجمعيات حبيسة الكتب والنشرات، لم تساهم تلك الاجتهادات

في طرحها في أفلام وثائقية أو مواقع خاصة أو فضائيات تعج بهذه المعلومات التي يمكن أن تثري المثقف في وطننا العربي والإسلامي عموماً، وتساهم في توعية الجيل وإثراء الساحة الثقافية.

❖ **برأيك لماذا ضاع الكثير من ملامح تاريخ الحضارة الإسلامية؟ ومن المسؤول عن ذلك؟.**

الحضارة الإسلامية وتاريخها محفوظة لكننا ـ مع الأسف الشديد ـ أبقيناها حبيسة الأوراق في وقت سعت الأمم المختلفة إلى أن تُدس لنا تاريخها وحضارتها في ما نشاهده من أفلام ومواقع ومجلات على مستويات مختلفة وصلت لمثقفينا بل وحتى أطفالنا. في وقت لدينا قصور في إظهارها وإبراز شخصياتنا التاريخية وحضارتنا الإسلامية ومواقفنا الإنسانية التي لم تأخذ ما أخذته حضارة الغرباء بيننا، والتي انتشرت بجهد جهيد من أولئك وبتقصير كبير منا نحن، الذي يفترض فينا أن نكون مبرزين لحضارتنا ومدافعين عنها وبالتالي ضاعت الكثير من ملامح حضارتنا في أذهاننا وأذهان أبناءنا بسبب تقصيرنا وطغيان حضارة الآخرين ودخولها واقتحامها علينا في عقر دورنا.

❖ **لماذا صمت المفكرون والمؤرخون وتناسوا قضية سرقة المتاحف العراقية وما تحتويه من كنوز هي خير توثيق للحضارة الإسلامية**

والعربية التي سلفت؟ ولماذا لا تكون لجنة لمتابعة هذه القضية؟.

الحقيقة أن العراق كاملة سرقت وليس فقط متاحفها، ومع ذلك فإن المفكرين والمؤرخين والسياسيين حتى الآن لم يولوا هذه القضية العناية الصحيحة والمرجوة. نحن و كثير من المثقفين يمقتون الظلم الذي كان سائداً في أيام النظام السابق، ولكنهم أيضاً في الوقت نفسهم يمقتون ما يجري على الساحة حالياً، يمقتون هذا الاستبداد الذي جاء به الاحتلال وأعوانه بقواه المختلفة لكن لا يستطيع الكثير من المثقفين والمؤرخين أن يصرحوا تلك التصريحات وإن كان كثير منهم لا يظهروا نقدهم إلا بعد أن يصبح الحدث تاريخاً ماضياً، وذلك لموانع مختلفة تجعل هؤلاء المثقفين والمؤرخين يسكتون أو يتناسون كثيراً مما يقع من أحداث، حالهم حال السياسيين المغلوبين على أمرهم في المنطقة، ومن ذلك ما يقع في ساحة العراق حالياً سواء من سرقة المتاحف أو سرقة البشر أنفسهم أو سرقة للبلد كاملة واغتيال للقدرات العلمية والطاقات المختلفة لذلك البلد، إضافة إلى الاحتلال القائم الذي يعني كثيراً من الناس ولا يستطيع أن يسميه احتلالاً مع أنه واقع بنظر المحتلين أنفسهم حيث يعتبرونه احتلالاً ويعتبرون أنفسهم محتلين حتى لو تظاهروا بأنهم احتلوه لنشر الحرية.

❖ **لماذا ابتعد د. العُمري عن جامعة الإمام في وقت نحتاج فيه لمزيد من المتميزين في هذا المجال؟.**

أنا لم أبتعد عن جامعة الإمام، إنما ابتعدت عن الجداول والارتباط بها والالتزام بأوقات محددة بذاتها، لكني تلميذٌ جامعة الإمام ولا أزال ابنٌ لهذه الجامعة ولها الفضل علي وعلى الكثير ولا يزال فيها كثير من المتميزين وطبيعة جامعة الإمام وغيرها من جامعات المملكة أن تؤهل أناساً كثر لأعمال أخرى خارج الجامعة في القطاعين العام والخاص، ومن المتميزين باستمرار، من يغادر العمل في الجامعة للعمل في مجالات أخرى فكل هذا يصب في مصلحة الوطن والعلم والعمل - بإذن الله تعالى -، لم أبتعد عن الساحة العلمية فلدي أعمال في الإشراف على رسائل وبحوث علمية في جامعات أخرى غير جامعة الإمام.

❖ **عرف عنكم اهتمامكم بتأليف الكتب وإعداد البحوث هل ابتعادكم عن الجامعة سيؤثر سلباً عل إنتاجكم العلمي؟.**

ابتعادي عن الجامعة لم يؤثر سلباً على إنتاجي العلمي، ربما أن تخففي من بعض الجداول سيساعدني بإذن الله في التركيز على الكتابة والبحث العلمي، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على مزيد من الإنتاج في المجالات العلمية ذات التخصص والاهتمام العام

بقضايا تخدم القارئ في مجال التاريخ والحضارة وفي المجالات العامة، ولذلك فإني أتصور أي إنسان يرتبط بالعلم لا يستطيع أن ينفك عنه وإن انفك عن الوظيفة، فالعلم ليس مرتبطاً بالوظيفة والمتعلم والمعلم سيستمر في العطاء - بإذن الله - مهما كان عمله.

❖ **ماذا عن مؤلفكم الحديث الذي يحكي تجربتكم في الانتخابات البلدية وتجربة الانتخابات في المملكة بصورة عامة؟.**

المؤلف الذي فرغت منه للتو بعنوان الانتخابات البلدية - تجربة ذاتية - يتعلق بالفعل بتجربة الانتخابات البلدية الأخيرة، وهي الأولى بهذا التنظيم وهذه القوة في المملكة، وعلى هذا المستوى الشعبي والرسمي، والكتاب رصد لهذا الحدث من جانب شخصي نظراً لدخولي في معمعتها، وبالتالي حاولت أن أرصد التجربة الشخصية في هذه الانتخابات وأضيف ملامح عامة حول ما عاشته المملكة عموماً ومجتمع الرياض خصوصاً في تلك المرحلة، التي تعتبر جديدة على هذا المجتمع فيه رصد للانطباعات الخاصة بهذا الحدث، إضافة إلى رصد بعض الجوانب الإعلامية العالمية والمحلية الخاصة بهذه الانتخابات وعموماً هذا الكتاب هو رصد مؤرخ لحدث باشره بنفسه وتجربته الذاتية فيه.

❖ **السؤال السابق يعيدنا بالذاكرة لتجربة الانتخابات البلدية باعتبارك أحد الذين نالوا الثقة من ساكني شمال الرياض فماذا تقول عن تلك التجربة وما صحبها من تنافس شريف بين المرشحين؟.**

أشرت في كتابي إلى أن تجربة الانتخابات البلدية صاحبتها منافسة شريفة بين جميع من دخلوا هذه الانتخابات إضافة إلى حسن التنظيم والحيادية لدى اللجان الرسمية للانتخابات ولذلك فإني اعتز بهذه الثقة التي منحني إياها أهالي الرياض بترشيحهم لي، وأثني على روح التنظيم التي سادت هذه العملية وفي الوقت نفسه أعتقد أن الكثير ممن لم يحالفهم الحظ أكثر تأهيلاً مني ومن غيري أيضاً لكن لا بد أن يكون في هذا المكان أشخاص يصلون إلى العضوية، وقد منحوني هذا التشريف الذي أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني فيه على أداء الواجب.

❖ **تحدث جميع المرشحين عن برامج ناجحة وأعمال جليلة سيقدمونها لمدينة الرياض عبر عضويتهم بالمجلس البلدي هل ستتحقق هذه الوعود فعلاً؟ أم أنها شعار لكسب الأصوات فقط؟.**

فيما أعلم من برامج المرشحين الذين نالوا الثقة واجتازوا تجربة الانتخابات –في معظم المدن الكبرى- لم أرى منهم من وضع شعاراً

لكسب الأصوات فقط، بل كان كثير منهم واقعيون في أطروحاتهم وفي برامجهم وتحدثوا عن أعمال يمكن أن يقام بها في حدود الصلاحيات المتاحة لهم، وفي حدود بذل الجهد دون أي ضمانات لما وعدوا به، ولم تكن لكسب الأصوات فقط وكما قلت: من نجحوا في الانتخابات شعاراتهم كانت واقعية ولعل الناخبين كانوا واقعيين في اختيار من كانت شعاراتهم واقعية في تلك المرحلة.

❖ **ما مدى استفادتكم من تجاربكم العملية في مجال الاستثمار العقاري في صياغة تصور يخدم توجهاتكم العملية بالمجلس البلدي؟.**

الحقيقة دخولي في مجال الاستثمار العقاري وما يتطلبه ذلك من معرفة في مجال تخطيط وتطوير بالعقار والاستثمار فيه ومعرفة أحياء الرياض وسلبياتها وإيجابياتها وخدماتها، ومعترك وزارة الشؤون البلدية والقروية وأقسامها المختلفة، والمكاتب الهندسية، جعلت لدي بعض التصورات المعينة التي يمكن أن أخدم فيها في المجلس البلدي ولذلك كانت هذه أحدى محاور اهتماماتي، بالإضافة إلى قناعتي الخاصة في خدمة رياضنا الغالية بما أستطيع ولذلك ليس تخصصي العلمي دافعي لترشيح نفسي، وإنما معترك الاستثمار

العقاري والتجاري، وما يتبعه من صلات قوية في كافة المجالات الخدمية والبلدية جعل لدي بعض التصورات وبعض القناعات التي ربما أستطيع أن أخدم منها في هذا المجال.

❖ **د. العُمري كعقاري ما هي مرئياته تجاه هذا القطاع وكيف يراه بعد تغيير نظام المساهمات العقارية القديم؟.**

العقار في الحقيقة هو الأرض التي نمشي عليها، وهو البيت الذي نسكنه، وهو المزرعة، والمتجر، وهو الخدمات العامة، التي تربط الانسان ببيئته وبأرضه، ولذلك يعد هذا القطاع من القطاعات التجارية الهامة عبر العصور وفي كل الأزمان وكل البلدان وإن كان يمرض في بعض الأحيان فهو لا يموت كما تقول العامة، لذلك فهو نشيط إلا أن هذا النشاط يصيبه بعض الضعف أحياناً.

أما فيما يتعلق بنظام المساهمات العقارية في القدم كان هناك بعض التضييع لحقوق الناس والتفريط في ذلك من البعض، وأما بعد صدور النظام الجديد فهناك بعض التضييق في التداول وحجم الحركة العقارية أيضاً ولذلك النظام الجديد هدفه حفظ حقوق الناس وهذا مهم، لكن البيروقراطية هي التي حالت حتى الآن دون صدور لوائح دقيقة من هيئة سوق المال ومن وزارة التجارة ومن مكاتب العدل، حول

هذا الأمر، مما أصاب العقار بنكسة وتردي رهيب في حجم المداولات ونحن بحاجة إلى استغلال الوقت فهناك لكمات قوية وجهت للعقار من قطاع الأسهم، إضافة إلي البيروقراطية التي ما تزال تكبل نظام المساهمات العقارية الجديد، والذي في الأساس يهدف إلى حفظ حقوق الناس لكن ما زال أمام الكثير من الجهات المسئولة زمن وزمن لبلورة أنظمة أكثر دقة ومرونة ولتتغلب على صعاب الوقت والجمع بين المرونة وحفظ الحقوق وإنجاح اللوائح وسرعة المعاملات، ومع الأسف فإن كثيراً من المستثمرين العقاريين السعوديين توجهوا للاستثمار خارج المملكة هرباً من بعض التعقيدات، مع أن الجميع مع حفظ الحقوق لكنهم ضد التعقيد.

❖ **كيف ترون العديد من الشركات العقارية مؤخراً والتي اعتبر بعض العقاريين أنها قد أضرت بسمعة العقار؟.**

ظهور الشركات العقارية بحد ذاته ظاهرة صحية بغض النظر عن نظرة العقاريين الآخرين، لكن ما يهم هو من يتولى دفة الأمور في تلك الشركات إضافة إلى الواقعية، نحن نرى أن بعض الشركات تتحدث عن عشرات المليارات وسيديرها أشخاص محددون ومحددي القدرة، يعني ثروات تعادل ثروات دول كاملة تكون تحت تصرف أشخاص

محددين، نسمع عن شركات تحت الإنشاء وفيها شيء من المبالغة بأرقام فلكية يخشى عليها وكما يقال أنه من كبر اللقمة غص. والأولى أن نتجه إلى تعدد الشركات بدلاً من التركيز في شركات محدودة.

❖ **نعود بك مجدداً لسيرة المؤلفات ونسألك عن ردود الأفعال التي صاحبت نشر مؤلفكم «الأمن في حياة الأنبياء»؟.**

الحقيقة هذا الكتاب أو الكتيب صدر حديثاً لي وحتى الآن لم أتلقى ردود فعل لأنه لم ينتشر الكتاب بعد وأتمنى أن يكون فيه إضافة في هذا الجانب يمكن أن يستفاد منها ـ إن شاء الله ـ.

❖ **هل كانت الأحداث الأخيرة في العالم من تفجيرات وغيرها سبباً في إنتاجكم لهذا المؤلف وفي هذا التوقيت بالتحديد؟.**

هذا المؤلف فكرته قديمة وقبل الأحداث، والأمن في حياة الناس كافة حاجة لا تقل عن الهواء والماء والطعام ولذلك فهذا البحث يلفت نظر المؤلفين والمؤرخين والمفكرين للقضايا المتجذرة في تاريخ البشرية من خلال قصص الأنبياء وتاريخهم، بغض النظر عن الأحداث ولكن هذه الأحداث لا شك توجد نوعاً من الاهتمام في مثل هذه المؤلفات.

❖ **لا بد أنك تختزن شيئاً في الذاكرة لتقوله للقراء.. فلديك المساحة هنا لتقول ما تشاء؟.**

أقول إن الله سبحانه وتعالى نظر إلى الأمم وحكم لأمة محمد ﷺ بقوله: (**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**).

فهذه الخيرية باقية ما عملنا بما وصفنا الله به من الأمر بالمعروف ويعني المبادرة إلى فعل الخير والجدية في عمل المعروف المرضي لله سبحانه وتعالى والمصلح للعباد، وكذلك في النهي عن المنكر وذلك يعني محاربة الفساد والمعاصي بكافة أشكالها والجدية في ذلك. والمنكر أمر عام يشمل كل أنواع الفساد الشخصي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيره.

❖ **كلمة نختم بها الحوار؟.**

أختم بالتذكير بأهمية الجدية والعمل الصالح والإنتاج النافع واستغلال الوقت كل في محله وعلى مستوى عمله، فأكثر ما يعيق الأشخاص والأمم عدم تقدير الأوقات سواء في الاستغلال أو أداء الشيء المحدد في الوقت الأصلح وترتيب الأولويات كقول عمر: (إن لله عملاً بالنهار لا يؤخر إلى الليل ولله عمل في الليل لا يؤخر إلى النهار)، وقوله: (لا تؤخر عمل اليوم إلى الغد فإن للغد عمله)، فلو راعى الناس رعاة ورعية هذا الأمر لكنا من أرقى الأمم.

(ج) جرد حساب لتجربة المجالس البلدية السعودية (*)

عام مضى منذ انتهاء الانتخابات البلدية الجزئية في السعودية، وهي المرة الأولى التي تنظم فيها مثل هذه الانتخابات، إذ كان التعيين المباشر هو الذي ياتي بأعضاء المجالس البلدية في السابق.

فهل كانت التجربة العملية لهذه المجالس مواكبة بقدر الترحيب الذي لقيته الانتخابات؟ وهل حقق أعضاء المجالس البلدية الوعود الانتخابية التي قدموها أثناء حملات الترشيح، أم أنهم وجدوا التجربة العملية شيئاً آخر غير الكلام للناخبين في «الهواء الطلق»؟ وإلى أي مدى يشعر رجال المجالس المنتخبون بالتفاؤول أو الاحباط بتجربة المجالس البلدية؟ .. هذه التساؤلات حملتها «الاسلام اليوم» الى الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري عضو المجلس البلدي في الرياض.

❖ **في رأيك لماذا تقلصت تغطية وسائل الإعلام للمجالس البلدية بعد انتهاء الانتخابات؟ لماذا لم تتواصل التغطية لتشمل منجزات هذه المجالس؟**

(*) **مجلة الإسلام اليوم**، العدد (٢١) رجب ١٤٢٧هـ الموافق أغسطس ٢٠٠٦م.

تقلّص التغطية الإعلامية أمر طبيعي، إذ أن وهج الانتخابات مهما كان نوعها، وفي أي بلد تأخذ زخماً إعلامياً، أما بعد الانتخابات وما يطرح في المجالس من موضوعات أو يتم من إنجازات فإنه يدخل مع غيره من المؤسسات الأخرى التي تأخذ نصيبها المشترك من التغطية مع سائر الأحداث، وإذا كان هناك موضوع أو إنجاز مميز للمجالس البلدية أو غيرها فلا شك أنه سيأخذ نصيبه من التغطية.

❖ **هل من الممكن إعطاء موجز يكشف منجزات أعمال المجلس البلدي في الرياض وإخفاقاته؟**

المجلس البلدي في مدينة الرياض في المرحلة الحالية مجلس تأسيسي، يقوم أعضائه بجهود كبيرة في هذه المرحلة، ويقوم بأعمال مميزة وجادة في نظري ـ وشهادتي مجروحة ـ، ويحاول الأعضاء طرح موضوعات تكاملية تخدم المدينة والمقيمين فيها، وتشد من أزر الأعمال البلدية القائمة في حدود صلاحيات المجلس، وقد لا يرى المواطن هذه الأعمال في المرحلة القصيرة، مع إن الاقتراحات والموضوعات المعروضة على المجلس من المواطنين محدودة جداً ولا تصل إلى ما كنا نتوقعه، فإن الأعضاء ولجان المجلس لديهم موضوعات مدرجة لمحاور هامه تهدف لخدمة العمل البلدي في الرياض وتدعم الجهود القائمة

في هذا المجال، ولا أستطيع أن أعدد الإنجازات، حيث أشعر إن المجلس في مراحله الأولى وأسلوب الدعاية والمديح والثناء على قطاع بعينه ومنها المجلس لست من المؤيدين له، لكنني أدعو إلى النقد الواقعي والمتابعة من المواطن والإنصاف في هذا الأمر.

❖ **هل لاحظتم بعد دخلوكم التجربة العملية في المجالس البلدية إن كثيراً من الوعود التي قدمت أثناء الحملات الانتخابية كان فيها نوع من المبالغات؟.**

يرى البعض إن المرشحين للمجالس بالغوا في الوعود الانتخابية، وهذا حكم عام يصعب إطلاقه على الجميع، ومن خلال معرفتي بالوعود التي أطلقها الناجحون في الانتخابات على مستوى المدن الكبرى، أرى إنها كانت واضحة وفيها استثناءات ووعد ببذل الجهد في كذا وكذا، بما ذكروا، ولحسن الحظ فإن تلك الوعود والبرامج الانتخابية لهم مطبوعة ومرصودة، وهم في الغالب من أهل الإدارة والثقافة ومعرفة الواقع والمدركين للإجراءات الإدارية والتعقيدات البيروقراطية، وبالتالي فقد كانوا حذرين في تلك الوعود مدركين لحاجة المدن التي ترشحوا فيها، ولذلك جمعوا في الوعود بين النظرة للإشكالات التي يرغبون في معالجتها وحدود الطاقة الممكنة، وبالتالي

فإنـه من وجهة نظري الخاصـة لا توجـد لهؤلاء وعـود مقطوعة حتى يمكن الحكم عليها بأنه مبالغ فيها.

❖ **لماذا تعتقد أن التجربة نجحت، أخفقت، متوسطة الإنجاز والإخفاق؟.**

أعتقد إن تجربة الانتخابات بنفسـها وتشكيل المجالس ناجحة، بل ولا أبالغ إذا قلت إنها نجحت نجاحاً باهراً.

أما تجربة المجالس وإنجازاتها فما زال الحكم عليها مبكراً وأتمنى لها النجاح وأدعو كل ذي علاقة إلى السعي إلى نجاحها وأدعو المواطن للمحاسبة والمتابعة لتلك المجالس.

❖ **كيف كان الأداء الرقابي بالمجالس.. وهي من أولى مهامه؟.**

الأداء الرقابـي للمجالـس البلدية أحد المهام الموكلـة إليه بموجب النظام وعَين المجلس على الخدمات البلدية والرقابة عليها هو المواطن، وبالتالي فإن ما يصل إلى المجلس من المواطن في هذا المجال هو الذي سيجعل الأداء الرقابي ناجحاً أو فاشلاً، وبالتالي فإني أدعو المواطنين لتفعيل هذا الدور بالحقائق وليس بالتهم أو سوء الظن الجزاف.

❖ **ما خططكم للمرحلة المقبلة؟.**

خطـط المرحلة المقبلة لا تكون فردية والمجلـس البلدي في الرياض

لدية خطط محددة تعمل لجانها الخمس على تحقيقها سواء في المجال الإداري أو المالي أو العلاقة بالمواطنين أو محاولة حل بعض المشاكل التي تعاني منها المدينة، ولكن كما نعلم فالمجلس يخطط ويقترح وقد لا يملك التنفيذ وخصوصاً ما يتطلب اعتمادات مالية، وبالتالي فالمهمة صعبة وجماعية وتتطلب تعاون وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية والأمانة لنجاح المجلس.

❖ **هل أنت متفائل بالتجربة أم نالك الإحباط؟.**

أنا متفائل جداً بالتجربة وأتوقع لها - بإذن الله - نجاحاً، وأجزم بأن كل شخص يستطيع أن يكون ناجحاً ولو وحده، إذا أدى الأمانة وقام بما يجب عليه، حتى ولو لم يقم المجلس بمهامه كما ينبغي عليه، فإن كل فرد يستطيع أن يبرئ ذمته أمام الله بأدائه ما يجب عليه وما يستطيع حتى لو كانت العقبات كبيرة، ومن المعلوم شرعاً أن كل إنسان مطالب بأداء المستطاع.

❖ **شخصياً... هل حققت بعض الوعود التي قدمتها لناخبيك في الانتخابات؟.**

لم أحقق شيئاً مما وعدته للناخبين إن كان الموضوع يرتبط بإنجاز وأنا لم أعد بأي إنجاز ودوري في طرح موضوعات وعدت بها المواطنين،

اعتقد إنني قد بدأت فيها وأنا ماضٍ في طرح ما وعدت به وراضٍ عنه، أما الإنجاز فلم أعد به وليس بيدي.

وأنا وغيري بحاجة مستمرة لتذكرينا بواجبنا وبما وعدنا به عسى أن يكون ذلك عوناً لنا على أداء واجبنا. والله المستعان.

❖ **ما هو هدفك من إصدار تجربتك الانتخابية في كتاب منشور؟.**

أردت من هذا الكتاب تسجيل تجربة وطنية جديدة، تحدث لأول مرة على هذا المستوى وفي كافة أنحاء البلاد وبصدى محلي وعالمي كبير، ولذلك رغبت في توثيق الحدث وشرح التجربة العملية التي مارستها مع عدد من الزملاء، ونقلها لمن يرغب الإطلاع عليها والاستفادة منها في طريقة تنظيم الحملات الانتخابية وإعطاء بعض الأفكار التي أتصور إنها من أسباب نجاح الحملات الانتخابية والوصول للنتائج التي ظهرت بها، وهي نجاح هام لكل من ساهم في تلك الحملات وساعد في تنظيمها.



(د) الوقت ما زال مبكراً للحكم على المجالس البلدية (*)

أكملت تجربة المجالس البلدية في السعودية عامها الأول منذ انتهاء الانتخابات البلدية التي حظيت بمتابعة كبيرة من المواطنين والمهتمين واكتظت المدن السعودية حينها بممثلي الصحف وأجهزة التلفزة والوكالات الصحفية العالمية، كونها التجربة الانتخابية الأولى التي تجري في المملكة.

وخلال الشهور الماضية لاحظ المتابعون خفوت صوت أعضاء المجالس البلدية، وطفقوا يتساءلون: ماذا حدث لهذه التجربة؟ وفي هذا الحوار الذي تجريه (الوطن العربي) مع الدكتور عبدالعزيز العُمري عضو المجلس البلدي في الرياض، إجابات رصينة عن أكثر الأسئلة التي تدور في أذهان الناس عن المجالس البلدية وأسباب ابتعادها عن الإعلام.

❖ **يلاحظ أن أعمال المجلس البلدي لم تحظ بذاك الوهج الذي لقيته عملية الانتخابات .. في رأيك ما أسباب تقلص تغطية**

(*) **مجلة الوطن العربي**، السنة التاسعة والعشرون، العدد (١٥٣٧) الأربعاء ٢٠٠٦/٠٨/١٦م(ومن الجدير بالذكر أن المقابلة تمت مع مندوب لموقع إيلاف الالكتروني ونشرت في مجلة الوطن العربي، مما أثار تساؤلاً لدي؟؟).

وسائل الإعلام للمجالس البلدية؟

في رأيي أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات البلدية في حيتها بطريقة طبيعية مسايرة للحدث، وحينما انتهت الانتخابات انتهت التغطية الإعلامية المرتبطة بها، وهذا أمر طبيعي على مستوى الأحداث جميعاً، وعلى مستوى الانتخابات بأنواعها المختلفة، وفي كافة أنحاء العالم.

إما ما يرتبط بأعمال المجالس البلدية، فتوجد له بعض التغطية بقدر الانجاز والأحداث، وفي تصوري أن الانجاز الذي يمكن رؤيته لا يزال محدوداً، وبالتالي أتساءل: ماذا أنجز من المجالس حتى يحظى بالتغطية، كما أننا ما زلنا في البداية ونأمل بعمل وإنجاز من تلك المجالس يلامس طموحات المواطنين حتى تستحق التغطية المرجوة.

حكم متعجل:

❖ **أين أخفقت تجربة المجالس البلدية وأين أصابت؟.**

يصعب الحكم في هذه المرحلة على المجالس أو إنجازاتها والحكم الجماعي على المجالس عموماً،وبالتالي فإني أرى واقعاً وعقلاً عدم الحكم العاجل عليها، فما زال الوقت مبكراً. وهناك الكثير من الوقت أمام رجال المجالس البلدية، وفي هذه المدة يمكن أن ينجز الكثير من الأعمال النافعة التي تخدم المواطن بشكل مباشر، وإذا بقينا ننتقد

ونحكم على التجربة منذ الآن فربما يسهم ذلك في هبوط الهمم وبالتالي عدم تحقق أي منجز حقيقى، لابد للمواطن أن يكون واعياً بأن التجربة حديثة في شكلها العملي وتتطلب الكثير من الوقت والجهد حتى تظهر الإنجازات، كما أن وسائل الإعلام عليها أن تساند هذه التجربة فلا تستبشر بالانتخابات فقط ويتم تجاهل المجالس بعد ذلك.

*** قولك أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن الإنجازات .. هل نفهم هذا التبرير على أن المجالس أخفقت في تحقيق أى إنجاز ملموس للمواطن؟.**

لا يمكن لأي مؤسسة نظامية جديدة أن تنجز أي شيئاً يذكر خلال مدة قصيرة، وليس هذا من باب التبرير أو الاعتذار بل هو واقع الأمر، كما أن المجالس البلدية في المدن لم تأت لتملأ فراغاً، فالخدمة البلدية موجودة وقائمة والمجالس البلدية جهاز جديد للتقويم والتوجيه والمراقبة يعني للتحسين وحسب ما يجيزه النظام، وبالتالي فإن العارفين بالأنظمة لم يتوقعوا مفاجأة وظنوا أن ما سينتج عنها سيكون بنفس حجم المفاجأة لحدث الإنتخابات.

*** ما هو الشكل الذي يمكن أن تتطور إليه المجالس البلدية خلال السنوات القادمة؟.**

أتوقع أن تتمكن المجالس البلدية من إيجاد الكوادر والآليات والأنظمة الداخلية التي تؤهلها للمتابعة الدقيقة للخدمات البلدية في مناطقها والتأكد والدعم للايجابيات والإنجازات الموجودة أصلاً، والسعي للتصحيح واستغلال كافة الإمكانات للرقي بالخدمات البلدية والمساعدة في التوجيه الصحيح وفهم الدور الحقيقي وأهم من ذلك كله خدمة المترددين على البلديات من المراجعين والمواطنين العاديين والمستثمرين، والرقى بالخدمة البلدية، والرقى في التعامل مع المواطن وخدمته، مع الحفاظ على النظام والاستفادة القصوى من الوقت.

عدم تفرغ الأعضاء:

*** هل هناك عقبات معينة تواجه أعمال المجالس البلدية؟.**

أهم العقبات هي قلة عدد الأعضاء في المدن الكبرى، وعدم تفرغ الأعضاء، وقصور الفهم لدى بعض رؤساء البلديات وكبار الموظفين فيها الذين لم يعتادوا على وجود توجيه أو مراقبة، كما أن الوزارة حديثة التجربة في التعامل مع المجالس، وبالتالي قد توجد بعض العقبات التي تعرقل المجلس وتمنعه من الإنجاز.

*** كيف كان تفاعل المسئولين في الدولة مع التجربة بعد دخولها مراحلها العملية؟.**

تفاعل المسئولين في المراحل الأولى كان جيداً وعلى المستوى المرجو ولا يزال الحكم على تفاعل المسئولين مع قرارات المجالس وإنجازاتها مبكراً، ونحن نتوقع أن يستمر التفاعل من المسئولين مع كل ما هو إيجابي - بإذن الله -.

*** كانت هناك أنظمة قديمة تختص بالبلديات وتنظيمها .. هل أحدثت المجالس المنتخبة أى تغيرات في بنية هذه الأنظمة؟.**

المجالس البلدية ليس من حقها إجراء أى تعديل على التنظيمات البلدية، لكن دورها يمكن في دراسة الأنظمة واقتراح التعديلات، ورفعها لجهات الاختصاص المتمثلة في وزارة الشؤون البلدية أو الجهات الأعلى منها، فبناء الأنظمة معقد وله جهاته المتخصصة والنظامية.

*** ما هي خططكم في المجالس البلدية للمرحلة المقبلة؟.**

لست متحدثاً باسم المجلس، لكنني عضو فيه أعلم أن أهم أولويات المجلس هي السماع لرأى المواطن وملاحظاته ، وتسهيل إجراءات خدمته مع المحافظة على النظام، وفي الوقت نفسه فإن لدى المجلس خططاً لدراسة عدد من المشاكل التي تعانى منها المدينة وبحث أفضل السبل للتغلب عليها والتعاون مع الأمانة وجهات الاختصاص في حلها، وهناك ما يقارب ثلاثين محوراً جرى حصرها، وسيتم طرقها - بإذن الله - من قبل المجلس.

مؤلف عن الانتخابات:

*** تحدث عن حداثة التجربة لكن رغم ذلك تفاجأ الناس بصدور مؤلفكم الأخير حول تجربة الانتخابات البلدية، أليس الوقت مبكراً على صدور مثل هذه المؤلفات أيضاً؟.**

المؤلف الذي نشر للتو بعنوان "الانتخابات البلدية تجربة ذاتية" يتعلق بتجربة الانتخابات الأخيرة، ولم يركز على عمل المجالس ذاته، وهى الأولى بهذا التنظيم وهذه القوة في المملكة، وعلى هذا المستوى الشعبي والرسمي، والكتاب رصد لهذا الحدث من جانب شخصي نظراً لدخولي في معمعتها، وبالتالي حاولت أن أر صد التجربة الشخصية في هذه الانتخابات وأضيف ملامح عامة حول ما عاشته المملكة عموماً ومجتمع الرياض خصوصاً في تلك المرحلة، التي تعتبر جديدة على هذا المجتمع وفيه رصد للانطباعات الخاصة بهذا الحدث، إضافة إلى رصد بعض الجوانب الإعلامية العالمية والمحلية الخاصة بهذه الإنتخابات وعموماً هذا الكتاب هو رصد مؤرخ لحدث باشره بنفسه وتجربته الذاتية فيه.

وتطرق الكتاب إلى حديث عام عن الانتخابات البلدية في المملكة وما جرى فيها وبعض الرصد الإعلامي العالمي لها، وركز على التجربة

الذاتية للمؤلف ودخوله في الانتخابات وتعاون عدد من زملائه وأصدقائه في الحملة الانتخابية وفي القيام بأعمالها واللجان العاملة فيها كما تطرق إلى إدارة الحملة وما يرتبط بها من لجان وسكرتارية ومقر لمكتبها والأعمال التنفيذية والبرنامج الثقافي للحملة بتفصيلاته وبعض المواقف الخاصة بالبرنامج والصعوبات التي واجهتها الحملة وحشد الأصوات، ودور التقنية الحديثة للحاسب في الإنتخابات سواء منها المواقع المحلية أو العالمية التي شاركت في تلك العملية كما تطرق لبعض الأعمال الصحفية المحلية والعالمية.

واعتبر تأليف الكتاب رصداً تاريخياً ومحاولة لنقل التجربة لمن يخوض مثلها مستقبلاً، ونوعاً من المذكرات الذاتية لتلك المرحلة التاريخية من وجهة نظره.



(هـ) التجربة الأولى
واستمراريتها بالتجديد
تقتلان نجاحها المنتظر (*)

المشاركون: د. عدنان الشيحة، د. طارق السلوم، د. ثامر المطيري، د. عبد العزيز العُمري ثم الدكتور حمد الفحيلة.

أدار الندوة: د. حمد الفحيلة

الضيوف المشاركون:

أ. د. عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري.

عضو المجلس البلدي في مدينة الرياض.

د. ثامر ملوح المطيري.

مدير مشروع تنظيم الأجهزة الحكومية، اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

د. عدنان بن عبدالله الشيحة.

المدير التنفيذي لمركز الأمير سلمان للإدارة المحلية.

د. طارق بن محمد السلوم.

رئيس قسم الإدارة بجامعة الملك سعود.

(*) **جريدة الرياض، ندوة الثلاثاء**، ص٢٤، الثلاثاء ٢٥ ذي الحجة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨م، العدد ١٤٧٩٢، السنة الخامسة والأربعون.

قبل أكثر من عامين عاشت المملكة أجواء خاصة لأول مرة، حيث جرت انتخابات المجالس البلدية في شتى أنحاء المملكة الغالية بمدنها وعواصمها الكبرى وبلدانها الأخرى ذات المستويات المختلفة.

وقد حظيت تلك الفترة بتغطية إعلامية محلية وإقليمية وعالمية، وكان الإعلام الغربي - خصوصاً - متابعاً جاداً لذلك الحدث. ثم ما لبث أن توقف ذلك الوهج الإعلامي.

وبدأت التجربة العملية لتلك المجالس تأخذ مجراها بعد تكملة عضوية المجالس وتشكيل المجالس ولجانها للنهوض بمهامها المختلفة التي حددتها لها اللوائح والأنظمة والتعليمات.

واستمرت هذه التجربة طوال العام الماضي وما قبله في مختلف المدن والمناطق، وقد كثرت التساؤلات عن المجالس، ولعل بعض تلك التساؤلات كان فيها نوع من العتب على المجالس أو شعور بالإحباط عند المواطنين عموماً. وتهكماً من بعض من كانوا ولا يزالون يتشمتون ولا يثقون بمثل هذه الأعمال والقرارات الرسمية التي أصرت على قيام المجالس ونهوضها بدورها في هذه المرحلة من تاريخنا الوطني.

ومن هنا جاءت «**ندوة الثلاثاء**» هذه حيث ضمت ضيوفاً متخصصين في الإدارة المحلية وأعضاء من المجالس البلدية لمناقشة

هذا الأمر (المجالس البلدية ما لها وما عليها، ومستقبلها):

* «**الرياض**»: المجالس البلدية فكر جديد حظي بالمتابعة الجادة من كافة شرائح المجتمع وقد وجدت نسبة مئوية إن ٨٥٪ لا يعرفون شيئاً عن المجالس البلدية ولا عن طريقة الانتخابات والبعض منهم دخل إلى مقر الانتخابات بطريقة عشوائية واختار ثلاثة أشخاص أو أربعة أشخاص وهو لا يعرف بقية الآخرين الذين تم انتخابهم.. كتوطئة لهذه الندوة نريد أن نعرف ما المجالس البلدية وماذا قدمت وهل المقولات من النسب وغيرها صحيحة؟.

- د. عبد العزيز العمري: إن تلك الإحصائية التي ذكرت في السؤال واردة، لكن إذا سلمنا بذلك فإنها فيما يتعلق بمعرفة المواطن بأنظمة المجالس وصلاحياتها. أما فيما يتعلق بمعرفة الأعضاء فإن لدي تحفظاً لأنني أعرف إنهم على مستوى مدنهم الرئيسية على مستوى عالٍ من الثقافة، بل إنني أعرف إنهم لم يكتفوا بدراسة النظام البلدي في المملكة بل تعداه إلى غيرها ولدينا بحث أجراه بعض الزملاء وألقي أثناء فعاليات الحملة الانتخابية عن المجالس البلدية في العالم أن نظام المجالس العالمية ليست قطعاً بصلاحيات النظام السعودي، بل حين الاتصال ببعض المسؤولين في وزارة البلديات الذين

ربما يصعب على بعضهم تفسير بعض بنود نظام المجالس الموافق عليه قبل ٢٩سنة، كان لديهم بعض أو ربما عدم وضوح، وكنت اتصل ببعض المستشارين القانونيين وأتدارس معهم بعض البنود بذاتها وماذا تعني، فأنا أتحفظ أن يكون لدى الأعضاء في المدن الرئيسية جهل بأنظمة المجالس وصلاحياتها، لكن الواقع ربما حدثت بعض الوقائع الجديدة أو الواقع الذي يصعب التعايش معه. لأن القرارات واضحة لدى الكثير من المجالس البلدية، وبالتالي في تصوري أن الأعضاء الذين يفهمون طبيعة العمل يدركون الواقع الموجود ويحاولون أن يتعايشوا فيه بما يضمن سلامة وبقاء المجالس البلدية وبما يعطي كل حقه.

- د. عدنان الشيحة: أنا أؤيد الدكتور عبد العزيز فيما ذهب إليه، لكن هناك ظاهرة وجود بعض أعضاء المجالس البلدية لديهم عدم فهم أو إدراك للنظام، أيضاً كان هناك وعود رنانة أثناء الانتخابات وكذلك عناوين كبيرة. وهذا أيضاً يعكس عدم فهم دور المجالس البلدية والإطار الضيق ومؤشرات عدم استيعاب النظام.

- د. طارق السلوم: إن الثقافة التمثيلية ليست سهلة وربما هذا أدى إلى الجفاء بين المواطن وبين المجلس البلدي، أو حماس المواطن لفهم دور المجلس البلدي وعدم وجود هذه الثقافة التمثيلية يؤدي إلى

الغموض في المسؤولية المطلوبة من المجلس البلدي، وغموض في بعض الأنظمة سواء من قبل المجلس البلدي المعين أو المنتخب أو من قبل المواطن. الذي يفترض أن يستفيد من هذه الأنظمة فأتوقع أن الثقافة التمثيلية هي الأساس.

– د. ثامر المطيري: ربما إن عضو المجلس البلدي الذي يكون لديه قصور في فهم دور العضو لم يعش النظام، لأنه لو عاش النظام لكانت الأمور بالنسبة له واضحة وجلية. وكذلك الأعضاء لو عاشوا سيكون لديهم المستوى المعقول في التعامل مع أنظمة المجلس البلدي ودورهم المناط بهم فيه. ولكان مستوى التمثيل على مستوى الحدث.

– د. عبد العزيز العُمري: اعتقد إنه طرحت قضيتان، قضية الوعود الانتخابية وأنا أتحفظ على أسلوب البعض وطرحهم. وكأن المنتخبين فعلاً وعدوا بوعود لن يستطيعوا الوفاء بها. أولاً دائماً ينبغي أن نفرق وأؤكد على ذلك ـ بين من في المدن الكبرى وبين من في المدن الصغيرة ذات العدد السكاني المحدود، إن من في المدن الكبرى هم في الغالب من الأساتذة والأكاديميين وذوي الخبرة، وما دام أن ندوتنا بشكل عام أقول فيما أعرف أن من نجحوا في المدن الرئيسية قد طرحوا برامج انتخابية معينة وموثقة، بل أنهم ربما كانوا أسبق من بعض المرشحين

في بلدان أخرى، حتى المواقع الالكترونية الخاصة بهم كانت تتحدث عن البرامج الانتخابية والوثائق موجودة وصياغاتهم قانونية بحيث يسعى المرشح إلى كذا وكذا وهو يدرك الأعمال السابقة، ولذلك أتحفظ على اتهام الجميع وقد يكون البعض في البلدان الصغيرة من محدودي الخبرة فعلوا ذلك. وهنا لابد من التوثيق عند الحديث عنهم.

إن قضية الثقافة التمثيلية التي أشار إليها الدكتور طارق كم نحن في حاجة إليها وكم نحن في حاجة إلى الوعي بتمثيل المواطن في مواطن الانتخابات واتخاذ القرارات، وهذا صرحت به الجهات المسئولة في الدولة. وهذا في مجال الخدمات البلدية ولم يتعداها، لكن علينا أن ندرك أن هذه أول تجربة انتخابات منظمة دقيقة اعتبرها ناجحة ١٠٠٠٪ وليست ١٠٠٪ فيما يتعلق بطريقة الانتخابات ونزاهتها. وأما الممارسات والأعمال فما زلنا مبكرين في الحكم عليها، وأقول أنه ينبغي على الإعلاميين وعلى أعضاء المجالس وعلى كل من يملك قراراً ألا يساهموا في اغتيال هذه الثقافة التمثيلية التي كم نحن بحاجة إليها، وأن ننميها ونحييها ونتحمل ما فيها من الأخطاء لنصححها لا لنقلتها ونغتالها.

نحن الآن في عصر مشاركة المواطن في إتخاذ القرار وفي عصر

الخصخصة، والدولة اتخذت هذا النهج والدكتور ثامر أشار إلى ذلك وأنه اتخذ على مستوى راق فلا نتمنى أن نرجع إلى الوراء في مثل هذه الأمور، بل نطلب المزيد من مثل هذه الأطروحات ونحتفظ بالخصوصية الموجودة.

- د. طارق السلوم: أنا لا أعترض على كلمة ناجحة، لكني أتحفظ على هذه الكلمة وأريد تفسيرها: ماذا يعني نجاح الانتخابات؟ بمعنى أننا نريد استيضاح ذلك النجاح.

- د. ثامر المطيري: عوامل النجاح هي العوامل المتخوف منها وهي العوامل القبلية وغيرها وكفكرة جديدة نجحت ولم يحدث أي شد بين المرشحين أو سب بعضهم بعضاً أو غير ذلك.

- د. عدنان الشيحة: ربما أن القصد في مسألة النجاح هو من ناحية الآليات، إلا أنه حتى في مسألة الدوائر الانتخابية صار هناك خطأ كبير أدى إلى إثارة القبلية التي كانت واضحة ومسألة القوائم المؤدلجة إن صح التعبير مثل هذه قائمة إسلامية، هذا ما سمعناه ووصلتنا قائمة بأسماء أناس معينين.

إن هذا واقع لحالات حدثت هل هو صحيح أم غير صحيح أو إذا كان صحيحاً، هل هذا المفروض أن يصير، مع أنه يفترض ألا يكون

لأن النظام يمنع. إذاً أقول إن آلية الانتخابات نجحت في مسألة إدارة الانتخابات، وبذلك كانت مكاتب وأماكن الاقتراع مجهزة وقريبة بالنسبة للناخب، فأتوقع أن هذا قد يكون نجاحاً. فيما عدا ذلك هناك ملاحظات واضحة إنه كان هناك أدلجة وكما أن الناحية القبلية لعبت دوراً في ذلك واقصد أن هناك قائمة ظهرت أثناء الانتخابات في مناطق مختلفة من المملكة تقول إن هذه القائمة هي القائمة المرشحة ويجب أن ترشح لها الناس.

وقد وصلت إلى الكثيرين قائمة بالهاتف الجوال تدعم الترشيح لها.

أما بالنسبة لمفهوم المجالس البلدية بشكلها العام المعروف فكما تفضل الضيوف في مداخلاتهم فإنها مجالس نيابية، بمعنى أن مجموعة من الناس ينتخبون لينوب عنهم هؤلاء المنتخبون في عملية صنع القرار المحلي، الآن عملية صنع القرار المحلي مهمة جداً لقياس مدى نجاح تجربة المجالس البلدية من عدمها وإلى أي درجة أن صناعة القرار المحلي تؤدي إلى نجاح هذا القرار المحلي، وما هو القرار المحلي وأيضاً يدفع بمسألة المجالس البلدية إن هذه المجالس البلدية هل هي مجالس تشريعية أم مجالس تمثيلية استشارية.

– د. ثامر المطيري: هناك جوانب حدث فيها نجاح وأخرى لم يحدث فيها نجاح، وذلك بالنظر إلى التجربة بشكل عام وينبغي أن نتمسك بجوانب النجاح وأن نسجل الاستفادة منها.

– د. عبد العزيز العُمري: أنا أؤكد على ما ذكرته سابقاً من نجاح تجربة الانتخابات وخصوصاً إدارة الانتخابات. أما بالنسبة لمسألة النتائج فليس هناك انتخابات أبداً بنتائج ترضي الجميع ويجمع كل الناس على نجاحها، هذا مستحيل، وأنا أتحفظ على قضية الأدلجة لأن المجتمع السعودي كله ـ والحمد لله ـ مجتمع مسلم، وإذا جمع الناس بين الخبرة من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات، ومهندسين في المدن الرئيسية وجمع مع كل هذا ثقة المواطنين فيهم.

وأنا شخصياً لا أؤيد مسألة القوائم ولم أعلم بها، بل إن بعض الزملاء الذين فازوا في المجلس الذي أنا عضو فيه لم أرشحهم شخصياً، بل لم التق ببعضهم، وهذه حقيقة أقولها.

أول لقاء لهم مجتمعين كان في ندوة الشيخ محمد المشوح الذي جمع جميع المنتخبين نعم شاركنا مع بعضهم في ندوات علمية وإعلامية سابقة لا علاقة لها بالمجالس، لكن قضايا التنسيق وما يقال عنها فيها نصر وأنا لست في مرحلة دفاع، وفي النهاية المواطن هو

الذي اختار دون أي إجبار ولا غصب لا برسالة ولا بشيء آخر، وما قيل لم تؤيده لجنة الطعون في حينه، وهناك أكثر من شخص من الزملاء في المجلس لم أرشحهم ونما إلى علمي أنهم كانوا لا يريدون ترشيحي ومع ذلك العمل واحد والتعاون واجب، وقضية النتائج الانتخابية أو إفراز هذا التيار الذي يوصي به لا يعول عليها، وأنا تابعت في الإعلام العالمي صدى ذلك وقد نشرت بعض المقالات من «**الواشنطن بوست**» و«**هيرالدتربيون**» و«**لوس انجلوس تايم**» وغيرها عن ما قيل في نفس المرحلة في كتابي عن التجربة الذاتية للانتخابات وأؤكد أن الذين خرجوا هم جزء وشريحة من المجتمع تمثل المواطن وكون أن هناك أناساً نافسوا سواء الخاسرين أم الفائزين ولم يصلوا لا يعني الطعن في هؤلاء ولا في وطنيتهم، لكن هكذا إختار المواطن وربما أن الإعلام العالمي أكثر صدقاً في هذا الجانب.

- د. عدنان الشيحة: أنا كتبت مقالاً كان عنوانه: «**انتخاب دون اختيار**» وكان يتكلم عن هذا الموضوع ونشر في جريدة الاقتصادية.. وهو موضوع الناس الذين ليس لديهم ثقافة واسعة في مسألة الانتخابات ومن ثم استدرك هذا الجهل الانتخابي وأُرسلت قوائم تسمى قوائم شرعية فأثرت على نمط الانتخاب والاختيار في العملية الانتخابية،

وهذه إشكالية كبيرة، لكن أقول إن هناك ناساً أفاضل وثقات وعلى علم ودراية وخلق ولا شك فيهم انتخبوا في المجالس البلدية إنما أنا أتحدث عن الممارسة التي تمت بمعنى إن من وصل هم أشخاص ثقات ولكني أرى أنه أُثر على الناخب بهذه القائمة وخاصة أن الكثير من الناخبين - والانتخابات تعمل لأول مرة ــ لم يكن لهم دراية وثقافة في مسألة المداخلة والمشاركة والانتخاب، ولذلك أنا حينما أقول أدلجت فمن هذا المنطلق.

* «**الرياض**»: يقال أن البعض من الأعضاء لا يعرف عن المجالس البلدية أي معلومة ونحن نتكلم بشكل عام لا في مدينة بعينها أو في منطقة معينة.. المهم أنهم بعد الدخول في المجالس البلدية فوجئوا بالأنظمة والإجراءات الإدارية والتبعات التي يتحملها حتى أن البعض منهم قدم استقالته وخرج من المجالس البلدية.. هل هذا الكلام الذي يقال عن أُمية بعض الأعضاء وأنهم لا يعرفون شيئاً عن المجالس البلدية ودخلوا الانتخابات وهم لا يعلمون بعض الأشياء عن المجالس صحيح؟.

- د. ثامر المطيري: بعض الأعضاء لديهم أُمية لا يعرف القراءة ولا الكتابة ولديهم أمية التمثيل.. ومن الطبيعي أن يكون هناك أعضاء

دخلوا المجالس بلا خلفية معرفية عن أنظمة وأدوار العضو في المجلس، ولابد من إعادة النظر في الشروط المطلوبة من عضو المجلس البلدي.

– د. طارق السلوم: لقد ذكر الدكتور ثامر ضرورة إعادة النظر في الشروط المطلوبة من عضو المجلس البلدي بالإضافة الى ما هو مطلوب فأتوقع أن يكون هناك فكرة كاملة عن الانتخابات قبل الدخول فيه وأن يأخذ الفرد دورة خاصة عن الانتخابات المحلية ودورة عن المجالس البلدية وحتى على المستوى الدولي، ودول مشابهة أو قريبة من النظام الموجود لدينا، وبالتالي تعطيه فكرة عن الشيء الذي هو مقبل عليه، الأمر الثاني أن ينقل صورة صحيحة أثناء العضوية بعد الترشح، ولذا أنا أثني على كلام الدكتور عدنان الشيحة.

– د. عدنان الشيحة: بالنسبة للقراءة والكتابة فإن النظام وضع ذلك كشرط أساس وأن الأعضاء كلهم يقرؤون ويكتبون وأرى أن مسألة المستوى التعليمي قد يكون مهماً من ناحية عملية، ولكن من ناحية تمثيلية سياسية فليس ذات أهمية كبرى، فإذا كانت مجموعة من الناس في الريف أو في البادية أنا أتوقع أن العضو هو الذي يدافع عن مصالح المواطنين ويفهم ما يرغبون أن تكون عليه حياتهم وإن وصل الأمر الى تطويرها فقد لا أستطيع أن آتي لهم بشخص

متعلم ويعرف أشياء من الناحية الفنية والتقنية إنما قد لا تتفق مع مستوياتهم ورغباتهم واحتياجاتهم، هذا أمر أساسي وضروري لأن المجالس النيابية والمجالس البلدية في الأساس جاءت لتمثيل المصالح لمجموعة السكان في منطقة جغرافية محددة. أما فيما يتعلق بالمفاضلة والحصول على أفضل من يمثل هذه المجموعة أن يُعمل شيئان رئيسيان، النوع الأول أن يكون هناك جمع عام ويفرض على كل من يتقدم أو يرشح نفسه أن يقدم مشروعاً للانتخاب بطريقة خاصة وليس بالضرورة أن يكون ذلك الشخص على ثقافة عالية في المصطلحات السياسية والإدارية على أساس أن يمثل المنتخبين وطبعاً هذا لو وجد يكون أفضل، وهذا يأتي بزيادة التطوير عن طريق التدريب إذ لابد أن يمر بورش عمل لمدة أسبوع فيتم التعامل مع النظام. ثانياً تطوير القدرة على صياغة السياسات والاستراتيجيات. والشيء الرئيس في موضوع اختيار الناس للتمثيل كيف يمكن أن يكون الشخص ذا كفاءة عالية في التمثيل للدوائر الانتخابية، لأن نظام الدوائر الانتخابية في نظام المجالس جاءت لتنظيم الناخبين وليس للمرشحين. بمعنى أنه حينما تقول الدائرة رقم واحد هي ليست بمعنى أن يكون هناك ممثل لهذه الدائرة، وبالتالي فإن الساكنين في هذه الدائرة هم يرشحون

هذا الشخص، كلا أن الدوائر جاءت لتنظيم الناخبين بحيث تصبح هناك مكاتب يأتون إليها للإدلاء بأصواتهم والاقتراع للناخبين على مستوى المدينة، وهذا بالتالي يشجع على مسألة وضع القوائم. فمثلاً نحن كلنا رشحنا أنفسنا لتمثيل دائرة واحدة بحيث نتنافس على تمثيل هذه الدائرة، وهكذا.

– د. طارق السلوم: هناك فرق بين الأُمي والجاهل، فالجاهل قد يكون معه أعلى وأكبر الشهادات ولكنه جاهل في الأمر. يفترض على أي شخص أن يكون غير أمي لكي يتجاوز كل الإشكالات.

– د. عبد العزيز العُمري: لا يمكن أن يساوى بين أعضاء المجالس البلدية في المدن الكبرى وأن يكون الشرط الوحيد هو القراءة والكتابة ويمكن ذلك في البلدان الصغيرة التي ربما لا يتجاوز عدد سكانها الألف أو الألفين في بعضها، ولذلك أرى أن يصاغ النظام بالتفريق بين مجالس المدن الكبرى والصغرى. نحن الآن نتحدث عن الرياض كأهم المدن في شرط القراءة والكتابة فلابد من النظر الى هذه الناحية عند الحديث عن الشروط. وعن الاستقالات فلابد أن نعرف أن النظام وضع إجراءات معينة للمستقيلين الذين لديهم وجهات نظرهم التي نحترمها ونقدرها، ونقدر وجهات النظر المضادة وعلينا أن نتعلم

قضـايا الاختلاف، فليس ضـرورياً أن يكون الناس كلهم كما أريد أنا، لكـن حينما يريد أن يخرج أو يدخل، يكون ذلك بآلية نظامية وقانونية واضـحة تحفظ حقه له، وتحفظ الحق الذي عليه إذا كان أخل، ولهذا السـبب نتمنى ألا ندخل في قضـاياهم فهم أولى بها وقد التقيت بعض الزملاء الذين اسـتقالوا سواء في الرياض أو الدمام أو حائل واطلعت من خلال بحثي على الأسـباب ورصـدت ما كتب عن ذلك في أكثر من ثلاثة آلاف مقال وخبر وما أزال أرصدها بأسلوب خاص لأنني أنوي أن أخرج كتاباً عن تجربة المجالس البلدية العملية بذاتها.

ولا نريد أن نصـدر أحكامـاً بلا حقائق ثبوتيـة. وحتى الذين ثبت أنهم لا يعرفون أو لم يقدموا أنفسهم للناس أو جرى انتخابهم لا ننسى مدى الثقافة لدى الجمهور الذي حضـر عند الانتخابات والتهاون بهم أحـد المهندسـين لا أعرفـه جاء إلى حملتنـا الانتخابية وقـال أنا معي ١٣٠مهندسـاً مقيمـاً هنـا في الرياض وقررنا أن نـدور على الحملات الانتخابية ونسـمع من المرشحين ونناقشهم في قضايا محددة وستكون أصـواتنا لمن نقتنع بفعاليتـه. وأذكر أن واحداً مـن قبيلة معينة ولديه مرشـح من أقرب الأقربين إليه ومع ذلك كان يناقشـه من أجل اختيار الأصلح بعيداً عن القبلية مع أن القبلية ليست أيضاً سيئة في حد ذاتها،

وأنا متأكد أن القبلية ترشح من هو أصلح من أبنائها من المؤهلين ومن يصل إلى مستوى عال منهم فعلينا ألا نعيب هذه الأشياء فإذا اقتنع به المجتمع فهذا من ثقافة المشاركة وما دام أن الشخص قد اختاره الناس علينا أن نقبل به، وباختيار المواطنين له.

- د. عدنان الشيحة: يجب أن يكون نظام المجالس يمثل المناطق والناخبين على مستوى المدينة أو في منطقة معينة فلو انتخبوا أحد أبناء المنطقة على أن يمثلهم كلهم فلا بأس أن يكون هناك انتخاب على أساس متين إذا كانت تشكل في معظمها من أبناء هذه المنطقة.

* «**الرياض**»: بعد أن كنا نتكلم عن الانتخابات إذاً ما هي حقوق وواجبات عضو المجلس البلدي.

- د. عبد العزيز العُمري: بالنسبة لحقوق عضو المجلس البلدي فهي محددة، لكن بالنسبة للواجبات فهي واضحة صلاحية المجلس وواجبات العضو حسب النظام وأداء العضو لدوره في المجلس. وطبعاً في أي مجلس أو عمل يتفاوت الأعضاء في عملهم من حيث العطاء، فهناك أعضاء لديهم القناعة وفي طبيعتهم الجدية ويؤدون الدور المطلوب سواء في المجلس أو في غيره. ولذلك واجبات عضو المجلس تنطلق من صلاحيات المجلس، وقد نصت المادة الثالثة والعشرون

علـى أنه يتخذ المجلـس جميع قراراته في كل المسـائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام والأنظمة واللوائح الأخرى الخاصة بالبلدية. والمادة الرابعة والعشـرون مـع مراعاة الفقـرة الثامنة المـادة: يتخذ المجلس قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية.

وتصـوري أن أي مجلس بلدي كأنه مجلس إدارة لهذه البلدية، مع مراعاة مراكز القرار السياسـي في أي مدينـة لا يتجاهله المجلس، في أي مدينة دون تسـمية، لأنه كما قلـت أننا في المملكة تعودنا أن قرارات البلدية بذاتها ليسـت بيد البلدية أحياناً وليسـت قرارات الصحة بيد الصـحة هناك قوة معينة لها وزنها وتاريخها ولها ورموزها في المدن لا يمكن لأحد أن يتجاهلها لكن مسـألة النظام فهو قوي، ولذلك الواجب على الأعضاء أن يفعّلوا هذه القرارات.

وحينما نتحدث عن (١٤) عضـواً لمدينة مثل الرياض سكانها ربما قاربـوا السـتة ملايين نسـمة في (١٥) بلدية فرعيـة وإن كنت لا أريد ان أجنـح للحديث عن الرياض أتحدث عـن (١٥) بلدية فرعية بعض البلديات يصـل عدد سـكانها إلى (٨٠٠) ألف نسـمة. إذاً نحن أمام مدينة كبيرة وأعضاء غير متفرغين، ولذلك لعلي أوصي أن يكون جزء مـن الأعضـاء متفرغين في المدن وأن لا ينظـر إلى النظام بتوحيد بين

المدن الصغيرة والكبيرة في المدن ،والأمانات الكبيرة لابد من تفرغ الأعضاء وإذا كان أمين المدينة هو رئيس المجلس البلدي فيها فينبغي أن يفرغ تماماً نائب الرئيس.

إضافة إلى أن ما لا يقل عن ٥٠٪ من الأعضاء يتفرغوا لكي يتصلوا بالمواطنين لأخذ آرائهم، أما في ظل عدم التفرغ وبعضهم رجال أعمال ولديهم مشاغلهم في الداخل والخارج أو أكاديمي يتعارض المجلس مع أعماله، ففي تصوري أن هناك خللاً وعدم القيام بالواجب كما ينبغي لكن العضو وحده ليس الملوم فيه إنما الوضع القائم.

– د. ثامر المطيري: يجب أن يهيأ للأعضاء الجو المناسب لكي يبدوا في ممارسة مسؤولياتهم ويجب أن تكون الأبواب مشرعة للاستماع للاستفسارات التي يطلبها المواطن.

– د. طارق السلوم: بالإضافة إلى ما قيل أود أن أشير إلى أنه نتيجة للاستعجال قبل صدور التنظيم قبل سنتين لا يوجد تقييم للأداء، وبالتالي يفترض وجود عملية تقييم الأداء أو مؤشرات الأداء بالنسبة لأعضاء المجالس، هذا من أهم الأمور وهو قياس مدى نجاح هذه المجالس، بالإضافة إلى ذلك خلق الواجبات يقاس على دور مجالس المناطق. وهناك اختلاف كبير بين دور مجالس المناطق ودور مجالس

البلديات. أن مجلس المنطقة يمثل آلية للحكم المحلي والمجالس البلدية آليـة للإدارة المحلية وهناك خط يجب أن يعرف من قبل المواطن ومن قبل المتعامل وهو الجوانب السياسـية أوضح وأشمل وأكثر في المجالس المناطقيـة والمجالس البلدية محدودة بسياسـات التنفيـذ تجاه وزارة الشـؤون البلديـة والقروية طبعاً هنـاك تمثيل نيابـي للمواطنين لكنه محدود ومحصور في مدار الإدارة المحلية.

– د. عدنـان الشـيحة: مازالـت هناك هوة كبيرة بـين الطموحات والتطلعـات، والتطلعـات جـاءت مـن الانتخابـات لأنها رفعت سـقف تطلعات المواطنين ولدى المنتخبين إلى درجة أنه تصـاغ عناوين كبيرة وتصريحات كبيرة أثناء الحملات الانتخابية ليس لعدم فهم الكثيرين مـن المرشـحين، ولكن لأنهم وجدوا أن هنـاك مطالب جماهيرية لحل مشـاكلهم على المستوى المحلي لأن هناك مشـاكل كبيرة على المستوى المحلي لا تسـتطيع الإدارات في المسـتوى الأعلى معالجتها، وكما تفضل الأخ طـارق أن هناك هرمية مكانية لـلإدارات، بمعنى أن هناك إدارة على المسـتوى الوطني تشـمل التراث الوطني ككل وهذه مشـاكل تمس الجميع وهناك مشـاكل أو قضايا على المستوى الإقليمي أو المناطق كما أن هناك أيضـاً مشـاكل على المستوى المحلي ومشـكلتها أن معالجتها

تكون محلية. إذاً هناك تمييز بين هذه المستويات وهذه إشكالية كبيرة بالنسبة للمواطنين وواقع الحال.

يوجد نظام يقضي مساحة كبيرة من قبل السلطات لكنه فيه غموض وفي نفس الوقت فيه تصادمات وتداخلات حتى تسبب إشكالية لدى فهمها حتى بالنسبة للشخص المتخصص وعلى سبيل المثال المادة الأولى من نظام المجالس البلدي تقول أن للبلدية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري تمارس الوظائف الموكلة إليها وتصيغ ميزانيتها وتصرف حسب ما تحدده وزارة المالية، لكنني لا أعتبر هذا استقلالاً مالياً فالاستقلال المالي هو أن يكون باستطاعتها التمويل الذاتي وأن تضع ميزانيات ومخصصات في الميزانية حسب ما تراه وحسب واقع حال المحليات، والمادة السادسة تقول أنه يتولى السلطات في البلدية المجلس البلدي، حيث يمارس سلطة التقرير والمراقبة. ويضع سياسات وقوانين محلية، وهذا تسبب إشكالية قانونية والنظام يشير الى أنها سلطة التقرير والمراقبة ولا أعرف ما هي سلطة التقرير أنا أعرف أن هناك سلطة تشريعية بحيث يشرع سياسات وقوانين محلية. وهذه السلطة المذكورة أنا أعتقد أنها سلطة استشارية وليست بالضرورة تشريعية، وهذا الكلام الذي أقوله هو كلام مهم لأننا

نتحدث عن عملية صنع واتخاذ القرار المحلي.

ونحن في بلد كبير وواسع يحتاج الى رقابة لصيقة وتنظيم، وبالتالي تنظيم نطاق إشراف ضيق بحيث كل محلية تستطيع أن تدير نفسها بنفسها فتكون هناك رقابة ذاتية لكل مدينة والمادة ثلاثة وعشرون تتناول المهام التي تفضل بها الدكتور عبد العزيز واستهلت بعبارات إعداد، إقرار، وصنع، احتراف، تحديث، مراقبة، إبداء الرأي، وكلها كلمات لا تعطي قوة تشريعية في صناعة القرار فهي كلها وجهات نظر.

- د. عبد العزيز العُمري: على الرغم من قدم النظام فقد ذكر الدكتور ثامر أن هناك تخوفاً بين البلديات على مستوى الرؤساء وعلى مستوى الوكلاء وبقية موظفي المجالس، وهذا لا ينسحب على جميع المجالس فهناك مشادات أدت إلى شيء من المشاكل بين إدارات البلديات على مختلف المستويات وبين أعضاء المجالس البلدية والتصادمات بين رؤساء البلديات وبين المجالس البلدية وارد، والنظام واضح فيها لأن قرارات المجالس البلدية لا تعد أصلاً سارية إلا بعد أن يصادق عليها وزير الشؤون البلدية والقروية. ومن حق رئيس البلدية أو الأمين أن يعترض على قرارات المجلس خلال ثلاثين يوماً وأن يبدي اعتراضه ويرفعه للجهات المعنية والمجلس البلدي في تصوري

لديه سلطة قوية في قضية التقرير والمراقبة، ولذلك أقول أن المادة الثالثة والعشرين تتحدث عن التقرير وهو واضح ابتداءاً من الميزانية والحساب الختامي والمخطط التنظيمي للبلدية بنفسها واللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط العمرانية، هذه كلها قضايا تقرير للمجلس أن يضعها، وهذه تخدم مدينة الرياض.

- د. طارق السلوم: توجد نتائج وتوصيات خرجت من الأبحاث بنفس الطريقة الحاصلة الآن في المجالس البلدية أو الخبرة في الانتخابات السابقة يفترض أن يكون هناك إعادة نظر وجدية في وضع معايير لتقييم الأداء السابق، فالنجاح نجاح والفشل فشل، إنما يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها.

- د. ثامر المطيري: لابد من وضع الآليات لحيز التنفيذ، وينبغي أن يعاد النظر في الانتخابات في المناطق، ولو صدر النظام أعتقد أنه كان أمام الأعضاء القيام بأدوارهم.

- د. عدنان الشيحة: إن جوهر نجاح نظام المجالس البلدية وانتخابها هو أن إعادة التذكير في مفهوم المجالس النيابية والمشاركة الشعبية، وقد أضاف القاموس السياسي عندنا مصطلحات كانت مغيبة، وهذا هو النجاح الذي يحسب للقائمين والناس الذين وراء

فكرة المجالس البلدية، ولاشك أنها خطوة جيدة في طريق طويل وشاق ويتحول المفهوم لخدمات المجالس البلدية إلى أن يتسع لإدارة المجتمع كباقي الدول الأخرى، فالبلدية معنية بالصحة وبالتعليم، ومن هذا المنطلق لدينا إشكالية يجب ملاحظتها والالتفات إليها والتنبه إليها وعمل شيء لمحاولة معالجتها وهي غياب نظام الادارة المحلية يكون مظلة ينظم ويرتب الوحدات الإدارية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وفي نفس الوقت ينظم الوحدات الإدارية على المستوى المحلي.

أنا لا أؤيد التمديد للأعضاء في المجالس المحلية.

– د. طارق السلوم: أنا أؤيد كلام الدكتور عدنان أننا يجب أن نبدأ بالمجالس البلدية أو غيرها في التمديد أو إعادة التأمين، بالتالي تأصيل ثقافة التمثيل وإعطاء الفرص لأعضاء المجالس البلدية.

– د. عبد العزيز العُمري: لا أؤيد التمديد وأشجع الزملاء الأعضاء المنتخبين على أن يتيحوا الفرصة لجيل آخر ليعم الوعي العام بالمشاركة الشعبية أولاً أنا أدرك أن وزارة الشؤون البلدية والقروية لديها دراسات قوية ووصلنا بعض المسودات منها للنظام المقترح سواء كان ذلك للمجالس أو لغيرها ومن قبل بيوت خبرة عالمية، وقد اطلعت على بعض مسوداتها وربماغيري كذلك وأرسلنا بعض الملاحظات عليها، وهذا

ينبغي إلا نتناساه كلبنة في بناء هذه البلاد، العقبات كثيرة وموجودة وتجاوز العقبات مطلوب والاستمرار في المسيرة ضروري وعلينا عدم التراجع الى الوراء بوقف العملية أو التمديد للمجالس فهذا يعني تعيين كامل للمجالس.

التوصيات:

- ضرورة تحويل المجالس البلدية الى هيئات تشريعية محلية.
- إصدار نظام الادارة المحلية يسهل مهام المجالس البلدية.
- تنظيم لقاءات للمجالس المحلية على مستوى المملكة.
- طرح موضوع الادارة المحلية في أحد نقاشات الحوار في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- إنشاء الجمعية السعودية للحوار الوطني في أسرع وقت ممكن.
- تشجيع صياغة استراتيجيات محلية للمجالس البلدية.
- وضع معايير تقييم أداء المجلس البلدي وتباين مؤشراتها.
- أن يستمر العمل ولو على النظام القديم دون التوقف عن إجراء عملية الانتخابات وتشكيل المجالس بنفس الآلية السابقة.
- أن يفرق بين المدن الصغرى والكبرى في حالة إعداد النظام الجديد.

- أن يفرغ رئيس المجلس إذا كان غير الأمين وإذا كان الأمين هو رئيس المجلس فيفرغ نائبه ليقوم بأعباء العمل.
- إيجاد مقرات خاصة ومناسبة على مستوى المدن الكبيرة والتي تعد لخدمة المواطنين وللزائر الأجنبي.
- إتاحة الفرصة للمواطن لحضور جلسات المجلس، وذلك للمواطن وللصحفي ولتنقل هذه الجلسات على الهواء.
- أن يدرك الجميع أننا أمام أول تجربة وطنية من نوعها، تحدث لأول مرة على هذا المستوى وفي كافة أنحاء البلاد وكان لها صدى محلي وعالمي كبير، ولذلك ينبغي أن يكون الجميع جادين في تحقيق النجاح لها بالتعاون والإخلاص.
- أن نستفيد من تجارب بعضنا العملية سواء على مستوى المجالس وخصوصاً في التنظيمات والإجراءات، ونقلها لمن يرغب الاطلاع عليها والاستفادة منها في طريقة.
- أن تكون نظرتنا للمجالس واقعية ومستقبلية وبالتالي نسعى إلى تطوير العمل وتوثيقه لتستفيد منه الدورات القادمة.
- الاهتمام بالضروريات أولاً، إذ أن القضايا والموضوعات التي ينشغل بها أي مجلس تحتاج إلى ترتيب حسب أولويتها سواء في

طرحها وبحثها أو في الصرف عليها ومتابعتها والنظر إليها.

- إجراء دراسات دقيقة لنتائج التطبيق العملي للمجالس ومدى تحقيق أهدافها، وقياس رأي المواطن ورضاه عنها بشكل دقيق ومفصل ومحايد.
- إعداد مقرات خاصة للمجالس في المدن الكبرى وأجنحة خاصة في البلديات الصغرى وتجهيزها بالمتطلبات وبمكاتب خاصة بالأعضاء ومساعديهم.
- الاستفادة من الخبرات الإدارية في الجامعات وبيوت الخبرة في قضايا المجالس.
- الاستفادة من أصحاب الاختصاص في المنطقة واستشاريهم قبل تبني أي قضية في المجلس ومناقشتها عن طريق ورش العمل وغيرها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي سبقتنا سواء في الأنظمة أو الإجراءات أو غير ذلك بما يتناسب مع واقعنا.
- التأكيد على أهمية الجولات الميدانية والاطلاع المباشر والاحتكاك بالمواطنين والاستئناس بآرائهم فذلك طريق النجاح.
- العمل الجماعي بين أعضاء المجلس البلدي والبعد عن التعصب

للرأي الشخصي أو ما يؤدي إلى الخلاف.

- احترام آراء الآخرين وتقديرها، واحترام النظام، وما يصل إليه رأي الأغلبية.

قراءة تحليلية لنظام المجالس البلدية:

إن قراءة متأنية لنظام المجالس البلدية الصادر ضمن نظام البلديات والقرى في ٢١/٧/١٣٩٧هـ أي قبل ما يقارب أربعة عقود يجد أنه لا ينسجم مع المعطيات الحالية ومرحلة النضج السياسي والاقتصادي التي تعيشه المملكة ولا يتماشى مع التغيرات التقنية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والحضرية والسكانية.

المجالس البلدية ليست تجربة جديدة على المجتمع السعودي، فقد تم تطبيقها في فترات سابقة، إلا أن التوجه نحو التخطيط التنموي المركزي أدى إلى توقف العمل بها، وإصدار نظام المقاطعات الذي عرف فيما بعد بنظام المناطق (١٤١٢هـ) وكذلك تحويل اللجان المحلية لتنمية وتطوير القرى (١٤١٧هـ) إلى المجالس المحلية لتنمية وتطوير المحافظات والمراكز (١٤٢٠هـ). هذه المجالس التي تتبع وزارة الداخلية لا تخضع لعملية الانتخاب وإنما تتبع أسلوب التعيين وتضم في عضويتها رؤساء الأجهزة الحكومية في المحافظة وعدد من الأهالي

لا يقل عن خمسة أشخاص يتم تعيينهم بأمر من وزير الداخلية بناء على ترشيح من أمير المنطقة واقتراح من المحافظ (المادة الثالثة) التعليمات المنظمة للمجالس المحلية لتنمية وتطوير المحافظات والمراكز». بينما نجد أن أعضاء المجالس البلدية يتم انتخاب نصفهم ويعين النصف الآخر من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية، ولكن تظل جميع هذه المجالس لا تتمتع باستقلال مالي وإداري ولا يوجد نظام خاص بالإدارة المحلية يحدد أدوارها وينسق فيما بينها.

يبلغ عدد المجالس البلدية (١٧٩) مجلساً بلدياً موزعة في محافظات المملكة تضم في عضويتها (١١٩٤) عضواً منتخباً ومعيناً. عدد أعضاء كل مجلس يتراوح من أربعة إلى أربعة عشر عضواً حسب الكثافة السكانية للمدينة أو البلدة. وقد تم تحديد عدد أعضاء المجالس على النحو التالي: في أمانات المدن الرئيسية الكبرى، والتي تشمل الرياض ومكة والمدينة وجدة والدمام بأربعة عشر عضواً، في حين تم تحديد أعضاء المجالس البلدية لكل من الطائف الاحساء وبريدة وأبها وحائل وتبوك وجازان والباحة ونجران والجوف والحدود الشمالية باثني عشر عضواً. أما مجالس بلديات خميس مشيط وعنيزة والخرج وحفر الباطن وينبع فيبلغ عدد أعضاء كل منها عشرة أعضاء. ولم يزد عدد

أعضـاء المجالس البلدية في البلديات المصـنفة ضمن الفئة (ب) عن ثمانية أعضـاء، فيما يبلغ عدد أعضـائها في البلديات ذات الفئة (ج، د) ستة أعضـاء، وتم تحديد أعضاء المجمعات القروية بأربعة أعضاء فقط. إلا إنه وكما يتبين من الجدول (١) هناك تباين واضح بين بعض المدن فيما يتعلق بعدد أعضـاء مجالس بلديتها مقارنة بعدد سـكانها، على سـبيل المثال يبلغ عدد سـكان الرياض العاصمة ما يقارب الأربعة ملايين نسمة أو يزيد بقليل.



(٥) نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠ التاريخ ١٣٩٧/٢/٦هـ (منقول عن موقع وزرة الشئون البلدية والقروية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٢م) http://www.momra.go.

الباب الأول : إنشاء البلدية وتحديد وظائفها

الفصل الأول: إنشاء البلدية :

المادة ١ :

البلدية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري تمارس الوظائف الموكولة إليها بموجب هذا النظام ولوائحه التنفيذية.

المادة ٢ :

أ- يتم إنشاء البلديات وتسميتها وتحديد وتعديل درجاتها وإلغاؤها بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية بناء على اقتراح مجلس المقاطعة ويراعى في ذلك الظروف السكانية والاجتماعية والعمرانية والاقتصادية وغيرها.

ب- يعين وزير الشئون البلدية والقروية للبلدية عند إنشائها لجنة

تمارس الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجلس البلدي والمنصوص عليها في هذا النظام لمدة سنتين يجري قبل انتهائها تشكي لمجلس بلدي وفق أحكام هذا النظام ، ويجوز لوزير الشئون البلدية والقروية في حالة تعذر ذلك تمديد هذه المدة .

ج – تطبق الفقرة السابقة على البلديات القائمة حين صدور هذا النظام.

المادة ٣ :

يعتمد وزير الشئون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجلس البلدي وموافقة مجلس المقاطعة مخططاً يبين حدود البلدية والمنطقة الخاضعة لسلطتها .

المادة ٤ :

أ – يجوز ضم بلديتين أو أكثر بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية بناء على توصية من المجالس البلدية المعنية وموافقة مجلس المقاطعة ويحدد في القرار اسم البلدية الجديد ومركزها ودرجتها وكل ما يتعلق بحقوقها والتزاماتها.

ب – يجوز فصل بلدية إلى بلديتين أو أكثر بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية وبناء على اقتراح المقاطعة ويحدد في القرار أسماء

البلديات ومراكزها ودرجاتها وكل ما يتعلق بحقوقها والتزاماتها.

الفصل الثاني : وظائف البلدية :

المادة ٥ :

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة من اختصاص عام لبعض الإدارات أو المصالح تقوم البلدية بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها وإصلاحها وتجميلها والمحافظة على الصحة والراحة والسلامة العامة ولها في سبيل ذلك اتخاذ التدابير اللازمة خاصة في النواحي التالية :

١- تنظيم وتنسيق البلدة وفق مخطط تنظيمي مصدق أصولاً من الجهات المختصة .

٢- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة ومراقبتها .

٣- المحافظة على مظهر ونظافة البلدة ، وإنشاء الحدائق والساحات والمنتزهات وأماكن السباحة العامة وتنظيمها وإداراتها بطريق مباشر أو غير مباشر ومراقبتها .

٤- وقاية الصحة العامة وردم البرك والمستنقعات ودرء خطر السيول وإنشاء أسوار من الأشجار حول البلدة لحمايتها من الرمال.

٥- مراقبة المواد الغذائية والاستهلاكية والإشراف على تموين المواطنين بها ، ومراقبة أسعارها وأسعار الخدمات العامة ومراقبة الموازين ، والمكاييل ، والمقاييس بالاشتراك مع الجهات المختصة ووضع الإشارة (الدمغة) عليها سنوياً .

٦- إنشاء المسالخ وتنظيمها.

٧- إنشاء الأسواق وتحديد مراكز البيع .

٨- الترخيص بمزاولة الحرف والمهن وفتح المحلات العامة ومراقبتها صحياً وفنياً.

٩- المحافظة على السلامة والراحة وبصورة خاصة اتخاذ الإجراءات اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية لدرء وقوع الحرائق وإطفائها وهدم الأبنية الآيلة للسقوط أو الأجزاء المتداعية منها وإنشاء الملاجئ العامة.

١٠- تحديد مواقف الباعة المتجولين ، والسيارات والعربات بالاتفاق مع الجهات المختصة.

١١- تنظيم النقل الداخلي وتحديد أجوره بالاتفاق مع الجهات المختصة .

١٢- نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

١٣- تحديد واستيفاء رسوم وعوائد البلدية والغرامات والجزاءات التي توقع على المخالفين لأنظمتها.

١٤- الإشراف على انتخابات وترشيح رؤساء الحرف والمهن ومراقبة أعمالهم وحل الخلافات التي تحدث بينهم.

١٥- حماية الأبنية ا لأثرية بالتعاون مع الجهات المختصة .

١٦- تشجيع النشاط الثقافي ، والرياضي ، والاجتماعي ، والمساهمة فيه بالتعاون مع الجهات المعنية.

١٧- التعاون مع الجهات المختصة لمنع التسول ، والتشرد ، وإنشاء الملاجئ للعجزة والأيتام والمعتوهين وذوي العاهات وأمثالهم.

١٨- إنشاء المقابر والمغاسل ، وتسويرها وتنظيفها ودفن الموتى.

١٩- تلافي أضرار الحيوانات السائبة والكاسرة والرفق بالحيوان .

٢٠- منع وإزالة التعدي على أملاكها الخاصة والأملاك العامة الخاضعة لسلطتها.

٢١- أية اختصاصات أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .

الباب الثاني

الفصل الأول : سلطات البلدية :

المادة ٦ :

يتولى السلطات في البلدية

١- المجلس البلدي ويمارس سلطة التقرير والمراقبة.

٢- رئيس البلدية ويمارس سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية .

المادة ٧ :

أ – وزير الشئون البلدية والقروية المرجع الإداري للبلدية.

ب- يحدد وزير الشئون البلدية والقروية قرارات المجلس البلدي التي تخضع لتصديقه أو تصديق من يفوضه.

ج – لوزير ا لشئون البلدية والقروية أن يطلب من المجلس البلدي أو رئيس البلدية إلغاء أو تعديل الإجراءات التي تتخذ خلافاً للأنظمة وله أن يلغي أو يعدل تلك الإجراءات بقرار مسبب.

الفصل الثاني : المجلس البلدي :

المادة ٨ :

يحدد وزير الشئون البلدية والقروية بقرار منه عدد أعضاء المجلس البلدي في كل بلدية على أن لا يقل عن أربعة ولا يزيد عن أربعة عشر

عضواً ويكون من بينهم رئيس البلدية .

المادة ٩ :

يتم اختيار نصف الأعضاء بالانتخاب ويختار وزير الشئون البلدية والقروية النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية .

المادة ١٠ :

يختار المجلس البلدي رئيسه ونائبه من بين أعضائه بصفة دورية لمدة سنتين قابلة للتجديد وإذا تساوت الأصوات بين المرشحين فيعتبر قرار وزير الشئون البلدية والقروية مرجحاً.

المادة ١١ :

يشترط في عضو المجلس البلدي أن يكون :

١- سعودياً بالدم أو المولد أو متجنساً مضى على تجنسه عشر سنوات على الأقل.

٢- متمماً الخامسة والعشرين من عمره.

٣- أن يقيم إقامة دائمة في نطاق البلدية طوال مدة عضويته.

٤- غير محكوم عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى على تنفيذ الحد أو السجن خمس سنوات.

٥- غير مفصول من الخدمة العامة لأسباب تأديبية ما لم يكن قد مضى على هذا الفصل خمس سنوات.

٦- مجيداً للقراءة والكتابة.

٧- متمتعاً بالأهلية والشرعية.

٨- غير محكوم عليه بالإفلاس الاحتيالي.

المادة ١٢ :

أ - يصدر وزير الشئون البلدية والقروية قراراً بتسمية أعضاء المجلس المنتخبين والمعينين ولا يجوز تعديل عدد أعضاء المجلس البلدي خلال فترة ولايته .

ب- إذا شغرت عضوية أحد أعضاء المجلس المنتخبين لأي سبب يسمي وزير الشئون البلدية والقروية الحائز على أعلى الأصوات – إن وجد –عضواً ويدعى ليحل محل من شغرت عضويته وللمدة الباقية من ولاية المجلس ، أما إذا لم يوجد مرشح حائز على الأصوات ، أو إذا شغرت عضوية أحد أعضاء المجلس المعينين لأي سبب فيتم في هاتين الحالتين تعيين بديل عن أي منهما للمدة الباقية من ولاية المجلس بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية.

ج – إذا نقص عدد أعضاء المجلس عن النصف وتعذر ملء الشواغر

بالشكل المحدد بالفقرة السابقة فيعتبر المجلس منحلاً ويصدر قرار بذلك من وزير الشئون البلدية والقروية .

د – مدة ولاية المجلس البلدي أربع سنوات اعتباراً من تاريخ صدور قرار تسمية أعضائه.

هـ- يجوز حل المجلس البلدي قبل انتهاء مدة ولايته إذا عجز عن القيام بواجباته وذلك بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية وفي هذه الحالة يحدد الوزير من يمارس صلاحيات المجلس حتى صدور قرار تسمية أعضاء المجلس الجديد.

المادة ١٣ :

لا يجوز لعضو المجلس البلدي :

أ – أن يجمع بين عضوية مجلس بلديتين .

ب- أن يكون موظفاً في البلدية ما لم يكن قد مضى على استقالته أو نقله من وظيفته سنة واحدة على الأقل.

ج – أن يكون مقاولاً لأعمال أو لأشغال أو لوازم البلدية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

د – أن يكون رئيساً أو مديراً في شركة لها علاقة بأعمال البلدية أو

عضواً في مجلس إدارة هذه الشركة .

المادة ١٤ :

تحدد اللائحة التنفيذية طريقة انتخاب أعضاء المجالس البلدية والشروط الخاصة بالناخبين وإجراءات الاقتراع والطعن.

المادة ١٥ :

- يجتمع المجلس البلدي في المكان المخصص له مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة رئيسه أو نائبه في حال غيابه ويجب أن تشتمل الدعوة على جدول الأعمال وعلى الرئيس أو نائبه أن يدرج في الجدول أي موضوع يطلب عضو في المجلس منه خطياً إدراجه في الجدول قبل أربعة أيام على الأقل من الاجتماع وليس المجلس أن يبحث في مواضيع غير مدرجة في الجدول.

المادة ١٦ :

- يجوز لرئيس المجلس البلدي دعوة المجلس لعقد جلسة طارئة كلما رأى ضرورة لذلك وعلى الرئيس دعوة المجلس لجلسة طارئة إذا طلب منه ذلك أكثر أعضاء المجلس وتعقد الجلسة خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصول الطلب إلى الرئيس ويقتصر البحث فيها على المواضيع التي عقدت من أجلها.

المادة ١٧ :

على رئيس المجلس أو أي عضو من أعضائه مغادرة الجلسة في كل مرة يبحث فيها المجلس قضية تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصلحة خاصة له ، وعلى المجلس أن يتخذ القرار بالاقتراع السري في غيابه.

المادة ١٨ :

جلسات المجلس البلدي سرية وللمجلس أن يدعو لحضور جلسات المجلس أي شخص يرى فائدة في حضوره دون أن يكون له حق التصويت.

المادة ١٩ :

لا تعتبر جلسات المجلس البلدي نظامية إلا بحضور الأغلبية للأعضاء.

المادة ٢٠ :

أ – يتخذ المجلس البلدي قراراته بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس أو نائبه في حال غيابه مرجحاً .

ب – يجري التصويت بطريقة الاقتراع العلني ويجوز للمجلس أن يقرر في بعض الحالات الهامة إجراء الاقتراع سرياً .

المادة ٢١ :

يجوز للمجلس تشكيل لجان من بع أعضائه للنظر في قضايا معينة ورفع النتيجة فيها إلى المجلس لاتخاذ القرار اللازم .

المادة ٢٢ :

تتضمن اللوائح التنفيذية إجراءات سير العمل الداخلي للمجلس وتسجيل محاضره وصياغة قراراته .

المادة ٢٣ :

يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية طبقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وخاصة فيما يلي :-

١- إعداد مشروع ميزانية البلدية .

٢- إقرار مشروع الحساب الختامي بقصد رفعه للجهات المختصة.

٣- إعداد مشروع المخطط التنظيمي للبلدية – بالاشتراك مع الجهات المعنية – تمهيداً لاعتماده من وزير الشئون البلدية والقروية.

٤- وضع اللوائح التنفيذية الخاصة بالشروط التخطيطية والتنظيمية والفنية الواجب توافرها في المناطق العمرانية .

٥- اقتراح المشاريع العمرانية في البلدة .

٦- وضع اللوائح التنفيذية اللازمة لممارسة البلدية واجباتها فيما

يتعلق بالصحة والراحة والمباني والمرافق العامة وغيرها.

٧- تحديد مقدار الرسوم والغرامات بما لا يتجاوز مائة ريال.

٨- اقتراح مقدار الرسوم والغرامات بما زاد عن مائة ريال.

٩- مراقبة الإيرادات والمصروفات وإدارة أموال البلدية طبقاً للأنظمة والتعليمات السارية وضمن الحدود المبينة في الإعانات الحكومية المخصصة لها.

١٠- مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.

١١- اقتراح مشاريع نزع الملكية للمنفعة العامة .

١٢- عقد القروض من المؤسسات الحكومية المختصة وقبول الوصايا والهبات المتمشية مع الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة .

١٣- تحديد أسعار الخدمات والمواد التي تقدمها البلدية بطريق مباشر أو غير مباشر.

١٤- إبداء الرأي فيما يعرض على المجلس من قضايا.

المادة ٢٤ :

مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة (٧) يتخذ المجلس البلدي قراراته في جميع المسائل المتعلقة بالبلدية.

المادة ٢٥:

تقدم استقالة عضو المجلس البلدي إلى وزير الشئون البلدية والقروية للبت فيها.

المادة ٢٦:

يفقد عضو المجلس البلدي صفة العضوية بقرار من المجلس خاضع للتصديق من وزير الشئون البلدية والقروية في الحالات الآتية :

١- إذا فقد أحد الشروط المنصوص عليها في هذا النظام للمرشح لعضوية المجلس البلدي أو إذا تبين بعد تسميته أنه كان فاقداً لأحدها.

٢- إذا ثبت استغلاله صفة العضوية للحصول على منفعة شخصية أو إضراره بمصالح البلدية .

٣- إذا وجهت إليه الدعوة وتخلف دون عذر يقبله وزير الشئون البلدية والقروية عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات خلال سنة واحدة .

المادة ٢٧:

يحدد وزير الشئون البلدية والقروية بلائحة تصدر منه المكافآت الشهرية لرؤساء وأعضاء المجالس البلدية أو اللجان التي تقوم مقامها كما يحدد

نفقات الانتداب والانتقال وغيرها في حالة تكليف العضو بمهمة رسمية داخل أو خارج البلدة وترصد الاعتمادات اللازمة لهذه المكافآت وجميع النفقات اللازمة لممارسة المجالس البلدية أعمالها في ميزانية البلديات.

الفصل الثالث : رئيس البلدية :

المادة ٢٨ :

رئيس البلدية هو المرجع الأول في أمور البلدية وهو المسئول عن إداراتها وحسن قيام موظفيها بواجباتهم وفق الأنظمة والتعليمات النافذة وله الحق في إصدار القرارات والتعليمات الخاصة بشئون البلدية بما لا يتعارض مع الأنظمة المرعية وهو الذي يمثلها أمام الغير وله أن ينيب عنه خطياً من يمثلها من موظفي البلدية.

المادة ٢٩ :

على رئيس البلدية بصفته رئيساً لسلطتها التنفيذية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لقيام البلدية بواجباتها وفق هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح والقرارات وخاصة ما يلي :

١- إدارة واردات ومصروفات البلدية وأموالها ومراقبة حساباتها وصيانة حقوقها .

٢- إعداد تقرير شامل عن نشاط البلدية كل أربعة أشهر وتقديمه إلى

المجلس البلدي.

٣- إعداد مشروع ميزانية البلدية وبرنامج المشاريع المراد تنفيذها خلال السنة المالية القادمة وتقديمه إلى المجلس البلدية.

٤- تنفيذ الميزانية .

٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية الماضية وتقديمه إلى المجلس البلدي.

٦- إبرام العقود.

٧- مراقبة الأعمال التي تنفذ لحساب البلدية واستلامها.

المادة ٣٠ :

يحدد وزير الشئون البلدية والقروية قرارات رئيس البلدية التي تحتاج إلى تصديقه أو تصديق من يفوضه.

المادة ٣١ :

يحدد وزير الشئون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الداخلية البلديات التي تحتاج إلى شرطة بلدية كما يحدد عدد أفرادها ورتبهم ويتم اختيار شرطة البلدية من بين رجال قوات الأمن الداخلي وفق أحكام النظام الخاص بهم ويكونون خلال فترة إلحاقهم بالبلدية تحت إمرة رئيسها.

الباب الثالث – الشئون المالية

المادة ٣٢ :

مع مراعاة الحقوق المعتبرة شرعاً تكون جميع الأراضي التي لا يملكها أحد داخل حدود البلدية ملكاً لها.

المادة ٣٣ :

أملاك البلدية المنقولة وغير المنقولة وكافة مواردها غير قابلة للحجز.

المادة ٣٤ :

يتم إعداد ميزانية البلدية وفق الأنظمة الخاصة بذلك ، وتتبع من حيث بدئها ونهايتها ميزانية الدولة .

المادة ٣٥ :

تتألف موارد البلدية من :-

١- رسوم البلدية المباشرة التي تجبيها البلدية بنفسها وحصتها من الرسوم غير المباشرة التي تخصصها الدولة للبلديات وتجبيها لصالحها.

٢- الغرامات .

٣- إيرادات أموال البلدية .

٤- الوصايا والهبات .

٥- الرسوم التي تفرض بنظام خاص لتأمين نفقات استثنائية طارئة .

٦- الإعانات والمخصصات التي تعتمدها الدولة للبلدية

٧- الموارد الأخرى المأذون بها نظاماً.

المادة ٣٦ :

يقدم مشروع الميزانية من رئيس البلدية إلى المجلس البلدي ويناقش المشروع طبقاً للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في اللوائح.

المادة ٣٧ :

إذا لم يتم اعتماد ميزانية البلدية للسنة المالية الجديدة من الجهة المختصة في حينها لأي سبب من الأسباب تبقى الواردات والنفقات جارية على أساس الميزانية السابقة إلى أن يتم اعتماد الميزانية الجديدة.

المادة ٣٨ :

على رئيس البلدية أن يقدم إلى المجلس البلدي خلال شهرين على الأكثر من انتهاء السنة المالية الحساب الختامي لتلك السنة .

المادة ٣٩ :

تحصل موارد البلدية والغرامات والجزاءات وفق الأنظمة

والتعليمات المرعية.

المادة ٤٠ :

تنظم إجراءات صرف أموال واستيفاء وارداتها وإدارة وتنظم شئون موظفيها ومستخدميها وعمالها بلوائح يراعى فيها طبيعة أعمال البلديات بصادق عليها مجلس الوزراء.

الباب الرابع – الشئون القروية

المادة ٤١ :

يتم تحديد وتطوير وتنمية خدمات القرى وتنظيم إداراتها بلائحة تصدر عن مجلس الوزراء .

الباب الخامس – أحكام عامة

المادة ٤٢ :

يمارس وزير الداخلية ووزير الشئون البلدية والقروية – الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام لمجلس المقاطعة إلى أن يتم تشكيله وفقاً لنظام المقاطعات.

المادة ٤٣ :

يجوز للبلديات أن تعقد فيما بينها اتفاقات في الأمور المتعلقة بمصالحها المشتركة وتخضع هذه الاتفاقات لموافقة وزير الشئون

البلدية والقروية .

المادة ٤٤ :

إذا امتنع أي شخص عن تنفيذ أوامر البلدية الصادرة بموجب صلاحياتها النظامية فيجوز أن تقوم البلدية بأمر رئيسها بالتنفيذ على نفقة الممتنع في حدود النظام مع عدم الإخلال بما يترتب على الامتناع من جزاء.

المادة ٤٥ :

لرئيس البلدية إيقاف مفعول الرخص والإجازات مؤقتاً إذا خالف صاحبها مضمونها كما يمكن له بعد موافقة المجلس البلدي إلغاء هذه الرخص والإجازات.

المادة ٤٦ :

يحق لمن أصابه ضرر من تصرفات وقرارات المجلس البلدي أو رئيس البلدية أن يتظلم إلى وزير الشئون البلدية والقروية .

المادة ٤٧ :

يخضع رؤساء وموظفوا ومستخدموا البلديات لأحكام نظامي الموظفين العام والمستخدمين ونظام التقاعد المدني إلا ما استثنى بموجب اللوائح الصادرة تنفيذاً للمادة (٤٠) من هذا النظام.

المادة ٤٨ :

يصدر وزير الشئون البلدية والقروية اللوائح والتعليمات التنفيذية لهذا النظام وله تخويل بعض سلطاته المنصوص عليها في هذا النظام للمسئولين المناط بهم إدارة البلديات والقرى.

المادة ٤٩ :

مع مراعاة نظام مجلس الوزراء ونظام المقاطعات يلغي هذا النظام :

١- نظام أمانة العاصمة والبلديات.

٢- نظام ترتيب الانتخابات البلدية.

٣- جميع ما يتعارض معه من أنظمة وقرارات ، ولوائح.

